

أَجْوِبَةٌ
حَوْلَ اسْتِشْكَالَاتٍ وَأَبْحَاثٍ فِي الْقِرَاءَاتِ
تَتَعَلَّقُ بِحِرْزِ الْأَمَانِيِّ

تَأْلِيفُ الْإِمَامِ

أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ الْمَنْجُورِ الْفَاسِيِّ

(ت ٩٩٥هـ / ١٥٨٧م)

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

لِاسْمَةِ بْنِ الْعَرَبِيِّ

مَدْرَسَةُ الْإِسْلَامِ فِي تُونِسِ

تُونِسْ

www.quranonlinelibrary.com

أَجْوِبَةٌ
حَوْلَ اسْتِشْكَالَاتٍ وَأَبْحَاثٍ فِي الْقِرَاءَاتِ
تَتَعَلَّقُ بِحِرْزِ الْأَمَانِيِّ

الإهداء

إلى روح الإمام أبي العباس أحمد المنجور

إلى والدي العزيزين..

إلى زوجتي الكريمة..

إلى ولدي سند..

إلى أساتذتي بجامعة الرمثونة..

إلى زملائي بشعبة القراءة بمعهد الحضارة..

إلى السادة أعضاء اللجنة الذين أشرفوا على مناقشة هذا البحث وأثروني بملاحظاتهم..

إلى كل من شجعتني وساعدني على إتمامه وإخراجه في حلة تليق به وبمؤلفه،

وأخص منهم: أ. نزار حمادي، أ. سليم الخداد، أ. أسامة الغزبي..

أهدي هذا العمل، راجياً من الله سبحانه وتعالى أن يجازي الجميع على خير الجزاء،

وأن يتقبله خالصاً لوجهه الكريم..

والتمس من الواقف عليه.. أن ينظر بعين الرضا والصواب إليه.. إذ الإنسان محل

التسنيان.. والقلب يتقلب في كل آن..

أَجْوِبَةٌ
حَوْلَ اسْتِشْكَالَاتٍ وَأَبْحَاثٍ فِي الْقِرَاءَاتِ
تَتَعَلَّقُ بِحِرْزِ الْأَمَانِيِّ

تَأَلِيفُ الْإِمَامِ
أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ الْمَنْجُورِ الْفَاسِيِّ
(ت 995هـ/1587م)

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقُ
أَسَامَةَ بْنِ الْعَرَبِيِّ

أُصِلُّ هَذَا الْكِتَابَ رِسَالَةً مَاجِسْتِيرٍ قُدِّمَتْ إِلَى مَعْهَدِ الْحَضَارَةِ
بِجَامِعَةِ الزُّيْتُونَةِ بِتُونِسِ وَتُوقِّسَتْ فِي 1438/12/27 هـ الْمُوَافِقَ لَهُ:
2017/09/18 م.

وَحَصَلَ بِهَا الْبَاحِثُ عَلَى دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِيرِ فِي الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ
(اِخْتِصَاصَ الْقِرَاءَاتِ) بِتَقْدِيرِ حَسَنٍ جَدًّا مَعَ التَّوْصِيَةِ بِالنَّشْرِ.
وَتَأَلَّفَتْ لَجْنَةُ الْمُنَاقَشَةِ مِنْ:

د. فَتْحِي بِنِ الشَّرِيفِ الْعَبِيدِي - رَئِيسًا.

د. فَاطِمَةُ شَعُوبُ - عَضْوًا مُنَاقِشًا.

د. الْيَاسُ قُويْسِمُ - مُشْرِفًا.

مَحْفُوظٌ
جَمِيعُ الْحَقُوقِ

الطبعة الأولى

مُحَرَّم 1439 هـ - سبتمبر 2017 م

دار الأمل للدراسات والبحوث
تونس

الرُّمُوزُ الْمُسْتَعْمَلَةُ أَثْنَاءَ الْبَحْثِ وَشَرْحُهَا

مخ: مَحْطُوط.

أ: وَجْهُ وَرَقَةٍ مَحْطُوط.

ب: ظَهْرُ وَرَقَةٍ مَحْطُوط.

و: وَرَقَةٌ.

ت: مُتَوَفَّى.

ج: الْجُزْءُ.

ر: انْظُرْ أَوْ رَاجِعْ.

ص: صَفْحَةٌ.

ط: الطَّبْعَةُ.

تح: تَحْقِيقٌ.

در: دِرَاسَةٌ.

تر: تَرْجَمَةٌ.

دن: دُونَ نَاشِرٍ.

د.ت.ط: دُونَ تَارِيخِ الطَّبْعِ.

د.ر.ط: دُونَ رَقْمِ الطَّبْعَةِ.

ه: التَّارِيخُ الْهَجْرِيُّ.

م: التَّارِيخُ الْمِيلَادِيُّ.

م.ن: الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، أَوْ الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ.

﴿...﴾: لِحْصَرِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْكَرِيمَةِ.

(..): لِتَجَاوِزَ جِزْءٍ مِنْ نَصِّ مَنْقُولٍ.

./..: بَيْنَ رَقْمَيْنِ فِي الْهَوَامِشِ، يَكُونُ الْأَيْمَنُ لِجِزْءٍ مِنْ كِتَابٍ، وَالْأَيْسَرُ لِلصَّفْحَةِ.

(./..): بَيْنَ رَقْمَيْنِ فِي الْهَوَامِشِ، لِلْفَصْلِ بَيْنَ التَّارِيخِ الْهَجْرِيِّ وَالتَّارِيخِ الْمِيلَادِيِّ.

[./..]: بَيْنَ رَقْمٍ وَحَرْفٍ فِي النَّصِّ الْمُحَقَّقِ لِنِهَائِهِ كُلِّ صَفْحَةٍ مِنْ الْمَخْطُوطِ الْمُعْتَمَدِ فِي التَّحْقِيقِ.

[...]: لِحَصْرِ كُلِّ مَا تَذَارَكُنُهُ مِنَ النَّصِّ وَاقْتَرَحْتُهُ، أَوْ لِلْبُحُورِ الشُّعْرِيَّةِ.

(...): لِحَصْرِ أَسْمَاءِ الْمَرَاجِعِ وَالْمَصَادِرِ الْوَارِدَةِ بِالْهَامِشِ.

«...»: لِحَصْرِ الْأَقْوَالِ وَالْفِقْرَاتِ الْمُفْتَبَسَةِ مِنَ النَّصُوصِ.

«»: لِحَصْرِ عَنَاوِينِ الْمَرَاجِعِ وَالْكُتُبِ فِي النَّصِّ الْمُحَقَّقِ.

(أ): نُسْخَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْوَطْنِيَّةِ بِبُنُونِسَ، رَقْمٌ: 1348.

(ب): نُسْخَةُ مَكْتَبَةِ جَامِعَةِ الْمَلِكِ فَهْدٍ، الْمَمْلَكَةُ السُّعُودِيَّةِ، رَقْمٌ: 622541.

(ج): نُسْخَةُ الْخِرَازَةِ الْعَامَّةِ بِالرِّيَّاطِ، رَقْمٌ: 318 ر 73.

(د): نُسْخَةُ الْخِرَازَةِ الْمَلِكِيَّةِ بِالْمَغْرِبِ، رَقْمٌ: 8011.

المُقَدِّمَةُ

وَتَحْتَوِي عَلَى الْعُنَاوَةِ التَّالِيَةِ:

- تَوْطِئَةٌ
- أَهْمِيَّةُ الْمَوْضُوعِ وَأَسْبَابُ اخْتِيَارِهِ
- خُطَّةُ الْبَحْثِ
- الصُّعُوبَاتُ الَّتِي وَاجَهْتَنِي أُنْتَاءَ الْبَحْثِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَوْطِئَةٌ

حَمْدًا لِمَنْ أَكْرَمَ عِبَادَهُ بِوِرَاثَةِ التَّنْزِيلِ، وَاصْطِفَاهُمْ لِيَكُونُوا سَبِيًّا فِي حِفْظِهِ
مِنَ التَّخْرِيفِ وَالتَّبْدِيلِ، وَشَرَفَهُمْ بِحَمْلِ قِرَاءَاتِهِ، وَضَبَطِ أَدَائِهِ وَاخْتِيَارَاتِهِ،
وَأَرْشَدَهُمْ إِلَى تَتَبُّعِ سَبِيلِ النَّظَرِ وَالتَّنْقِيحِ، لِتَحْرِيرِ مَا أُثِرَ نَقْلُهُ عَنْ أُمَّةِ
التَّحْقِيقِ، وَأُزَكَّى صَلَاةَ بِشَدَاهَا الْأَكْوَانُ تَتَعَطَّرُ، وَأَطْيَبُ سَلَامٍ عَزْفُهُ يَقُوقُ
المِسْكَ الْأَذْفَرَ، عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ، الْمُتَزَّلِ عَلَيْهِ
﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْءَانَ الْعَظِيمَ﴾⁽¹⁾، وَعَلَى
آلِهِ الْأَطْهَارِ، وَصَحْبِهِ الْأَبْرَارِ، مَا تَعَاقَبَ اللَّيْلُ وَالتَّهَارُ.

وَبَعْدُ؛ فَإِنَّ التَّوَالِيْفَ الَّتِي اعْتَنَت بِأُصُولِ الْقُرْءَانِ لَا تُحْصَى كَثْرَةً، وَلَا خَلَا
مِنْهَا عَصْرٌ مِنَ الْعُصُورِ، مُنْذُ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ لِلتَّنْوِينِ فِي الْقِرَاءَاتِ إِلَى
عَصْرِنَا الْحَالِي، وَلَيْسَ مَثَلُ الْقُرْءَانِ الرَّابِعِ وَالْخَامِسُ ذِرْوَةٌ هَذَا الْعِلْمِ وَقَفْزَةٌ
اسْتَوَاءِهِ عَلَى سَوْقِهِ؛ لِمَا شَهِدَهُ مِنْ بَدَايَةِ ظُهُورِ الْحَوَاضِرِ الْقُرْءَانِيَّةِ وَتَشَكُّلِ
أَوْلَى لَبِنَاتِ مَدَارِسِهَا، كَالشَّامِ وَمِصْرَ وَالْقَيْرَوَانَ وَالْأَنْدَلُسِ وَالْمَغْرِبِ، وَرُوزِ
أَعْلَامِ أُمَّتَالِ ابْنِ غَلْبُونَ (ت 399هـ/1009م) وَمَكِّي (ت 437هـ/1045م)
وَالدَّانِي (ت 444هـ/1052م) وَابْنِ شَرِيح (ت 476هـ/1083م) وَغَيْرِهِمْ.. فَإِنَّ
الْقُرْنَ السَّابِعَ قَدْ كَشَفَ عَنْ نَوْعٍ آخَرَ مِنَ التَّصْنِيفِ، وَهُوَ مَا عُنِيَ بِتَعْلِيلِ
وَتَوْجِيهِ مَا اخْتَلَفَ مِنَ الْمُنْقُولِ مِنَ الْحُرُوفِ، وَتَأْصِيلِ مَا اسْتَفْرَغَ وَجَرَى بِهِ
الْعَمَلُ فِي مَدَارِسِ الْإِقْرَاءِ، فَظَهَرَ أُمَّتَالُ الْجَعْبَرِيِّ (ت 732هـ/1332م)
وَالْفَاسِي (ت 656هـ/1258م) وَأَبِي شَامَةَ (ت 665هـ/1267م) وَابْنِ أَجْرُومَ
(ت 723هـ/1323م) وَابْنِ بَرِّي (ت 730هـ/1341م) وَابْنِ غَسَاوِي
(ت 919هـ/1513م) وَابْنِ الْجَزْرِيِّ (ت 833هـ/1430م) وَغَيْرِهِمْ..

(1) سورة الحجر: 87.

ثُمَّ إِنَّ مَنَهِجَ أَيْمَةِ الْأَدَاءِ قَدِ اخْتَلَفَتْ، وَطُرُقُهُمْ فِي النَّظَرِ وَالْأَخْذِ قَدْ تَبَايَنَتْ، فَبَرَزَ مَسْئَلَانِ مُخْتَلِفَانِ:

مَسْئَلُكَ يَقُومُ عَلَى تَحْرِيرِ الطَّرِيقِ وَتَتَبُّعِ أَسَانِيدِ أَصْحَابِهَا وَتَحْقِيقِ الْأَوْجُهِ الْمَرْوِيَّةِ مِنَ الْكُتُبِ الْأَمْهَاتِ الَّتِي يُقْرَأُ بِمُضَمَّنِهَا، وَالزَّمَامِ الْمُصَنِّفِينَ بِالْإلتِزَامِ بِمَا أَسْنَدُوهُ فِي كُتُبِهِمْ عِنْدَ رِوَايَةِ الْأَوْجُهِ، وَعَدَمِ الْقَبُولِ بِمَا زِيدَ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ الْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ ابْتِدَاءً، وَهَذَا الْمَسْئَلُكَ ظَهَرَ مَعَ ابْنِ الْجَزْرِيِّ، وَمَشَى عَلَيْهِ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ، وَعَلَيْهِ اثْبَتَتْ مَدْرَسَةُ الْإِقْرَاءِ الْمَشْرِقِيَّةُ، وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ: مَسْئَلُكَ التَّخْرِيرِ.

وَمَسْئَلُكَ ثَانٍ يَقُومُ عَلَى قَبُولِ كُلِّ مَا صَحَّ مِنَ الْأَوْجُهِ الْمَنْقُولَةِ عَنْ أَيْمَةِ الْأَدَاءِ أَوْ الْمَرْوِيَّةِ فِي مُصَنَّفَاتِهِمُ الَّتِي يُقْرَأُ بِمُضَمَّنِهَا، بِإِعْتِبَارِ صِحَّةِ رِوَايَتِهَا عَنِ الْمُؤَلِّفِ، لَوْ أَنَّ الْإلتِزَامَ لَهُ بِمَا لَمْ يُلْزَمْ بِهِ نَفْسُهُ، وَخَاصَّةً مَا زَادَهُ مِنْ وُجُوهِ صَحَّ ثَقْلُهُ لَهَا مِنْ غَيْرِ طَّرِيقِ كِتَابِيهِ، وَهَذَا مَسْئَلُكَ الْمَغَارِبَةِ عُمُومًا فِي الْأَخْذِ. وَمَعَ انْتِشَارِ الْقُرَاءِ فِي الْأَمْصَارِ، وَتَتَالِي الرِّحَالِ الْعِلْمِيَّةِ، ظَهَرَ وَبَانَ هَذَا الْإخْتِلَافُ، فَانْتَبَهَى كُلُّ إِمَامٍ لِتَعْلِيلِ مَذْهَبِهِ الْقِرَائِيِّ وَتَوْجِيهِ الْمَسْئَلِ الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ فِي الْأَخْذِ.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْإِمَامِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْمَنْجُورُ الْفَاسِيُّ، الَّذِي يُعْتَبَرُ أَحَدَ أَعْلَامِ حَاضِرَةِ فَاسٍ فِي زَمَانِهِ، وَأَحَدَ أَرْكَانِ مَدْرَسَتِهَا الْقِرَائِيَّةِ، فَقَدْ كَتَبَ رِسَالَةً أَجَابَ فِيهَا عَنْ أَسْئَلَةٍ وَرَدَتْ عَلَيْهِ مِنْ أَحَدِ عُلَمَاءِ الْمَشْرِقِ وَهُوَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ الْمَسِيرِيُّ، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ جُمْلَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ وَالْأَبْحَاثِ الْقِرَائِيَّةِ الْمُشْكِلَةِ الَّتِي تَبَرَّرُ مِنْ خِلَالِهَا خُصُوصِيَّةُ كُلِّ مَدْرَسَةٍ، وَطَرِيقَتُهَا فِي التَّقْيِي وَالْأَخْذِ وَالتَّعَامُلِ مَعَ الْمَنْقُولِ مِنَ الرِّوَايَاتِ وَالْإخْتِيَارَاتِ، وَمَا جَرَى بِهِ الْعَمَلُ فِي كُلِّ مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ.

أَهْمِيَّةُ الْبَحْثِ وَأَسْبَابُ اخْتِيَارِهِ

تَكْمُنُ أَهْمِيَّةُ الْبَحْثِ فِي مُعَالَجَتِهِ لِقَضِيَّةِ التَّحْرِيرَاتِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ كَعِلْمٍ مُسْتَحَدِّثٍ تَبَيَّنَتْ بِخُصُوصِهِ مَذَاهِبُ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَيُبْرِرُ بِالتَّغْلِيلِ وَالتَّوْجِيهِ مَا اسْتَفْرَّ عَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي مَدْرَسَةِ الْإِقْرَاءِ الْمَغْرِبِيَّةِ فِي مُقَابِلِ الْمَدْرَسَةِ الْمَشْرِقِيَّةِ، وَيَرُدُّ عَلَى الْإِسْتِشْكَالَاتِ الْوَارِدَةِ وَالْمُخَالَفَةِ لِمَنْهَجِ الْإِقْرَاءِ فِي بِلَادِ الْمَغْرِبِ بِالْأَسْلُوبِ الْعِلْمِيِّ وَالْمَنْهَجِ التَّأْصِيلِيِّ، كَاشِفًا عَنِ مَتَانَةِ وَقُوَّةِ الْحَدِّ الْمُضْمَنَةِ فِي ثَنَائِهِ بِمَا يَدْعُمُ الْإِخْتِيَارَاتِ الْمَغْرِبِيَّةِ، فَهَوَ يَطْرُحُ نِقَاشًا حِجَاجِيًّا بِطَرِيقَةِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ بَيْنَ إِخْتِيَارَاتِ الْمَدْرَسَةِ الْمَشْرِقِيَّةِ مُدَّ الْإِمَامِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ وَالْمَدْرَسَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ مُمَثَّلَةً فِي الْإِمَامِ الْمَنْجُورِ.

أَمَّا الْأَسْبَابُ الَّتِي دَعَّتِي لِاخْتِيَارِهِ فَيُمْكِنُ تَلْخِيصُهَا فِي مَا يَأْتِي:

- رَغْبَتِي فِي مَزِيدِ اسْتِقْرَاءِ الْمَنْهَجِ الْمَغْرِبِيِّ فِي التَّعَامُلِ مَعَ النُّحْوِ وَالتَّقْوِيلِ وَالكُتُبِ الْأَمْهَاتِ وَالتَّعْرِيفِ بِهِ وَالمُقَارَنَةِ بَيْنَهُ وَبِالْمَشْرِقِيِّ.
- التَّعْرِيفُ بِمَدْرَسَةِ الْإِقْرَاءِ الْمَغْرِبِيَّةِ وَاخْتِيَارَاتِهَا وَمَا جَرَى بِهِ - بِالتَّأْصِيلِ وَالتَّغْلِيلِ وَالتَّوْجِيهِ، بِمَا يُحَافِظُ عَلَى طَرِيقَتَيْهِ - وَالتَّقْوِيلِ.
- التَّعْرِيفُ بِأَحَدِ أَعْلَامِ أَيْمَةِ الْقِرَاءَاتِ، وَهُوَ الْإِمَامُ الْمَنْجُورُ يُجْهَلُ بَيْنَ أَوْسَاطِ الْمُسْتَعْلِينَ بِالسَّانِ الْقُرْآنِيِّ، وَإِبْرَازِ جُودِهِ مَا انْدَرَسَ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ الْقُرْآنِيَّةِ.
- مَيْلِي إِلَى الْمُسَاهَمَةِ فِي إِثْرَاءِ الْخِزَانَةِ الْقُرْآنِيَّةِ تَحْقِيقًا وَتَعْمِيرًا.

خُطَّةُ الْبَحْثِ

اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى قسمين وخاتمة: القسم الأول:
للدراسة، والقسم الثاني: للتحقيق.

أما قسم الدراسة فقد قسمته إلى تمهيد وفصلين:

أما التمهيد: ففيه مبحثان:

المبحث الأول: عرفت فيه علم القراءات القرآنية وتحريراتها وقوائدها
وأهم الكتب المؤلفة فيها، ثم بينت أثرها على المدرسة المغربية، ومدى تأثر
أعلامها بطريقة ابن جرير وكتاب «النشر»، وكيفية تعاملهم مع اختياراته
المخالفة لما جرى به العمل عندهم.

والمبحث الثاني: تطرقت فيه للأسئلة والأجوبة في المسائل القرآنية،
بيانا لنشأتها، واستعراضا لأهم المصنفات التي وضعت عليها.

وأما الفصل الأول: فتناولت فيه المؤلف، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عصره، مسأطا الضوء على الأوضاع السياسية
والاجتماعية والعلمية في تلك الفترة.

والمبحث الثاني: ترجمته، وفيه ستة مطالب تناولت فيها الحديث عن:
اسم المؤلف وكنيته ونسبه ومولده وشيوخه وتلاميذه ومكانته وتناء العلماء
عليه وتوايفه ووفاته.

وأما الفصل الثاني: فتناولت فيه المؤلف، وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: وثقت فيه التسمية والنسبة والتاريخ.

المبحث الثاني: تحدثت فيه عن موضوع التأليف والسبب الداعي له.

المبحث الثالث: عرضت فيه منهج المؤلف ومصادره.

المبحث الرابع: كشفت فيه عن مذهب المؤلف وموقفه القرآني.

المبحث الخامس: بينت فيه القيمة العلمية للتأليف.

المبحث السادس: وصفت فيه النسخ المعتمدة أثناء التحقيق.

المبحث السابع: أجملتُ فيه منهجي في التحقيق.
والمبحث الثامن: عرضتُ فيه نماذج من النسخ المعتمدة أثناء
التحقيق.

ثم القسم الثاني، وهو للنص المحقق، وقد بذلتُ الجهد لإخراجه على
أقرب صورة ارتضاها مؤلفه، مع إترائه بكل ما يحتاجه من توثيق وتعليق
وتعريف لمصطلحاته وترجمة للأعلام الواردة أسماؤهم فيه، تسهيلاً لمتناوليه،
وتقريباً للناظر في ثناياه.

ثم أتبعْتُ النصَّ بخاتمة: تناولتُ فيها النتائج التي توصلتُ إليها البحث،
والتوصيات والمقترحات المقدمة، ثم دلتُ ذلك بفهارس للمفردات والآيات
القرآنية والأحاديث النبوية والقوافي والمصطلحات الفنيّة والأعلام
والأماكن والبلدان والكُتب والمصادر والمراجع والمحتويات.
والله وليُّ التوفيق.

الصُّعُوبَاتُ الَّتِي وَاجَهْتَنِي أَثْنَاءَ الْبَحْثِ

أَمَّا الصُّعُوبَاتُ الَّتِي وَاجَهْتَنِي فَأَغْلِبُهَا مِنْهَجِيَّةً، وَيُمْكِنُ إِجَارُهَا فِي مَا

يَلِي:

- كَثْرَةُ مَصَادِرِ الْبَحْثِ وَتَفَرُّعِهَا مِمَّا اسْتَوْجَبَ جُهْدًا مُضَاعَفًا فِي تَوْثِيْقِهَا.
- كَثْرَةُ ثُقُولَاتِ الْمُؤَلَّفِ عَنِ أَيْمَةِ الْقَرْنِ وَمُصَنَّفَاتِهِمْ مِمَّا اسْتَوْجَبَ الْإِطْلَاقَ عَلَى جُلُهَا، تَوْثِيْقًا لِلنُّصِّ وَتَعْرِيفًا بِالْكِتَابِ وَتَرْجَمَةً لِصَاحِبِهِ، وَبَعْضُ هَذِهِ النُّقُولِ عَنْ كُتُبٍ مَفْقُودَةٍ كَشَرَحِ ابْنِ دِرَاجِ عَلَى «الشَّاطِئِيَّةِ» أَوْ لَيْسَتْ فِي الْمُنْتَاوَلِ ك: «الفُصُولِ» لِابْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْأَعْصَاوِيِّ وَ«الزَّهْرِ الْيَانِعِ» لِلصَّفَّارِ.
- نُذْرَةُ الْمَعْلُومَاتِ الْمُتَوَقَّرَةِ عَنْ بَعْضِ الْأَيْمَةِ، كَابْنِ دِرَاجِ وَابْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ.
- تَعَدُّرُ التَّعْرِيفِ عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ الْمُسْتَشْهِدِ بِكَلَامِهِمْ، بِسَبَبِ نِكْرِ الْمُؤَلَّفِ لَهُ بِكُنْيَتِهِ دُونَ أَيِّ مَعْلُومَةٍ أُخْرَى تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ: أَبُو عَثْمَانَ.

القِسْمُ الْأَوَّلُ:
الدِّرَاسَةُ

وَتَحْتَوِي عَلَى تَمْهِيدٍ وَفَصَلَيْنِ عَلَى النُّحْرِ التَّالِي:



التَّمْهِيدُ

وَيَخْتَوِي عَلَى مَبْحَثَيْنِ عَلَى النُّحْرِ التَّالِي:



المَبْحَثُ الأَوَّلُ

تَعْرِيفُ عِلْمِ القِرَاءَاتِ وَتَحْرِيرَاتِهَا

نَظَرًا لِاسْتِمَالِ البَحْثِ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالقِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ وَتَحْرِيرَاتِهَا وَمَذَاهِبِ أَهْلِ الأَدَاءِ فِيهَا، وَتَوَقُّفِ الإِحَاطَةِ بِجَوَانِبِهِ عَلَى تَعْرِيفِ هَذَا الفَنِّ⁽¹⁾، آتَرْتُ التَّمْهِيدَ بِتَعْرِيفِ القِرَاءَاتِ وَتَحْرِيرَاتِهَا أَوَّلًا قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي دِرَاسَةِ الكِتَابِ.

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: تَعْرِيفُ عِلْمِ القِرَاءَاتِ

القِرَاءَاتُ لُغَةً: جَمْعُ قِرَاءَةٍ، يُقَالُ: قَرَأَ الكِتَابَ يَقْرَأُهُ وَيَقْرُؤُهُ قِرَاءً وَقِرَاءَةً وَقُرَأْنَا فَهَوَ مَقْرُوءٌ⁽²⁾.

أَمَّا اصْطِلَاحًا: فَقَدْ تَعَدَّدَتْ تَعْرِيفَاتُهَا، فَمِنْهَا:

مَا ذَكَرَهُ الزُّرْكَشِيُّ (ت794هـ/1392م)، وَهُوَ: «اِخْتِلَافُ الأَفَاضِ الوَحْيِ

المَذْكَورِ فِي كِتَابَةِ الحُرُوفِ، أَوْ كَيْفِيَّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَغَيْرِهِمَا»⁽³⁾.

أَوْ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الجَزْرِيِّ (ت833هـ/1430م)، وَهُوَ: «عِلْمٌ بِكَيْفِيَّةِ أَدَاءِ

كَلِمَاتِ القُرْآنِ واِخْتِلَافِهَا مَعْرُوفًا لِناقِلِهِ»⁽⁴⁾.

(1) استعمال كلمة «فن» هنا عوض «علم» مقصود، لأن القراءات تشمل الناحيتين النظرية والتطبيقية، فهي ليست من العلوم التجريدية، وإنما فن اجتمعت فيه الدراية والرواية. ر: العبيدي (فتحي)، الجمع بالقراءات المتواترة، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط2، 1437هـ/2016م، ص28.

(2) ر: ابن منظور (محمد)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ/1994م، ج1/ص128.

(3) ر: الزركشي (محمد)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ط1، 1376هـ/1957م، ج1/ص318.

(4) ر: ابن الجزري (محمد)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1400هـ/1980م، ص3.

أَوْ مَا ذَكَرَهُ الْقَسْطَلَانِيُّ (ت 923هـ/1517م)، وَهُوَ: «عِلْمٌ يُعْرَفُ مِنْهُ انْتِقَاقُ
النَّاقِلِينَ لِكِتَابِ اللَّهِ وَاخْتِلَافُهُمْ فِي اللَّغَةِ وَالْإِعْرَابِ، وَالْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ،
وَالنَّحْرِيكِ وَالْإِسْكَانِ، وَالْفَصْلِ وَالْإِتِّصَالِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ هَيْئَةِ النُّطْقِ وَالْإِبْدَالِ
مِنْ حَيْثُ السَّمَاعُ»⁽¹⁾.

وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهَا وَفَوْقَ هَذَا التَّعْرِيفِ، وَهُوَ: «فَنٌ يُعْرَفُ بِهِ كَيْفِيَّةُ النُّطْقِ
بِكَلِمَاتِ الْقُرْآنِ بِوَاسِطَةِ التَّلْقِي وَالْمُشَافَهَةِ، حَسَبَمَا نَقَلَهُ الْقُرَّاءُ وَاتَّقَعُوا عَلَيْهِ أَوْ
اخْتَلَفُوا فِيهِ، مَعَ رَدِّ كُلِّ وَجْهِ لِنَاقِلِهِ»⁽²⁾.

المَطْلَبُ الثَّانِي: تَعْرِيفُ عِلْمِ التَّحْرِيرَاتِ

التَّحْرِيرَاتُ لُغَةً: جَمْعُ تَحْرِيرٍ، وَالتَّحْرِيرُ مَصْدَرٌ حَرَّرَ، وَلَهُ عِدَّةُ مَعَانٍ
مِنْهَا: التَّقْوِيمُ وَالتَّدْقِيقُ وَالْإِحْكَامُ، فَتَحْرِيرُ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ: تَقْوِيمُهُ، وَحَرَّرَ
الْوَزْنَ: إِذَا دَقَّقَهُ، وَحَرَّرَ الرَّمْيَ: إِذَا أَحْكَمَهُ⁽³⁾.

وَعَرَّفَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ يَالُوشَةَ (ت 1314هـ/1896م) بِقَوْلِهِ: «هُوَ إِتْقَانُ
الشَّيْءِ وَأَمْعَانُ النَّظَرِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ»⁽⁴⁾.

(1) ر: القسطلاني (أحمد)، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تح: عامر السيد عثمان
وعبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،
القاهرة، مصر، ط1، 1392هـ/1972م، ج1/ص170.

(2) التعريف لأستاذنا د. فتحي بن الشريف العبيدي، وقد خلص إليه بعد نكوه للتعريف
المتقدمة لفن القراءات ومناقشتها وبيان مأخذها. ر: العبيدي (فتحي)، الجمع بالقراءات
المتواترة، ص28.

(3) ر: الفيروزآبادي (محمد)، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة
الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، 1426هـ/2005م، ص375، موسى (عبد الرازق)،
تأملات تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، المملكة
العربية السعودية، د.ر.ط، 1413هـ/1993م، ص1.

(4) ر: ابن يالوشة (محمد)، الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدمة، المطبعة
العصرية، تونس، ط5، 1377هـ/1957م، ص6.

أَمَّا اصْطِلَاحًا: فَلَهُ عِدَّةُ تَعْرِيفَاتٍ، مِنْهَا:

1. تَعْرِيفُ الشَّيْخِ مُصْطَفَى الإِزْمِيرِيِّ (ت1155هـ/1742م): «التَّدْقِيقُ فِي الْقِرَاءَاتِ وَتَقْوِيمُهَا وَالْعَمَلُ عَلَى تَمْيِيزِ كُلِّ رِوَايَةٍ عَلَى جِدَّةٍ مِنْ طُرُقِهَا الصَّحِيحَةِ وَعَدَمِ خَلْطِ رِوَايَةٍ بِأُخْرَى»⁽¹⁾.
2. تَعْرِيفُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْمُتَوَلِيِّ (ت1313هـ/1895م): «تَخْلِيسُ الْأَوْجُهِ مِنَ التَّرْكِيبِ»⁽²⁾.
3. تَعْرِيفُ الشَّيْخِ عَلِيِّ الضُّبَّاعِ (ت1380هـ/1960م): «تَحْرِيرُ الْمَسَائِلِ: تَخْلِيسُهَا مِنَ الْخَطَأِ»⁽³⁾.
4. تَعْرِيفُ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّازِقِ مُوسَى (ت1429هـ/2008م): «تَتَقِيحُ الْقِرَاءَةَ مِنْ أَيِّ خَطَأٍ أَوْ خَلَلٍ كَالتَّرْكِيبِ مَثَلًا، وَيُقَالُ لَهُ التَّنْقِيحُ»⁽⁴⁾.
5. تَعْرِيفُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْبَاسِطِ هَاشِمٍ: «هُوَ تَتَقِيحُ الْقِرَاءَةَ الْقِرَائِيَّةَ وَتَهْذِيبُهَا وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِثْبَاتُ مَا مَنَعَ أَوْ مَنَعُ مَا أُثْبِتَ خَطَأً أَوْ تَعْدِيلُ قِرَاءَةٍ أَوْ زِيَادَةٌ عَلَيْهَا»⁽⁵⁾.

(1) ر: الإزميري (مصطفى)، عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن، تعليق: محمد محمد جابر وعبد العزيز الزيات، نسخة pdf على الشبكة العنكبوتية، جاء فيها أنها صادرة عن مكتبة الجندي، القاهرة، مصر، د.ر.ط، د.ت.ط، ص3.

(2) ر: المتولي (محمد)، الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير، تح: خالد أبو الجود، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، ط1، 1427هـ/2006م، ص89.

(3) ر: الضباع (علي)، مختصر بلوغ الأمنية، ضبط وتصحيح: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1999م، ص4.

(4) ر: الجمزوري (سليمان)، الفتح الرحماني شرح كنز المعاني بتحرير حرز الأماني، تح: عبد الرزاق بن علي بن موسى، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ودار ابن عفان، القاهرة، مصر، ط1، 1426هـ/2005م، ص18.

(5) ر: المتولي (محمد)، الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير، قسم الدراسة، ص41.

6. تَعْرِيفُ الشَّيْخِ عُمَرَ الشَّعْرَاوِيِّ: «فَهُوَ عِلْمٌ يُعْرِفُ بِهِ صِحَّةَ الرَّوْجِ الَّتِي يُعْتَدُّ بِهَا فِي الْأَخْذِ وَالنَّحْمَلِ، مَعَ عَزْوِهَا لِطُرُقِهَا تَجَنُّبًا لِلخَلْطِ أَوْ التَّرْكِيبِ»⁽¹⁾.

7. تَعْرِيفُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ تَمِيمِ الزُّعْبِيِّ: «تَمَيُّزُ الْأَوْجِهِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا عَنِ الرَّاوِيِّ بِنَاءً عَلَى عَزْوِهَا إِلَى طُرُقِ ذَلِكَ الرَّاوِيِّ، وَتَخْلِيصِهَا مِنْ التَّرْكِيبِ وَالخَلْطِ»⁽²⁾.

8. تَعْرِيفُ الشَّيْخِ إِبْهَابِ فِكْرِيِّ: «هُوَ ضَبْطُ عَزْوِ المَرْبُوبَاتِ إِلَى الطَّرُقِ الَّتِي وَرَدَتْ مِنْهَا بِحَيْثُ لَا يُنْسَبُ حَرْفٌ لِغَيْرِ مَنْ وَرَدَ عَنْهُ»⁽³⁾، وَلَهُ تَعْرِيفٌ آخَرُ هُوَ: «الِاجْتِهَادُ بِالْبَحْثِ وَالتَّحْرِيْرِ لِوَضْعِ تَقْيِيدَاتٍ لِمَا أُطْلِقَهُ أَصْحَابُ المَوْأَفَاتِ مِنْ أَوْجِهٍ لِلقُرَّاءِ وَالرُّوَاةِ، وَذَلِكَ طَبَقًا لِلطَّرُقِ الَّتِي أُسْنِدَتْ مِنْهَا هَذِهِ المَوْأَفَاتِ، وَاخْتِيَارِ مَوْأَفِيهَا مِمَّا رَوَوْا. وَبِعِبَارَةٍ أَبْسَطَ مِنْ ذَلِكَ فَالتَّحْرِيْرَاتُ هِيَ: مَنْعُ أَوْجِهٍ لِلقُرَّاءَةِ يُفِيدُ ظَاهِرَ أَحَدِ المَوْأَفَاتِ جَوَازَهَا»⁽⁴⁾.

9. تَعْرِيفُ الشَّيْخِ خَالِدِ أَبِي الجُودِ: «عِلْمٌ يَبْحَثُ فِي تَتَقِيحِ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي كِتَابِ «النُّشْرِ» وَتَهْذِيْبِهَا وَتَخْلِيصِ القِرَاءَاتِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا مِنَ التَّرْكِيبِ، وَذَلِكَ بِنِسْبَةِ الطَّرُقِ إِلَى أَصْحَابِهَا بِحَيْثُ

(1) ر: الشعراوي (عمر)، علم التحريرات: موضوعه وفائدته، مقال منشور بمنتهى أهل التفسير بتاريخ: 08-06-1432هـ/11-5-2011م، على السرايط التالي: <https://vb.tafsir.net/tafsir26311/#.WZR3yNlyhdg>

(2) ر: الزيات (أحمد) وعثمان (عامر) و(السمودي) إبراهيم، تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم، تح: محمد تميم الزعبي، دار ابن الجزري، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1434هـ/2013م، مقدمة التحقيق، ص 11.

(3) ر: فكري (إيهاب)، الدرر الزاهرة في تحرير القراءات المتواترة، مخ، ص أ، نقلا عن خالد أبو الجود في قسم الدراسة من الروض النضير، ص 42.

(4) ر: فكري (إيهاب)، مشكلة الخلاف في تحريرات القراءات والحلول المقترحة، بحث مقدم بمناسبة الملتقى العالمي الأول للقراءات، مركز أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرآنية المتخصصة، مراكش، المغرب، 1434هـ/2013م، ص 611.

لَا يُنْسَبُ حَرْفٌ لِعَيْرٍ مِّنْ وَرَدَ عَنْهُ»⁽¹⁾.

فَمِنْ خِلَالِ مَا سَبَقَ مِنَ التَّعْرِيفَاتِ لِعِلْمِ التَّحْرِيرَاتِ نَسْتَتِيحُ أَنْ أَغْلِبَهَا لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ: تَنْقِيحًا وَتَخْلِيصًا لِلِقِرَاءَاتِ أَوْ الرُّوَايَاتِ أَوْ الطَّرِيقِ أَوْ الأَوْجِهَةِ المَرْوِيَّةِ - مِنَ التَّرْكِيبِ أَوْ التَّنْفِيْقِ، وَهُوَ مَا يُعْتَبَرُ حَطًّا وَخَلَلًا.

وَهَذَا هُوَ أَحَدُ المَعْنَيْنِ لِمَفْهُومِ التَّحْرِيرِ، وَالمَعْنَى الثَّانِي هُوَ: "مَا جَرَى بِهِ العَمَلُ وَاسْتَقَرَّ فِي القِرَاءَةِ وَالِإِقْرَاءِ"، وَبِهِ اسْتَهْرَ المَعَارِبَةُ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِمْ.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: نَشَأَةُ عِلْمِ التَّحْرِيرَاتِ

إِنَّ مَفْهُومَ التَّحْرِيرِ بِمَعْنَاهُ العَامِّ مِنَ التَّنْقِيحِ فِي نَقْلِ القُرْآنِ وَالحَرْصِ عَلَى المُحَافَظَةِ عَلَيْهِ مِنَ التَّحْرِيفِ أَوْ التَّبْدِيلِ أَوْ القِرَاءَةِ بِمَا لَمْ يُقْرَأَ بِهِ، قَدْ ابْتَدَأَ مُنْذُ عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّحَابَةِ الكِرَامِ ثُمَّ التَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَى الأئِمَّةِ الأَعْلَامِ، كَمَا رُوِيَ عَنِ عَلِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ قَوْلُهُ: «إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ كَمَا عَلَّمَ»⁽²⁾، فَصَارَ كُلُّ يَقْرَأُ بِمَا أُقْرِئَ لَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ، إِلَّا التَّحْيِيرَ فِيمَا رَوَاهُ عَنْ شَيْوَجِهِمْ، مَعَ مُرَاعَاةِ التَّنْفِيْقِ⁽³⁾.

ثُمَّ جَاءَتْ مَرْحَلَةُ النُّطُورِ وَالِإِزْنِقَاءِ: وَكَانَتْ فِي المَائَةِ الرَّابِعَةِ وَالحَامِيسَةِ لِلهَجْرَةِ، عَصْرِ ابْنِ سَفْيَانَ (ت 413هـ/1022م) وَمَكِّي (ت 437هـ/1045م) وَالدَّانِي (ت 444هـ/1052م) وَالأَهْوَازِي (ت 446هـ/1054م) وَالهُدَلِي (ت 465هـ/1073م) وَابْنِ شُرَيْح (ت 476هـ/1083م) وَغَيْرِهِمْ، مَعَ ظُهُورِ جَمْعِ القِرَاءَاتِ فِي خْتَمَةٍ وَاحِدَةٍ فِي حُدُودِ المَائَةِ الرَّابِعَةِ.

(1) ر: المنولي (محمد)، الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير، قسم الدراسة، ص 42.

(2) ر: الحاكم (محمد)، المستدرک علی الصحیحین، دار المعرفة، د.ر.ط، 1418هـ/1998م، رقم: 2940.

(3) ر: مقسم (مختار)، علم التحريات بين الطريقة المشرقية والمغربية، بحث مقدم بمناسبة الملتقى العالمي الأول للقراءات، مركز أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرآنية المتخصصة، مراكش، المغرب، 1434هـ/2013م، ص 581.

تَلَّثَمَهَا مَرْحَلَةُ التَّدْوِينِ وَالتَّاصِيلِ وَالتَّفْعِيدِ: فَقَدْ ظَهَرَتْ أُولَى أَسُسٍ وَدَعَائِمِ
عِلْمِ تَحْرِيرِ الْقِرَاءَاتِ كَعِلْمِ مُسْتَوَلٍ مَعَ ابْنِ الْجَزْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ إِثْرَ تَأْلِيفِهِ لِكِتَابِ
«النُّشْرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ»، وَلَهُ أَيْضًا أُجُوبَةٌ عَلَى مَسَائِلِ فِي الْقِرَاءَاتِ
وَرَدَتْ عَلَيْهِ مِنْ مَدِينَةِ تَبْرِيزٍ⁽¹⁾، جُلُّهَا فِي التَّحْرِيرَاتِ، وَلَهُ عِدَّةُ آيَاتٍ فِي
التَّحْرِيرَاتِ، مِنْهَا بَيِّنَاتٌ فِي اجْتِمَاعِ الْبَدَلِ مَعَ ذَوَاتِ الْيَاءِ⁽²⁾ لِيُوزَّشَ، وَأَخْرَاجَ

(1) وهو: أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية في القراءات، وقد طبع
الكتاب مؤخرًا عن دار ألف لام ميم للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية
السعودية ومؤسسة الضحى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1،
1437هـ/2016م، وأصله رسالة ماجستير قدمت إلى قسم القراءات بالجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة ونوقشت في 19/11/1434هـ، وحصل بها الباحث عبد العزيز محمد
تميم الرضبي على درجة الماجستير بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى.

(2) البيتان هما: [الطويل]

كَأْتَى لِيُوزَّشَ بِمَدِّ وَقْصَرِهِ وَقَلَّلَ مَعَ التَّوَسُّيطِ وَالْعَدَّ مُخْمَلًا
بِحِزِّهِ وَفِي التَّلْخِيصِ فَأَفْتَحُ وَوَسَطُنْ وَقْصَرَ مَعَ التَّقْيِيلِ لَمْ يَكْ لِلْمَعْلَا

هذان البيتان وبعض مسائل التحريرات جاء ذكرها في بعض النسخ الخطية لكتاب
النشر في القراءات العشر وتحديدا في آخر باب الأصول وأول باب الفرش، مثل النسخة
الخطية الأزهرية والسليمانية، حيث نص ابن الجزري أنه سينكر بعض التحريرات، فقال:
«وحيث انتهى الحال إلى هنا فلنذكر مثلا من القرآن رواية ورواية وطريقا طريقا تعلم قراءة
القراءات واختلاف الطرق والروايات ثم نجمع مذاهبهم في بعض الآيات والتفرع على
طرق هذا الكتاب والله تعالى الموفق للصواب»، ولا وجود لهذا الجزء من النشر في النسخ
المطبوعة. وعن البيتين قال د. السالم الشنقيطي: «وأنبه هنا على أن البيتين المشهورين
عن ابن الجزري في تحرير المسألة الأولى وهي البديل مع ذات الياء، وهما مذكوران هنا
(أي في الملحق بكتاب النشر) حيث قال كاتب هذا الملحق: «وجدتهما مكتوبين في
حاشية كتاب لبعض تلاميذه الذي استفاد منه في الرُوح، فكتبتهما ونكرتهما للشيخ حين
رحلت إليه بشيراز» اهـ قال د. السالم: ولم يصرح باسم هذا التلميذ، لكنني وجدته، وهو
عثمان الناشري قال: «أنشدني لنفسه شيخنا العلامة محمد ابن الجزري» ثم ذكر البيتين». ر:
الشنقيطي (السالم)، منهج ابن الجزري في كتابه النشر، رسالة دكتوراه، الرياض،
المملكة العربية السعودية، 1421هـ/2001م، ج1/ص1628، ومنشور أيضا على
ملتقى أهل التفسير بعنوان: هذا الملحق ليس من كتاب النشر في القراءات العشر لابن
الجزري، بتاريخ 4/11/1427هـ الموافق له: 24/11/2006م، على الرابط التالي:
<https://vb.tafsir.net/tafsir6864/#.WZmZhPjyhdh>

فِي الْأَوْجِهِ الْجَائِزَةِ لِلأَرْزِقِ فِي ﴿ءَأَلَّن﴾ [يُونُسَ: 51، 91] عَلَى مَذْهَبِ
الْإِنْدَالِ (1)، وَبَيَّنَّتْ فِي حُكْمِ سَوَاءَاتٍ (2) لِيُوزَّشِ أَيْضًا.

وَتَجِدُهُ يُشِيرُ إِلَى فَائِدَةٍ هَذَا الْعِلْمِ، وَالْعَرَضِ مِنْ مَعْرِفَتِهِ، فَيَقُولُ: «وَفَائِدَةُ مَا
عَيَّنَاهُ وَفَصَّلْنَاهُ مِنَ الطَّرِيقِ، وَذَكَرْنَا مِنْ الكُتُبِ: هُوَ عَدَمُ التَّرْكِيبِ، فَإِنَّهَا إِذَا
مُيزَتْ وَبَيَّنَّتْ ارْتَفَعَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمُوقِّعُ» (3).

وَقَالَ فِي «طَبِيبَةِ النُّشْرِ»: [الرجز]

وَلَا يُرْكَبُ وَلَا يُجِدُ حُسْنَ الْأَدَا (4)

فَيُظْهِرُ مِنْ خِلَالِ مَا سَبَقَ أَنْ بُرُوعَ شَمْسِ هَذَا الْعِلْمِ بِالْمَفْهُومِ الَّذِي صَارَ
يُعْرَفُ بِهِ الْيَوْمَ، وَإِلَيْهِ تَذَهَبُ الْأَدْهَانُ حَالَ ذِكْرِ مُصْطَلَحِ «تَحْرِيرِ الْقِرَاءَاتِ»،
بِمَا يَغْنِيهِ مِنْ تَتَبُّعِ الطَّرِيقِ وَتَحْرِيرِ الْأَوْجِهِ الْمَقْرُوءِ بِهَا وَالْأَوْجِهِ الْمَمْتَنِعَةِ، كَانَ
عَلَى يَدِ الْإِمَامِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(1) البيتان هما: [الرجز]

لِلأَرْزِقِ فِي آلَانِ سِتَّةَ أَوْجِهٍ عَلَى وَجْهِهِ إِبْدَالِ لَدَى وَصْلِهِ تَجْرِي
فَمُدَّ وَتَلَّثَثَ ثَانِيًا ثُمَّ وَسَطُنَ بِهِ وَيَقْصُرُ ثُمَّ بِالْقَصْرِ مَعَ قَصْرِ

ر: ابن الجزري (محمد)، النشر في القراءات العشر، در وتح: السالم محمد محمود
الشنقيطي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية
السعودية، ط1، 1435هـ/2014م، ج3/ص872.

(2) البيت هو: [الرجز]

وَسَوَاءَاتٍ قَصُرَ الْوَاوُ وَالْهَمْزُ ثَلَاثِينَ وَوَسَطَهُمَا فَالْكَسَلُ أَرْبَعَةَ فَاذِرِ

ر: م، ن، ج3/ص852.

(3) ر: م، ن، ج3/ص506.

(4) ر: ابن الجزري (محمد)، طبية النشر في القراءات العشر، تح: محمد تميم الزعبي،
مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1414هـ/1994م،
ص61، جزء من البيت: 428.

تتعدّد فوائد هذا العلم وتنوّع، وجميعها يهدف إلى حفظ القراءات والروايات والطرق من التركيب⁽¹⁾ والتلفيق⁽²⁾ المنهيين عنهما. فمن فوائده أنه يدقق في المنقول من الروايات والأوجه بأسلوب علمي، قيّمت صحيحها ويثبت على ضعيفها مع بيان سبب ضعفه.

ومنها أيضا أنه يفصل ما أجمته الأنظمة والشروح ويوضح ألقاطها ويقيّد مطلقها ويخص على ما خرج منها عن طريق المؤلف أو طريق كتابه أو زيد عليه من طرق أخرى، فيضبط ما جرى به العمل في القراءة والإفراء بمضمونها⁽³⁾.

المطلب الخامس: أهم المصنّفات التي عنيت بالتحريرات

أ. تحريرات «النشر» أو «طبيّة النشر»: إذا كان علم التحريرات قد ظهر مع ابن الجزري، فإن أولى الكتب التي تضمنت بعضا من تحرير الروايات والطرق هو كتاب: «النشر في القراءات العشر» أو نظمه الموسوم بـ: «طبيّة النشر في القراءات العشر»، فقد ضمن ابن الجزري كتابه «النشر» جزءا من التحريرات، من ذلك قوله آخر باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره:

«تقدّم أنه إذا قرئ بالسكت لابن ذكوان يجوز أن يكون مع المدّ الطويل ومع التوسط لوزود الرواية بذلك، فإن قرئ به إحص فائه لا يكون إلا مع المدّ، ولا يجوز أن يكون مع القصر، لأن السكت إنما ورد من طريق الأثنائي عن عبيد عن حفص، وليس له إلا المدّ، والقصر ورد من طريق الفيل عن عمرو عن حفص، وليس له إلا الإدراج، والله أعلم»⁽⁴⁾.

(1) التركيب: هو أن يأخذ القارئ حكما أو أحكاما من قراءة أو رواية، وحكما آخر أو أحكاما أخرى من قراءة أو رواية ثانية.. ويقرأ بها كلها في آن واحد بكيفية لم ترد عن أحد من القراء البذور أو الرواة عنهم. ر: العبيدي (فتحي)، الجمع بالقراءات المتواترة، ص 195-196.

(2) التلفيق: هو خلط القراءات بعضها ببعض دون مراعاة قواعد الفن.

(3) ر: مقسم (مختار)، علم التحريرات بين الطريقة المشرقية والمغربية، ص 583.

(4) ر: ابن الجزري (محمد)، النشر في القراءات العشر، ج 3/ص 1020.

- وَكَذًا قَوْلُهُ: «لَا يَجُوزُ مَدُّ ﴿شَرْعٍ﴾»⁽¹⁾ لِحَمْرَةَ حَيْثُ قُرِئَ بِهِ، إِلَّا مَعَ
السُّكُوتِ إِذَا عَلِيَ لَامُ التَّعْرِيفِ فَقَطُّ أَوْ عَلَيْهِ وَعَلَى الْمَدِّ الْمُتَّفَصِّلِ»⁽²⁾.
كَمَا جَاءَ نِكْرُ بَعْضِ هَذِهِ التَّحْرِيرَاتِ فِي مَنْظُومَتِهِ «طَبِيبَةُ النَّشْرِ»،
مِنْ نَلِكِ قَوْلُهُ فِي بَابِ الإِدْغَامِ الْكَبِيرِ:
أَدْغِمْ بِخُلْفِ الدُّورِ وَالسُّوسِيِّ مَعَا لَكِنْ بَوَجْهِ الْهَمْزِ وَالْمَدِّ امْتِنَاعًا⁽³⁾
وَمِنْ الْمُصَنَّفَاتِ وَالْمَنْظُومَاتِ وَالشُّرُوحِ الَّتِي عُنِيَتْ بِتَحْرِيرَاتِ
«النَّشْرِ» أَوْ «الطَّبِيبَةِ»:
- «الْجَوَاهِرُ الْمُكَلَّلَةُ لِمَنْ زَامَ الطَّرُقَ الْمُكَمَّلَةَ»⁽⁴⁾ لِمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ
الْعَوْفِيِّ (ت 1050هـ/1641م).
- «تَلْخِصُ النَّشْرِ الْكَبِيرِ»⁽⁵⁾ لِلْعَوْفِيِّ أَيْضًا.
- «تَحْرِيرُ الطَّرُقِ وَالرَّوَايَاتِ فِي الْقِرَاءَاتِ»⁽⁶⁾ لِعَلِيِّ بْنِ سَلِيمَانَ
الْمَنْصُورِيِّ (ت 1134هـ/1722م).

(1) سورة البقرة: 20.

(2) ر: م، ن، ج/3 ص 1021.

(3) ر: ابن الجزري (محمد)، طبية النشر في القراءات العشر، ص 39، البيت: 163.

(4) حقق الكتاب بواسطة عبد الرحمن فتح الله إبراهيم نافع، وصدر في جزئين عن مكتبة
الرشيد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1435هـ/2014م، وأصله رسالة
ماجستير تقدم بها الباحث إلى كلية الآداب واللغة العربية بجامعة طنطا، مصر، وقد
نوقشت سنة 1429هـ/2008م.

(5) الكتاب لا يزال مخطوطا، وهو ضمن الرسائل المقمنة إلى كلية القرآن الكريم بجامعة
طنطا، مصر، منذ سنوات.

(6) حقق الكتاب بواسطة خالد أبو الجود، وصدر عن مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجيزة،
مصر، ط 1، 1431هـ/2010م.

- «عُمْدَةُ الْعِرْقَانِ فِي تَحْرِيرِ أَوْجُهِ الْقُرْآنِ»⁽¹⁾ لِمُصْطَفَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْإِزْمِيرِيِّ (ت1155هـ/1742م)، وَلِلْمُؤَلِّفِ شَرْحٌ عَلَيْهِ بِعُنْوَانٍ: «بَدَائِعُ الْبُرْهَانِ فِي تَحْدِيدِ أَوْجُهِ الْقُرْآنِ»⁽²⁾.
- «الْإِتِّلَافُ فِي وُجُوهِ الْإِخْتِلَافِ»⁽³⁾ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ الشَّوْهَرِيِّ بِيُونُسَ أَفَنْدِي زَادَةَ (ت1167هـ/1754م).
- «سَنَا الطَّالِبِ لِأَشْرَفِ الْمَطَالِبِ»⁽⁴⁾ لِهَاشِمِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمَغْرِبِيِّ (ت1186هـ/1772م).
- «حِصْنُ الْقَارِي فِي اخْتِلَافِ الْمَقَارِي»⁽⁵⁾ لِهَاشِمِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمَغْرِبِيِّ أَيْضًا.

(1) توجد نسخة pdf من الكتاب على الشبكة العنكبوتية، بتعليقات للأستاذين: محمد محمد جابر وعبد العزيز الزيات، جاء فيها أنها صادرة عن مكتبة الجندي، القاهرة، مصر، د.ر.ط، د.ت.ط.

(2) صدر الشرح عن دار الكتب العلمية، ط1، 1429هـ/2008م.

(3) حقق الكتاب بواسطة أحمد تيسير القوقا ضمن رسالة ماجستير مقدمة لجامعة العلوم الإسلامية بالأردن، ونوقشت يوم 1431/8/21هـ الموافق له: 2012/7/10م، وحصل بها الباحث على درجة الماجستير.

(4) حقق الكتاب تحت عنوان: تحرير طيبة النشر في القراءات العشر، ضمن أربع رسائل ماجستير مقدمة لكلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، سنة 1431هـ/2010م، وقسم العمل على أربعة أجزاء تناوب على تحقيقها كل من: نهاني بن فيصل بن علي البنيان: من أول الكتاب إلى نهاية سورة البقرة، ولاء بن عبد الرحمن بن محمد البرادعي: من أول سورة آل عمران إلى نهاية سورة التوبة، أروى سيد أحمد خليل السيد: من أول سورة يونس إلى نهاية سورة الصافات، وإنعام بن غالب إبراهيم الأهدل: من أول سورة ص إلى نهاية الكتاب.

(5) لا يزال مخطوطا، وذكر د. حبيب الله السلمي على موقع أهل التفسير بتاريخ: 1437/2/18هـ الموافق له: 2015/11/30م أنه حقق بجامعة أم القرى سنة 1432هـ/2011م، وهو ذا رأي ط المشـاركة:

<https://vb.tafsir.net/tafsir41364/#post248385>

- «هَيْبَةُ الْمَنَانِ فِي تَخْرِيرِ أَوْجُهِ الْقُرْآنِ»⁽¹⁾ لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَلِيلِ الْمَعْرُوفِ بِالطَّبَّاخِ (كَانَ حَيًّا سَنَةَ 1205 هـ/1791 م)، وَلِلْمَوْلَفِ شَرَحَ عَلَيْهِ بِعُنْوَانٍ: «فَتْحُ الْعَلِيِّ الرَّحْمَنِ فِي شَرْحِ هَيْبَةِ الْمَنَانِ»⁽²⁾.
- «فَتْحُ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ فِي تَخْرِيرِ أَوْجُهِ الْقُرْآنِ»⁽³⁾ لِمُصْنَطَفَى بْنِ عَلِيٍّ الْمِيهِيِّ (كَانَ حَيًّا سَنَةَ 1229 هـ/1814 م).
- «التَّحَارِيرُ الْمُتَنَخَّبَةُ عَلَى مَثْنِ الطَّبِيبَةِ»⁽⁴⁾ لِإِبْرَاهِيمِ الْعَبِيدِيِّ (كَانَ حَيًّا سَنَةَ 1237 هـ/1822 م).
- «غَيْبُ الرَّحْمَنِ شَرَحَ هَيْبَةَ الْمَنَانِ فِي تَخْرِيرِ أَوْجُهِ الْقُرْآنِ»⁽⁵⁾ لِأَحْمَدَ بْنِ شَرْفِ الْأَيْبَارِيِّ (كَانَ حَيًّا سَنَةَ 1250 هـ/1834 م).
- «الْفَوْزُ الْعَظِيمُ فِي شَرْحِ فَتْحِ الْكَرِيمِ»⁽⁶⁾ وَ«الرُّوضُ النَّضِيرُ فِي تَخْرِيرِ أَوْجُهِ الْكِتَابِ الْمُنِيرِ»⁽⁷⁾ كِلَاهُمَا لِمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْمُتَوَلِيِّ.

(1) لم أقف على ما يفيد أنه محقق أو مطبوع أو مخطوط.

(2) حقق جزئه الأول: من بداية الكتاب إلى نهاية أبواب الأصول، بواسطة: صباح عبد الجبار علي بخاري، ضمن رسالة ماجستير مقدمة لكلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، سنة 1434-1435 هـ/2013-2014 م.

(3) سجل الكتاب في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، سنة 1437 هـ/2016 م، بواسطة الباحثة بشرى بنت محمد عبد الله كنساره ضمن خطة بحث مقدمة لنيل درجة الدكتوراه.

(4) حقق على مخطوطتين بواسطة خالد أبو الجود، وطبع بمكتبة عباد الرحمن، القاهرة، مصر، ولم أقف على سنة طبعه.

(5) لم أقف على ما يفيد أنه محقق أو مطبوع أو مخطوط.

(6) لا يزال مخطوطاً، توجد منه نسخة خطية بمكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعية، الرياض، المملكة العربية السعودية، عدد أوراقها: 4، دون رقم، ناسخها وتاريخ نسخها مجهول، وهي نسخة ناقصة آخرها.

(7) حقق بواسطة خالد أبو الجود، وصدر عن دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، ط1، 1427 هـ/2006 م.

- «نَظْمُ النَّفَائِسِ الْمُطْرِبَةِ فِي تَحْرِيرِ الطَّبِيبَةِ»⁽¹⁾ لِعُثْمَانَ رَاضِي السَّنْطَاوِيِّ (كَانَ حَيًّا سَنَةَ 1320هـ/1902م).
- «الدُّرُّ النَّظِيمُ شَرَحَ فَتْحِ الْكَرِيمِ فِي تَحْرِيرِ أَوْجِهِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ»⁽²⁾ لِعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الضَّبَّاعِ.
- «نَظْمُ مَقَرَّبِ التَّحْرِيرِ لِلنَّشْرِ وَالتَّحْيِيرِ»⁽³⁾ وَشَرَحِهِ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَلِيجِيِّ (ت 1389هـ/1969م).
- «فَتْحُ الْقَدِيرِ شَرَحَ تَنْقِيحِ التَّحْرِيرِ»⁽⁴⁾ لِعَامِرِ السَّيِّدِ عُثْمَانَ (ت 1408هـ/1988م).
- «نَظْمُ تَنْقِيحِ فَتْحِ الْكَرِيمِ فِي تَحْرِيرِ أَوْجِهِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ»⁽⁵⁾ وَشَرَحِهِ لِأَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّيَّاتِ (ت 1424هـ/2003م).
- «جَامِعُ الْخَيْرَاتِ فِي تَجْوِيدِ وَتَحْرِيرِ أَوْجِهِ الْقِرَاءَاتِ»⁽⁶⁾ لِإِبْرَاهِيمَ عَلِيِّ شَحَّاتَةَ السَّمُودِيِّ (ت 1429هـ/2008م).
- «تَدْرِيبُ الطَّلَبَةِ عَلَى تَحْرِيرَاتِ الطَّبِيبَةِ»⁽⁷⁾ لِعَبْدِ الرَّازِقِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى.

(1) طبع قديما سنة 1320هـ/1902م بالمطبعة التجارية، شارع وجه البركة، القاهرة، مصر. ر: المرصفي (عبد الفتاح)، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط2، ج2/ص670.

(2) لا يزال مخطوطا.

(3) حقق النظم وشرحه بواسطة إيهاب فكري وخالد أبو الجود، وطبع بالمكتبة الإسلامية، القاهرة، مصر، ط1، 1430هـ/2009م.

(4) حقق بواسطة بشار بن مصطفى عيتاني ضمن رسالة ماجستير مقدمة لكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1429-1430هـ/2008-2009م.

(5) حقق بواسطة ياسر المزروعى، وطبع بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطاع المساجد، الكويت، ط1، 1429هـ/2008م.

(6) اعتنى به ياسر المزروعى وطبع بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مشروع رعاية القرآن الكريم، الكويت، ط1، 1429هـ/2008م.

(7) صدر الكتاب عن دار غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1428هـ/2007م.

مصر، ط 1، 1426هـ/2005م.

القائمة للمبشرين واللاهوتيين، المصاحف العربية السعودية، ودار ابن عثيمين، القاهرة، ط 1، 1436هـ/2015م.

(3) حقوق الطباعة ونشرها بواسطة دار ابن عثيمين، مصر، ط 1، 1430هـ/2009م، بتحقيق وتقديم وتعليق: أبو بكر بن خالد الجزائري.

(2) طباعة الكتاب بدار ابن عثيمين، بيروت، لبنان، ط 1، 1430هـ/2009م، بتحقيق وتقديم وتعليق: محمد شرف.

(1) طباعة الكتاب بدار الصحابة للتراث، طابا، مصر، ط 1، 1423هـ/2003م، بتحقيق وتقديم وتعليق: جمال الدين محمد شرف.

الأمانة العامة للبحوث والبحوث الإسلامية (1208هـ/1794م).

«البحوث والبحوث الإسلامية» (4) الأمانة العامة للبحوث والبحوث الإسلامية، طابا، مصر، ط 1، 1430هـ/2009م، بتحقيق وتقديم وتعليق: محمد شرف.

«البحوث والبحوث الإسلامية» (3) الأمانة العامة للبحوث والبحوث الإسلامية، طابا، مصر، ط 1، 1430هـ/2009م، بتحقيق وتقديم وتعليق: محمد شرف.

«البحوث والبحوث الإسلامية» (2) الأمانة العامة للبحوث والبحوث الإسلامية، طابا، مصر، ط 1، 1430هـ/2009م، بتحقيق وتقديم وتعليق: محمد شرف.

«البحوث والبحوث الإسلامية» (1) الأمانة العامة للبحوث والبحوث الإسلامية، طابا، مصر، ط 1، 1430هـ/2009م، بتحقيق وتقديم وتعليق: محمد شرف.

«البحوث والبحوث الإسلامية» (1) الأمانة العامة للبحوث والبحوث الإسلامية، طابا، مصر، ط 1، 1430هـ/2009م، بتحقيق وتقديم وتعليق: محمد شرف.

«البحوث والبحوث الإسلامية» (1) الأمانة العامة للبحوث والبحوث الإسلامية، طابا، مصر، ط 1، 1430هـ/2009م، بتحقيق وتقديم وتعليق: محمد شرف.

- «نَظْمُ حُسْنِ التَّهَانِي فِي تَحْرِيرِ جِزْرِ الْأَمَانِي»⁽¹⁾ لِعُمَّانَ رَاضِي السَّنْطَاوِيِّ.
 - «نَظْمُ إِتْحَافِ الْبَرِيَّةِ بِتَحْرِيرَاتِ الشَّاطِئِيَّةِ»⁽²⁾ لِحَسَنِ خَلْفِي الْحُسَيْنِيِّ (ت 1342هـ/1924م).
 - «نَظْمُ رِنِحِ الْمُرِيدِ عَلَى تَحْرِيرِ مَسَائِلِ الشَّاطِئِيَّةِ»⁽³⁾ لِ مُحَمَّدٍ هَالِي الْأَيْبَارِيِّ (ت 1343هـ/1925م).
 - «مُخْتَصَرُ بُلُوغِ الْأَمْنِيَّةِ»⁽⁴⁾ لِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الصَّبَّاعِ، وَهُوَ شَرَحَ لِ: «نَظْمِ إِتْحَافِ الْبَرِيَّةِ بِتَحْرِيرَاتِ الشَّاطِئِيَّةِ» لِلْحُسَيْنِيِّ.
 - «دَوَاعِي الْمَسْرَّةِ فِي الْأَوْجِهِ الْعَشْرِيَّةِ الْمُحَرَّرَةِ مِنْ طَرِيقِي الشَّاطِئِيَّةِ وَالذَّرَّةِ»⁽⁵⁾ لِإِبْرَاهِيمَ عَلِيِّ شَحَائَةَ السَّمْنُودِيِّ.
- بِالإِضَافَةِ إِلَى بَعْضِ التَّحْرِيرَاتِ الْمَبْنُوثَةِ فِي بَعْضِ شُرُوحِ الشَّاطِئِيَّةِ.

(1) ضبط النظم وحققه وعلق عليه ونشره على الشبكة العنكبوتية على هذا الرابط:

<https://maqraa.islamacademy.net/cv/lib.php?id=391&sid=391&lang=fr>

أبو تسيبة الخير محمد بن محمود آل داود.

(2) طبع النظم بمكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، مصر، ط1، 1429هـ/2008م، بمراجعة وتعليق: وليد بن رجب عجمي.

(3) طبع النظم بدار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، ط1، 1430هـ/2009م، بمراجعة وتعليق: جمال محمد شرف.

(4) طبع الشرح بذييل كتاب غيث النفع في القراءات السبع لعلي النوري، بدار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1999م، بضبط وتصحيح: محمد عبد القادر شاهين، وطبع أيضا مستقلا بدار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، ط1، 1425هـ/2004م، بمراجعة وتعليق: جمال محمد شرف.

(5) حقق بواسطة ضيف الله بن محمد الشمراني ضمن رسالة ماجستير مقدمة لكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1429-1430هـ/2008-2009م.

المطلب السادس: المدرسة المغربية وعلم التخريرات

لم يلق هذا العلم رواجاً في أوساط المدرسة المغربية لسببين رئيسيين: أولهما: اشتغال المغاربة واهتمامهم بمؤلفات الحافظ الداني ك: «التيسير» و«التعريف»، حفظاً وتدرّساً وتأليفاً، وقد ظهر ذلك في اعتنائهم بقراءة الإمام نافع من طريقي الكتابين، فأفردوها بالتصنيف نظماً ونثراً، ك: «تقريب المنافع في حروف نافع» لابن القصاب (ت 690هـ/1291م) و«البارع في قراءة نافع» لابن جرّوم (ت 723هـ/1323م) و«الدرر اللوامع في أصل مقرر الإمام نافع» لابن برّي (ت 730هـ/1341م) و«شروحه الكثيرة، والمختصر البارع في قراءة نافع» لابن جزي (ت 741هـ/1330م) و«تفصيل عقد الدرر» لابن غازي (ت 919هـ/1513م).

ثانيهما: تأخر دخول كتاب «النشر» إلى المغرب، بسبب تراجع الرحلات العلمية وضموها، حيث لم يصل الكتاب المغرب إلا بعد منتصف المائة الحادية عشرة تقريباً.

ولعل أولى بوادر ظهور علم التخريرات في المدرسة القرآنية المغربية كان مع شروح الشاطبية، وخاصة تلك التي اعتمد عليها المغاربة وتبنوا عليها الكثير من اختياراتهم، وأهمها شرح المحقق⁽¹⁾ الجعبري (ت 732هـ/1332م) الموسوم ب: «كنز المعاني في شرح حرز الأماني»، فقد اهتموا به رواية وشرحاً وتديلاً وتهذيباً وتحشية، وأكثروا النقول منه، كما سيأتي بيان ذلك مع الإمام المتجور، وانتهجوا طريقته في التوجيه والتعليق والاختيار.

يقول الأستاذ أحمد اليزيدي محقق كتاب «كنز المعاني»: «وقد أصبح «كنز المعاني» الشرح الذي ذاع صيته أكثر من شروح الشاطبية بين المغاربة فأعطوه ما يستحق من العناية»⁽²⁾.

(1) إذا أطلق المغاربة هذا اللقب فهم يعنون به الإمام الجعبري رحمه الله، فهو المحقق عندهم لاعتمادهم عليه في الكثير من الاختيارات، بخلاف المشاركة.

(2) ر: الجعبري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأماني (الجزء الأول)، تح: أحمد اليزيدي، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ط1، 1419هـ/1998م، ج1/ص400.

فَكَانَ الْجَعْبَرِيُّ وَكِتَابُهُ مِنْ أَهَمِّ مَصَادِرِ الْمَدْرَسَةِ الْقِرَائِيَّةِ الْمَغْرِبِيَّةِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَتَأَخَّرْ دُخُولُهُ إِلَى الْمَغْرِبِ، بَلْ سُرِعَانَ مَا سَارَتْ بِهِ الرُّكْبَانُ، بُعِيدَ تَأْلِيفِهِ بِرَمَنٍ قَصِيرٍ، بِخِلَافِ كِتَابِ «النُّشْرِ» كَمَا نَقَّذَمُ.
يَقُولُ الْأُسْتَاذُ أَحْمَدُ الْيَزِيدِيُّ: «لَمْ يَدْخُلْ كِتَابُ «النُّشْرِ» فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ» لِابْنِ الْجَزْرِيِّ وَهُوَ مَا هُوَ فِي قَنِّهِ إِلَّا بَعْدَ قَرْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ تَأْلِيفِهِ»⁽¹⁾.

لِذَلِكَ قُلْنَا إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ -أَيَّ عِلْمِ التَّحْرِيرَاتِ- بِمَا هُوَ عَلَيْهِ الْيَوْمَ، لَمْ يَلْقَ رَوَاجًا فِي الْمَدْرَسَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ إِلَّا لَمَّا نَحَلَّ إِلَيْهَا كِتَابُ «النُّشْرِ» لِابْنِ الْجَزْرِيِّ. وَمِنْ هُنَا يُمَكِّنُ نَفْسِيْمُ أَثَرِ عِلْمِ التَّحْرِيرَاتِ فِي الْمَدْرَسَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ إِلَى فَتْرَتَيْنِ:

- فَتْرَةٌ مَا قَبْلَ دُخُولِ كِتَابِ «النُّشْرِ» إِلَى الْمَغْرِبِ.
- فَتْرَةٌ مَا بَعْدَ دُخُولِ كِتَابِ «النُّشْرِ» إِلَى الْمَغْرِبِ⁽²⁾.

أ. فَتْرَةٌ مَا قَبْلَ دُخُولِ كِتَابِ «النُّشْرِ» إِلَى الْمَغْرِبِ: بَعْدَ أَنْ طُوِيَتْ مَرَحَلَةُ الْأَخْذِ وَالطَّلَبِ الَّتِي مَيَّزَتْ الْقَرْنَيْنِ الْخَامِسَ وَالسَّادِسَ لِلهَجْرَةِ، تَمَيَّزَتْ هَذِهِ الْفَتْرَةُ: أَيَّ مِنْ أَوَاخِرِ الْقَرْنِ السَّابِعِ الْهَجْرِيِّ، بِبُرُوعِ نَجْمِ التَّنَاصِيلِ وَالتَّفْعِيدِ وَالتَّوْجِيهِ وَالتَّغْلِيلِ لِلْقِرَاءَاتِ، وَتَّحْرِيرِ مَوَاطِنِ الْخُلْفِ، وَضَبْطِ مَا جَرَى بِهِ الْعَمَلُ وَاسْتَقَرَّ فِي الْقِرَاءَةِ وَالْإِقْرَاءِ، فَظَهَرَتْ عِدَّةُ مَدَارِسَ قِرَائِيَّةٍ فِي الْمَغْرِبِ، لَعَلَّ أْبْرَزَهَا مَدْرَسَةُ ابْنِ غَازِي وَالْمَنْجُورِ وَمِنْ بَعْدِهِ ابْنُ الْقَاضِي (ت1082هـ/1671م) الَّذِي سَلَكَ طَرِيقَهُ وَأَنْتَهَجَ نَهْجَهُ.

يَقُولُ د.عَبْدُ الرَّحِيمِ نُبُولْسِي: «اخْتَلَفَ الْأَمْرُ فِي الْقَرْنِ السَّابِعِ لَا سِيَّمَا آخِرُهُ، حَيْثُ وُزِّي زُنْدُ الْإِجْتِهَادِ، وَطُوِيَتْ مَرَاجِلُ الطَّلَبِ، وَعَلَا

(1) ر: م، ن، ج 1/ص 402.

(2) ر: مقسم (مختار)، علم التحريات بين الطريقة المشرقية والمغربية، ص 588.

كَعْبُ الإِخْتِجَاجِ وَالتَّعْلِيلِ، وَنَاحَتْ حَمَائِمُ الشُّعْرِ عَلَى أُنْكِ الفُتُونِ،
فَقَصَّدَتْ الفَصَائِدَ، وَغِيضَ فَيْضِ المَطْوَلَاتِ، حَيْثُ حُجِّمَتْ فِي خِيَامِ
الأَرْجَازِ، وَرُيِّمَتْ بِقَوَافِي المُسَجَّعَاتِ، وَتَطَافَرَتِ الجُهُودُ فِي تَنَافُسِ
نَزِيهِ، وَانْمَحَى سَوَادُ بَجِيَةِ التَّقْلِيدِ، وَانْبَلَجَ الصُّبْحُ عَلَى أَمْثَالِ مُحَمَّدِ
ابْنِ القَصَّابِ، وَأَبِي القَاسِمِ الضَّرِيرِ (ت 701هـ/1302م)، وَابْنِ
أَجْرُومَ، وَابْنَ بَرِّي، وَغَيْرِهِمْ كَثِيرٌ، فَقَدْ مَالُوا عَلَى إِنْشَادِ شَوَارِدِ
وَضَوَالِّ عِلْمِي القِرَاءَاتِ وَالنَّحْوِ، وَطَارَدُوا أَلْغَاؤَهُمَا، وَفَتَقُوا رَتَقَهُمَا،
وَحَرَّرُوا مَعَاظِنَ الخُلْفِ فِيهِمَا، وَأَنْفَعُوا مُصْطَلَحَاتِهِمَا، فَسَقُوا بِصَنَائِعِهِمْ
هَذَا تَبَعَهُمْ مِنْ رُوَادِ نَزْرِهِمْ شَرَابًا سَائِعًا طَهُورًا»⁽¹⁾.

وَكَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ، فَإِنَّ أَثَرَ كِتَابِ «كَنْزِ المَعَانِي» كَانَ بَارِزًا فِي
تَحْرِيرَاتِ⁽²⁾ المَغَارِبَةِ، وَاخْتِيَارَاتِ مُصَنِّفِهِ الجَعْبَرِيِّ مَثَلَتْ لِبَيِّنَةٍ مِنْ
لَبِنَاتِ مَعَالِمِ المَدْرَسَةِ القِرَائِيَّةِ المَغْرِبِيَّةِ، يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ مَا
تَضَمَّنَتْهُ كُتُبُ أَيْمَتِهَا مِنْ نُقُولَاتِ عَنْهُ، كَ: «إِنْشَادِ الشَّرِيدِ مِنْ ضَوَالِّ
القَصِيدِ» لِابْنِ غَازِي، وَأُجُوبَةِ المَنْجُورِ هَذِهِ الَّتِي نَحْنُ بِصَنْدِقِهَا،
وَ«القَجْرِ السَّاطِعِ وَالضَّمِيَاءِ اللَّامِعِ فِي شَرْحِ الدُّرْرِ اللُّوَامِعِ» لِابْنِ
القَاضِي، وَغَيْرِهَا مِنْ مُصَنَّفَاتِ المَغَارِبَةِ فِي هَذِهِ الحِقْبَةِ بِالدَّاتِ، قَبْلَ
دُخُولِ كِتَابِ «النَّشْرِ» إِلَى المَغْرِبِ.
وَمِنْ أَمْثَلَةِ مَا جَرَى بِهِ العَمَلُ عِنْدَ المَغَارِبَةِ وَخَالَفَ اخْتِيَارَ ابْنِ
الجَزْرِيِّ، زِيَادَةٌ عَلَى مَا فِي أُجُوبَةِ المَنْجُورِ، نَذَكُرُ مَا يَلِي:

(1) ر: ابن أجروم (محمد)، فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني، تح
وذر: عبد الرحيم نيولسي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة
المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1417هـ/1997م، قسم الدراسة، ج1/ص10.
(2) مفهوم التحرير هنا ليس ما بات يعرف به اليوم من تتبع الطرق.. إلخ، وإنما بيان ما
استقر عليه العمل في القراءة والإقراء، وهو ما اصطلح المغاربة على تسميته ب: ما جرى
به العمل، وقد تقدم التتويه بذلك في تعريف علم التحريرات. ر: ص20 من هذا الكتاب.

• تَقْلِيلَ الْهَاءِ وَالْيَاءِ مِنْ «كَهَيْعَصَ» [مَزْم: 1] فِي رِوَايَةِ قَالُونَ.

يَقُولُ ابْنُ الْقَاضِي: «الْأَخْذُ لِنَافِعِ بِتَقْلِيلِ الْهَاءِ وَالْيَاءِ، لِقَوْلِهِ فِي «التَّيْسِيرِ»: «وَنَافِعُ الْهَاءِ وَالْيَاءِ بَيْنَ بَيْنٍ» وَتَبَعَهُ الشَّاطِبِيُّ

فَقَالَ: [الطويل]

.....وَنَافِعُ لَدَى مَزْمِ هَا يَا.....(1)

قُلْتُ: وَلَا عِبْرَةَ بغيرِهِمَا، إِذْ لَيْسَ مِنْ طَرُقِنَا. فَافْهَمْ(2).

وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ مُخَالِفٌ لِمَا عَلَيْهِ ابْنُ الْجَزْرِيِّ وَالْمَدْرَسَةُ الْمَشْرِقِيَّةُ عُمُومًا، إِذْ يَعْتَبِرُهُ خُرُوجًا مِنَ الدَّائِي عَنْ طَرُقِهِ(3).

• إِمَالَةُ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةِ مِنْ: «رَبِّهِ» [الأنعام: 76] لِلْسُّوسِيِّ.

يَقُولُ ابْنُ الْقَاضِي مُعَقِّبًا عَلَى كَلَامِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ(4): «قُلْتُ:

وَالْأَخْذُ عِنْدَنَا لِلْسُّوسِيِّ بِإِمَالَتِهِمَا مَعًا فِي مَا لَقِيَهُ سَاكِنٌ، وَكَذَا حُكْمُ الرَّاءِ فِي مَا لَمْ يَلْقَهُ سَاكِنٌ»(5).

(1) ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمانى ووجه التهاني، ضبط وتصحيح ومراجعة: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى للنشر والتوزيع، ط4، 1425هـ/2004م، ص59، الشاهد من البيت: 741.

(2) ر: ابن القاضي (عبد الرحمن)، بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادات على التيسير، مخ، و41ب.

(3) ر: ابن الجزري (محمد)، النشر في القراءات العشر، ج4/ص1285.

(4) وهو قوله في النشر: «وانفرد أبو القاسم الشاطبي بإمالة الراء أيضا عن السوسي بخلاف عنه، فخالف فيه سائر الناس من طرق كتابه، ولا أعلم هذا الوجه روي عن السوسي من طريق الشاطبية والتيسير، بل ولا من طرق كتابنا أيضا..».

ر: م، ن، ج4/ص1237-1238.

(5) ر: ابن القاضي (عبد الرحمن)، علم النصر في تحقيق قراءة إمام البصرة، در وتح: عبد العزيز كارتني، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، 1410هـ/1990م، ج1/ص161.

• إِمَالَةٌ هَمْزَةٌ: ﴿وَتَبَا﴾ [الإسراء: 83] لِلسُّوسِيِّ.

يَقُولُ ابْنُ الْقَاضِي: «الْأَخْذُ لِلسُّوسِيِّ بِإِمَالَةِ الْهَمْزَةِ ثُمَّ بَقْتَحِهَا،

وَالِيهِ أَشَارَ: [الطويل]

.....يُمْنٌ بِاخْتِلَافٍ..... (1).....

وَمَعْلُومٌ أَنَّ ابْنَ الْجَزْرِيِّ قَدْ ضَعَفَ وَجْهَ الْإِمَالَةِ فِي «النُّشْرِ»

قَائِلًا: «وَأَنْفَرَدَ فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ عَنِ السُّوسِيِّ

بِالْإِمَالَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّاطِبِيُّ. وَأَجْمَعَ

الرُّوَاهُ عَنِ السُّوسِيِّ مِنْ جَمِيعِ الطَّرِيقِ عَلَى الْفَتْحِ، لَا نَعْلَمُ

بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ خِلَافًا، وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ لَهُ فِي «الْمُقَرَّدَاتِ» وَلَا

عَوْلَ عَلَيْهِ» (2).

ب. فِتْرَةٌ مَا بَعْدَ دُخُولِ كِتَابِ «النُّشْرِ» إِلَى الْمَغْرِبِ: ظَلَّ الْمَغَارِبَةُ

عَلَى طَرِيقَةِ ابْنِ الْقَاضِي وَمَدْرَسَتِهِ الْقِرَائِيَّةِ لَا يَعْرِفُونَ غَيْرَهَا إِلَى أَنْ

تَسَارَعَتْ وَتَبَيَّرَتْ الرَّحَالَاتُ الْعِلْمِيَّةُ إِلَى الْمَشْرِقِ بَعْدَ فِتْرَةِ ضُمُورٍ، مِنْ

ذَلِكَ رِحْلَةُ أَبِي الْعَلَاءِ إِدْرِيسَ الْمَنْجَرَةَ (ت 1137هـ/1725م) فِي

سَنَةِ (1107هـ) لِلْحَجِّ، حَيْثُ لَقِيَ كِبَارَ الْمُفَرِّقِينَ بِالْمَشْرِقِ، فَقَرَأَ

عَلَيْهِمْ كُتُبَ ابْنِ الْجَزْرِيِّ وَأَجَارَوْهُ بِهَا وَيَأْسَانِيْدُهُمُ الْمُتَّصِلَةَ بِابْنِ

الْجَزْرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ كِبَارِ شَيْخِ الْمَشْرِقِ.

عَادَ أَبُو الْعَلَاءِ إِلَى الْمَغْرِبِ، وَحَاوَلَ إِدْخَالَ طَرِيقَةِ الْمَشَارِقَةِ، لَكِنَّهُ

اصْطَدَمَ بِقُوَّةِ طَرِيقَةِ ابْنِ الْقَاضِي وَرُسُوخِ جُذُورِهَا عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ،

فَقَرَضَتْ عَلَيْهِ فِي بَادِي الْأَمْرِ عَدَمَ مُخَالَفَتِهَا، فَأَلْفَ كُتُبًا وَفُقَّ

(1) ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمانى ووجه التهاني، ص26، الشاهد من البيت:

312، ابن القاضي (عبد الرحمن)، بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من

الزيادات على التيسير، مخ، و40، ب، 41.

(2) ر: ابن الجزري (محمد)، النشر في القراءات العشر، ج4/ص1234.

طَرِيقَتِهِ كَ: «تَقْرِبِ الْكَلَامِ فِي تَخْفِيفِ الْهَمْزِ لِحَمَزَةِ وَهَشَامِ»⁽¹⁾
وَعَبْرَهَا.

يَقُولُ سَعِيدُ أَعْرَابٍ: «ثُمَّ جَاءَ أَبُو الْعَلَاءِ إِدْرِيسُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ
بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرِ الشَّرِيفِ الْمَذْعُو الْمُنْجَرَةَ (1076-
1137هـ/1665-1725م) فَاسَّسَ مَدْرَسَتَهُ عَلَى أَنْقَاضِ مَدْرَسَةِ ابْنِ
الْقَاضِي، وَحَاوَلَ أَنْ يُضَيِّفَ إِلَيْهَا مَوَادَّ جَدِيدَةً أَتَى بِهَا مِنْ
الْمَشْرِقِ»⁽²⁾.

فَانْتَهَجَ مِنْهَجِيَّةً تَقُومُ عَلَى مَزْجِ الطَّرِيقَتَيْنِ مَعًا: طَرِيقَةَ الْمَشَارِقَةِ
وَطَرِيقَةَ الْمَغَارِبَةِ، مَعَ الْإِنْجِيزِ إِلَى طَرِيقَةِ الْمَشَارِقَةِ فِي أَغْلَبِ
الْأَحْيَانِ⁽³⁾، وَفِي هَذَا يَقُولُ: «وَأَقْتَصَرْنَا عَلَى هَذَا مُوَافَقَةً لَهُمْ لِأَنَّهُمْ
تَوَلَّعُوا بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ -طَرِيقَةِ ابْنِ الْقَاضِي- فِي الْمَغْرِبِ، وَمَنْ يُرِيدُ
الْقِرَاءَةَ بِالطَّرِيقَةِ الْمَشْرِقِيَّةِ، فَتَدْرُجُ مَعَهُ بِفَضْلِ اللَّهِ عَلَى ذَلِكَ السَّنَنِ،
وَتَعْبُرُ مَعَهُ طَرِيقَةَ الْخَيْرِ..»⁽⁴⁾.

وَمِنَ الَّذِينَ تَأَثَّرُوا بِابْنِ الْجَزْرِيِّ وَطَرِيقَتِهِ نَجْدُ ابْنِ الْمُبَارَكِ
السَّجَلَمَاسِيِّ (ت 1092هـ/1681م) تَلْمِيزُ ابْنِ الْقَاضِي، وَصَاحِبُ

(1) لا يزال مخطوطا، يوجد منه ثلاث نسخ خطية: الأولى: محفوظة في الخزانة الملكية،
تحت رقم: 1/10416، والثانية: محفوظة في خزانة مدينة تطوان، تحت رقم: 125،
والثالثة: محفوظة في الخزانة الصبيحية بمدينة سلا ولم أقف على رقمها.

(2) ر: أعراب (سعيد)، القراء والقراءات بالمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،
ط 1، 1410هـ/1990م، ص 117.

(3) ر: السالكي (أحمد)، تأثير الإمام ابن الجزري في مقرني الغرب الإسلامي، مجلة
معهد الإمام الشاطبي لدراسات القرآنية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، العدد
الحادي والعشرون، جمادى الآخرة 1437هـ/2016م، ص 106.

(4) ر: أعراب (سعيد)، م.ن.

«الدَّالِيَّةُ» الْمَشْهُورَةُ⁽¹⁾، فَهِيَ نِتَاجُ تَأَثُّرِهِ بِكِتَابِ «النُّشْرِ»، فَقَدْ انْتَهَجَ فِيهَا طَرِيقَةَ ابْنِ الْجَزَرِيِّ، لَكِنَّهَا لَمْ تَلَقَ الْقَبُولَ عِنْدَ الْقُرَّاءِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ الْمَغَارِبَةِ فِي بَادِي الْأَمْرِ، سِوَاءَ فِي حَيَاةِ ابْنِ الْمُبَارِكِ أَوْ بَعْدَ مَمَاتِهِ بِرَمَنٍ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا جَاءَتْ مُخَالَفَةً لِمَنْهَجِهِمْ وَطَرِيقَتِهِمْ الَّتِي اعْتَادُوا عَلَيْهَا كَمَا مَرَّ، إِلَى حُدُودِ سَنَةِ (1113هـ/1701م) حِينَ قَبِضَ اللَّهُ لَهَا أَبَا الْعَلَاءِ الْمَنْجَرَةَ الْمُتَقَدِّمَ الذِّكْرَ، فَوَضَعَ عَلَيْهَا شَرْحًا⁽²⁾ يَحُلُّ أَلْفَافَهَا وَيُبَيِّنُ أَعْرَاضَهَا، إِثْرَ سُؤَالِ بَعْضِ الْإِخْوَانِ⁽³⁾، فَأَنْبَرَى لِذَلِكَ، بَعْدَ أَنْ تَأَثَّرَ بِمَنْهَجِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ خِلَالَ رِحْلَتِهِ إِلَى الْمَشْرِقِ كَمَا تَقَدَّمَ، فَكَانَ هَذَا الشَّرْحُ سَبَبًا فِي شُهْرَتِهَا وَانْتِسَارِهَا بَيْنَ

(1) قصيدة من البحر البسيط، عدد أبياتها: 114، رويها: دال، نظمها ابن المبارك السجلماسي لتوضيح أحكام تخفيف الهمزة لحمزة وهشام. توجد منها في المغرب عدة نسخ، منها واحدة محفوظة بالخرانة الوطنية ضمن مجموع تحت رقم: 363، من ص 132 إلى ص 195، وأخرى محفوظة بخرانة القرويين تحت رقم: 1052/2، وأثنى عشرة نسخة أخرى محفوظة بالخرانة الحسنية.

(2) وهو: النهج المتدارك في شرح دالية ابن المبارك، توجد منه في المغرب ثلاث نسخ خطية، الأولى: محفوظة في الخزانة الحسنية تحت رقم: 1064/1، الثانية: محفوظة في نفس الخزانة تحت رقم: 11474 ز/10، والثالثة: محفوظة في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم: 974ك.

(3) ر: المنجرة (إدريس)، النهج المتدارك شرح دالية ابن المبارك، رسالة مقدمة من الباحث العربي خامر لنيل شهادة الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، 1410-1411هـ/1991-1992م، ص 135.

المَغَارِبَةِ، حَتَّى صَارَتْ مُقَرَّرَةً مَعَ الشَّاطِئِيَّةِ⁽¹⁾، ثُمَّ كَثُرَتْ شُرُوحُهَا
حَتَّى جَاوَزَتْ العَشْرَةَ⁽²⁾.

وَمِنْ أُمَّثِلَةٍ مَا ضَمَّنَهُ ابْنُ المُبَارَكِ فِي قَصِيدَتِهِ مِمَّا وَافَقَ فِيهِ ابْنُ
الجَزْرِيِّ، قَوْلُهُ: [البسيط]

وَمَنْ يَقُلْ بِلُزُومِ النُّقْلِ قَوْلَ أَبِي الـ عَلَاءِ يَنْحُ بِهِ لِبَيْنَ بَيْنِ رَدِي⁽³⁾
وَمِنْهُمْ أَيْضًا أَبُو زَيْدٍ عِنْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي العَلَاءِ إِدْرِيسَ المَعْرُوفَ
بِالْمَنْجَرَةِ الصُّغَيْرِ (ت 1179هـ/1765م)، فَقَدْ تَبَعَ أَبَاهُ فِي التَّأْتُرِ بِابْنِ
الجَزْرِيِّ وَكِتَابِهِ «النُّشْرُ»، وَإِنْ كَانَ بِدَرْجَةِ أَقْلٍ، فَأَلَّفَ حَاشِيَةً⁽⁴⁾ عَلَى
«تَقْرِيبِ الكَلَامِ فِي تَخْفِيفِ الهَمْزِ لِحَمْرَةَ وَهَشَامٍ»، زَادَ عَلَى نَهْجِ أَبِيهِ
المُعْتَمِدِ لِلطَّرِيقَةِ المَغْرِبِيَّةِ - الطَّرِيقَةِ المَشْرِقِيَّةِ، وَأَحْيَانًا يُخَالِفُهُ إِلَى
قَوْلِ ابْنِ الجَزْرِيِّ، فَيَتَّبِعُهُ وَيَعْمَلُ بِهِ، وَزَيْمًا زَادَ أَوْجُهًا مِنْ طَرُقِ
«النُّشْرِ» عَلَى مَا فِي الشَّاطِئِيَّةِ.

(1) ر: الفاسي (محمد)، أجوبة محمد بن عبد السلام الفاسي، رسالة مقدمة من الباحثة
سعاد رحائم لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد
الخامس، 1413-1414هـ/1993-1994م، ص 610-611.

(2) ر: المنجرة (إدريس)، النهج المتدارك شرح دالية ابن المبارك، مقدمة المحقق،
ص 15 و 21. من هذه الشروح: تنبيه السالك إلى جنا ثمار دالية ابن المبارك لابن دري
العلوي (ت 1150هـ/1737م)، المقالة الوافية في شرح القصيدة الدالية لأبي العباس
اللمطي (1156هـ/1746م)، الفتوحات الربانية في شرح المنظومة الدالية لابن محمد
الخلوقي العيوي السرعيني (كان حيا سنة 1200هـ/1786م)، المقاصد النامية في شرح
الدالية للسجلماسي (ت 1165هـ/1752م) والقطوف الدانية في شرح الدالية ابن عبد
السلام الفاسي (ت 1214هـ/1799م) وغيرها من الشروح، وجلها لا يزال مخطوطا في
خزائن ومكتبات المغرب.

(3) ر: المنجرة (إدريس)، النهج المتدارك شرح دالية ابن المبارك، 329-330.

(4) توجد منها نسخة خطية بالخزانة الملكية بالرباط تحت رقم: 10416/2.

وَمِنْ أُمَّتِهِ مُوَافَقَتِهِ لِقَوْلِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ وَالْعَمَلِ بِهِ، مَا نَقَلَهُ تَلْمِيزُهُ ابْنَ
عَبْدِ السَّلَامِ الْفَاسِيَّ (ت1214هـ/1799م) مِنْ تَجْوِيزِهِ لَوَجْهِ حَذْفِ
الْهَمْزَةِ إِذَا جَاءَ بَعْدَهَا وَآؤُ نَحْوُ: ﴿يَغْوُدُهُ﴾ [البقرة: 255]، وَفِي هَذَا
يَقُولُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: «وَكَانَ يُجِيزُ لِي فِي مَا بَعْدَ هَمْزَتِهِ وَآؤُ مِنْ
هَذَا الْبَابِ نَحْوُ بَابِ ﴿يَغْوُدُهُ﴾ و﴿يُوسَى﴾ [الإسراء: 83] حَذْفِ
الْهَمْزَةِ، عَمَلًا بِقَوْلِ صَاحِبِ «النُّشْرِ»، وَكُنْتُ أَبَاحُهُ فِيهِ، لِأَنِّي لَمْ
أَعْلَمْ لَهُ وَجْهَ قِيَاسٍ، فَكَانَ يَقُولُ لِي: كَذَا أَخَذْنَا»⁽¹⁾.

وَنَقَلَ أَيْضًا زِيَادَتَهُ لِبَعْضِ الْأَوْجُهِ مِنْ طَرِيقِ «النُّشْرِ»، قَالَ: «ثُمَّ
انْتَقَلَ بِ: أَوْ⁽²⁾، إِلَى ذِكْرِ وَجْهِ آخَرَ أَصْحَبَ مَعَهُ التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ،
فِيهِ حَمْدًا، وَذَكَرَهُ فِي «النُّشْرِ»، وَبِهَا أَخَذْتُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ عَنْ
شَيْخِنَا الْحَافِظِ الْعَلَامَةِ مَوْلَايَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَنْجَرَةِ»⁽³⁾.

لَكِنَّ هَذَا التَّأَثُّرَ بِمَذْهَبِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ وَيَكْتَابِهِ «النُّشْرِ» سُرْعَانَ مَا
تَرَاجَعَ مَعَ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْفَاسِيَّ تَلْمِيزِ الْمَنْجَرَةِ الصَّغِيرِ، حَيْثُ
تَصَدَّقْتُ لِلزُّدِّ عَلَى الْأَطْرُوحَةِ الْمَشْرِقِيَّةِ الْمُتَمَلِّغَةِ فِي طَرِيقَةِ ابْنِ
الْجَزْرِيِّ وَاخْتِيَارَاتِهِ فِي كِتَابِ «النُّشْرِ»، رَغْمَ اعْتِرَازِهِ بِمَا تَلَقَّاهُ عَنْ
شَيْخِهِ أَبِي زَيْدِ الْمَنْجَرَةِ مِنْ أَسَانِيدِ الْمَشَارِقَةِ الَّتِي تَتَّصِلُ بِابْنِ
الْجَزْرِيِّ، فَأَعَادَ تَرْتِيبَ الْبَيْتِ الْمَغْرِبِيِّ، وَأَصَلَ لِأَرْكَانِ مَذْهَبِهِ، وَأَعَادَ
إِحْيَاءَ طَرِيقَةِ ابْنِ الْقَاضِي، مُسَاهِمًا فِي الْحِفَاطِ عَلَيْهَا إِلَى يَوْمِنَا هَذَا.

(1) ر: الفاسي (محمد)، أجوبة محمد بن عبد السلام الفاسي، ص610-611.

(2) في قوله [الرجز]: أَوْ زِدْ بِثَالِثِ الْوُجُوهِ حَمْدًا

(3) ر: الفاسي (محمد)، إبراز الضمير من أسرار التصدير، در وتح: بوشتا أزابيط، وزارة
الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب، 1433هـ/2012م، ص115-116.

وَلَا يَفُوتُنِي الْحَدِيثُ هُنَا عَنْ تَأْتُرِ تَلْمِيذِ آخَرَ مِنْ تَلَامِيذِ ابْنِ الْقَاضِي
بِاخْتِيَارَاتِ الْمَشَارِقَةِ وَطَرِيقَةِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ وَاخْتِيَارَاتِهِ فِي «النُّشْرِ»،
وَهُوَ مُحَمَّدُ الْأَفْرَانِيُّ السُّوسِيُّ (ت 1081هـ/1670م)، وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ
سَفَرِهِ إِلَى مِصْرَ وَاسْتِقْرَارِهِ بِهَا وَأَخَذَهُ عَنْ شَيْخِهِ سُلْطَانَ الْمَرْجِي
وَخَلِيفَتِهِ لَهُ فِي الْإِقْرَاءِ، وَالْأَفْرَانِيُّ هُوَ شَيْخُ الشَّيْخِ سَيِّدِي عَلِيِّ النَّوْرِيِّ
الصَّنْفَأَسِيِّ (ت 1118هـ/1706م) وَعَمَدَتُهُ فِي كِتَابِ «غَيْثِ النُّفَعِ».

المَبْحَثُ الثَّانِي

الْأَسْئَلَةُ وَالْأَجْوِبَةُ فِي الْمَسَائِلِ الْقِرَائِيَّةِ

تَتَوَعَّتِ الْمُصَنَّفَاتُ الْقِرَائِيَّةُ مُنْذُ ابْتِدَاءِ التَّدْوِينِ لِلِقِرَاءَاتِ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي لِلْهَجْرَةِ مُرُورًا بِمَرْحَلَةِ الْإِزْدِهَارِ فِي الْقَرْنَيْنِ الرَّابِعِ وَالْخَامِسِ وَانْتِهَاءً بِالْعُصُورِ الْمُتَأَخِّرَةِ، مَا بَيْنَ تَأْلِيْفِ وَتَرْتِيْبِ وَشَرْحِ وَتَفْهِيْمِ وَتَدْوِيْلِ وَتَهْدِيْبِ، نَتْرًا وَنَظْمًا..إلخ. وَمِمَّا اهْتَمَّ بِهِ أُنْمَةُ الْقِرَاءَاتِ أَيْضًا، ثَلَاكُمُ الْمُصَنَّفَاتِ الَّتِي تَعْتَنِي بِالْإِجَابَةِ عَنِ الْمَسَائِلِ الْقِرَائِيَّةِ مِنْ خِلَالِ الْأَسْئَلَةِ وَالْأَلْغَازِ وَالِاسْتِشْكَالَاتِ الْمَطْرُوحَةِ فِي خُصُوصِهَا.

وَيَبْدُو أَنْ نَشَأَةَ هَذَا النُّوعِ مِنَ الْمُؤَلَّفَاتِ -عَلَى مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ- تَعُودُ إِلَى الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ مَعَ مَكِّيِّ وَالْدَّانِيِّ وَالْحُصْرِيِّ (ت488هـ/1095م)، فَمَكِّيُّ أَلْفَ فِي الرَّدِّ عَلَى مُنْكَرِي الْمَدِّ لِوَرُشٍ مِنْ أَصْحَابِ الْأَنْطَاكِيِّ (ت377هـ/987م)، وَالْدَّانِيُّ أَلْفَ فِي الرَّدِّ عَلَى أَسْئَلَةِ الْمَهْدَوِيِّ (ت440هـ/1048م) فِي مَا عَرَفَ بَيْنَهُمَا مِنْ سِجَالٍ، وَالْحُصْرِيُّ الْقَيْرَوَانِيُّ أَلْفَ لُغْرَةَ الْمَشْهُورِ الَّذِي مَطَّلَعَهُ: [الطويل]

سَأَلْتُكُمْ يَا مُقْرِي الْعَرَبِ كُلِّهِ وَمَا مِنْ سُؤَالِ الْحَبْرِ عَنْ عِلْمِهِ بُدُّ بِحَرْفَيْنِ مَدُّوَا ذَا وَمَا الْمَدُّ أَسْلُهُ وَذَا لَمْ يَمْدُوهُ وَمِنْ أَصْلِهِ الْمَدُّ وَقَدْ جُمِعَا فِي كَلِمَةٍ مُسْتَبِينَةٍ عَلَى بَعْضِكُمْ تَحْفَى وَمِنْ بَعْضِكُمْ تَبْدُو (1)

(1) هذا اللغز أسنده الحافظ أبو طاهر السلفي من رواية عبد العزيز بن عبد الملك المقرئ بالأندلس، يقول: أملى أبو الحسن الحصري القروي سائلا قراء الأندلس والمغرب، وساق الأبيات ثم قال: قال أبو عبد الله (أي: محمد بن الحسن بن سعد): هما قوله عز وجل: ﴿سَوْءَ تَهْمَا﴾ و﴿سَوْءَ تَكُم﴾. ر: السلفي (أحمد)، أخبار وتراجم أندلسية مستخرجة من معجم السفر للسلفي، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط1، 1382هـ/1963م، ص111، وورد أيضا في الذيل والتكملة، ضمن ترجمة الإمام الشاطبي. ر: الأوسي (محمد) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تح: إحسان عباس، محمد بن شريفة، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1434هـ/2012م، ج5/ص464، وهو مثبت في أغلب شروح الشاطبية والدرر النوامع.

وَقَدْ انْبَرَى لِشَرْحِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَيْمَةِ، مِنْهُمْ: الشَّاطِبِيُّ الَّذِي صَدَّرَ الْجَوَابَ
بِعَرَضِ السُّؤَالِ أَوْلَى وَبَيَانَ وَجْهِ الْإِشْكَالِ فِيهِ ثُمَّ أَجَابَ عَنْهُ، فِي آيَاتٍ مَطْلَعُهَا:
عَجِبْتُ لِأَهْلِ الْقَيْرَوَانَ وَمَا جَدُّوا لَدَى قَصْرِ سَوَّاتٍ وَفِي هَمْزِهَا مَدُّوا
لِيُوزَّشَ وَمَدُّ اللَّيْنِ لِلْهَمْزِ أَصْلُهُ سِوَى مَشْرَعِ النَّثْيَا إِذَا عَدَّبَ الْوِزْدُ
وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ حَرْفٌ مَدُّ يَمُدُّهُ سِوَى مَا سُكُونٌ قَبْلَهُ مَالَهُ مَدُّ(1)
وَكَذَا الْجَعْبَرِيُّ فِي «كَنْزِ الْمَعَانِي» نَثْرًا(2)، وَنَظْمًا فِي آيَاتٍ مَطْلَعُهَا: [الطويل]
لَنِعْمَ سُؤَالُ الْقَيْرَوَانِيِّ مُلْغِزًا بِكَلِمَةٍ سَوَّاتٍ بِهَا الْوَاوُ مَا مَدُّوا
لِيُوزَّشَ وَيَعْدَ الْهَمْزَةَ الْأَلِفُ انْجَلَا بِمَدُّ وَلَا قَصْرَ فَكَيْفَ أَتَى الْمَدُّ
نَعَمْ فَتُحَ عَيْنِ جَمْعِ الْأَسْمَاءِ أَصْلُوا لِيَمْتَّازَ عَنْ وَصْفِ لِإِسْكَانِهِ جَدُّوا(3)
وَابْنُ الْحَدَّادِ(4) فِي آيَاتٍ مَطْلَعُهَا: [الطويل]
أَلَا أَيُّهَا الْأَسْتَاذُ وَاللَّهُ رَاحِمٌ وَعَافِرٌ لَهُوَ ظَلَمٌ دَهْرِكُمْ تُشَدُّ
وَهَا أَنَا ذَا فِئْتِ الزَّمَانِ أُجِيبُكُمْ فَسَامِعْ مَا أَسْمَعْتَ قَبْلِي وَمِنْ بَعْدِ

- (1) أشار إلى هذه الآيات وبقية جواب الشاطبي على لغز الحصري أبو شامة (ت 665هـ/1267م) في شرحه على الشاطبية، ذكرا أنه أوردها في الشرح الكبير له، وهو مفقود، وأوردها أيضا ابن القاضي في شرحه على درر ابن بري. ر: أبو شامة (عبد الرحمن)، إبراز المعاني من حرز الأمان، تح: محمود بن عبد الخالق محمد جادو، كلية القرآن الكريم، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1413هـ/1993م، ج1، ص34، ابن القاضي (عبد الرحمن)، الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، در وتح: أحمد بن محمد البوشخي، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، ط1، 1428هـ/2007م، ج2/ص247-248.
- (2) ر: الجعبري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأمان، ج2/ص378.
- (3) ر: م.ن، ج2/ص380-381.
- (4) هو أبو إسحاق إبراهيم بن طلحة بن البناني المعروف بابن الحداد الجعبري. ترجمته مفقودة.

فَأَفْظَةُ سَوَّاتٍ لَعَزَّتْ بِوَاوِهَا وَذَا الْأَلْفُ الثَّانِي لَهَا الرَّائِدُ الْفَزْدُ⁽¹⁾
وغيرهم، ثم تتألت بعد ذلك المصنفات والرسائل التي تُعنى بحل المسائل
المشكلة في القراءات، لتستفتح نمطاً آخر من التأليف، توضحياً للمبهم من
عبارات المصنفين في كتبهم وأنظمتهم.
وفي ما يلي عرض لما وقفت عليه من الكتب التي اعتنت بهذا النوع من
التأليف:

1. «رسالة تمكين المد في آتى وعامن وعادم» لمكي بن أبي طالب
القيسي جواباً لمن أنكر مشروعية ذلك، مطبوع⁽²⁾.
2. «الرسالة إلى أصحاب الأنطاك في تصحيح المد لورش» و«وجه
كشف اللبس التي لبس بها أصحاب الأنطاك في المد لورش»⁽³⁾
كلاهما لمكي بن أبي طالب القيسي.
3. «الأجوبة المحققة على الأسئلة المحرقة» لأبي عمرو الداني، ردّاً
على مسائل أبي العباس المهدوي التي أرسلها إليه⁽⁴⁾.

-
- (1) أورد جواب ابن الحداد على لغز الحصري ابن القاضي في شرحه على درر ابن
بري. ر: ابن القاضي (عيد الرحمن)، الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر
اللوامع، ج2/ص248-249.
 - (2) حققت بواسطة د. أحمد فرحات وطبعت بدار الأرقم، الكويت، ط1، 1404هـ/
1984م، كما نشرت بالعدد الثاني من مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية الكويت،
السنة الأولى، محرم 1405هـ/نوفمبر 1984م، ص47-88.
 - (3) ر: القفطي (علي)، (تباه الرواة عن أنباء النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،
دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1،
1406هـ/1986م، ج3/ص316 و318.
 - (4) جاء نكر الرسالة في فهرست تصانيف أبي عمرو الداني، تح: غانم قدوري الحمد،
مركز المخطوطات والتراث والوثائق، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط1،
1410هـ/1990م، ص28، رقم الكتاب: 93، وفي معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو
الداني، تأليف: عبد الهادي حميتو، الجمعية المغربية لأستاذة التربية الإسلامية، أسفي،
المغرب، ط1، 1421هـ/2000م، ص10، رقم الكتاب: 3.

4. «التَّيْبَةُ عَلَى الْخَطَا وَالْجَهْلِ وَالْتَّمُوبِ» لِأَبِي عَمْرٍو الدَّانِي، وَهُوَ جَوَابٌ عَنْ سُؤَالِ ضِمْنِ مَسَائِلِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيِّ، فِي إِطَارِ الْمَعْرَكَةِ النَّقْدِيَّةِ بَيْنَهُمَا، مَخْطُوطٌ⁽¹⁾.
5. «الْأَجُوبَةُ الْمُحَقَّقَةُ» لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْقَيْسِيِّ الضَّرِيرِ الْقَاسِي (ت 810هـ/1407م)، مَخْطُوطٌ⁽²⁾.
6. «مَسَائِلُ فِي الْقِرَاءَاتِ» لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ الْقَيْجَاطِيِّ (ت 811هـ/1408م)، مَطْبُوعٌ⁽³⁾.
7. «أَجُوبَةُ الْإِمَامِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ عَلَى الْمَسَائِلِ التَّبْرِيذِيَّةِ فِي الْقِرَاءَاتِ»، لِ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَزْرِيِّ، مَطْبُوعٌ⁽⁴⁾.
8. «الْأَلْعَازُ الْجَزْرِيَّةُ فِي الْأَزْبَعِينَ مَسْأَلَةً مِنْ الْمَسَائِلِ الْمُشْكَلَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ» لِ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَزْرِيِّ، وَعَلَيْهَا عِدَّةُ شُرُوحٍ، مِنْهَا:

-
- (1) توجد نسخة خطية من الرسالة محفوظة بخزانة تطوان، المغرب، ضمن مجموع تحت رقم: 881، من ص 320 إلى ص 327، وقد قام بطبع الرسالة والتعليق عليها باللغة الإسبانية د. التهامي الزاجي. ر: حميتو (عبد الهادي)، م.ن، ص 41.
 - (2) توجد منها نسخة خطية محفوظة بخزانة المدرسة النحلية بمروسة، دائرة شيشاوة، مراكش، المغرب، نقلًا عن أحمد بن محمد البوشخي، محقق الفجر الساطع لابن القاضي. ر: م.ن، فهرس المصادر والمراجع، ج 4/ص 473.
 - (3) حقق بواسطة د. بيبونس الزاكي وطبعت بمركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرآنية المتخصصة، الرابطة المحمدية للعلماء، مراكش، المغرب، ط 1، 1438هـ/2017م.
 - (4) طبع مؤخرًا عن دار ألف لام ميم للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ومؤسسة الضحى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 1437هـ/2016م، وأصله رسالة ماجستير قدمت إلى قسم القراءات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ونوقشت في 19/11/1434هـ، وحصل بها الباحث عبد العزيز محمد تميم الزعبي على درجة الماجستير بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى.

- أ. «أَجْوِبَةُ الْأَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُشْكَلَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ»
لِزَيْنِ الدِّينِ أَبِي حَفْصِ عُمَرَ بْنِ يَعْقُوبَ الضَّرِيرِ الطَّبَّيِّ (ت بَعْدَ
1466هـ/1م)، مَطْبُوعٌ⁽¹⁾.
- ب. «قَصِيدَةٌ لَامِيَّةٌ فِي الْإِجَابَةِ عَلَى أَسْئَلَةِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ الْأَرْبَعِينَ»
لِشَمْسِ الدِّينِ أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدِ الدَّمْرَدَاشِيِّ (ت بَعْدَ
1466هـ/1م)⁽²⁾.
- ج. «الْأَجْوِبَةُ السَّرِيَّةُ عَلَى الْأَلْغَازِ الْجَزْرِيَّةِ» لِزُهْرَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
عُمَرَ الْبِقَاعِيِّ (ت 884هـ/1479م)، مَطْبُوعٌ⁽³⁾.

(1) حققها د. أحمد بن عبد الله بن عبد المحسن الفريح، ونشر تحقيقه بمجلة أم القرى مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ولم أقف على العدد الذي نشر فيه التحقيق، ولا سنة النشر. وتوجد منها خمس نسخ خطية: الأولى: محفوظة بمكتبة الأسد الوطنية دمشق، سورية، تحت رقم: 2/5987 قراءات، الثانية: محفوظة بمكتبة جامعة برنستون، ضمن مجموع تحت رقم: 4346، من و55 إلى و58، الثالثة: محفوظة بمكتبة جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ضمن مجموع تحت رقم: 2193م/7 من و139 إلى و145، وبذيلها أجوبة الرملي المتقدمة، تليها ألغاز له أيضا، الرابعة: محفوظة بمكتبة الأسد الوطنية، دمشق، سورية، ضمن مجموع تحت رقم: 5455 قراءات، من و3 إلى و5، والخامسة: محفوظة بمكتبة الأسد الوطنية دمشق، سورية، ضمن مجموع تحت رقم: 14823 قراءات، من و4 إلى و6.

(2) لم أقف على ما يفيد أنها محققة أو مطبوعة أو مخطوطة، وله أيضا قصيدة رائية اشتملت على أربعين لغزا فيها. ر: السخاوي (محمد)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ/1992م، ج10/ص78.

(3) حققها جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، وطبعت بمكتبة أولاد الشيخ، القاهرة مصر، د.ر.ط، د.ت.ط، وحققت أيضا بواسطة د. إلياس محمد نوروهو ونشرت في العدد الأول لمجلة الدراسات القرآنية، الصادرة عن الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، المملكة العربية السعودية، جمادى الأولى 1428هـ/ماي 2007م.

- د. «أجوبة للأغوار الجزرية» لإبي حامد الرملي
(ت888هـ/1483م)، مخطوط⁽¹⁾.
- هـ. «شرح على المسائل الأربعين لابن الجزري» لإبراهيم بن
مصطفى العثماني (ت888هـ/1483م)، مخطوط⁽²⁾.
9. «أجوبة حول استسكالات وأبحاث تتعلق بجزر الأماني» لإبي
العباس أحمد المنجور، وهي التي نين أدينا.
10. «رسالة في أجوبة المسائل العشرين» لسُلطان بن أحمد المرآجي،
مطبوع⁽³⁾.
11. «رسالة في مسائل من القراءات» لعلي بن سليمان المنصوري
(ت1134هـ/1722م)، مخطوط⁽⁴⁾.
12. «أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات» لأحمد بن عمر
الأسقاطي (ت1159هـ/1746م)، مطبوع⁽⁵⁾.

(1) توجد منها نسخة محفوظة بمكتبة جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية
السعودية، ضمن مجموع تحت رقم: 2193/7.

(2) يوجد منه نسختان خطيتان، الأولى: محفوظة بمكتبة جامعة برنستون، ضمن مجموع
تحت رقم: 296، من 1 إلى 32، والثانية: محفوظة بمكتبة الملك عبد العزيز،
المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ضمن مجموعة مكتبة القازانية، تحت
رقم: 133.

(3) حققها أحمد بن عبد الله الزهراني ضمن بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، الجامعة
الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ولم ينشر، وتوجد منها نسخة
خطية محفوظة بمكتبة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، تحت
رقم: 2519.

(4) توجد منها نسخة خطية محفوظة بالمكتبة الظاهرية، دمشق، سورية، تحت رقم:
307، والرسالة جاءت جواباً على أسئلة أحمد الخليجي.

(5) طبعت بدار كنوز إشبيليا، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1،
1429هـ/2008م، بتحقيق د. أمين محمد أحمد الشنقيطي.

13. «الأجوبة عن المسائل التي وردت من الوزير عبد الله باشا الكويرلي إلى الشيخ يوسف أفندي (ت 1167هـ/1754م)»، مخطوطاً⁽¹⁾.
14. «الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة» لأبي العباس أحمد الشفانصي القيرواني (ت ما بين 1228م/1813م و 1235هـ/1820م)، مخطوطاً⁽²⁾.
15. «تحفة المقرئين والقارئ في بيان حكم جمع القراءات في كلام رب العالمين» لإبراهيم المارغني (ت 1349هـ/1930م)، جواباً على سؤال ورد إليه من مصر حول حكم جمع القراءات، مطبوع⁽³⁾.

(1) توجد منها نسخة محفوظة بالمكتبة الظاهرية، دمشق، سورية، تحت رقم: 5816.

(2) توجد منها نسخة بخط المؤلف بدار الكتب الوطنية، تونس، وهي من جزئين، الجزء الأول تحت رقم: 6126 والثاني تحت رقم: 6127، وقد حقق الجزء الأول ضمن رسالتي ماجستير بمعهد الحضارة، جامعة الزيتونة، تونس: القسم الأول منه: حققه الطالب محمد طاهر الثالث، والقسم الثاني: حققته الطالبة أسماء الماجري.

(3) طبعت بهامش النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع، المطبعة العتيقة، تونس، در ط، 1413هـ/1993م، وطبع طبعة مستقلة بعناية عبد الحليم بن محمد الهادي قابه، دار ابن كثير، دمشق، سورية، ط1، 1422هـ/2001م.

الفصل الأول: المؤلف

ويحتوي على مبحثين على النحو التالي:

المَبْحَثُ الأوَّلُ

عَصْرُ الْمُؤَلَّفِ: الْحَالَةُ السِّيَاسِيَّةُ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةُ وَالْعِلْمِيَّةُ

المَطْلَبُ الأوَّلُ: الْحَالَةُ السِّيَاسِيَّةُ

عَاشَ الإِمَامُ أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ المَنْجُورُ فِي القَرْنِ العَاشِرِ الهِجْرِيِّ، فِي ظِلِّ دَوْلَةِ الأَشْرَافِ السَّعْدِيِّينَ الَّتِي قَامَتْ بِالمَغْرِبِ الأَقْصَى مِنْ سَنَةِ (910هـ/1510م) إِلَى سَنَةِ (1069هـ/1658م)، بَعْدَ أَقْوَالِ شَمْسِ دَوْلَةِ بَنِي مَرِينٍ، وَضَعْفِ وَفْشَلِ مَنْ خَلَفَهُمْ مِنَ الوَطَاسِيِّينَ⁽¹⁾.

وَقَدْ نَشَأَتْ دَوْلَةُ السَّعْدِيِّينَ بِمُبَايَعَةِ المُجَاهِدِينَ فِي الثُّغُورِ الجَنُوبِيَّةِ فِي المَغْرِبِ لأوَّلِ أَمْرَائِهَا أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ المُلقَّبِ بِالقَائِمِ بِأَمْرِ اللهِ، بِمُسَاعَدَةِ مُحَمَّدِ بْنِ المُبَارَكِ تَلْمِيذِ الإِمَامِ الجَزُولِيِّ⁽²⁾.

وَكَانَ أوَّلَ مَا قَامَ بِهِ مُحَمَّدُ القَائِمُ أَنْ هَاجَمَ البُرْتُغَالِ عِنْدَ أَكَادِيرٍ، وَكَانَتْ لَهُ عِدَّةٌ انْتِصَارَاتٍ هُنَاكَ، حَتَّى أَنْ سَكَّانَ الشَّيَاطِمَةَ وَحَاحَةَ اسْتَقْدَمُوهُ لِيَقُودَ جُيُوشَ المَقَاوِمَةِ ضِدَّ البُرْتُغَالِ بِهَذِهِ المَنَاطِقِ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ عَقَدَ البَيْعَةَ سَنَةَ (918هـ/1513م) لِابْنِهِ أَبِي العَبَّاسِ الأَعْرَجِ كَوَلِيِّ اللِّعْهِدِ⁽³⁾.

(1) المرينيون، أو بنو مرين: سلالة من البربر حكمت المغرب الأقصى وأجزاء من المغرب الأوسط، بعد أن قضت على سلطة الموحدين فيه. يتحدر بنو مرين من بني واسين أحد بطون زناتة وجددهم الأعلى جرماط بن مرين؛ وإليه ينسبون. أما مؤسس دولتهم فهو أبو محمد عبد الحق بن أبي خالد محيي (محيو) المريني الذي انتخب رئيسا لبني مرين بعد أبيه المتوفى سنة 591هـ/1195م. ر: حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1398هـ/1978م ج2/ص10 وما بعدها.

(2) ر: حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، ج2/ص273-275.

(3) ر: م.ن، ص275.

وَقَدْ اسْتَجَابَ الْقَائِمُ بِأَمْرِ اللَّهِ لِنِدَاءِ الشَّيَاطِمَةِ وَحَاحَةَ، وَتَرَكَ ابْنَهُ الْمَهْدِيَّ
بِالسُّوسِ يُدَبِّرُ شُؤْنَهَا، بَيْنَمَا صَحِبَهُ ابْنُهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الَّذِي شَارَكَ فِي قِيَادَةِ
الْحَمَلَاتِ صِدِّ النَّصَارَى فِي عَهْدِ وَالِدِهِ ثُمَّ بَعْدَ تَنْصِيْبِهِ مَلِكًا.

وَلَمَّا تُوَفِّيَ الْقَائِمُ بِأَمْرِ اللَّهِ سَنَةَ (923هـ/1517م) تَوَلَّى ابْنُهُ أَبُو الْعَبَّاسِ
الْأَعْرَجُ مَقَالِيدَ الْحُكْمِ وَسَارَ عَلَى نَهْجِ أَبِيهِ فِي جِهَادِ الْبُرْتُغَالِيِّينَ، ثُمَّ تَوَلَّى
أَخُوهُ مُحَمَّدُ الْمَهْدِيُّ الْحُكْمَ سَنَةَ (946هـ/1540م) وَحَارَبَ الْوَطَّاسِيِّينَ فِي
أَكْثَرِ مِنْ مَوْقِعَةٍ حَتَّى قَضَى عَلَى ذَوَلْتِهِمْ سَنَةَ (961هـ/1554م) وَتَبَّتْ مَلِكُ
السَّعْدِيِّينَ وَذَوَلْتَهُمْ⁽¹⁾.

ثُمَّ تَوَلَّى بَعْدَهُ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ الْغَالِبُ الْحُكْمَ، ثُمَّ خَلَفَهُ ابْنُهُ مُحَمَّدُ الْمُتَوَكِّلُ،
قَبْلَ أَنْ يَنْتَزِعَهُ مِنْهُ عَمُّهُ عَبْدُ الْمَلِكِ الْمُعْتَصِمُ، مِمَّا دَفَعَ بِمُحَمَّدٍ لِلِاسْتِجَادِ
بِمَلِكِ الْبُرْتُغَالِ فَاثْتَهَزَّ الْأَخِيرُ الْفُرْصَةَ وَهَاجَمَ الْقَصْرَ الْكَبِيرَ فَسَقِقَ جَيْشُهُ فِي
مَوْقِعَةٍ وَادِي الْمَخَارِيزِ سَنَةَ (986هـ/1579م)، الْمَعْرَكَةِ الَّتِي كَانَ يَقُودُهَا أَخُو
عَبْدِ الْمَلِكِ أَحْمَدُ الْمَنْصُورُ⁽²⁾ إِثْرَ مَرَضِ أَخِيهِ، وَفِي اثْتَاءِ ذَلِكَ تُوَفِّيَ عَبْدُ
الْمَلِكِ، فَبَايَعَ النَّاسُ أَحْمَدَ بَعْدَ أَنْ زَادَتْ شُهْرَتُهُ بِتَحْقِيقِهِ النَّصْرَ عَلَى
الْبُرْتُغَالِيِّينَ، وَابْتَهَجَ النَّاسُ بِهِ وَلَقَّبُوهُ بِالْمَنْصُورِ، وَكَانَ حَاكِمًا مَشْهُورًا بِحَزْمِهِ
وَتَتَبُّعِهِ لِأَخْبَارِ رَعِيَّتِهِ، عَارِفًا بِشُؤْنِ الدَّوْلَةِ⁽³⁾، مُجِبًّا لِلْعُلَمَاءِ، مُجَلًّا لِلْعُلَمَاءِ،
وَقَدْ انْصَلَّ بِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْمَنْجُورُ فَأَحْسَنَ وَقَادَتَهُ وَأَكْرَمَهُ وَحَضَّهُ عَلَى
التَّصْنِيفِ⁽⁴⁾.

(1) ر: م-ن.

(2) هو أحمد بن أبي عبد الله المهدي الشريف الحسني، لقبه المنصور، أحد ملوك فاس،
ولد بها سنة (956هـ/1549م)، وصفه المنجور وتلميذه ابن القاضي بأنه عالم الأمراء
وأمر العلماء، أخذ عن أبي العباس المنجور، وأبي العباس القنومي وغيرهما، توفي سنة
(1012هـ/1603م). ر: ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس، ج1/ص114-116، نرة
الرجال، ج1/ص106-120، تر: 148، الناصري (أحمد)، الاستقصا لأخبار ملوك
المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء،
المغرب، ط1، 1418هـ/1997م، ج5/ص89-194.

(3) ر: حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، ج2/ص296.

(4) ر: المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، مطبوعات دار المغرب للتأليف
والترجمة والنشر، الرباط، المغرب، ط1، 1395هـ/1976م، ص80.

وَنَخْلُصُ إِلَى أَنْ فِتْرَةَ حُكْمِ أَحْمَدَ الْمَنْصُورِ امْتَارَتْ بِالِاسْتِقْرَارِ السِّيَاسِيِّ
وَأَمْتِدَادِ النُّفُودِ وَازْدِهَارِ الْعُلُومِ وَتَبَجُّلِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى عَدَّتْ وَاسِطَةً عَهْدِ الدَّوْلَةِ
السَّعْدِيَّةِ (1).

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية

لَقَدْ مَثَلَتْ حَالَةُ الْاسْتِقْرَارِ السِّيَاسِيِّ وَالْأَمْنِ زَمَنَ أَحْمَدَ الْمَنْصُورِ، دَافِعًا
لِازْدِهَارِ الْحَيَاةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَتَطَوُّرِ الْحَضَارَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ، وَكَانَ لِامْتِرَاجِهَا
بِتَيَّازَاتِ حَضَارِيَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ كَالْأَنْدَلُسِيَّةِ وَالتُّرْكِيَّةِ وَالْأُورُوبِيَّةِ وَالسُّودَانِيَّةِ الْأَثَرُ فِي
تَغْيِيرِ النَّمَطِ الْمُجْتَمَعِيِّ الْمَغْرِبِيِّ آنَذَاكَ، وَأَكْثَرُ مَا ظَهَرَتْ هَذِهِ التَّأثيرَاتُ
الْخَارِجِيَّةُ فِي الْمُدُنِ الْكُبْرَى بِوَجْهِ خَاصٍّ، نَظَرًا لِلْفَوَاقِقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْقُرَى (2).
فَالْأَنْدَالُوكُ امْتَرَجُوا بِالْمَغَارِبَةِ لِعَامِلِ الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ الَّذِي يَجْمَعُهُمْ، بَعْدَ أَنْ
كَانَ لَهُمْ حَيٌّ خَاصٌّ بِهِمْ فِي مَرَاكِشِ الْعَاصِمَةِ، وَأَخَذَ عَنْهُمْ الْمَغَارِبَةُ نَظْمًا
وَعَادَاتٍ فِي الْمَأْكَلِ وَالْمَشْرَبِ وَالْمَلْبَسِ وَفِي مَيْدَانِ الْبِنَاءِ وَالْعِمْرَانِ (3).
وَكَانَ تَأثيرُ الْأَنْدَلُسِيِّينَ أَعْظَمَ مِنْ أَيِّ عُنْصُرٍ خَارِجِيٍّ آخَرَ، بِحُكْمِ عَامِلِ
الدِّينِ أَوْلًا، وَالْجَوَارِ ثَانِيًا، فَعِنْدَ اضْطِرَابِ أَوْضَاعِ الْأَنْدَلُسِيِّ هَاجَرَتْ عِدَّةٌ وَفُودٍ
إِلَى الْمَغْرِبِ وَانْتَشَرُوا فِي جَمِيعِ الْمُدُنِ وَالْقُرَى وَاسْتَقَرُّوا خَاصَّةً فِي مُدُنٍ مِثْلِ
تَطَوَّانَ وَقَاسَ وَمَرَاكِشَ وَالرَّبَاطِ وَغَيْرِهَا (4).

وَمِنْ تِلْكَ التَّأثيرَاتِ الْأَنْدَلُسِيَّةِ فِي الْمُجْتَمَعِ الْمَغْرِبِيِّ تَعْلِيمُهُمْ أَهْلَ الْبَايَةِ
طَرِيقَةَ اسْتِنْبَاطِ الْمِيَاهِ وَعَرْسِ الْأَشْجَارِ وَإِحْدَاثِ الْأَرْحَى الطَّاحِنَةِ بِالْمَاءِ، وَأَمَّا
أَهْلُ الْحَوَاضِرِ فَمَالُوا إِلَى الْمُدُنِ وَاسْتَوَطَّنُوها وَفَاقُوا بِصِنَاعَاتِهِمْ أَهْلَ الْبِلَادِ

(1) ر: كريم (عبد الكريم)، المغرب في عهد الدولة السعدية، ص 227 وما بعدها.

(2) ر: م.ن، ص 277.

(3) ر: م.ن، ص 278.

(4) ر: م.ن، ص 279.

حَتَّى صَبَرُوهُمْ أَتْبَاعًا لَهُمْ، وَمَتَى نَحَلُّوا فِي شُغْلِ عَمَلِهِ فِي أَقْرَبِ مُدَّةٍ وَأَقْرَعُوا فِيهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْحِنَقِ وَالْتَجْوِيدِ (1).

أَمَّا الأوروپيونَ فَقَدْ وَجَدُوا مِنَ الْمَنْصُورِ وَحُكُومَتِهِ كُلَّ تَرْحَابٍ وَحُسْنِ اسْتِقْبَالٍ، بَعْدَ أَنْ نَحَلَ الْمَغْرِبُ زَمَانَ الْمَنْصُورِ فِي السِّيَاسَةِ الأوروپيَّةِ لِلدَّوْرِ الْهَامِّ الَّذِي لَعِبَهُ فِي حِفْظِ نَوْعِ مِنَ التَّوَارِنِ بَيْنَ الشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ مِنْ جِهَةٍ، وَبَيْنَ الْكَاثُولِيكِيَّةِ وَالْبُرُوتَسْتَانِيَّةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فَفَتَحَتْ لِذَلِكَ أَبْوَابَ الْمَغْرِبِ أَمَامَ الأَجَانِبِ الأوروپيِّينَ مِنْ مُخْتَلَفِ الجِنْسِيَّاتِ، وَوَصَلُوا فِي شَكْلِ بَعَثَاتٍ دَيْبُلُومَاسِيَّةٍ أَوْ مُتَقَاوِضِينَ ثُمَّ بِشَكْلِ نُجَارٍ نِظَامِيِّينَ وَمَهْرَبِينَ، فَسَاهَمَ ذَلِكَ فِي تَعَرُّفِ الْمَغَارِبَةِ عَلَى مَظَاهِرِ الْحَضَارَةِ الأوروپيَّةِ، وَتَعَلَّمَ بَعْضُ اللُّغَاتِ الأَجْنَبِيَّةِ، وَتَرَجَمَتِ الْكَثِيرَ مِنَ الْكُتُبِ. عَلَى أَنَّ الأوروپيِّينَ الَّذِينَ اخْتَلَطُوا كَثِيرًا بِالْمَغَارِبَةِ هُمْ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ كَانُوا يَعْمَلُونَ فِي الْمَصَانِعِ وَالْمَعَامِلِ كَحُضْرَاءَ وَصُنَّاعٍ مَهْرَةٍ وَعُمَّالٍ (2).

أَمَّا السُّودَانِيُّونَ، وَرَغْمَ عَدَمِ تَأْثِيرِهِمْ حَضَارِيًّا بِسَبَبِ تَأْخُرِ بَيْتِهِمْ، إِلا أَنَّنَا نَجِدُهُمْ فِي النَّسِيحِ الْمُجْتَمِعِيِّ لِلْمَغْرِبِ كَمُسْتَعْدِمِينَ فِي الْمَنَازِلِ وَالْمَتَاجِرِ وَالْمَعَامِلِ، وَأَيْضًا كَجُنُودٍ فِي الْقُوَّاتِ الْمُحَارِبَةِ.

هَذِهِ هِيَ أَهَمُّ الْعُنَاوِرِ الْخَارِجِيَّةِ الَّتِي تَقَاعَلَتْ مَعَ الْمُجْتَمَعِ الْمَغْرِبِيِّ، وَتَدَاخَلَتْ فِي نَسِيحِهِ وَأَثَرَتْ فِي بَيْتِهِ وَحَضَارَتِهِ، وَهَذَا يُؤَكِّدُ عَلَى أَنَّ الْمُجْتَمَعِ الْمَغْرِبِيِّ فِي عَهْدِ الْمَنْصُورِ كَانَ مُنْفَتِحًا عَلَى النِّيَّازَاتِ الْخَارِجِيَّةِ وَالْحَضَارَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ الَّتِي أَثَرَتْ فِيهِ وَأَثَرَتْ فِيهَا مَعَ مُرُورِ الرَّمَنِ (3).

وَمِنَ الطَّبِيعِيِّ أَلَّا يَكُونَ الْمُجْتَمَعُ الْمَغْرِبِيُّ مُكَوَّنًا مِنْ طَبَقَةٍ اجْتِمَاعِيَّةٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ كَانَتْ ثَلَاثُ طَبَقَاتٍ: عَلِيًّا وَوَسْطَى وَدُنِيًّا.

(1) ر: م، ن، ص 279-280.

(2) ر: م، ن.

(3) ر: م، ن، ص 281 و 282.

فَالطَّبَقَةُ الْعُلْيَا: هِيَ طَبَقَةُ الْحُكَّامِ وَالْأَمْرَاءِ وَأَصْحَابِ الْمَنَاصِبِ وَقَادَةَ الْجُنْدِ وَمَعَهُمُ الْأَشْرَافُ مِنَ السَّعْدِيِّينَ، وَكِبَارِ التُّجَّارِ، وَهَوَّلَاءِ عِنْدَهُمْ قَلِيلٌ بِالْمُقَارَنَةِ مَعَ بَاقِيِ الْمُجْتَمَعِ.

وَالطَّبَقَةُ الْوَسْطَى: هِيَ طَبَقَةُ الْعُلَمَاءِ وَالشُّعْرَاءِ وَالْجُنْدِ وَأَوْسَاطِ التُّجَّارِ وَالْمَزْرَعِينَ وَأَصْحَابِ الْمُلْكِيَّاتِ الصَّغِيرَةِ وَالْقَائِمِينَ عَلَى الصَّنَاعَاتِ. وَالطَّبَقَةُ الدُّنْيَا: هِيَ طَبَقَةُ الْعَامَّةِ مِنَ الشَّعْبِ، وَتَشْمَلُ غَالِبِيَّةَ الْمُجْتَمَعِ، وَمُعْظَمَ أَفْرَادِهَا مِنَ الْفَلَاحِينَ وَالْعَمَالِ وَالصَّنَّاعِ وَصِغَارِ التُّجَّارِ، وَيَتَّبَعُ هَذِهِ الطَّبَقَةُ الرَّقِيقُ الَّذِينَ يُوسَّرُونَ فِي الْخُرُوبِ أَوْ يُبَاعُونَ فِي سُوقِ النَّخَاسَةِ، وَكَانُوا أَخْلَاطًا مِنَ الْأُورُوبِيِّينَ وَالْإِفْرِيقِيِّينَ⁽¹⁾.

المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: الْحَالَةُ الْعِلْمِيَّةُ

شَهِدَ الْمَغْرِبُ خِلَالَ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ الْهَجْرِيِّ رُقِيًّا حَضَارِيًّا وَأَزْدَهَارًا ثَقَافِيًّا وَحَرَكَةً عِلْمِيَّةً تَشْبِهُ أَسْهَمَ فِيهَا عُلَمَاءُ بَارِزُونَ أَنْرَوْا بِعُلُومِهِمُ الْحَضَارَةَ الْعَرَبِيَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ.

وَقَدْ كَانَ لِهَجْرَةِ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ إِلَى الْمَغْرِبِ وَتَقْدِيرِ مُلُوكِ السَّعْدِيِّينَ لِلْعُلَمَاءِ وَتَشْجِيعِهِمْ عَلَى الْعُلُومِ الْأَثَرِ الْبَارِزِ فِي هَذَا الْإِزْدَهَارِ وَالرُّقِيِّ. وَمِنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ وَقَدُوا عَلَى الْمَغْرِبِ مِنَ الْأَنْدَلُسِ ابْنُ جِيدَةَ الْوَهْرَانِي⁽²⁾ وَابْنُ جَلَالِ التَّلْمَسَانِي⁽³⁾ وَابْنُ خَرْوْفِ التُّونِسِي⁽⁴⁾ وَغَيْرُهُمْ.

(1) ر: المنجور (أحمد)، مراقي المجد لآيات السعد، تح ودر: مبارك بن شتيوي بن ناصر الحبيشي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1430هـ/2009م، قسم الدراسة، ج1/ص32-33، ضيف (شوقي)، عصر الدول والإمارات، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، د.ت.ط، ج10/ص298-305.
(2) أبو العباس أحمد بن محمد بن جريدة الوهراني (ت955هـ/1548م)، ممن أخذ عنهم المنجور. ر: ترجمته في قسم الدراسة، مبحث شيوخ المنجور.
(3) أبو عبد الله محمد بن جلال (ت981هـ/1573م)، ممن أخذ عنهم المنجور. ر: م.ن.
(4) أبو عبد الله محمد بن خروف التونسي (ت966هـ/1559م)، ممن أخذ عنهم المنجور. ر: م.ن.

وَالْمُلُوكِ السَّعْدِيِّينَ وَلَعَّ بِالْعُلُومِ وَالْآدَابِ؛ فَكَانَ مُحَمَّدٌ الْمَهْدِيُّ يَحْفَظُ بِيَوَانَ
الْمُنْتَبِيَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ، وَكَانَ أَحْمَدُ الْمَنْصُورُ مُشَارِكًا فِي مَعَارِفِ عَصْرِهِ،
وَلَهُ شِعْرٌ غَزِيرٌ تَمَيَّزَ بِالْأَصَالَةِ وَالرَّقَّةِ. أَمَّا مُحَمَّدُ الْمَأْمُونُ فَفَضْلًا عَنْ تَقَاتِيهِ
الْأَدَبِيَّةِ وَالْفِقْهِيَّةِ كَانَ ذَا مَعْرِفَةٍ بِالطَّبِّ أَيْضًا⁽¹⁾.

وَمِنْ مَظَاهِرِ اهْتِمَامِ مُلُوكِ السَّعْدِيِّينَ بِالْعِلْمِ: مَا أَثَرَ عَنِ الْمَنْصُورِ مِنْ
اسْتِجَارَتِهِ لِلْعُلَمَاءِ مِنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ بَدْرُ الدِّينِ الْقَرَافِيُّ وَأَبُو
عَبْدِ اللَّهِ الْبَكْرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الدَّرَعِيُّ وَأَحْمَدُ الْمَنْجُورُ وَأَحْمَدُ الْقُدُومِيُّ
النَّحْوِيُّ، وَالْمُفْتِي شَقْرُونُ بْنُ هِنَةَ اللَّهِ الْوَهْرَانِيُّ وَالْمُفْتِي يَحْيَى السَّرَاجُ وَالْفَقِيهَ
إِبْرَاهِيمَ الدَّمَنَاتِيَّ وَغَيْرَهُمْ. وَقَدْ أَلْفَ الْمَنْصُورُ كِتَابًا فِي الشُّؤْنِ السِّيَاسِيَّةِ
وَالعَسْكَرِيَّةِ، وَوَضَعَ عِدَّةَ تَعَالِيْقٍ عَلَى كُتُبٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي الْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ
وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَاشْتَهَرَ الْمَنْصُورُ أَيْضًا بِجَمْعِ الْكُتُبِ وَتَحْبِيسِهَا، وَلَا تَزَالُ الْقُرُوبِيْنَ تَتَوَفَّرُ
عَلَى عَشْرَاتٍ مِنَ الْمَخْطُوطَاتِ الْمُحَبَّسَةِ بِاسْمِهِ، وَتَعُدُّ خِزَانَةُ زِيْدَانَ الشُّهْرَةَ
الَّتِي سَطَا عَلَيْهَا الْإِسْبَانُ وَضَمَّتْهَا قَاعَاتُ الْإِسْكُورِيَالِ حَتَّى الْيَوْمِ، مِنْ بَعْضِ
مَا تَخَلَّفَ مِنْ كُتُبِ وَالِدِهِ⁽²⁾.

وَشَهِدَتْ مُرَاكُشُ مَقَامِ عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنْ شَخْصِيَّاتِ الْفِكْرِ بِهَا كَأَبِي قَارِسِ
الْفَسْتَالِيِّ وَأَبْنِ الْقَاضِي وَمُحَمَّدِ شَقْرُونِ مُفْتِي مُرَاكُشِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَدْبَاءِ
الْمُقَرَّبِينَ مِنَ الْبِلَاطِ.

وَكَذَلِكَ كَانَتْ مِنْطَقَةُ سُوسِ⁽³⁾ مَقَرًّا لِعَدِيدٍ مِنَ الْأَسْرِ الْقَائِمَةِ عَلَى تَنْشِيطِ
الْمَعْرِفَةِ بِفَضْلِ الْمَدَارِسِ وَالْخَزَائِنِ الَّتِي تَتَوَفَّرُ عَلَيْهَا⁽⁴⁾.

(1) ر: حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، ج2/ص451.

(2) ر: م.ن، ج2/ص452.

(3) كانت منطقة سوس منطلقا للدولة السعدية في عصرها الأول، وبها كانت حاضرتها
لفترة معينة. ر: م.ن.

(4) ر: م.ن، ج2/ص453.

فَالطَّبَقَةُ الْعُلْيَا: هِيَ طَبَقَةُ الْحُكَّامِ وَالْأَمْرَاءِ وَأَصْحَابِ الْمَنَاصِبِ وَقَادَةَ الْجُنْدِ وَمَعَهُمُ الْأَشْرَافُ مِنَ السَّعْدِيِّينَ، وَكِبَارِ التُّجَّارِ، وَهَؤُلَاءِ عِنْدَهُمْ قَلِيلٌ بِالمُقَارَنَةِ مَعَ بَاقِيِ المُجْتَمَعِ.

وَالطَّبَقَةُ الوُسْطَى: هِيَ طَبَقَةُ العُلَمَاءِ وَالشُّعْرَاءِ وَالْجُنْدِ وَأَوْسَاطِ التُّجَّارِ وَالمُرَارِعِينَ وَأَصْحَابِ المِلْكِيَّاتِ الصَّغِيرَةِ وَالْقَائِمِينَ عَلَى الصَّنَاعَاتِ. وَالطَّبَقَةُ الدُّنْيَا: هِيَ طَبَقَةُ العَامَّةِ مِنَ الشُّعْبِ، وَتَشْمَلُ غَالِبِيَّةَ المُجْتَمَعِ، وَمُعْظَمَ أَفْرَادِهَا مِنَ الفَلَاحِينَ وَالعَمَالِ وَالصَّنَّاعِ وَصِغَارِ التُّجَّارِ، وَيَتَّبَعُ هَذِهِ الطَّبَقَةَ الرِّفِيقُ الَّذِينَ يُوسِرُونَ فِي الحُرُوبِ أَوْ يَبَاعُونَ فِي سُوْقِ النُّخَاسَةِ، وَكَانُوا أَخْلَاطًا مِنَ الأوروْبِيِّينَ وَالإفريقيين⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الحالة العلمية

شهد المغربُ خلالَ القرنِ العاشرِ الهجريِّ رُقيًا حضاريًا وإزدهارًا ثقافيًا وَحَرَكَةً عِلْمِيَّةً نَشِطَةً أَسْهَمَ فِيهَا عُلَمَاءُ بَارِزُونَ أَنْزَلُوا بِعُلُومِهِمُ الحَضَارَةَ العَرَبِيَّةَ الإِسْلَامِيَّةَ.

وَقَدْ كَانَ لِهِجْرَةِ عُلَمَاءِ الأندلسِ إِلَى المَغْرِبِ وَتَقْدِيرِ مُلُوكِ السَّعْدِيِّينَ لِلْعُلَمَاءِ وَتَشْجِيعِهِمْ عَلَى العُلُومِ الأثَرِ البَارِزِ فِي هَذَا الإزْدِهَارِ وَالرُّقِيِّ. وَمِنَ العُلَمَاءِ الَّذِينَ وَقَدُوا عَلَى المَغْرِبِ مِنَ الأندلسِ ابْنُ جَبْدَةَ الوَهْرَانِي⁽²⁾ وَابْنُ جَلَالِ التُّمَسَانِي⁽³⁾ وَابْنُ خَرْوَفِ التُّونِسِي⁽⁴⁾ وَغَيْرُهُمْ.

(1) ر: المنجور (أحمد)، مراقي المجد لآيات السعد، تح ودر: مبارك بن شتيوي بن ناصر الحبيشي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1430هـ/2009م، قسم الدراسة، ج1/ص32-33، ضيف (شوقي)، عصر الدول والإمارات، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، د.ت.ط، ج10/ص298-305.

(2) أبو العباس أحمد بن محمد بن جبدَةَ الوهْرَانِي (ت955هـ/1548م)، ممن أخذ عنهم المنجور. ر: ترجمته في قسم الدراسة، مبحث شيوخ المنجور.

(3) أبو عبد الله محمد بن جلال (ت981هـ/1573م)، ممن أخذ عنهم المنجور. ر: م.ن.

(4) أبو عبد الله محمد بن خَرْوَفِ التُّونِسِي (ت966هـ/1559م)، ممن أخذ عنهم المنجور. ر: م.ن.

وَلِلْمُلُوكِ السَّعْدِيِّينَ وَلَعٌ بِالْعُلُومِ وَالْآدَابِ؛ فَكَانَ مُحَمَّدٌ الْمَهْدِيُّ يَحْفَظُ دِيْوَانَ
الْمُنْتَبِيِّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ، وَكَانَ أَحْمَدُ الْمَنْصُورُ مُشَارِكًا فِي مَعَارِفِ عَصْرِهِ،
وَلَهُ شِعْرٌ غَزِيرٌ تَمَيَّزَ بِالْأَصَالَةِ وَالرِّقَّةِ. أَمَّا مُحَمَّدُ الْمَأْمُونُ فَفَضْلًا عَنْ نِقَافَتِهِ
الْأَدَبِيَّةِ وَالْفِقْهِيَّةِ كَانَ ذَا مَعْرِفَةٍ بِالطَّبِّ أَيْضًا⁽¹⁾.

وَمِنْ مَظَاهِرِ اهْتِمَامِ مُلُوكِ السَّعْدِيِّينَ بِالْعِلْمِ: مَا أُثِرَ عَنِ الْمَنْصُورِ مِنْ
اسْتِجَارَتِهِ لِلْعُلَمَاءِ مِنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ بَدْرُ الدِّينِ الْقَرَافِيُّ وَأَبُو
عَبْدِ اللَّهِ الْبَكْرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الدَّرْعِيُّ وَأَحْمَدُ الْمَنْجُورُ وَأَحْمَدُ الْقُتُومِيُّ
النُّحْوِيُّ، وَالْمُفْتِي شَقْرُونُ بْنُ هَبِيَةَ اللَّهِ الْوَهْرَانِيُّ وَالْمُفْتِي يَحْيَى السَّرَاجُ وَالْفَقِيه
إِبْرَاهِيمُ الدُّمْنَاتِيُّ وَغَيْرُهُمْ. وَقَدْ أَلَّفَ الْمَنْصُورُ كِتَابًا فِي الشُّؤُونِ السِّيَاسِيَّةِ
وَالْعَسْكَرِيَّةِ، وَوَضَعَ عِدَّةَ تَعَالِيْقٍ عَلَى كُتُبٍ مُخْتَلَفَةٍ فِي الْحَدِيثِ وَالنَّفْسِيرِ
وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَأَشْتَهَرَ الْمَنْصُورُ أَيْضًا بِجَمْعِ الْكُتُبِ وَتَخْيِيسِهَا، وَلَا تَزَالُ الْقُرُوبِيْنَ تَتَوَفَّرُ
عَلَى عَشْرَاتٍ مِنَ الْمَخْطُوطَاتِ الْمُحَبَّبَةِ بِاسْمِهِ، وَتَعُدُّ خِزَانَةُ زَيْدَانَ الشَّهْبَرَةَ
الَّتِي سَطَا عَلَيْهَا الْإِسْبَانُ وَضَمَّتْهَا قَاعَاتُ الْإِسْكُورِيَالِ حَتَّى الْيَوْمِ، مِنْ بَعْضِ
مَا تَخَلَّفَ مِنْ كُتُبِ وَالِدِهِ⁽²⁾.

وَشَهِدَتْ مُرَاكُشُ مَقَامٍ عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنْ شَخْصِيَّاتِ الْفِكْرِ بِهَا كَأَبِي قَارِسِ
الْفُشْتَالِيِّ وَابْنِ الْقَاضِي وَمُحَمَّدِ شَقْرُونِ مُفْتِي مُرَاكُشٍ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَدْبَاءِ
الْمُقَرَّبِينَ مِنَ الْبِلَاطِ.

وَكَذَلِكَ كَانَتْ مِنْطَقَةُ سُوسِ⁽³⁾ مَقَرًّا لِعَبِيدٍ مِنَ الْأَسْرِ الْقَائِمَةِ عَلَى تَنْشِيطِ
الْمَعْرِفَةِ بِفَضْلِ الْمَدَارِسِ وَالْخَرَائِنِ الَّتِي تَتَوَفَّرُ عَلَيْهَا⁽⁴⁾.

(1) ر: حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، ج2/ص451.

(2) ر: م.ن، ج2/ص452.

(3) كانت منطقة سوس منطلقا للدولة السعدية في عصرها الأول، وبها كانت حاضرتها
لفترة معينة. ر: م.ن.

(4) ر: م.ن، ج2/ص453.

وَهَكَذَا كَانَتِ الْحَرَكَةُ الْفِكْرِيَّةُ فِي الْمَغْرِبِ خِلَالَ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ نَشِيطَةً،
وَاعْتَنَى مُلُوكُهَا -وَبِالْأَخْصِ مُلُوكُ دَوْلَةِ السُّعْدِيِّينَ- بِالْعِلْمِ وَالْعُلَمَاءِ، وَسَاهَمُوا
فِي إِقَامَةِ الدُّرُوسِ وَإِحْيَاءِ الْمَسَاجِدِ وَالْمَدَارِسِ وَالزُّوَايَا، مِمَّا أَنْتَجَتْ طَبَقَةً مِنْ
الْعُلَمَاءِ أَسَهَمَتْ فِي بِنَاءِ الْحَضَارَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ، وَخَلَفَتْ تَرَاثًا عِلْمِيًّا
تَزُحَرُ بِهِ حَرَائِنُ وَمَكْتَبَاتُ الْمَغْرِبِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا.

المَبْحَثُ الثَّانِي
التَّعْرِيفُ بِالمَوْلاَّفِ (1)

المَطْلَبُ الأوَّلُ: اسْمُهُ وَكُنْيَتُهُ وَنَسَبُهُ وَمَوْلِدُهُ

هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَنْجُورِ، أَبُو الْعَبَّاسِ،
المِكناسِيُّ النَّجَّارِ، الفَاسِيُّ المَوْلِدِ وَالدَّارِ.

(1) مصادر ترجمته: ابن القاضي (أحمد)، درة الحجال في أسماء الرجال، تح: محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، المكتبة العتيقة، تونس، د.ر.ط، د.ت.ط، ج1/ص156-163، تر: 186، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب، ط1، 1393هـ/1973م، ج1/ص135-136، تر: 78، المقري (أحمد)، روضة الآس العاطرة الأتفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، ط2، 1403هـ/1983م، ص285-286، التبتكي (أحمد)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عنابة وتقديم: عبد الحميد عبد الهرامة، دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، ط2، 1419هـ/1999م، ص143-145، تر: 146، مخلوف (محمد)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المطبعة السلفية ومكتبتها، د.ر.ط، 1349هـ/1930م، ج1/ص287، تر: 1095، ابن عسكر (محمد)، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، تح: محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، المغرب، ط2، 1397هـ/1977م، ص59، تر: 45، الكتاني (محمد)، سلوة الأتفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، تح: عبد الله الكامل الكتاني، حمزة بن محمد الطيب الكتاني ومحمد حمزة بن علي الكتاني، دار الثقافة مؤسسة النشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1425هـ/2004م، ج3/ص77-79، تر: 940، الزركلي (خير الدين)، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، 1422هـ/2002م، ج1/ص180، السمللي (العباس)، الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام، مراجعة: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، ط2، 1414هـ/1993م، ج2/ص237-241، تر: 202.

أَجْمَعَتْ مَصَائِرُ تَرْجَمَتِهِ عَلَى اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ وَجَدِّهِ، إِلَّا مَا ذَكَرَ
 التَّنْبُكْتِيُّ⁽¹⁾ مِنْ تَسْمِيَةِ جَدِّهِ بِ: عَبْدِ اللَّهِ، عَوْضَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: «أَحْمَدُ بْنُ
 عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَنْجُورِ، عُرِفَ بِالْمَنْجُورِ الْفَاسِيِّ»⁽²⁾، وَلَعَلَّهُ وَهَمَّ مِنْ
 رَحْمَةِ اللَّهِ، لِأَنَّ الْمَنْجُورَ نَفْسَهُ قَدْ صَدَّرَ بَعْضَ مُصَنِّفَاتِهِ بِذِكْرِ اسْمِهِ وَاسْمِ
 أَبِيهِ وَجَدِّهِ عَلَى نَحْوِ مَا ذُكِرَ فِي أَغْلِبِ التَّرَاجِمِ⁽³⁾.
 أَمَّا تَارِيخُ مَوْلِدِهِ فَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي تَحْدِيدِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:
 الْأَوَّلُ: أَنَّهُ فِي سَنَةِ (926هـ/1520م)، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ كَصَاحِبِ «تَارِيخِ
 الْإِبْتِهَاجِ»⁽⁴⁾، وَ«شَجَرَةِ النُّورِ الزُّكِّيَّةِ»⁽⁵⁾.
 الثَّانِي: أَنَّهُ فِي سَنَةِ (928هـ/1522م)، ذَكَرَهُ مُحَقِّقُ «فَهْرَسِ أَحْمَدِ
 الْمَنْجُورِ»⁽⁶⁾، وَلَمْ يَعْزُهُ لِقَائِلِهِ.

- (1) هو أحمد بابا بن أحمد، أبو العباس الصنهاجي التنبكتي، صاحب المقصد في شرح مختصر خليل، واختصار شرح صغير السنوسي، ونيل الابتهاج بتطريز الديباج نيل ديباج ابن فرحون واستدرك عليه نحو السبعمئة ترجمة، (ت1036هـ/1627م ر: ترجمته عند المقرئ (أحمد)، روضة الأس العاطرة الأنفاس في نكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس، ص303-315، تر: 24، مخلوف (محمد)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1/ص298-299، تر: 1157، كحال (عمر رضا)، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، د.ر.ط، 1376هـ/1957م، ج1/ص145.
- (2) ر: التنبكتي (أحمد)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص143.
- (3) ر مثلاً: المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، تح: محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، المغرب، ط1، 1396هـ/1976م، ص10، شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب، در وتح: محمد الشيخ محمد الأمين، دار عبد الشفيقي للطباعة والنشر والتوزيع، د.ر.ط، د.ت.ط، ج1/ص96، مراقبي المجد لآيات السعد، تح ودر: مبارك بن شتيوي بن ناصر الحبيشي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1430هـ/2009م ج1/ص141.
- (4) ر: التنبكتي (أحمد)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص144.
- (5) ر: مخلوف (محمد)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1/ص289.
- (6) ر: المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، مقدمة التحقيق، ص7.

التَّالِثُ: أَنَّهُ فِي سَنَةِ (929هـ/1523م)، نَصَّ عَلَيْهِ بِتَمِيذِهِ ابْنُ الْقَاضِي (1) فِي «لُقَطِ الْفَرَائِدِ مِنْ لُقَطِ حَقِّقِ الْفَوَائِدِ» (2)، وَأَكَّدَهُ مُحَمَّدٌ مِيَارَةَ (3) فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ: «شَرْحِ تَكْمِيلِ الْمَنْهَجِ الْمُنْتَخَبِ» (4)، نَقْلًا عَنْ خَطِّ وَوَلَدِ أَخِي الْمَنْجُورِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَنْجُورِ (5)، أَنَّهُ تُوَفِّيَ وَهُوَ ابْنُ سِتِّ وَسِتِّينَ سَنَةً (66).

وَحَيْثُ لَمْ يُخْتَلَفْ فِي سَنَةِ وَقَاتِهِ الَّتِي كَانَتْ سَنَةَ (995هـ/1587م)، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَيَكُونُ التَّارِيخُ الْأَخِيرُ لِسَنَةِ وِلَادَتِهِ، أَي: (1523هـ/1523م) هُوَ الْمُعْتَمَدُ (6).

(1) هو أحمد بن محمد بن أبي العافية، أبو العباس، المشهور بابن القاضي، المكناسي، أخذ عن أبي العباس أحمد المنجور الفاسي، من مصنفاته: جنوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، درة الحجال في أسماء الرجال، لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد، والمنتقى المقصور على مآثر الخليفة أبي العباس المنصور، وغيرها، (ت1025هـ/1616م). ر: الكتاني (محمد)، سلوة الأنفاس ومحادثه الأكياس بمن أقر من العلماء والصلحاء بفاس، ج3/ص163-166، مخلوف (محمد)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1/ص297، تر: 1149.

(2) ر: ابن القاضي (أحمد)، لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد، ضمن موسوعة أعلام المغرب، تح: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيسروت، لبنان، ط1، 1428هـ/2008م، ج2/ص845.

(3) هو محمد بن أحمد بن محمد الفاسي، أبو عبد الله، المعروف ب: ميارة، فقيه مالكي من أهل فاس، صاحب شرح الدر الثمين في شرح منظومة المرشد المعين على الضروري من علوم الدين لابن عاشر في الفقه المالكي، وتكميل المنهج المنتخب وشرحه، (ت1072هـ/1662م). ر: ترجمته عند الزركلي (خير الدين)، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج11/6، مخلوف (محمد)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1/ص309، تر: 1200.

(4) ر: ميارة (محمد)، الروض المبهج بشرح بستان فكر المهج في تكميل المنهج المنتخب، در وتح: محمد فرج الزاندي، منشورات ELGA، ط1، 1421هـ/2001م، ص70.

(5) هو ابن أخي أحمد المنجور، وصفه ميارة بأنه الفقيه الموثق، ولم أقف على ترجمته.

(6) ر: المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، مقدمة التحقيق، ص7.

وَلَمْ تُصَرِّحْ مَصَادِرُ تَرْجَمَتِهِ بِمَكَانِ وِلَادَتِهِ، إِلَّا أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا كَانَتْ
بِمِكنَاسٍ، لِمَا جَاءَ فِي الْبَعْضِ مِنْهَا مِنْ أَنَّ أَصْلَهُ مِنْ مِكنَاسٍ، وَسُكُونَهُ بِقَاسٍ.
مِمَّا يُرْجَّحُ أَنَّ مَوْلَدَهُ كَانَ بِمِكنَاسٍ (1).

(1) ر مثلاً: ابن القاضي (أحمد)، درة الحجال، ج1/ص156، الكتاني (محمد)، سلوة
الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، ج3/ص77، الزركلي
(خير الدين)، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين
والمستشرقين، ج1/ص180.

المطلب الثاني: شيوخه

أَخَذَ الْمَنْجُورُ عَنْ جِلَّةِ شُيُوخِ وَقْتِهِ وَحَاضِرَتِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَغْرِبِ وَالْوَافِدِينَ عَلَيْهَا، وَقَدْ أُوْرِدَ أَسْمَاءُهُمْ فِي «فَهْرِسِيهِ»، وَتَرْجَمَ لَهُمْ، ذَاكِرًا مَا أَخَذَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، اسْتِجَابَةً لِطَلْبِ الْأَمِيرِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمَنْصُورِ (1) لَهُ بِذِكْرِ الْمَشَائِخِ الَّذِينَ عَلَيْهِمُ الْإِعْتِمَادُ وَالْيَهُمُ الْمَرْجِعُ فِي الْإِسْنَادِ، مَعَ التَّرْجَمَةِ لَهُمْ وَذِكْرِ أَشْيَاخِهِمْ وَمَا قَرَأُوهُ عَلَيْهِمْ دِرَايَةً أَوْ أَخَذُوهُ رِوَايَةً (2)، وَهَذَا عَرَضٌ لِمَشَائِخِ الْمَنْجُورِ مُرْتَبِينَ عَلَى حَسَبِ تَوَارِيخِ وَقَاتِهِمْ:

1. إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَخْلَدٍ (3):

أَبُو سَالِمٍ، وَعِنْدَ ابْنِ الْقَاضِي: أَبُو إِسْحَاقَ (4)، الْفَقِيهُ النَّحْوِيُّ الْأَسْتَاذُ، قَرَأَ عَلَى ابْنِ مَجْبَرٍ (5)، وَأَخَذَ عَنْ أَبِي زَكَرِيَاءَ يَحْيَى السُّوسِيِّ (6) وَغَيْرِهِ، أَخَذَ عَنْهُ الْمَنْجُورُ، تُوْفِيَ شَهِيدًا بِالْعَرَقِ سَنَةَ (949هـ/1542م).

(1) تقدمت ترجمته. ر: ص 49 من هذا الكتاب.

(2) ر: المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص 9-10.

(3) ر: ترجمته عند: المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص 77، ابن القاضي

(أحمد)، جذوة الاقتباس، ج 1/ص 87، درة الحجال، ج 1/ص 202، تر: 289.

(4) ر: ابن القاضي (أحمد)، درة الحجال، ج 1/ص 202.

(5) ستأتي ترجمته قريباً.

(6) هو يحيى بن مخلوف السوسي، أبو زكرياء، الفقيه الأستاذ المعقولي، له رحلة لقي

فيها جماعة من العلماء، (ت 927هـ/1521م). ر: ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس،

ج 2/ص 544، درة الحجال، ج 3/ص 339.

2. أَحْمَدُ بْنُ حَبِيبَةَ⁽¹⁾:

أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبَةَ الْمَدِينِيُّ الْجِزْرِيُّ الْوَهْرَانِيُّ
الْفَقِيهُ الْمُتَكَلِّمُ، نَزِيلُ قَاسٍ، قَرَأَ عَلَى فُقَهَاءِ وَهْرَانَ وَتَلْمِيسَانَ، كَمَحْمَدِ
السُّنُوسِيِّ⁽²⁾ الَّذِي أَخَذَ عَنْهُ «مَقْدَمَتَهُ الصُّغْرَى» فِي الْعَقَائِدِ، أَخَذَ عَنْهُ
الْمَنْجُورُ، وَقَسْرًا عَلَيْهِ «الْعَقِيدَةَ الْكُبْرَى» لِلْسُّنُوسِيِّ، تُوُفِّيَ سَنَةَ
(1544/951هـ م).

3. عَلِيُّ بْنُ هَارُونَ⁽³⁾:

أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى بْنِ هَارُونَ الْمَطَّعِرِيُّ، مَطَّعِرَةٌ⁽⁴⁾ تَلْمِيسَانَ
الْمُفْتِيَّ الْخَطِيبُ بِالْقَرْوِيِّينَ، أَخَذَ عَنِ ابْنِ غَازِي وَوَلَّامَهُ، أَخَذَ عَنْهُ
الْمَنْجُورُ، وَسَمِعَ مِنْهُ «الْمَوْطَأَ» وَ«مُخْتَصَرَ خَلِيلٍ» وَعَظِيمَهُمَا، وَلَهُ
نَبَتْ ذِكْرَهُ الْمَنْجُورُ فِي «فَهْرِسِهِ»، تُوُفِّيَ سَنَةَ (1544/951هـ م).

(1) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، 74، ابن القاضي (أحمد)
جذوة الاقتباس، ج1/ص158، تر: 107، درة الحجال، ج1/ص105-106، تر:
145، ابن عسکر (محمد)، دوحه الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن
العاشر، ص136، تر: 144.

(2) هو أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي، عالم تلمسان في زمانه، له عدة
تصانيف، منها: العقيدة الكبرى، والعقيدة الصغرى، وشرح صحيح البخاري
(ت895/1490م). ر: التبتكي (أحمد)، نيل الابتهاج، ص563، تر: 696، مخلوف
(محمد)، شجرة النور، ج1/ص266، تر: 984.

(3) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، 40-41، ابن القاضي
(أحمد)، جذوة الاقتباس، ج2/ص477-478، تر: 533، درة الحجال، ج3/ص254،
تر: 1293، التبتكي (أحمد)، نيل الابتهاج، ص345-346، تر: 448، ابن عسکر
(محمد)، دوحه الناشر، ص51، تر: 34، مخلوف (محمد)، شجرة النور،
ج1/ص278-279، تر: 1046، وتصحف (مطغري) في شجرة النور بالضاد.

(4) مطغرة أو مدغرة: قرى صغيرة على البحر المتوسط، ويفرق المؤرخون بين مطغرة
بالطاء، ومدغرة بالدال وبالضاد، وأصلهما واحد، فما كان منها بالطاء فمطغرة تلمسان،
وما كان منها بالدال فمدغرة سجلماسة. ر: حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، دار
السلمي، الدار البيضاء، المغرب، ج1/ص134.

4. عُثْمَانُ الْمِكْنَسِيُّ اللَّمْطِيُّ⁽¹⁾:

أَبُو عَمْرٍو⁽²⁾، عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ اللَّمْطِيِّ الْمِكْنَسِيُّ الْمَيْمُونِيُّ، الْأُسْتَاذُ وَالْفَقِيهُ النَّحْوِيُّ، قَرَأَ بِالسَّبْعِ عَلَى ابْنِ غَازِي وَأَجَازَهُ⁽³⁾، وَلَازَمَهُ فِي التَّفْسِيرِ وَغَيْرِهِ، وَقَرَأَ عَلَى ابْنِ هَارُونَ الْمُتَقَدِّمِ الذُّكْرِ، وَغَيْرِهِمْ، قَرَأَ عَلَيْهِ الْمَنْجُورُ بِحَرْفِ نَافِعِ خَنَمَاتٍ، وَخَضَرَ لَهُ جُمْلَةٌ مِنْ «أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ»، تُؤَفِّي سَنَةً (954هـ/1547م).

5. عَبْدُ الْحَقِّ الْمَصْمُودِيُّ⁽⁴⁾:

أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْحَقِّ بْنُ أَحْمَدَ الْمَصْمُودِيَّ السُّكْتَانِيَّ، الْفَقِيهُ الْقَرَضِيَّ الْحَيْسُوبِيَّ، قَرَأَ عَلَيْهِ الْمَنْجُورُ الْجِسَابَ وَالْقَرَائِضَ، تُؤَفِّي سَنَةً (955هـ/1548م).

(1) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص 62-63، ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس، ج 2/459، تر: 502، درة الحجال، ج 3/ص 211، تر: 1216، التبتكتي (أحمد)، نيل الابتهاج، ص 309، تر: 388، مخلوف (محمد)، شجرة النور، ج 1/ص 282، تر: 1066.

(2) كذا في فهرس المنجور، وعند مخلوف في شجرة النور، وابن القاضي في درة الحجال: أبو سعيد. ر: م.ن.

(3) جاء في درة الحجال أن ابن غازي أخذ عنه، والصواب أن اللمطي هو من أخذ عن ابن غازي كما جاء في أغلب مصادر ترجمته. ر: ابن القاضي (أحمد)، درة الحجال، ج 3/ص 211.

(4) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص 75، ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس، ج 2/390، تر: 389، درة الحجال، ج 3/ص 160-161، تر: 1124، التبتكتي (أحمد)، نيل الابتهاج، ص 282، تر: 344.

6. عَبْدُ الْوَاحِدِ الْوَنْشَرِيْسِيُّ⁽¹⁾:

أَبُو مُحَمَّدٍ⁽²⁾ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْوَنْشَرِيْسِيُّ، الْفَقِيْهُ
النُّحُوِيُّ الْأَدِيْبُ الْمُحَقِّقُ، أَخَذَ عَنِ أَبِيهِ⁽³⁾، وَجَمَعَ بَيْنَ الْفُتْيَا وَالْقَضَا
وَالتَّدْرِيسِ، مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: «النُّورُ الْمُقْتَبَسُ مِنْ قَوَاعِدِ مَذْهَبِ مَالِكِ بْنِ
أَنْسٍ»، تُوفِّيَ أَوْحَرَ سَنَةِ (955هـ/1549م).

7. عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْقَصْرِيُّ الْمَعْرُوفُ بِ: سُقَيْنٍ⁽⁴⁾:

أَبُو مُحَمَّدٍ⁽⁵⁾ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الْقَصْرِيُّ الْفَاسِيُّ
السُّفْيَانِيُّ الْعَاصِمِيُّ الْمَعْرُوفُ بِ: سُقَيْنٍ، الْفَقِيْهُ الْمُحَدِّثُ الرَّاُوِيُّ
الرَّحَّالَةُ، أَخَذَ عَنِ ابْنِ غَازِي، وَأَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ زُرُّوقٍ، وَتَخَّرَ
مِصْرَ وَأَخَذَ عَنِ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ الْقَاضِي زَكَرِيَاءُ الْأَنْصَارِيُّ
وَالْقَلْفَشَنْدِيُّ، قَرَأَ عَلَيْهِ الْمَنْجُورُ «المَوْطَأُ» وَغَيْرُهُ، تُوفِّيَ سَنَةَ
(956هـ/1549م).

- (1) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص50، ابن القاضي (أحمد)، درة الحجال: ج3/ص139، تر: 1094، ابن عسكر (محمد)، دوحه الناشر ص62-64، تر: 36، التتبكتي (أحمد)، نيل الابتهاج، ص288-289، تر: 362.
- (2) عند ابن القاضي: أبو مالك. ر: ابن القاضي (أحمد)، درة الحجال، ج3/ص139.
- (3) هو أحمد بن يحيى الونشريسي التلمساني، نزيل فاس، صاحب إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، (ت914هـ/1508م). ر: التتبكتي (أحمد)، نيل الابتهاج ج1/ص135-136، تر: 130.
- (4) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص59، ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس، ج2/ص407، تر: 421، درة الحجال، ج3/ص96-97، تر: 1022، التتبكتي (أحمد)، نيل الابتهاج، ص264-265، تر: 313، مخلوف (محمد) شجرة النور، ج1/ص279، تر: 1047.
- (5) عند ابن القاضي: أبو زيد أو أبو يزيد. ر: ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس ج2/ص407.

8. مُحَمَّدُ الْيَسَيْتِيُّ⁽¹⁾:

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْيَسَيْتِيُّ، الْفَقِيهُ الْمُحَقِّقُ الرَّحَّالَةُ، الْجَامِعُ بَيْنَ فُنُونِ الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ، أَخَذَ عَنِ ابْنِ غَازِي قَلِيلًا، وَأَكْثَرَ عَنِ يَحْيَى السُّوسِيِّ، رَحَلَ إِلَى تِلْمَسَانَ وَتُوُسَ وَمِصْرَ وَالْحِجَازَ فَأَخَذَ عَنْ عُلَمَائِهَا، أَخَذَ عَنْهُ الْمَنْجُورُ وَلاَزَمَهُ مَا يَقْرُبُ مِنْ إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً، وَكَانَ أَحْصَى تَلَامِيذَهُ، تُوفِّيَ سَنَةَ (959هـ/1552م).

9. عَبْدُ الْوَهَّابِ الرَّزَّاقُ⁽²⁾:

أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ الرَّزَّاقِ التَّجِيبِيُّ، كَانَ غَزِيرَ الْعِلْمِ، تَوَلَّى خُطَّةَ الْقَضَاءِ وَالْفُتْيَا بِمَدِينَةِ فَاسَ بَعْدَ وَفَاةِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْوَيْشَرِيِّ، أَخَذَ عَنْهُ الْمَنْجُورُ، وَمِمَّنْ لَقِيَهُ وَأَخَذَ عَنْهُ أَيْضًا مُحَمَّدُ بْنُ عَسْكَرٍ صَاحِبُ «دُوْحَةِ النَّاسِرِ»، تُوفِّيَ قَتِيلًا بِمَدِينَةِ فَاسَ، سَنَةَ (961هـ/1554م)، وَعِنْدَ ابْنِ الْقَاضِي (960هـ/1553م)⁽³⁾.

(1) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص29، ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس، ج1/ص246-247، تر: 240، درة الحجال، ج2/ص201-203، تر: 645، التتبيكتي (أحمد)، نيل الابتهاج، ص594-596، تر: 728، مخلوف (محمد)، شجرة النور، ج1/ص283، تر: 1070.

(2) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص57، ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس، ج2/ص454-455، تر: 495، درة الحجال، ج3/ص150، تر: 1112، ابن عسکر (محمد)، دوحه الناشر، ص55-56، تر: 38، التتبيكتي (أحمد)، نيل الابتهاج، ص277-278، تر: 333، مخلوف (محمد)، شجرة النور، ج1/ص283-284، تر: 1072.

(3) ر: ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس، ج2/ص455.

10. عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّكَّالِيُّ⁽¹⁾:

أَبُو مُحَمَّدٍ⁽²⁾ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدُّكَّالِيِّ الْمَشَنَزَائِيِّ⁽³⁾،
الْفَقِيهُ الْمُؤْتَقُ الْعَالِمُ الْأَسْتَاذُ، أَخَذَ عَنْ أَبِيهِ وَأَبِي الْعَبَّاسِ الرَّقَّاقِيِّ وَابْنِ
هَارُونَ وَعَبْدِ الْوَاحِدِ الْوَنْشَرِيْسِيِّ وَابْنِ غَازِيٍّ وَأَبِي جُمُعَةَ الْهَبْطِيِّ،
وَكَانَ أَحَدَ الْقَائِمِينَ عَلَى «رِسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدِ الْفَيْرَوَانِيِّ»، تُوْفِيَ سَنَةَ
(1555/هـ/962م).

11. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدُّكَّالِيُّ⁽⁴⁾:

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَشَنَزَائِيِّ الدُّكَّالِيُّ، الْمَدْعُوُّ بِأَبِي
شَامَةَ، الْفَقِيهُ الْأَسْتَاذُ النَّحْوِيُّ، الْخَطِيبُ بِالْقَرْوِيِّينَ، قَرَأَ عَلَى أَبِيهِ وَعَمِّهِ
وَعَلَى أَبِي هَارُونَ وَابْنِ مَجْبَرٍ وَأَبِي مُحَمَّدٍ الْمَصْمُودِيِّ، حَضَرَ لَهُ
الْمَنْجُورُ مَجْلِسَ «الْفَيْتَةِ ابْنِ مَالِكٍ»، وَعِبَادَاتِ «الرَّسَالَةِ»، تُوْفِيَ آخِرَ
سَنَةِ (1558/هـ/964م).

(1) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص56-57، ابن القاضي
(أحمد)، جذوة الاقتباس، ج2/ص407، تر: 422، درة الحجال، ج3/ص97-98،
تر: 1024، ابن عسکر (محمد)، دوحة الناشر، ص56، تر: 39، التتبعني (أحمد)،
نيل الابتهاج، ص263-264، تر: 312، مخلوف (محمد)، شجرة النور،
ج1/ص284، تر: 1073.

(2) عند ابن عسکر: أبو زيد. ر: ابن عسکر (محمد)، دوحة الناشر، ص56.

(3) تصحف في درة الحجال إلى المشتراي. ر: ابن القاضي (أحمد)، درة الحجال،
ج3/ص97.

(4) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص71-72، ابن القاضي
(أحمد)، جذوة الاقتباس، ج1/ص248، تر: 243، درة الحجال، ج2/ص207، تر:
650، ابن عسکر (محمد)، دوحة الناشر، ص57، تر: 40.

12. مُحَمَّدُ الْعَبْسِيُّ⁽¹⁾:

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَبْسِيُّ، الْفَقِيهُ الْأَسْنَادُ
النَّحْوِيُّ الْخَطِيبُ، أَخَذَ عَنِ ابْنِ غَازِي وَابْنِ هَارُونَ وَأَبِي مُحَمَّدٍ
الْوَشْرِيِّ، وَلَازَمَ أَبَا الْعَبَّاسِ الرَّقَّاقَ وَابْنَ هَارُونَ فِي «مُخْتَصَرِ
خَلِيلٍ»، حَضَرَ لَهُ الْمَنْجُورُ مَجَالِسَ التَّفْسِيرِ وَالْإِعْرَابِ وَ «مُخْتَصَرَ
خَلِيلٍ» وَ «الدَّرَرَ اللَّوَامِعَ» بِكُرْسِيِّهِ بِجَامِعِ الْأَنْدَلُسِ، تُوَفِّي سَنَةَ
(965هـ/1558م).

13. مُحَمَّدُ بْنُ خَرُوفٍ التُّونِسِيُّ⁽²⁾:

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْفَضْلِ بْنِ خَرُوفٍ⁽³⁾ الْأَنْصَارِيُّ التُّونِسِيُّ،
الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْمَعْقُولِيُّ الْبَيَّانِيُّ، أَخَذَ بِتُونِسَ عَنِ الْمُفْتِيِّ الْخَطِيبِ
حَسَنِ الرَّثْدِيِّ، وَبِفَاسَ عَنِ سَقِينِ، وَرَحَلَ إِلَى الْمَشْرِقِ فَأَخَذَ عَنِ
جَمَاعَةٍ، لَازَمَهُ الْمَنْجُورُ وَقَرَأَ عَلَيْهِ «تَلْخِيصَ الْمِفْتَاحِ»، وَ «مُخْتَصَرَ
السَّعْدِ» النَّفَّازَانِيَّ وَ «إِسْأَعُوجِيَّ» وَ «الرَّسَالَةَ الشَّمْسِيَّةَ» فِي الْمَنْطِقِ
وَ «جَمْعَ الْجَوَامِعِ» لِلْسُّبْكِيِّ وَ «مَحَازِي ابْنِ هِشَامٍ»، تُوَفِّي بِفَاسَ سَنَةَ
(966هـ/1559م).

(1) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص 68-69، ابن القاضي
(أحمد)، جذوة الاقتباس، ج 1/ص 248، تر: 244، درة الحجال، ج 2/ص 208، تر:
651.

(2) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص 69-71، ابن القاضي
(أحمد)، جذوة الاقتباس، ج 1/ص 322-323، تر: 336، درة الحجال، ج 2/ص 208-
209، تر: 653، مخلوف (محمد)، شجرة النور، ج 1/ص 281، تر: 1061.

(3) عند ابن القاضي ومخلوف: محمد بن أبي الفضل خروف. ر: ابن القاضي (أحمد)،
جذوة الاقتباس، ج 1/ص 322، مخلوف (محمد)، شجرة النور، ج 1/ص 281.

14. مُحَمَّدُ الرَّقَاقُ⁽¹⁾:

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاقُ التَّجِيبِيُّ، الْفَقِيهُ الْأَسْتَاذُ النَّحْوِيُّ الْعَرُوضِيُّ الْمَشَارِكُ الْمَالِكِيُّ، أَخَذَ عَنْهُ الْمَنْجُورُ، تُوْفِيَ بِمَدِينَةِ فَاسَ سَنَةَ (968هـ/1561م).

15. مُحَمَّدُ بْنُ عُدَّة⁽²⁾:

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عُدَّةِ الْأَنْدَلُسِيِّ، الْفَقِيهُ الْأَسْتَاذُ، أَخَذَ عَنِ ابْنِ غَازِي وَأَحْمَدَ الدَّقُونِ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي جَمْعَةَ الْهَبْطِيِّ وَعَبْدَ الْوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ الْوَنْشَرِيَّيْ، أَخَذَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ كَأَبِي الْعَبَّاسِ الْمَنْجُورِ، تُوْفِيَ بِمَدِينَةِ فَاسَ سَنَةَ (975هـ/1568م).

16. أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّكَّالِيِّ⁽³⁾:

أَبُو مُحَمَّدٍ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدُّكَّالِيِّ، إِمَامُ الْقُرَّاءِ فِي عَصْرِهِ وَشَيْخُ التَّفْسِيرِ، قَالَ عَنْهُ الْمَنْجُورُ: الشَّيْخُ الْفَقِيهُ الْأَسْتَاذُ النَّحْوِيُّ الْمَفْسَّرُ، كَانَ مِنَ الْأَسَاتِيذِ الْمُعْتَبَرِينَ عَارِفًا بِعُلُومِ الْقُرْآنِ أَذًا وَرَسْمًا وَتَفْسِيرًا، مُتَمَعًا مِنَ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ: التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا جَمَعَهُ صِبْهُهُ وَالِدُ زَوْجَتِهِ الْأَسْتَاذِ الْكَبِيرِ ذُو النَّحْوِ الْعَزِيزِ الْفَقِيهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْهَبْطِيِّ، أَخَذَ عَنْ وَالِدِهِ الْفَقِيهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَعَنْ شَيْخِ الْجَمَاعَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ غَازِي، وَهُوَ عُمْدَتُهُ، لِأَزْمَةِ فِيهِ

(1) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص72-73، ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس، ج1/ص249، تر: 246، درة الحجال، ج2/ص212، تر: 656.

(2) يكنى بابن عدة والعددي. ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور ص66-67، ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس، ج1/ص324، تر: 339، درة الحجال، ج2/ص213، تر: 659.

(3) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص65-66، ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس، ج1/ص110، تر: 38، درة الحجال، ج3/ص287-288، تر: 1364، ابن عسکر (محمد)، دوحة الناشر، ص57، تر: 41.

ذُرُوسِهِ النَّقْسِيرِ وَغَيْرِهِ مُدَّةً، وَجَمَعَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ بِالْقِرَاءَاتِ
السَّبْعِ وَأَجَارَهُ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ، وَأَخَذَ أَيْضًا عَنْ صِهْرِهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
الْهَيْبِيِّ وَعَنْ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ عَاصَرَهُمْ، وَكَانَ مُشَارِكًا فِي الْأَدَبِ
وَالتَّارِيخِ وَيُحْسِنُ كِتَابَ الْوَثَائِقِ، حَضَرَتْ عِنْدَهُ جُمْلَةٌ وَافِرَةٌ مِنَ النَّقْسِيرِ
وَ«أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ» وَ«الدَّرَرِ اللُّوَامِعِ» وَ«حِزْرِ الْأَمَانِيِّ»، وَقَرَأَتْ
عَلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ بِالْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى حِزْبِ
﴿وَإِذْ كُرُوا لِلَّهِ﴾⁽¹⁾، تُوَفِّي بِفَاسَ سَنَةَ (978هـ/1571م).

17. مُحَمَّدُ بْنُ جَلَالٍ⁽²⁾:

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَلَالٍ، الْخَطِيبُ الْفَقِيهُ الْمُنْكَلَمُ
الْمُشَارِكُ، أَخَذَ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ سَعِيدِ الْمَثُورِيِّ وَأَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ
طَاعِ اللَّهِ وَهُوَ مِمَّنْ قَرَأَ عَلَى ابْنِ غَازِي، اسْتَوْطَنَ ابْنُ جَلَالٍ فَاسَ
وَبِهَا تُوَفِّي سَنَةَ (981هـ/1573م).

18. عَلِيُّ الْحَاجُّ ابْنُ الْبِقَالِ الْأَغْصَاوِيُّ⁽³⁾:

أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ الْحَاجُّ بْنُ الْبِقَالِ الْأَغْصَاوِيُّ، الشَّيْخُ الْفَقِيهُ الْأَدِيبُ
الْقَصِيحُ الرَّحَّالَةُ، مِنْ أَرْضِ الْهَيْبِ، أَخَذَ عَنْهُ الْمَنْجُورُ بِالْمَدْرَسَةِ
الْمِصْبَاحِيَّةِ، تُوَفِّي آخِرَ سَنَةِ (981هـ/1573م).

(1) سورة البقرة: 203.

(2) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص78، ابن القاضي
(أحمد)، درة الحجال، ج2/ص214، تر: 663، ابن عسكر (محمد)، دوحه الناشر،
ص123، تر: 119، مخلوف (محمد)، شجرة النور، ج1/ص285، تر: 1085.

(3) عند ابن القاضي: علي بن الحاج بن البقال. ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)،
فهرس أحمد المنجور، ص77، ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس، ج2/ص491، تر:
558، درة الحجال، ج3/ص256، تر: 1298، ابن عسكر (محمد)، دوحه الناشر،
ص39-40، تر: 25.

19. عَلِيُّ الرَّاشِدِيِّ⁽¹⁾:

أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى⁽²⁾ الرَّاشِدِيُّ التَّمِيمِيُّ، النَّحْوِيُّ، قَاسَ، قَرَأَ عَلَيَّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلْفٍ وَجَمَعَ عَلَيَّهِ الْقُرْآنَ الْعَرَبِيَّ بِالْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَأَجَازَهُ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ، قَرَأَ عَلَيَّهِ الْمَنْجُورُ مِنَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ بِالْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، وَحَضَرَ لَهُ جُمْلَةٌ وَأَفِرَّةٌ مِنَ «الْبُرُوقِ» وَ«الشَّاطِئِيَّةِ الْكُبْرَى»، تُوفِّيَ فِي آخِرِ سَنَةِ (982هـ/1574م).

20. مُحَمَّدٌ شَفَرُونَ الْوَجْدِي⁽³⁾:

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ شَفَرُونَ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ الْوَجْدِيُّ التَّمِيمِيُّ، مَرَاكُشٌ، الْفَقِيهُ الْمَتَكَلِّمُ الْبَلِيغُ الْمُتَّقِنُ، شَارَكَ ابْنَ جَلَّالٍ فِي شَيْوَجِهِ، شَرَّحَ عَلَيَّ «التَّمِيمِيَّةَ» فِي الْفَرَائِضِ، تُوفِّيَ سَنَةَ (983هـ/1575م).

21. مُحَمَّدُ بْنُ مَجْبَرٍ الْمَسَارِيِّ⁽⁴⁾:

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَجْبَرٍ الْمَسَارِيُّ الْقَاسِي، قَالَ عَنْهُ الْمَنْجُورُ، الْأُسْتَاذُ النَّحْوِيُّ الْعَرُوضِيُّ الْفَرَضِيُّ الْمُتَّقِنُ، كَانَ مُتَقِنًا لِغُلُومِ الْقُرْآنِ كَ: «حِزْرِ الْأَمَانِيِّ» وَ«الدَّرْرِ اللَّوَامِعِ» وَ«مَوْرِدِ الظَّمَانِ» مَعَ ذِيهِ.

(1) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص 67-68، ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس، ج 2/ص 491، تر: 559، درة الحجال، ج 3/ص 256، تر: 1299.
(2) في درة الحجال: ابن يوسف أو ابن عيسى. ر: ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس، ج 2/ص 491.
(3) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد، ص 78، ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس، ج 1/ص 325، تر: 341، درة الحجال، ج 2/ص 215، تر: 665، ابن عسكر (محمد)، دوحه الناشر، ص 116-118، تر: 114، مخلوف (محمد)، شجرة النور، ج 1/ص 285، تر: 1086.
(4) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص 63-65، ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس، ج 1/ص 250، تر: 250، درة الحجال، ج 2/ص 222، تر: 669، وقد تصفح في درة الحجال إلى: المساوي، ابن عسكر (محمد)، دوحه الناشر، ص 58، تر: 42.

حِفْظًا وَفَهْمًا مَعَ الْبَحْثِ وَالْإِمْعَانِ، عِنْدَهُ تَقَايِيدُ الشُّيُوخِ، وَرَادَ هُوَ عَمَّنْ لَحِقَهُ مِنْهُمْ وَمِنْ بَدَاتِ فِكْرِهِ مَا فَاقَ بِهِ الْأَقْرَانَ، وَأَمَّا «الْفَيْئَةُ ابْنُ مَالِكٍ» فَلَهُ فِي تَحْقِيقِهَا وَتَحْقِيقِ شُرُوحِهَا الْقَدَمَ الرَّاسِخَ وَالْيَدَ الطَّوْلَى، قُلَّ مَنْ يُتَّقِنُ «الْمُرَادِيَّ» ضَنْبًا لِأَلْفَاظِهِ وَشَوَاهِدِهِ وَحَلًّا لِمُغْلَقِهِ وَإِبْصَاحًا لِمَقَاصِدِهِ مِثْلَهُ، أَحَدًا كَثِيرًا مِنْ ذَلِكَ عَنْ شَيْخِهِ الْأَسْتَاذِ النَّحْوِيِّ أَبِي عِمْرَانَ مُوسَى الزَّوَاوِيِّ وَعَنِ الشَّيْخِ الْمُتَّقِنِ أَبِي زَكَرِيَاءَ بَحْيَى السُّوسِيِّ وَعَنِ الْفَقِيهِ النَّحْوِيِّ الْمُتَّقِنِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْوَشَّارِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَكَانَ يَحْفَظُ السَّبْعَ حِفْظًا بَالِغًا يُفَوِّقُ فِيهِ أَقْرَانَهُ، يَسْتَحْضِرُ نُصُوصَ «حِزْرِ الْأَمَانِيِّ» وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَنْظُرَ النَّصِّيرَ، وَ«إِنْشَادِ الشَّرِيدِ» أَوْ غَيْرِهِمَا. خَنَمْتُ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ الْعَرِيزَ بِالْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، وَحَضَرْتُ عَلَيْهِ «الْأَلْفِيَّةَ» بِمَسْجِدِ الصَّوَّافِينَ، وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ جُمْلَةً وَافِرَةً مِنْ «الْحَزْرَجِيَّةِ» وَمِنْ «الشَّاطِئِيَّةِ الْكُبْرَى» بِلَفْظِي إِلَى سُورَةِ الْأَنْعَامِ. تُوفِّي سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ (983هـ/1575م) عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمَنْجُورُ⁽¹⁾، وَأَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ (984هـ/1576م) عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَاضِي⁽²⁾، وَخَمْسٍ وَثَمَانِينَ (985هـ/1577م) عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَسْكَرٍ⁽³⁾.

وَأَمَّا تَارِيخُ وَمَكَانُ مَوْلِدِهِ فَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَحْدِيدِ لَهْمَا، إِلَّا مَا ذَكَرَهُ الْمَنْجُورُ مِنْ أَنَّهُ وُلِدَ قَبْلَ سَمُورَةَ⁽⁴⁾ بِالْقُرْبِ مِنْهَا⁽⁵⁾.

(1) ر: المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص 65.

(2) ر: ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس، ج 1/ص 250.

(3) ر: ابن عسکر (محمد)، دوحة الناشر، ص 58، تصفح تاريخ الوفاة إلى خمس وثلاثين.

(4) سمورة أو zamora بالإسبانية: مقاطعة تقع شمال غرب إسبانيا، سميت بذلك نسبة لموقعة خندق سمورة، وهي المعركة التي هزم فيها الأمير عبد الرحمن الناصر أمام مملكة ليون ولم يلق المسلمون هزيمة مثلها، وكانت في يوم 11 شوال سنة (327هـ/939م). ر: عنان (محمد)، دولة الإسلام في الأندلس، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 4، 1417هـ/1997م، 1/414 وما بعدها.

(5) ر: المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص 65.

22. إبراهيم المنطبي⁽¹⁾:

أبو سالم إبراهيم المنطبي، الأستاذ البركة الحاج، قرأ عليه المنجور في ابتداء الطلب، وأول من حفظ وجود عليه القرآن، توفي سنة 988هـ/1580م.

23. أحمد الماوسي⁽²⁾:

أبو العباس أحمد بن محمد الماوسي، المؤقت النجيب العددي الفرضي، قرأ عليه المنجور جملة وإبرة من «تخريص الحساب» و«رسالة الإصطراب» لابن الصفار⁽³⁾.

24. محمد الصغير الزنجي⁽⁴⁾:

أبو عبد الله محمد الصغير بن أحمد بن الحاج الزنجي، الفلكي المؤقت العددي القيلسوف، قرأ عليه المنجور «روضة الجادري»⁽⁵⁾.

(1) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص73-74، ابن القاضي

(أحمد) درة الحجال، ج1/ص203، تر: 282 .

(2) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص76.

(3) لم يشر المنجور لسنة وفاة الماوسي.

(4) ر: ترجمته عند المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور.

(5) لم يشر المنجور لسنة وفاة الزنجي.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: تَلَامِيذُهُ

تَصَدَّرَ الإِمَامُ الْمَنْجُورُ لِلتَّدْرِيسِ بِمَدِينَتَيْ فَاسَ وَمَكْنَسَ زَمَانًا، وَتَلَقَّى عَنْهُ الْعِلْمَ عَدَدٌ كَثِيرٌ مِنَ الطَّلَبَةِ، مِنْهُمْ:

1. مُحَمَّدٌ عَلِيُّ الْهُوزَالِيِّ⁽¹⁾:

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ عَلِيُّ الْهُوزَالِيُّ، الْأَدِيبُ النَّاطِمُ، نَائِبَةُ زَمَانِهِ، وَوَلِي الْقَضَاءِ، وَلَهُ شَرْحٌ عَلَى «بَيَوَانِ الْمُتَنَبِّيِّ»، تُوفِّي بِمُرَاكُشَ سَنَةِ (1012هـ/1604م).

2. مُحَمَّدٌ الْقَيْسِيُّ الشَّهْرِيُّ بِالْقَصَّارِ⁽²⁾:

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ عَلِيِّ الْقَيْسِيِّ الْغَزْنَاطِيُّ النَّجَّارِ، الْفَاسِيُّ الدَّارِ وَالْقَرَارِ، وَيُعْرَفُ بِالْقَصَّارِ، الْعَلَّامَةُ الْمُحَقِّقُ الْفَقِيهُ الْمُحَدِّثُ الْمَشَارِكُ الْمُتَقِنُّ فِي الْعُلُومِ، شَيْخُ الْفُتَيْبَا بِفَاسَ وَخَاتِمَةُ أَعْلَامِهَا، أَخَذَ عَنِ الْيَسِيئِيِّ وَعَبْدِ الْوَهَّابِ الرَّقَّاقِ وَابْنِ مَجْبَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ خَرُوفِ التُّونِسِيِّ وَابْنِ جَلَّالٍ وَأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الرَّاهِمِيِّ وَالْمَنْجُورِ وَغَيْرِهِمْ، لَهُ مَعْرِفَةٌ بِالْبَيَانِ وَالْأَصْلَيْنِ وَعِلْمٌ الْأَنْسَابِ وَالرَّجْسَالِ مِنْ رِوَاةِ الْحَدِيثِ، تُوفِّي سَنَةَ (1012هـ/1604م).

3. يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَصْرِيِّ⁽³⁾:

أَبُو الْمَحَاسِنِ يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَصْرِيِّ الْفَاسِيُّ، الْعَالِمُ الْفَقِيهُ النَّوَالِيُّ، أَخَذَ عَنِ ابْنِ جَلَّالٍ وَالْيَسِيئِيِّ وَأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدِ الْوَهَّابِ الرَّقَّاقِ وَابْنِ مَجْبَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ خَرُوفِ التُّونِسِيِّ وَالْمَنْجُورِ وَالْمَصْمُودِيِّ وَغَيْرِهِمْ، تُوفِّي سَنَةَ (1013هـ/1605م).

(1) ر: ترجمته عند ابن القاضي (أحمد)، درة الحجال، ج2/ص233، تر: 688.
(2) ر: ترجمته في م، ج2/ص153-162، تر: 632، مخلوف (محمد)، شجرة النور، ج1/ص295، تر: 1135.
(3) ر: ترجمته عند مخلوف (محمد)، شجرة النور، تر: 1136.

4. عَبْدُ الْعَزِيزِ الْمَغْرَاوِيُّ⁽¹⁾:

أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَرْكَبِيُّ الْمَغْرَاوِيُّ، الْفَقِيهُ الْعَالِمُ الْعَامِلُ
الْإِمَامُ الْقُدْوَةُ الْقَاضِي الْعَادِلُ، أَخَذَ عَنِ الْمَنْجُورِ وَالْحَمِيدِيِّ وَالسَّرَاجِ وَأَبْنِ أَبِي
نُعَيْمٍ وَغَيْرِهِمْ، تُوُفِّيَ سَنَةَ (1014هـ/1606م).

5. مُحَمَّدُ الرَّجَزَاوِيُّ⁽²⁾:

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّجَزَاوِيُّ الْفَقِيهُ قَاضِي تَادِلَا، أَخَذَ عَنِ
الْمَنْجُورِ، لَهُ مَشَارَكَةٌ فِي النَّحْوِ وَالْأَصْلِيَّاتِ وَالْبَيَانِ وَالْمُنْطِقِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ
(1022هـ/1613م).

6. أَحْمَدُ الْمِكْنَسِيُّ الشَّهْبِيُّ بَابِنِ الْقَاضِي⁽³⁾:

أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَمَرَ بْنِ أَبِي الْعَاقِبَةِ الشَّهْبِيُّ بَابِنِ الْقَاضِي، الْإِمَامُ
الْعَالِمُ الْجَلِيلُ الْمِفْضَالُ الْفَقِيهُ الْمُتَقَنُّ الْمُؤَرِّخُ الرَّحَالُ، أَخَذَ عَنِ أُمَّةٍ مِنْ أَهْلِ
الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ مِنْهُمْ وَالِدُهُ وَأَحْمَدُ بَابَا وَالْمَنْجُورُ وَالسَّرَاجُ وَأَبْنُ جَلَالٍ
وَالْقَصَّارُ وَيَحْيَى الْحَطَّابُ وَأَبْنُ مَجْبِرٍ وَالْقَرَّافِيُّ وَالسَّنْهُورِيُّ، وَعَنْهُ جَمَاعَةٌ
مِنْهُمْ ابْنُ عَاشِرٍ وَمِيَارَةُ وَالْمَقْرِيُّ، أَلْفٌ ثَمَانِيَّةٌ عَشْرٌ تَأْيِيفًا مِنْهَا «دُرَّةُ الْحِجَالِ
فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» وَ«غُنْيَةُ الرِّجَالِ فِي طَبَقَاتِ أَهْلِ الْحِسَابِ وَالْفَرَائِضِ»
وَ«جِدْوَةُ الْإِقْتِنَاسِ فِي مَنْ حَلَّ مِنَ الْأَعْلَامِ بِقَاسٍ» وَ«نَيْلُ الْأَمَلِ فِيمَا بِهِ بَيِّنُ
الْمَالِكِيَّةِ جَزَى الْعَمَلِ» وَ«فَهْرَسْتَةٌ» وَ«لُغَطَةُ الْفَرَائِدِ وَالْفَوَائِدِ» ذَيْلٌ بِهِ تَارِيخُ أَبِي
الْعَبَّاسِ ابْنِ قُنْفُذِ الْقُسْنُطِينِيِّ، تُوُفِّيَ سَنَةَ (1025هـ/1616م).

(1) ر: ترجمته عند مخلوف (محمد)، شركة النور، ج1/ص296، تر: 1138.

(2) ر: ترجمته عند ابن القاضي (أحمد)، درة الحجال، ج2/ص231، تر: 684.

(3) ر: ترجمته عند المقرئ (أحمد)، روضة الآس، 239 وما بعدها، مخلوف (محمد)،
شجرة النور، ج1/ص297، تر: 1150.

7. الحَسَنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَالِدِيُّ⁽¹⁾:

الحَسَنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَالِدِيُّ السُّكْتَانِيُّ، كَانَ مَعْرُوفًا بِشِدَّتِهِ وَحِدَّةِ طَبْعِهِ، أَخَذَ عَنِ الْمَنْجُورِ، وَكَانَ يُقَدِّمُهُ فِي مَجْلِسِهِ لِمَا عُرِفَ عَنْهُ مِنْ جِدِّيَّةٍ، تُؤَفِّي سَنَةَ (1030هـ/1621م).

8. عَبْدُ الْعَزِيزِ الْفَشْتَالِيُّ⁽²⁾:

أَبُو قَارِسِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْفَشْتَالِيُّ الصَّنْهَاجِيُّ، وَزِيرُ الْقَلَمِ الْأَعْلَى، الْفَقِيهُ الْأَدِيبُ النَّاطِقُ النَّائِزُ، أَخَذَ عَنِ جَمَاعَةِ كِتَابِي الْعَبَّاسِ الْمَنْجُورِ وَالْحَمِيدِيِّ وَأَبِي الْعَبَّاسِ الزَّمُورِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ، تُؤَفِّي سَنَةَ (1031هـ/1622م) عَلَى مَا ذَكَرَهُ مَخْلُوفٌ، وَ(1032هـ/1623م) عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَاضِي.

9. ابْنُ أَبِي النُّعَيْمِ الْعَسَائِيُّ⁽³⁾:

أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي نُعَيْمِ الْعَسَائِيُّ الْفَاسِيُّ، كَانَ مِنْ كِبَارِ الشُّيُوخِ الَّذِينَ لَهُمُ الشُّهُرَةُ وَالصِّيْتُ، وَكَانَ مُتَضَلِّعًا فِي الْفُنُونِ، مَاهِرًا فِي الْمَعْقُولِ وَالْبَيَانِ وَالْتَقْسِيرِ، حَاطِبًا بَلِيغًا، أَخَذَ عَنِ الْمَنْجُورِ وَأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَأَحْمَدَ بَابَا وَابْنَ مَجْبَرٍ وَالسَّرَاجِ وَالْحَمِيدِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَعَنْهُ مِيزَانَةٌ وَابْنُ عَاشِرٍ وَالشُّهَابُ الْمَقْرِيُّ وَالْعَرَبِيُّ الْفَاسِيُّ وَغَيْرُهُمْ، تُؤَفِّي مَقْتُولًا سَنَةَ (1032هـ/1623م).

(1) ر: ترجمته عند حجي (محمد)، الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، منشورات دار المغرب، در.ط، 1398هـ/1978م، ج2/ص410-411.

(2) ر: ترجمته عند ابن القاضي (أحمد)، درة الحجال، ج3/ص129-131، تر: 1024، المقرئ (أحمد)، روضة الآس، 112 وما بعدها، مخلوف (محمد)، شجرة النور، ج1/ص298، تر: 1154.

(3) ر: ترجمته عند مخلوف (محمد)، شجرة النور، ج1/ص298، تر: 1157.

10. عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْفَهْرِيُّ الْقَصْرِيُّ⁽¹⁾:

أَبُو زَيْدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَصْرِيُّ الْفَاسِيُّ، الْإِمَامُ الْعَارِفُ بِاللَّهِ، الْعَلَمَةُ الْفَقِيهُ الْمُحَدِّثُ الصُّوفِيُّ الْفَهَامَةُ الْجَامِعُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، الشَّيْخُ الصَّالِحُ الْكَثِيرُ الْكَرَامَاتِ، أَخَذَ عَنِ أَعْلَامٍ مِنْهُمْ أَبُو الْمَحَاسِينِ يُوسُفَ، وَعَنْهُ أَخَذَ الْكَثِيرُ مِنْهُمْ ابْنُ أَخِيهِ عَلِيُّ بْنُ يُوسُفَ وَإِبْنُهُ عَبْدُ الْقَائِرِ وَمِيَارَةُ، لَهُ مَوْلَفَاتٌ مِنْهَا: «تَفْسِيرُ الْفَاتِحَةِ» عَلَى طَرِيقِ الْإِشَارَةِ وَ«حَاشِيَةٌ فِي التَّفْسِيرِ» وَ«حَاشِيَةٌ عَلَى «الْبُخَارِيِّ» وَ«حَاشِيَةٌ عَلَى «دَلَائِلِ الْخَيْرَاتِ» وَ«حَاشِيَةٌ عَلَى «الْحِزْبِ الْكَبِيرِ» لِلْإِمَامِ الشَّاذِلِيِّ وَ«حَاشِيَتَانِ عَلَى «شَرْحِ الصُّغْرَى» وَ«حَاشِيَةٌ عَلَى «الْمَحَلِّي» وَ«حَاشِيَةٌ عَلَى «تَفْسِيرِ الْجَلَالِينَ»، تُؤَفِّي سَنَةَ (1036هـ/1627م).

11. عَيْسَى السُّكْتَانِيُّ⁽²⁾:

أَبُو مَهْدِي عَيْسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّكْتَانِيُّ، مُفْتِي مَرَاكُشٍ وَقَاضِيهَا وَعَالِمُهَا، الْإِمَامُ الْعَلَمَةُ، خَاتِمَةُ الْعُلَمَاءِ الْكِبَارِ، أَخَذَ عَنِ الْمَنْجُورِ وَغَيْرِهِ، وَعَنْهُ خَلَقَ مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْفَاسِيَّ نَزِيلُ مَكَّةَ، لَهُ مَوْلَفَاتٌ مَشْهُورَةٌ مِنْهَا حَاشِيَةٌ عَلَى «شَرْحِ أُمِّ الْبَرَاهِينِ»، تُؤَفِّي بِمَرَاكُشِ سَنَةَ (1062هـ/1652م).

(1) ر: ترجمته عند مخلوف (محمد)، شجرة النور، ج1/ص299، تر: 1159.

(2) ر: ترجمته في م-ن، ج1/ص308، تر: 1194، وقد تصحف (السكتاني) في شجرة النور إلى (الكتاني).

المطلب الرابع: صفاته ومكانته العلمية وثناء العلماء عليه

كَانَ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْمَنْجُورُ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، لَا يُفْتَرُ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ إِلَّا زَمَنَ الْمُطَالَعَةِ أَوْ التَّأْلِيفِ أَوْ الْإِقْرَاءِ، أَحْفَظَ أَهْلَ زَمَانِهِ، وَأَعْرِفَهُمْ بِالتَّأْرِيخِ وَالنِّيَّانِ وَالْمَنْطِقِ وَالْأُصُولِ، آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ، وَكَانَتْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِرِجَالِ الْحَدِيثِ⁽¹⁾.
وَكَانَ أَوْزَعَ النَّاسِ فِي النُّقْلِ، لَا يُفَارِقُ لِسَانَهُ «لَا أُدْرِي»، أَوْ «حَتَّى أَنْظُرَ»⁽²⁾.

قَالَ عَنْهُ تَلْمِيذُهُ الشَّرِيفُ عَبْدُ الْوَاحِدِ الْفَيْلَالِيُّ: «وَسَمِعْتُ مِنْهُ مِنْ غُرَرِ الْفَوَائِدِ وَدَرَرِ الْفَرَائِدِ مَا لَوْ تَعَرَّضْتُ لِكُتُبِهِ لَخَرَجْتُ عَنْ حَدِّ الْإِكْتَارِ، وَهُوَ نِهَائِيَّةٌ فِي تَحْقِيقِ مَا يَنْقُلُ وَيَقُولُ، مُشَارِكٌ فِي فُنُونِ الْعِلْمِ، لَهُ فِي كُلِّ مِنْهَا الْحِظُّ الْأَوْفَرُ وَالنَّصِيبُ الْأَكْبَرُ إِلَى مَزِيدِ تَحْقِيقٍ وَتَدْقِيقٍ فِي كُلِّ مَا يَتَغَاطَاهُ مِنْ ذَلِكَ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ، وَلَهُ عِنَايَةٌ عَظِيمَةٌ بِالْمُطَالَعَةِ وَالْإِقْرَاءِ، لَا يَمَلُّ وَلَا يَضْجَرُ، مُنْصِيفًا فِي الْمُرَاجَعَةِ، جَنُوحًا إِلَى الصُّوَابِ مَهْمَا تَعَيَّنَ وَعِنْدَ مَنْ تَعَيَّنَ، صَدُوقًا فِي النُّقْلِ مُتَّبِعًا فِي الْإِمْلَاءِ قَوِيَّ الْإِدْرَاكِ، ثَابِتَ الدَّهْنِ، صَافِي الْفَهْمِ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ حِدَّةٌ تَمْنَعُ الْمُتَعَلِّمَ مِنْ مُرَاجَعَتِهِ وَالْإِكْتَارِ مِنْ مُبَاحَثَتِهِ فَهُوَ مُعْتَقِرٌ فِي جَانِبِ مَحَاسِنِهِ»⁽³⁾.

وَقَالَ عَنْهُ الْأَفْرَانِيُّ: «انْفَرَدَ عَنْ أَهْلِ زَمَانِهِ بِمَعْرِفَةِ تَارِيخِ الْمُلُوكِ وَالسِّيَرِ وَالْعُلَمَاءِ عَلَى طَبَقَاتِهِمْ وَمَعْرِفَةِ أَيَامِهِمْ»⁽⁴⁾.

(1) ر: ابن القاضي (أحمد)، درة الحجال، ج1/ص157.

(2) ر: م، ج1/ص163.

(3) ر: التتبيكتي (أحمد)، نيل الابتهاج، ص143.

(4) ر: الكتاني (عبد الحي)، فهرس الفهارس والأثبات، عناية: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1402هـ/1982م، ج2/ص566.

وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ الْقَاضِي: «كَانَ أَحْفَظَ أَهْلِ زَمَانِهِ وَأَعْرَفَهُمْ بِالتَّارِيخِ وَغَيْرِهِ
وَكَانَتْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِرِجَالِ الْحَدِيثِ، صَارَتْ الدُّنْيَا تَصْعُرُ بَيْنَ عَيْنِي كُلَّمَا ذَكَرْتُ
أَكَلَ التُّرَابَ لِلسَّانِيهِ وَالذُّودَ لِتِنَانِيهِ»(1).
وَحَلَّاهُ أَبُو سَالِحٍ الْعِيَّاشِيُّ فِي رِحْلَتِهِ بِ: «حَافِظِ الْمَغْرِبِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ
وَأَمَامِ الْمُحَقِّقِينَ»(2).

(1) ر: ابن القاضي (أحمد)، درة الحجال، ج1/ص163.
(2) ر: الكتاني (عبد الحي)، فهرس الفهارس والأثبات، ج2/ص566.

المطلب الخامس: تواليفه

ألف الإمام أبو العباس المنجور جملة من التواليف والتصانيف في علوم شتى، كالتوحيد والأصول والقراءات والفقه والنحو والبلاغة والعروض، أباثت عن رسوخ قدميه وتبوع فكره، حتى بواثه مكانة الأئمة المعتبرين والأساندة المبرزين، وهذه التواليف في أغلبها شروح ومختصرات وحواش تحفظ بنسخ منها خزائن ومكتبات المغرب الأقصى، وغيرها من المكتبات، وقد بلغت على ما وقفت عليه - خمسة عشر كتاباً (15)، ذكر منها في فهرسه الشئ عشر (12)، ولعل السبب في عدم ذكره لبقية الكتب أنه لم يكن ألفها في ذلك الوقت، أي زمن تأليفه للفهرس، والكتب الخمسة عشر، هي:

1. نظم الفرائد ومبدئ الفوائد لمحصل المقاصد⁽¹⁾:

وهو شرح على «محصل المقاصد مما به تُعبر العقائد»⁽²⁾ في التوحيد لابن زكري⁽³⁾، قال المنجور عقب ذكره: «ويقي فيه بعض تحرير وتهذيب، وزيادة نقول وترتيب، أعانني الله على إكماله»⁽⁴⁾.

(1) لا يزال مخطوطاً، توجد له نسختان خطيتان، الأولى: محفوظة بخزانة زاوية الحمزية العياشية بإقليم الراشدية، وهي نسخة كاملة تقع في 684 صفحة، والثانية: محفوظة بخزانة الجامع الكبير بمكناس تحت رقم: 477، وهي نسخة مبتورة في آخر جزءها الأول، وتقع في 194 صفحة، وقد اطلعت على النسخة الأولى وعينة من الثانية.
ر: موقع آل المنجور: <https://www.ahmedalmenjour.net>.

(2) منظومة كبرى في علم العقائد من (1550) بيت: [الرجز]

أولها: يقول عبد الإله أحمد وهو ابن زكري الله ربي أحمد وأخرها: ثم الصلاة والسلام في الختام على رسولنا الذي به الختام توجد منها نسخة مخطوطة بخط أحد علماء توات (أدرار، زاوية ملوكة)، مرفوعة على موقع منتدى الأصلين بتاريخ (2011/08/18م) على الرابط التالي:
<http://www.aslein.net/showthread.php?t=14374>

(3) أبو العباس أحمد بن محمد بن زكري التلمساني (ت899هـ/1494م) وقيل (1496هـ/900م)، عالم تلمسان ومفتيها. ر: ترجمته عند مخلوف (محمد)، شجرة النور، ج1/ص267، تر: 987.

(4) ر: المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص80.

2. مُخْتَصَرُ نَظْمِ الْفَرَائِدِ وَمُبْدِئِ الْفَوَائِدِ لِمَحْصَلِ الْمَقَاصِدِ⁽¹⁾:

وَهُوَ مُخْتَصَرٌ لِشَرْحِهِ الْأَوَّلِ عَلَى نَظْمِ ابْنِ زَكْرِيَّ، قَالَ الْمَنْجُورُ عَقِبَ ذِكْرِهِ: «وَفِيهِ بَعْضُ زِيَادَةٍ»⁽²⁾.

3. الْحَاشِيَةُ الْكُبْرَى عَلَى شَرْحِ كُبْرَى السَّنُوسِيِّ⁽³⁾:

(1) حقق بواسطة عبد الرزاق دحمون وصدر عن دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، (1435هـ/2014م)، والكتاب يقع في 1484 صفحة، كما أنه مرقون ومنشور بموقع آل المنجور، بتقديم: د. عبد الهادي التازي، ويقع في 594 صفحة، وتوجد له ست نسخ خطية، الأولى: محفوظة بالمكتبة الملكية بالرباط (نسخة حجرية بفاس)، تحت رقم: 11379، وهي نسخة كاملة، تقع في 499 صفحة، اعتنى بتصحيحها: عبد الرحمن بن زيد، الثانية: محفوظة بالمكتبة الملكية بالرباط، تحت رقم: 8183، وهي نسخة كاملة، تقع في 375 صفحة، نُسخَت سنة (1138هـ/1726م) على يد عمر بن محمد الفشاني، الثالثة: محفوظة بالمكتبة الملكية بالرباط، تحت رقم: 11699، وهي نسخة مبتورة الطرفين، تقع في 375 صفحة، قام بنسخها: محمد بن محمد بن علي الفشاني، الرابعة: محفوظة بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم: 986، وهي نسخة كاملة، تقع في 444 صفحة، الخامسة: محفوظة بالمكتبة الملكية بالرباط، تحت رقم: 11609، وهي نسخة كاملة، تقع في 270 صفحة، السادسة: محفوظة بالمكتبة الكتانية لمالكها عبد الله الكتاني، تحت رقم: 2450، وهي نسخة كاملة، تقع في 243 صفحة، وقد اطلعت على النسخة الأولى وعيّنة من النسخ الخمس الأخرى. ر: موقع آل المنجور: <https://www.ahmedalmenjour.net>

(2) ر: المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص80.

(3) حقق ضمن أطروحة دكتوراه بكلية أصول الدين، جامعة القرويين، تطوان، المغرب، (1421-1422هـ/2001-2002م)، بعنوان: الإمام أحمد المنجور وحواشيه على كبرى السنوسي، در وتح: الطالب نور الدين عجرود، كما أن الكتاب مرقون ومنشور بموقع آل المنجور على الشبكة العنكبوتية على العنوان التالي: <https://www.ahmedalmenjour.net>، بتقديم: المختار محمد التسماني، ويقع في 243 صفحة، وتوجد له ثلاث نسخ خطية، الأولى: محفوظة بالمكتبة الملكية بالرباط، تحت رقم 11938، وهي نسخة محذوفة المقدمة من طرف الناسخ، مبتورة الآخر، تقع في 187 صفحة، الثانية: محفوظة بالمكتبة الملكية بالرباط، تحت رقم: 11876، وهي نسخة محذوفة المقدمة من طرف الناسخ، مبتورة الآخر، تقع في 191 صفحة، الثالثة: محفوظة بالمكتبة الملكية بالرباط، تحت رقم: 575، وهي نسخة كاملة، تقع في 164 =

وَهِيَ حَاشِيَةٌ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلْإِمَامِ السُّنُوسِيِّ فِي الْعَقَائِدِ، أُخْرِجَتْ مِنْ مِيْضَتِهَا بِأَمْرِ مِنَ السُّلْطَانِ أَحْمَدَ الْمَنْصُورِ السُّعْدِيِّ حَشِيَّةً اُنْدَارَهَا⁽¹⁾.

4. الْحَاشِيَةُ الصُّغْرَى عَلَى شَرْحِ كُبْرَى السُّنُوسِيِّ⁽²⁾:

وَهُوَ مُخْتَصَرٌ «الْحَاشِيَةِ الْكُبْرَى عَلَى شَرْحِ كُبْرَى السُّنُوسِيِّ»، قَرَعَ مِنْهُ الْمَنْجُورُ فِي صَفَرِ سَنَةِ (994هـ/1586م)⁽³⁾.

5. مِرَاقِي الْمَجْدِ لِآيَاتِ السُّعْدِ⁽⁴⁾:

وَهُوَ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ، تَفْسِيرٌ لِآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْوَارِدَةِ فِي شَرْحِ سَعْدِ الدِّينِ

= صفحة، وقد اطلعت على عينة من النسخ الثلاث. ر: موقع آل المنجور: <https://www.ahmedalmenjour.net>.

(1) ر: المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص 80.

(2) توجد منه نسخة مرقونة (بداية من الصفحة الثانية للكتاب) ومنشورة بموقع آل المنجور، كما أن له نسختان خطيتان، الأولى: محفوظة بالمكتبة الملكية بالرباط تحت رقم 8054، وهي نسخة كاملة، وفي صفحاتها الأخيرة الشجرة النبوية الشريفة وتفرع بعض الصحابة عنها، تقع في 48 صفحة، الثانية: مصدرها مجهول، تحت رقم: 711، وهي نسخة مبتورة البداية، تقع في 90 صفحة، وقد اطلعت على عينة من النسختين. ر: موقع آل المنجور: <https://www.ahmedalmenjour.net>.

(3) ر: المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص 80.

(4) طبع بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1430هـ/2009م، تح ودر: د. مبارك بن شتيوي بن ناصر الحبيشي، والكتاب يقع في جزعين، الجزء الأول: 558 صفحة والجزء الثاني: 573 صفحة، وقد اعتمد المحقق على خمس نسخ خطية جميعها بخط مغربي، وله أيضا ثلاث نسخ خطية أخرى، الأولى: محفوظة بمكتبة القصر الملكي بالرباط، تحت رقم 5038، وهي نسخة مبتورة لورقة الأولى، تقع في 497 صفحة، وناسخها مجهول، الثانية: محفوظة بمكتبة القصر الملكي بالرباط، تحت رقم 5302، وهي نسخة مبتورة الورقة الأولى، تقع في 333 صفحة، قام بنسخها: أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن محمد الأسفر، وكان فراغه يوم الثلاثاء 10 رجب الأصب سنة (1228هـ/1813م)، الثالثة: محفوظة بالخزانة الملكية المغربية، تحت رقم 176، وهي نسخة كاملة، تقع في 381 صفحة، وقد اطلعت على عينة من النسخ الثلاث. ر: موقع آل المنجور: <https://www.ahmedalmenjour.net>.

التَّفْتَازَانِيّ ل: «تَلْخِيصِ الْمِفْتَاحِ»⁽¹⁾، قَالَ الْمَنْجُورُ عَنْ سَبَبِ تَأْلِيْفِهِ: «فَأَيُّ لَمْ تَأْمَلْتُ شَرْحَ التَّفْتَازَانِيّ ل: «تَلْخِيصِ الْمِفْتَاحِ»، وَجَدْتُهُ يَحْتَوِي عَلَى آيَاتٍ عَدِيدَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، فَذُ كَشَفَ مِنْ أَسْرَارِهَا، وَأَبَانَ مِنْ دَقَائِقِهَا وَأَغْرَاضِهَا، غَيْرَ أَنَّ تِلْكَ الْآيَاتِ فِي الشَّرْحِ الْمَذْكُورِ مُبَدَّدَةٌ غَيْرَ مُنْتَظِمَةٍ، وَمُفْرَقَةٌ غَيْرَ مُلْتَمِعةٍ. يَغْسُرُ عَلَى النَّاطِرِ فِي الْقُرْآنِ أَنْ يَجْمَعَ كَلَامَهُ عَلَى الْآيَةِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُودِ فَحِينَئِذٍ جَمَعْتُ تِلْكَ الْآيَاتِ فِي قَرِيبٍ مِنْ كُرَّاسَتَيْنِ، أَذْكَرُ مَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ مِنْ آيِ السُّورَةِ مُرْتَبَةً، وَأُنَبِّهُ عَلَى مَحَلِّ الْآيَةِ مِنَ الشَّرْحِ»⁽²⁾.

6. شَرْحُ نَظْمِ عِلَاقَاتِ الْمَجَازِ وَمُرْجَحَاتِهِ⁽³⁾:

وَهُوَ فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ، شَرْحٌ لِصَيْدَةِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ الصَّبَّاحِ الْمِكْنَاسِيّ⁽⁴⁾.

(1) ر: المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص80 / تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبيوع لمحمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني (ت739هـ/1339م) للتفتازاني شرحان عليه، الأول: شرح مطول فرغ منه في صفر سنة (748هـ/1347م)، والثاني: مختصر من الأول فرغ منه سنة (756هـ/1355م)، وقد اشتهر الشرح الأول بالمطول والثاني بالمختصر، طبع المختصر ثلاث طبعات، الأولى: في الهند سنة (1228هـ/1813م) والثانية: في إسطنبول سنة (1309هـ/1892م)، والثالثة: في مصر سنة (1356هـ/1937م).

(2) ر: المنجور (أحمد)، مراقي المجد لآيات السعد، تح: مبارك بن شتيوي بن ناصر الحبيشي، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1430هـ/2009م، ج1/ص68.

(3) توجد منه نسخة مرقونة ومنشورة بموقع آل المنجور، كما أن له ثلاث نسخ خطية الأولى: محفوظة بمكتبة الإسكوريال بإسبانيا، دون ترقيم، وهي نسخة كاملة، تقع في 72 صفحة، وكتبت بخط المؤلف، الثانية: محفوظة بالمكتبة الملكية بالرباط، تحت رقم 1032، وهي نسخة كاملة، تقع في 69 صفحة، وناسخها: أحمد بن محمد اليكاي الثالثة: محفوظة بمكتبة جامعة الملك سعود، تحت رقم: 52,2 ف4/1214، وهي نسخة مبتورة الآخر، تقع في 48 صفحة، وقد اطلعت على النسختين الأوليين وعينة من الثالثة. ر: موقع آل المنجور: <https://www.ahmedalmenjour.net>.

(4) ر: المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص80.

7. شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب⁽¹⁾:

وهو شرح لأرجوزة⁽²⁾ علي بن قاسم الرزقاني التنجيبي الفاسي⁽³⁾ في قواعد المذهب المالكي⁽⁴⁾.

(1) طبع بدار عبد الله الشنقيطي، موريتانيا، تح ودر: محمد الشيخ محمد الأمين، ضمن رسالة دكتوراه بإشراف: د. حمد بن حماد عبد العزيز الحماد، والكتاب يقع في جزعين، الجزء الأول: 466 صفحة والجزء الثاني: 334 صفحة، وقد اعتمد المحقق على خمس نسخ خطية، من بينها نسخة مكتبة القرويين، تحت رقم: 711، وهي نسخة مبتورة الآخر، وتقع في 121 صفحة، وله أيضا ثلاث نسخ خطية أخرى، الأولى: محفوظة بـنخزاة العامة بالمملكة المغربية، تحت رقم 3007، وهي نسخة حجرية كاملة، تقع في 493 صفحة، وصححها: أحمد بن الجلاني الأمغاري الحسني المدعو الفلالي سنة (1228هـ/1888م)، الثانية: محفوظة بالمكتبة العامة بالمملكة المغربية، تحت رقم 46ح، وهي كاملة، تقع في 204 صفحة، قام بنسخها: الإمام سيدي محمد بن محمد السنوي سنة (1222هـ/1807م)، الثالثة: محفوظة بالمكتبة العامة بالمملكة المغربية، تحت رقم 4084، وهي نسخة كاملة، تقع في 238 صفحة، وقد اطلعت على عينة من النسخ الأربعة، كما توجد نسخة مرقونة ومنشورة بموقع آل المنجور. ر: موقع آل المنجور: <https://www.ahmedalmenjour.net>

(2) أرجوزة المنهج المنتخب: نظم من عشرين وستمائة (620) بيت في القواعد الفقهية على مذهب الإمام مالك، قال عنه المنجور: «وهو مع صغر حجمه وكثرة علمه وسهولة حفظه، لا يوجد له في بابيه فيما علمت نظير». ر: المنجور (أحمد)، شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب، در وتح: محمد الشيخ محمد الأمين، دار عبد الله الشنقيطي، موريتانيا، در.ط، د.ت.ط، ج1/ص96.

(3) هو علي بن قاسم بن محمد التجيبي -نسبة لتجبية قبيلة من قبائل اليمن- أبو الحسن، الفاسي، المشهور بالرزقاني، الإمام الفقيه خطيب جامع الأندلس بفاس، (ت912هـ/1507م). ر: ابن القاضي (أحمد)، درة الحجال، ج3/ص252، التتبعي (أحمد بابا)، نيل الابتهاج، ص343، مخلوف (محمد)، شجرة النور، ج1/ص274، تر: 1020.

(4) ر: المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص80-81.

8. الْمُخْتَصَرُ الْمَذْهَبُ مِنْ شَرْحِ الْمَنْهَجِ الْمُنتَخَبِ:

وَهُوَ اخْتِصَارٌ لـ: «شَرْحِ الْمَنْهَجِ الْمُنتَخَبِ إِلَى قَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ» السَّابِقِ وَفِيهِ زِيَادَةٌ⁽¹⁾.

9. شَرْحُ الْمُخْتَصَرِ مِنْ مُلْتَقَطِ الدَّرَرِ:

وَهُوَ شَرْحٌ مُخْتَصَرٌ «الْمَنْهَجِ الْمُنتَخَبِ»⁽²⁾.

10. شَرْحُ نَظْمِ النُّورِ الْمُقْتَبَسِ (أَوْ سَنًا الْمُقْتَبَسِ) مِنْ قَوَاعِدِ مَذْهَبِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ:

ذَكَرَهُ الْمَنْجُورُ فِي فَهْرَيْسِهِ⁽³⁾، وَهُوَ شَرْحٌ لِنَظْمِ شَيْخِهِ الْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ الْوَنُشْرَيْسِيِّ الْمَوْسُومِ بِ: «النُّورِ الْمُقْتَبَسِ» أَوْ «سَنَا الْمُقْتَبَسِ»⁽⁴⁾ لِقَوَاعِدِ أَبِيهِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ الْوَنُشْرَيْسِيِّ الْمَوْسُومِ بِ: «إِبْرَاهِيمِ الْمَسَالِكِ إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ»⁽⁵⁾.

(1) ر: م، ن، ص 81.

(2) ر: م، ن.

(3) ر: م، ن، وهو مفقود.

(4) يحتوي على خمسمائة وألف (1500) بيت، وقد صدر مؤخرًا عن دار ابن حزم، (1437هـ/2016م) بتقديم وتحقيق وتعليق: سالم أنيس والحسان بن قدون، وله ثلاث نسخ خطية، الأولى: محفوظة بالخزانة الوطنية بالرباط، تحت رقم: 847، وهي نسخة جيدة ومقروءة، وعليها طرر لأبي زيد عبد الرحمن الكلالي تلميذ المؤلف، والثانية محفوظة بالخزانة العامة بتطوان، تحت رقم: 242-5422، وتحمل اسم «منظومة في قواعد المذهب»، وعليها طرر كثيرة، والثالثة: محفوظة بالخزانة الحسنية تحت رقم 6155-122377، وهي نسخة غير تامة، ينقصها بعض الأبواب في آخر النظر ر: موقع البحوث والدراسات في الفقه المالكي (<http://www.alfiqh.ma>) التابع للرابطة المحمدية للعلماء، مراكش، المغرب، مقال بعنوان: كتاب النور المقتبس من قواعد مذهب مالك بن أنس لعبد الواحد بن أحمد الونشريسبي (ت 955 هـ) تقديم: طه فطناسي، دبت.

(5) ويعرف بالقواعد الفقهية، ويضم مائة وثمانين عشر قاعدة (118)، وله أهمية قصوى عند المالكية ولدى أئمة المغرب. ر: الحجوي (محمد) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، تخريج وتعليق: عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارئ، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1396هـ/1976م، ج4/ص227.

قَالَ الْمَنْجُورُ عَنْ نَظْمِ شَيْخِهِ عَبْدِ الْوَاحِدِ: «نَظَمَ قَوَاعِدَ أَبِيهِ نَظْمًا مُسْتَوْفِيًا، وَزَادَ أَمثلةً وَصُورًا عَلَى مَا فِي الْأَصْلِ وَقَوَاعِدَ بِأَمثَلَتِهَا تَرْجَمَ لَهَا آخِرَ الرَّجَزِ، وَاسْتَخْرَجَ أَكْثَرَهَا مِنْ «الْمُخْتَصِرِ الْكَبِيرِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ عَرَفَةَ، لَكِنَّهُ مَاتَ قَبْلَ إِتْمَامِ الرِّيَادَةِ الْمُتَرْجَمِ لَهَا، وَلَيْتَهُ أَكْمَلَهَا..»⁽¹⁾.

11. أَجْوِبَةٌ فِي الْقِرَاءَاتِ⁽²⁾:

وَهُوَ الَّذِي بَيَّنَّ أُيْدِيْنَا، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ أَجْوِبَةٍ حَوْلَ اسْتِشْكَالَاتٍ وَأَبْحَاطٍ فِي مَسَائِلَ مِنَ الْقِرَاءَاتِ تَتَعَلَّقُ بِ«حِزْرِ الْأَمَانِيِّ»، أُرْسِلَهَا الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْمَسِيرِيُّ الْمِصْرِيُّ لِغُلَمَاءِ فَاسَ، وَقَدْ كَتَبَهَا الْمَنْجُورُ عَامَ (981هـ/1574م).

12. الْفَهْرَسُ⁽³⁾:

كَتَبَهُ بِأَمْرِ مِنَ السُّلْطَانِ أَحْمَدَ الْمَنْصُورِ فِي إِحْدَى زِيَارَاتِهِ لِمُرَاكَشَ، ذَكَرَ فِيهِ طَلَبُهُ لِلْعِلْمِ وَتَقَلُّهُ بَيْنَ حَلَقَاتِهِ فِي مَسَاجِدِ الْأَنْدَلُسِ وَحَوَاضِرِهَا، وَشُيُوخَهُ

(1) ر: المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص55.
(2) لم يذكره المنجور صراحة في فهرسته، لكنه أشار بما قد يحتل ذلك حين قال عقب استعراضه لعناوين تواليه: «..وأجوبة مجموعة من مسائل الفقه والكلام وغيرها..» فقد تحتمل عبارة: وغيرهما، (أي غير الفقه والكلام) علم القراءات، والله أعلم. توجد منه نسخة مرقونة على موقع آل المنجور، وسيأتي الحديث عن نسخة الخطية وموضوعه وما يتعلق به في فصل المؤلف. ر: م، ن، موقع آل المنجور: <https://www.ahmedalmenjour.net>

(3) طبع بدار المغرب، الرباط، المغرب، ضمن سلسلة الفهارس، بتحقيق: محمد حجي، سنة (1396هـ/1976م)، وتوجد نسخة منه مرقونة بموقع آل المنجور، ونسخه الخطية ثلاث، الأولى: تحتفظ بها المكتبة الأزهرية بمصر، تحت رقم 327611، وهي نسخة كاملة، تقع في 40 صفحة، الثانية: تحتفظ بها المكتبة الملكية بالمغرب الأقصى، تحت رقم: 5164، وهي نسخة مبتورة الآخر، تقع في 41 صفحة، الثالثة: تحتفظ بها المكتبة الملكية بالمغرب الأقصى، تحت رقم: 12355، وهي نسخة مبتورة الطرفين، تقع في 92 صفحة، وقد اطلعت على عينة من النسخ الثلاث بموقع آل المنجور، والنسخة المرقونة، إلى جانب اعتمادي على النسخة المحققة للكتاب. ر: موقع آل المنجور: <https://www.ahmedalmenjour.net>

الَّذِينَ أَخَذَ عَنْهُمْ وَتَلَّمَدَ عَلَيْهِمْ أَوْ تَدَاكَرَ مَعَهُمْ، وَطَلَّبَتْهُ الَّذِينَ أَخَذُوا عَنْهُ،
وَالْعُلُومَ الَّتِي تَلَقَّاهَا وَدَرَسَهَا وَأَلَّفَ فِيهَا، وَقَدْ أَجَارَ فِيهِ لِلسُّلْطَانِ جَمِيعَ مَا أَخَذَهُ
عَنْ مَشَائِخِهِ.

قَالَ فِي أَوْلِيهِ: «..وَبَعْدُ؛ فَلَمَّا تَأَقَّبَتِ الْهَمَمُ الْعَلِيَّةُ، وَالنَّفْسُ الْكَرِيمَةُ
الْمَنْصُورِيَّةُ، مِنْ مَوْلَانَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى أَنْ تَضْرِبَ فِي عِلْمِ السُّنَدِ بِحَظِّ
وَافِرٍ، وَتَنْظِمَ مِنْ مَعْرِفَةِ الْأَشْيَاخِ الَّذِينَ عَلَيْهِمُ الْإِعْتِمَادُ، وَالْيَهُمُ الْمَرْجِعُ فِي
الْإِسْنَادِ، عَقْدًا يَكُونُ مِنْ أَجْلِ الدُّخَانِ، أَجْرَتْهُ أَيْدُهُ اللَّهُ فِيمَا أَخَذْتُهُ عَنْ
مَشَائِخِي مِنْ فُنُونِ تَفْصِيلًا أَوْ إِجْمَالًا، وَأَقْيَدُهُ فَهْرَسَةً فِي تَارِيخِ مَوَالِدِهِمْ
وَوَفِيَّاتِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ تَحْقِيقًا وَتَقْرِيبًا، وَأَشْيَاخِهِمْ وَمَا قَرَأُوا عَلَيْهِمْ رِوَايَةً، وَأَخَذُوا
عَنْهُمْ مُجَرَّدَ بَرَايَةٍ، وَمَا عَلِقَ بِحِفْظِي مِنْ مَحَاسِنِهِمْ، فَبَادَرْتُ إِلَى ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ
يَحْضُرْنِي فِي سَفَرِي هَذَا مِنْ مُقَيَّدَاتِي وَكَنَانِيَشِي مَا يَكْمُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ، وَلَكِنْ
الْإِنْفَاقَ مِنَ الْمَوْجُودِ، وَالنَّكْلَ يُؤَيِّتُ الْمَقْصُودُ..»(1).

13. أَجُوبِيَّةٌ مَجْمُوعَةٌ فِي الْفِقْهِ وَالْكَلَامِ (2):

خَتَمَ بِهَا الْمَنْجُورُ قَائِمَةً تَوَالِيْفِهِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي فَهْرَسِهِ، فَقَالَ: «..وَأَجُوبِيَّةٌ
مَجْمُوعَةٌ مِنْ مَسَائِلِ الْفِقْهِ وَالْكَلَامِ وَغَيْرِهِمَا..»(3).

14. تَقْرِيْبٌ لِفَهْمِ شَوَاهِدِ الْخُرْجِيِّ (4):

لَمْ يَذْكُرْ الْمَنْجُورُ فِي فَهْرَسِهِ، وَهُوَ تَقْيِيدٌ مُوجَزٌ لِأَهَمِّ أَبْوَابِ الْعَرُوضِ،
يَأْتِي لِلْبَحْرِ بِمَا لَهُ مِنْ أَعَارِيضَ وَأَضْرِبٍ، ثُمَّ يَسْتَشْهَدُ وَيَأْتِي بِالتَّقَاعِلِ (5).

(1) ر: المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، ص 9-10.

(2) نكر محقق فهرس أحمد المنجور د. محمد حجي في مقدمته أن لأجوبية صورة
خطية بالمكتبة العامة بالرباط، تحت رقم: 318-73. ر: م.ن، مقدمة المحقق، حاشية
ص 7.

(3) ر: م.ن، ص 81.

(4) نكر محقق فهرس أحمد المنجور د. محمد حجي في مقدمته أن له نسخة خطية
محفوظة بالمكتبة الملكية بالرباط، تحت رقم: 603. ر: م.ن، مقدمة المحقق، حاشية
ص 7.

(5) ر: م.ن، مقدمة المحقق، ص 7.

15. شَرْحُ الْخُلَاصَةِ لِابْنِ مَالِكٍ⁽¹⁾:

لَمْ يَذْكُرْهُ الْمَنْجُورُ أَيْضًا فِي فَهْرَسِهِ، وَكَذَلِكَ أَغْلَبُ مَنْ نَصَّ عَلَى تَوَالِيهِ،
وَهُوَ مُخْتَصَرٌ لِشُرُوحِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ، أَلْفَهُ بِطَلَبٍ مِنَ السُّلْطَانِ أَحْمَدَ
الْمَنْصُورِ⁽²⁾.

(1) ذكر محقق فهرس أحمد المنجور د. محمد حجي في مقدمته أن له نسخة خطية
محفوظة بالمكتبة الملكية بالرباط، تحت رقم: 603 ب. ر: م، مقدمة المحقق، حاشية
ص 7.
(2) ر: السملالي (العباس)، الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام،
ج 2/ص 239.

المَطْلَبُ السَّادِسُ: وَقَائِدُهُ

رُزِيَ النَّاسُ بِوَفَاةِ الْإِمَامِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ الْمَنْجُورِ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ سَابِعِ
عَشَرَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ الْحَرَامِ سَنَةَ (995هـ/1587م) عَنْ سِتِّ وَسِتِّينَ سَنَةً
(66)، وَدُفِنَ بِمَدِينَةِ فَاسٍ، بِمَطْرِحِ الْجَلَّةِ (الْقُبْبِ)، خَارِجَ بَابِ الْفَتْوحِ مُتَّصِلًا
بِقَبْرِ بَقْبِرِ شَيْخِهِ الْيَسِّيْتِيِّ⁽¹⁾.

(1) ر: ابن القاضي (أحمد)، درة الحجال، ج1/ص163، مخلوف (محمد)، م.ن.
ج1/ص287، الكتاني (عبد الحي)، م.ن، ج2/ص566، السملالي (العباس)، الإعلام
بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام، ج2/ص239.

الفصلُ الثَّانِي: المُؤَلَّف

وَيَحْتَوِي عَلَى ثَمَانِيَةِ مَبَاحِثَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

المَبْحَثُ الأوَّلُ

تَوْثِيقُ التَّسْمِيَةِ وَالنَّسْبَةِ وَالتَّارِيخِ

المَطْلَبُ الأوَّلُ: تَوْثِيقُ التَّسْمِيَةِ

لَمْ يَذْكَرِ المَنْجُورُ فِي فَهْرَسِهِ اسْمَ هَذَا الكِتَابِ بِالتَّحْدِيدِ⁽¹⁾، مِثْلَمَا فَعَلَ مَعَ بَاقِي تَوَالِيفِهِ، وَلَا ذَكَرْتَهُ جُلُّ كُتُبِ التَّرَاجِمِ⁽²⁾ وَالفُنُونِ⁽³⁾، بَيْنَمَا نَصَّ مُحَمَّدُ حَجِّي فِي مُقَدِّمَةِ تَحْقِيقِهِ لـ: «فَهْرَسِ المَنْجُورِ» أَنَّ مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: «أَجُوبَةُ فِي القِرَاءَاتِ»⁽⁴⁾.

أَمَّا النُّسْخُ الحَطِيَّةُ المُعْتَمَدَةُ فَخَلَّتْ وَرَقَاتُهَا الأوَّلَى بِدَوْرِهَا مِنْ اسْمِ الكِتَابِ حَيْثُ كَانَ الشُّرُوعُ مُبَاشِرَةً فِي المَضْمُونِ. وَيُمْكِنُ إِثْبَاتُ تَسْمِيَةِ الكِتَابِ اعْتِمَادًا عَلَى:

أ. مُقَدِّمَتِهِ، وَتَحْدِيدًا لَدَى ذِكْرِ سَبَبِ التَّأْلِيفِ، حَيْثُ كَشَفَ المَنْجُورُ عَنِ السَّبَبِ الَّذِي دَعَاهُ لِتَأْلِيفِ هَذَا الكِتَابِ بِقَوْلِهِ: «وَرَدَّتْ عَلَيْنَا بِقَاسِ حَرَسِهَا اللهُ مِنْ طَوَارِقِ الحَدَثَانِ، وَجَعَلَهَا دَارَ إِسْلَامٍ إِلَى انْتِهَاءِ الدُّورَانِ، اسْتِشْكَالَاتٍ وَأَبْحَاطٍ فِي القِرَاءَاتِ تَتَعَلَّقُ بِ: «حِرْزِ الأَمَانِي» مِنْ بَعْضِ فَضَلَاءِ الشُّرُقِ...»⁽⁵⁾.

(1) لكنه أشار بما قد يحتمل تأليفه لأجوبة أخرى غير أجوبته الفقهية والكلامية، حين قال عقب استعراضه لعناوين توالييفه: «...وأجوبة مجموعة من مسائل الفقه والكلام وغيرهما..» فقد تحتمل عبارة: وغيرهما (أي غير الفقه والكلام) علم القراءات، والله أعلم. ر: المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، مقدمة المحقق، ص7.

(2) ك: درة الحجال، ج1/ص156-163 وجذوة الاقباس، ج1/ص135-136 وروضة الأس ص285-286 ونيل الابتهاج، ص143-145، وشجرة النور، ج1/ص287 ودوحة الناشر، ص59 وسلوة الأنفاس، ج3/ص77-79 والأعلام، ج1/ص180 والإعلام بمن حل بمراكش، ج2/ص237-241.

(3) ك: إيضاح المكنون، ج4/ص464 ومعجم المؤلفين، ج2/ص10.

(4) ر: المنجور (أحمد)، فهرس أحمد المنجور، مقدمة المحقق، ص7.

(5) ر: القسم المحقق من هذا الكتاب، ص123-124.

ب. مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الشَّقَّانَصِيُّ فِي: «الْأَجْوِبَةِ الْمُدَقَّقَةِ عَلَى الْأَسْئَلَةِ الْمُحَقَّقَةِ»⁽¹⁾ جِئْنَا أَوْزَدَ أَقْوَالَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ فِي الْأَوْجِهِ الْمَقْرُوءِ بِهَا فِي كَلِمَةٍ (سَوَاءَاتٍ) وَمِنْهُمْ الْإِمَامُ الْمَنْجُورُ الَّذِي كَانَ يَرَى جَوَازَ الْأَوْجِهِ النَّسْعَةَ، قَالَ الشَّقَّانَصِيُّ: «وَدَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ فِي (سَوَاءَاتٍ) تِسْعَةَ أَوْجِهِ: ثَلَاثَةٌ فِي حَرْفِ اللَّيْنِ: الْقَصْرُ وَالنُّوْطُ وَالْإِشْبَاعُ، مَضْرُوبَةٌ فِي ثَلَاثَةِ الْأَلْفِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ، وَثَلَاثَةٌ فِي ثَلَاثَةِ بَيْتِنَا، قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَنْجُورُ فِي أَجْوِبَتِهِ عَلَى اسْتِشْكَالَاتٍ وَأَبْحَاطٍ تَتَعَلَّقُ بِ: «جِرْزِ الْأَمَانِيِّ» وَرَبَّتْ عَلَى مَحْرُوسَةٍ قَاسَ مِنْ بَعْضِ فَضَلَاءِ الْمَشْرِقِ...»⁽²⁾.

فَمِنْ خِلَالِ مَا سَبَقَ يُمَكِّنُ اعْتِمَادَ عُنْوَانِ دَقِيقِ لِهَذَا التَّأْلِيفِ، يَكُونُ أَقْرَبَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مُخْتَوَاهُ، وَهُوَ: «أَجْوِبَةٌ حَوْلَ اسْتِشْكَالَاتٍ وَأَبْحَاطٍ فِي الْقِرَاءَاتِ تَتَعَلَّقُ بِجِرْزِ الْأَمَانِيِّ».

(1) الأجابة المدققة على الأسئلة المحققة: مجموعة من الأسئلة والأجابة في علم قرآن العظيم وقراءاته، كان قد أورد منها الشقناني خمسين سؤالاً (50) على بعض علماء العجم حين قدم إلى مدينة تونس، فأجاب على عشرة (10) منها واعتذر عن باقي الخمسين بأن الزمان لا يسعه لذلك، فطلب بعض الإخوان من الشقناني الإجابة عن الأسئلة، بعد أن ظهر له أن جواب العشرة منها لا يخلو من اعتراضات، وإدراج أسئلة أخرى بأجوبتها، فاستجاب له، وألف هذا السفر الجليل، الذي يحتوي على خمس وستمائة (605) سؤال بأجوبتها، وقد فرغ من تأليفه عام (1230هـ/1815م)، وللكتاب نسخة خطية فريدة بخط المؤلف تحتفظ بها دار الكتب الوطنية بتونس، تحت رقم: 6127، وقد سبق الحديث عنه في مبحث المؤلفات في الأسئلة والأجابة القرآنية.

(2) ر: الشقناني (أحمد)، الأجابة المدققة على الأسئلة المحققة، مخ، ج1/و68ب.

المطلب الثاني: توثيق النسبة

يُمكن إثبات نسبة كتاب: «أجوبة حول استشكالات وأبحاث في القراءات تتعلّق بحزب الأمانى» إلى أبي العباس أحمد المنجور (ت 995هـ/1587م) من خلال الأدلة والشواهد الآتية:

أ. نصريح المؤلف باسمه في صدر الكتاب، واتفاق جميع النسخ المعتمدة في التحقيق على ذلك، حيث جاء في مطلعها: «يقول العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن علي المنجور، وقاه الله شح نفسه، وجعل خير أيامه يوم جعل برمسه أمين أمين..»⁽¹⁾.

ب. نسبة الإمام أبي العباس أحمد الشقائصي له في: «الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة» بقوله: «قال الشيخ أحمد بن علي المنجور في أجوبته على استشكالات وأبحاث تتعلّق بحزب الأمانى وزدت على مخروسة فاس من بعض فضلاء المشرق..» كما مرّ في توثيق التسمية.

ت. نسبة محمد حجي له في مقدمة تحقيقه لفهزس المؤلف، لدى تعداده لكُتب المنجور المؤلفة عدا الفهزس، حيث ذكر أنّ له: «أجوبة في القراءات لم يذكرها في فهزسه مع أنّه كتّب الأجوبة عام 981هـ»⁽²⁾.

وبهذا يُمكن الجزم بأن كتاب: «أجوبة حول استشكالات وأبحاث في القراءات تتعلّق بحزب الأمانى» هو من تأليف أبي العباس أحمد المنجور.

(1) ر: القسم المحقق من هذا الكتاب، ص 123.

(2) ر: المنجور (أحمد)، مقدمة التحقيق، ص 7.

المطلب الثالث: تاريخ التأليف

ألف الإمام المنجور أجوبته حول الاستشكلات التي وردت عليه في
وايط جمادى الأولى من سنة إحدى وثمانين وتسعمائة (981هـ/1574م)
كما نص بنفسه على ذلك في آخر الكتاب⁽¹⁾، أي قبل أربعة عشر عاماً من
وفاته، وهي فترة اكتمال نضجه ورُسوخه العلمي.

(1) ر: القسم المحقق من هذا الكتاب، ص 195.

المَبْحَثُ الثَّانِي

مَوْضُوعُ التَّأْلِيفِ وَسَبَبُهُ

يُنَحِّثُ الْكِتَابُ بَعْضَ الْمَسَائِلِ الْقِرَائِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّخْرِيرَاتِ وَالْأَوْجُهِ
الِاخْتِيَارِيَّةِ الْمُسْتَخْرَجَةِ مِنْ قَصِيدَةِ «حِزْرِ الْأَمَانِيِّ» لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ
الشَّاطِبِيِّ، وَيُنَاقِشُ بِالْحُجَجِ وَالْبَرَاهِينِ الرَّاجِحِ مِنْهَا، وَالْمَقْرُوءَ بِهِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ
الْعَمَلُ وَالِاخْتِيَارُ.

وَتَتَلَخَّصُ هَذِهِ الْمَبَاحِثُ فِي سِتَّةِ أَسْئَلَةٍ فِي الْقِرَاءَاتِ، وَهِيَ:

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ: «الْأَنَاسِ»⁽¹⁾ الْمَجْرُورُ، هَلِ الْفَتْحُ وَالْإِمَالَةُ لِكُلِّ مَنْ الدُّورِيِّ

وَالسُّوسِيِّ عَمَلًا بظَاهِرِ «الشَّاطِبِيَّةِ» أَوْ الْفَتْحُ لِلسُّوسِيِّ، وَالْوَجْهَانِ لِلدُّورِيِّ ؟
السُّؤَالُ الثَّانِي: فِي قِرَاءَةِ وَرَشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَرْزَقِ، حَزَفُ الْمَدِّ الْوَاقِعِ بَعْدَ
الْهَمْزِ: هَلِ الطُّوْلُ وَالنُّوْطُ وَالْقَصْرُ طُرُقٌ أَمْ أَوْجُهٌ ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الطُّرُقِ
وَالْأَوْجُهِ ؟ وَإِذَا قُلْتُمْ بِأَنَّهَا طُرُقٌ فَمِنْ أَيِّ طَرِيقٍ ؟

السُّؤَالُ الثَّلَاثُ: هَلِ الْفَتْحُ وَالْإِمَالَةُ لَهُ، أَيُّ: لِيُورَشِ مِنْ طَرِيقِ الْأَرْزَقِ
طَرِيقَانِ، يَعْني هَذَا: لَوْ اجْتَمَعَ مَدُّ الْبَدَلِ وَالْإِمَالَةُ فِي كَلِمَةٍ كَ: «وَأَتَى»⁽²⁾
مَثَلًا أَوْ «الْدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ»⁽³⁾، هَلِ يَأْتِي عَلَى كُلِّ مَنْ الْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ الْفَتْحُ

وَالْإِمَالَةُ أَمْ لَا ؟ أَوْ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ الطُّرُقِ عَنِ الْأَرْزَقِ ؟

السُّؤَالُ الرَّابِعُ: هَلِ الْخِلَافُ فِي وَاوٍ (سَوَاءَاتٍ): الْمَدُّ وَالْقَصْرُ وَالنُّوْطُ،
فَيَأْتِي فِيهَا تِسْعَةٌ أَوْجُهٍ ؟ أَوْ الْخِلَافُ: النُّوْطُ وَالْقَصْرُ، فَيَأْتِي فِيهَا أَرْبَعَةٌ
أَوْجُهٍ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ ؟

السُّؤَالُ الْخَامِسُ: إِذَا فُرِئَ لِحَمْرَةٍ فِي الْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ «شَيْءٍ»

و«السَّوَاءِ»⁽⁴⁾، هَلِ الْأَوْلَى الْإِبْدَالُ وَالْإِدْغَامُ كَمَا ذَكَرَهُ الدَّانِيُّ، وَالشَّاطِبِيُّ فِي

(1) سورة البقرة: 8، وغيرها.

(2) سورة البقرة: 177، وغيرها.

(3) سورة البقرة: 217، وغيرها.

(4) سورة التوبة: 98، وغيرها.

حدِّ الوجهين، وابنُ شُرَيْحٍ فِي «الكافي» وصاحبُ «التبصرة» أو النفلُ كما
 نسب إليه ابنُ غلبون أبو الحسن (ت 399هـ/1009م) وأبو الطَّيِّبِ
 ت 389هـ/999م) وابنُ سفيان القيرواني وأبو العباس المهدوي وأبو الطاهر
 ت 455هـ/1063م) صاحبُ «العنوان» وشيخُ الإمامِ عند الجبار
 طرسوسي (ت 420هـ/1029م) وابنُ الفخام (ت 516هـ/1122م)
 جمهور، فإذا قرأنا من طريق «التيسير» هل بكلُّ منهما أو لا ؟

السؤال السادس: لو وقف له على الهمز المتطرف الواقع بعد الألف
 ولنا الهمزة ألفاً وحدفنا إحدى الألفين وأتينا في المضموم والمكسور بخمسة
 رجه: ثلاثة حال البدل وجهان حال التسهيل، هل من يأخذ بالبدل يأخذ
 بالتسهيل أم لا ؟

أجاب عن جميعها الإمام المنجور، بما نقله عن أئمة، مبيِّنا ما جرى به
 العمل في القراءة والإقراء، كاشفاً من الأدلة والحجج ما يعضد نقله، عازياً
 كل قول إلى قائله من أئمة القراءات وأمهات الكتب المؤلفة فيها.
 وقد أبان المؤلفُ من خلال إجاباته الدقيقة وتقولاته المتنوعة عن سعة
 طلاع ورُسوخ قديم في هذا الفن، وكشف عن اختيارات المدرسة القرآنية
 مغربية في مقابل المدرسة المشرقية.

وكان الباعث على تأليف المنجور له هو ما ورد على مدينة فاس من
 حاثٍ واستشكالات تتعلق بقصيدة «جزر الأمان» للإمام أبي القاسم
 شاطبي، بعث بها الإمام أبو العباس أحمد المسيري المصري تزيلاً
 فطنطينة يطلب من الشيخين أبي القاسم محمد بن إبراهيم ومحمد بن
 مجبر الإجابة عنها، فالتدب المنجور للنظر فيها حين صادف وصول
 رسالة وفاة الشيخ ابن إبراهيم ومرضى الشيخ ابن مجبر منعه من تدقيق
 النظر فيها(1).

(1) ر: القسم المحقق من هذا الكتاب، ص 125.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

مَنْهَجُ الْمَنْجُورِ فِي الْكِتَابِ وَمَصَادِرُهُ

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: مَنْهَجُ الْمَنْجُورِ

سَلَّمَ الْإِمَامُ الْمَنْجُورُ رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مُصَنَّفِهِ هَذَا مَنْهَجًا عِلْمِيًّا قَائِمًا عَلَى طَرِيقَةِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ، حَسَبَ مَا اقْتَضَتْهُ مَادَّتُهُ الْعِلْمِيَّةُ، فَاسْتَبَدَّ بِمَقْدَمَةٍ مُوجِزَةٍ تَضَمَّنَتْ الدَّفَاعَ لَهُ عَلَى تَأْلِيفِهِ، ثُمَّ شَرَعَ مُبَاشَرَةً فِي عَرْضِ مَضْمُونِهِ.

وَيُمْكِنُ إِجَارُ الْمَنْهَجِ الَّذِي سَارَ عَلَيْهِ فِي مَا يَأْتِي:

- يَعْرِضُ نَصَّ السُّؤَالِ كَمَا وَرَدَ مِنَ الْإِمَامِ الْمَسِيرِيِّ بِلَا تَصْرُفٍ بِإِخْتِصَارٍ، فَيَقُولُ مَثَلًا: «نَصُّ السُّؤَالِ الْأَوَّلِ مِنْهَا، أَيُّ مِنَ الْأَسْئَلَةِ...»⁽¹⁾، ثُمَّ يَشْرَعُ فِي الْإِجَابَةِ عَنْهُ قَائِلًا: «وَجَوَابُهُ...»
- وَهَكَذَا مَعَ كُلِّ سُؤَالٍ مِنَ الْأَسْئَلَةِ السَّنَةِ.
- يَقْدِمُ جَوَابَ السُّؤَالِ مُخْتَصِرًا أَوَّلًا ثُمَّ يُزِيدُهُ بِالْأَدِلَّةِ وَالْبَرَاهِينِ وَالتَّعْلِيلَاتِ الَّتِي تَعَضُدُهُ، فَيَقُولُ مَثَلًا فِي جَوَابِ السُّؤَالِ الْأَوَّلِ حَوْلَ الْفَتْحِ وَالْإِمَامَةِ فِي لَفْظَةِ «النَّاسِ» الْمَجْرُورِ، هَلْ هُمَا لِلرَّائِبِينَ مَعًا أَيُّ: الدُّورِيِّ وَالسُّوسِيِّ أَوْ الْفَتْحِ لِلسُّوسِيِّ وَالْوَجْهَانِ لِلدُّورِيِّ؟ «وَجَوَابُهُ: إِنَّ الْفَتْحَ وَالْإِمَامَةَ لِكُلِّ مِنَ الدُّورِيِّ وَالسُّوسِيِّ...»⁽²⁾، ثُمَّ يَشْرَعُ فِي ذِكْرِ أُدْبَتِهِ وَحُجَجِهِ سَوَاءً النَّقْلِيَّةُ مِنْهَا، وَهُوَ مَا قَرَأَ بِهِ وَرَوَاهُ مُسْنَدًا عَنْ شَيْخِهِ أَوْ نُصُوصِ أَيْمَةِ الْقِرَاءَاتِ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ، فَيَقُولُ: «..كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِعِبَارَةِ «الشَّاطِئِيَّةِ» أَوْ نَصِّهَا، وَعَلَيْهِ حَمَلَ النَّاسُ «التَّيْسِيرَ»، وَبَيَّنَّ

(1) ر: القسم المحقق من هذا الكتاب، ص 126.

(2) ر: م.ن، ص 129.

(3) ر: م.ن.

قَرَأْنَا عَلَى جَمِيعِ أَشْيَاخِنَا (..) وَقَدْ ذَكَرَ الْجَعْبَرِيُّ فِي «النَّاسِ»
الْمَجْرُورِ ثَلَاثَةَ مَذَاهِبٍ: الْقَطْعُ بِالْإِمَالَةِ، وَالْقَطْعُ بِالْفَتْحِ، وَإِجْرَاءُ
الْوَجْهَيْنِ (..) قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَهُوَ مَسْطُورٌ فِي كُتُبِ الْأَيْمَةِ..(1).

- يَبْسُطُ الْقَوْلَ فِي الْخِلَافِ الْقِرَائِيِّ بَسْطًا يَدُلُّكَ عَلَى إِخَاطَبِهِ بِجَوَابِ
الْمَسْأَلَةِ، فَيَعْرِضُ فِيهِ مَذَاهِبَ أَهْلِ الْأَدَاءِ، ثُمَّ يُعَلِّلُ فَيَرْجِّحُ أَوْ
يَسْتَدْرِكُ، مُنْتَصِرًا لِلرَّأْيِ الَّذِي صَحَّ عِنْدَهُ بِطَرِيقِ النَّظَرِ وَالِاسْتِقْرَاءِ،
وَعَضْدَهُ النَّقْلَ عَنِ أَكْبَارِ الْقُرَّاءِ، دَاحِضًا حُجَجَ الْقَائِلِينَ بِمَا خَالَفَهُ مِنْ
الْأَرَءِ.

- يَكَادُ يَطْرُدُ عِنْدَهُ التَّعْقِيبُ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ يَنْقُلُهُ عَنْ أَحَدِ أَيْمَةِ الْأَدَاءِ،
بِ: «قُلْتُ»: فَيَمِيطُ عَنْ حُسْنِ فَهْمِهِ اللَّثَامَ، أَوْ يُؤَيِّدُهُ بِمَا يُعْوِيهِ مِنَ
الْأَقْوَالِ، كَقَوْلِهِ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ الرَّابِعِ فِي خُصُوصِ وَاوِ (سَوَاءَاتِ)
إِثْرَ إِزَادِهِ لِكَلَامِ الشَّاطِئِيِّ فِي «الْحَرْزِ»:

«قُلْتُ: وَلَا وَجْهَ لِحَمَلِ أَحَدِ شِقِي الْخِلَافِ عَلَى خُصُوصِ التَّوَسُّيطِ
لِعَدَمِ الْمُقْتَضِي لِلتَّخْصِيسِ، بَلْ حَمَلُهُ عَلَى الطُّولِ أَقْرَبُ لِتَقْدِيمِهِ فِي
اللَّفْظِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ وَهَمَّ عِنْدَ الْجَعْبَرِيِّ، كَمَا سَيَأْتِي»(2).

وَأَحْيَانًا يَمِيلُ إِلَى أَسْلُوبِ الْعَرْضِ بِطَرَحِ السُّؤَالِ، بِقَوْلِهِ: «فَإِنْ قُلْتُ» ثُمَّ
يُجِيبُ عَنْهُ مُفْتَتِحًا الْجَوَابِ بِقَوْلِهِ: «قُلْتُ»: وَهَذَا الْأَسْلُوبُ يُعْرَفُ بِ:
«الْفَتْلَةِ»، نَحْوُ قَوْلِهِ:

«فَإِنْ قُلْتُ: الْمُقْتَضِي لِحَمَلِهِ عَلَى خُصُوصِ التَّوَسُّطِ أَنَّهُ الرَّاجِحُ فِي
نَظَائِرِهِ كَ: «سَوَاءَةٌ»(3) وَ «كَهَيْعَةٌ»(4) وَلِذَلِكَ ائْتَصَرَ عَلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ

ابْنُ بَرِّي فِي قَوْلِهِ: [الرجز]

(1) ر: القسم المحقق من هذا الكتاب، ص129.

(2) ر: القسم المحقق من هذا الكتاب، ص163.

(3) سورة المائدة: 31.

(4) سورة آل عمران: 49.

..... مُدَّتًا.....

لَهُ تَوَسُّطًا..... (1).....

قُلْتُ: لَيْسَ فِي كَلَامِ أَبِي الْقَاسِمِ إِشَارَةٌ إِلَى هَذِهِ الرَّاجِحِيَّةِ، فَلَا تَكُنْ مُرْجِحَةً»⁽²⁾.

- يَكْثُرُ مِنَ النُّقُولِ عَنْ أَيْمَةِ الْقِرَاءَاتِ وَمُصَنَّفَاتِهِمْ كَمَكِّيِّ وَالذَّنَابِيِّ وَالْحُصْرِيِّ وَالشَّاطِطِيِّ وَالْجَعْفَرِيِّ وَالْقَاسِمِيِّ (ت656هـ/1258م) وَالسُّخَاوِيِّ (ت643هـ/1245م) وَأَبِي شَامَةَ (ت665هـ/1267م)، وَيُرْجَّحُ بَيْنَهُمَا أَحْيَانًا، وَقَدْ يُدَيِّلُهَا بِاسْتِزْرَاكَاتٍ أَوْ تَوْضِيحَاتٍ تَزِيدُ الْجَوَابَ بَيَانًا وَلَا تَحُلُ مِنْ فَوَائِدِ.
- يُتْرَجَّمُ لِبَعْضِ الْأَعْلَامِ الَّذِينَ يَنْقُلُ عَنْهُمْ أَوْ يَذْكَرُ نَبْدَةً عَنْهُمْ، كَنَزَّجَمَتِ لِلْإِمَامِ الْقَاسِمِيِّ صَاحِبِ «الَلَّكِيِّ الْفَرِيدَةِ فِي شَرْحِ الْقَصِيدَةِ».

(1) ر: ابن بري (علي)، الدرر النوامع في أصل مقرب الإمام نافع، در وتح: أسامة بن العربي، دار الإمام ابن عرفة، تونس، ط1، 1437هـ/2016م، الشاهد من البيتين: 80-81.

(2) ر: م.ن.

المطلب الثاني: المصادِرُ التي اعتمدَ عليها المنجورُ

أما مصادِرُهُ: فَيُمْكِنُ تَفْسِيْمُهَا إِلَى قِسْمَيْنِ:

أ. ما يزويه عن شيوخه المغاربة، وبما جرى به العمل في المدرسة المغربية.

ب. ما ينقله عن أئمة القراءات في مصنفاتهم.

أما مصدره الأول فيمكن استنتاجه بأمزتين:

أحدهما: نصريحه بذلك في بعض المواضع، كما في جواب السؤال الأول، فبعد أن قرّر نصّ الجواب أردفه بقوله: «وبذلك قرأنا على جميع أشيائنا...»⁽¹⁾، ومعلوم أن جلّ شيوخ المنجور هم مغاربة.

ثانيهما: اعتماده على اختيارات المغاربة، من ذلك:

- تحويره للأوجه التسعة المحتملة في واو (سوءات) اعتماداً على ظاهر الشاطبية من غير منع أي وجه منها.

- تحويره للجمع بين الأوجه والطرق دون منع شيء منها، كما في جواب السؤالين الثاني والثالث، حيث يرى جواز الجمع بين أطوال البدل الثلاثة مع الفتح والإمالة في دواتي الياء، ولا يعد ذلك من باب التركيب، فمجموع الأوجه الجائزة عنده في اجتماع البدل مع دواتي الياء: «سنة: ثلاثة في الألف الأولى مع فتح الأخيرة، وثلاثة آخر مع إمالتها، وكذا في نحو ﴿الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ﴾⁽²⁾ سنة أوجه: ثلاثة في الألف الأخيرة مع فتح ألف ﴿الدُّنْيَا﴾⁽³⁾، وثلاثة آخر مع إمالتها، وهذا ظاهر»⁽⁴⁾، ومعلوم أن مذهب المشاركة

(1) ر: القسم المحقق من هذا الكتاب، ص 129.

(2) سورة البقرة: 217.

(3) سورة البقرة: 85.

(4) ر: القسم المحقق من هذا الكتاب، ص 160.

وَالْمَحَرَّرِينَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِمَّنْ سَارَ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِمَامِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ لَا يُسَلَّمُ بِذَلِكَ بَلْ يَمْنَعُ مِنْهَا أَوْجُهًا.

- نَصُّهُ عَلَى جَوَازِ الْفَتْحِ وَالْإِمَالَةِ فِي «النَّاسِ» الْمَجْرُورِ لِكُلِّ مَنْ الدُّورِيِّ وَالسُّوسِيِّ فِي رِوَايَتَيْهِمَا عَنِ الْبَصْرِيِّ، وَنَقَلَهُ إِجْمَاعَ شُيُوخِهِ عَلَى ذَلِكَ⁽¹⁾، مُخَالِفًا بِذَلِكَ مَنْ خَصَّ الْإِمَالَةَ بِالدُّورِيِّ وَالْفَتْحَ بِالسُّوسِيِّ.

وَأَمَّا مَصْنَدُهُ الثَّانِي وَهُوَ مَا يَنْقُلُهُ عَنِ أَيْمَةِ الْقِرَاءَاتِ مِنْ خِلَالِ مُصَنَّفَاتِهِمْ، فَيُظْهِرُ جَلِيًّا مِنْ خِلَالِ عَزْوِهِ إِلَيْهَا تَارَةً وَالْإِقْتِيَّاسِ مِنْهَا تَارَةً أُخْرَى، وَهُوَ فِي أَغْلَبِ الْأَخْيَانِ يُصَرِّحُ بِأَسْمَاءِ الْكُتُبِ وَأَصْحَابِهَا، وَهِيَ:

1. «التَّذَكُّرَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ الثَّمَانِ» لِأَبِي الْحَسَنِ ابْنِ غُلْبُونَ.
2. «الهِدَايَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» لِابْنِ سُنَيْبَانَ الْقَيْرَوَانِيِّ.
3. «الْمُجْتَبَى» لِأَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الطَّرْسُوسِيِّ.
4. «التَّبَصُّرَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» لِمَكِّيِّ بْنِ أَبِي طَالِبِ الْقَيْسِيِّ.
5. «الهِدَايَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» لِأَبِي الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيِّ.
6. «التَّيْسِيرُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» لِأَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ.
7. «إِبْجَازُ الْبَيَانِ عَنِ أَصُولِ قِرَاءَةِ نَافِعِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» لِأَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ.
8. «مُفْرَدَةُ نَافِعِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدَنِيِّ» لِأَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ.
9. «الْإِقْتِصَادُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» لِأَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ.
10. «الْعُنْوَانُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» لِأَبِي طَاهِرِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ خَلْفِ السَّرْفُسْطِيِّ (ت 455هـ/1063م).
11. «الْكَافِي فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيح.

(1) ر: جواب السؤال الأول، ص 129.

12. «الْحُصْرِيَّةُ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْحُصْرِيِّ.
13. «تَلْخِيصُ الْعِبَارَاتِ بِلطيفِ الإِشَارَاتِ» لِابْنِ بَلِيمَةَ الْقَيْرَوَانِيِّ (ت514هـ/1121م).
14. «التَّجْرِيدُ لِغِيَةِ الْمُرِيدِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» لِأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْفَخَّامِ.
15. «الإِقْتِصَاعُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» لِأَبِي جَعْفَرِ ابْنِ الْبَادَشِ (ت540هـ/1146م).
16. «غَايَةُ الإِخْتِصَارِ فِي قِرَاءَاتِ الْعَشْرَةِ أُمَّةِ الْأَمْصَارِ» لِأَبِي الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيِّ (ت569هـ/1174م).
17. «حِزْرُ الْأَمَانِيِّ وَوَجْهُ التَّهَانِيِّ» لِأَبِي الْقَاسِمِ الشَّاطِئِيِّ.
18. «الإِعْلَانُ بِالْمُخْتَارِ مِنْ رِوَايَاتِ الْقُرْآنِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» لِأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الصَّفْرَاوِيِّ (ت636هـ/1239م).
19. «فَتْحُ الْوَصِيدِ فِي شَرْحِ الْقَصِيدِ» لِأَبِي الْحَسَنِ السَّخَاوِيِّ.
20. «اللُّكَيْيُ الْفَرِيدَةُ فِي شَرْحِ الْقَصِيدَةِ» لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَاسِيِّ.
21. «إِبْرَازُ الْمَعَانِيِّ مِنْ حِزْرِ الْأَمَانِيِّ» لِأَبِي شَامَةَ الدَّمَشَقِيِّ.
22. «فَرَائِدُ الْمَعَانِيِّ فِي شَرْحِ حِزْرِ الْأَمَانِيِّ» لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَحْرُومَ.
23. «الدُّرَرُ اللَّوَامِعُ فِي أَصْلِ مَقْرَأِ الْإِمَامِ نَافِعٍ» لِأَبِي الْحَسَنِ ابْنِ بَرِّي.
24. «كَنْزُ الْمَعَانِيِّ فِي شَرْحِ حِزْرِ الْأَمَانِيِّ» لِأَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْبَرِيِّ.
25. «الإِضْطَاحُ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ، الْمَعَانِيِّ وَالْبَيَانِ وَالْبَدِيعِ» لِلْحَطِيبِ الْقُرُونِيِّ (ت739هـ/1339م).
26. «الْفُصُولُ فِي شَرْحِ الدُّرَرِ اللَّوَامِعِ» لِغُلِيِّ ابْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْأَعْصَاوِيِّ (كَانَ حَيَا سَنَةَ 756هـ/1355م).

27. «شَرْحُ الشَّاطِئِيَّةِ» لِابْنِ دَرَّاجٍ⁽¹⁾.

28. «الرُّهْرُ الْيَانِعُ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ» لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارِ
(ت 761هـ/1360م).

29. «إِيضَاخُ الْأَسْرَارِ وَالْبَدَائِعِ فِي شَرْحِ الذَّرْرِ اللَّوَامِعِ» لِابْنِ الْمُجَرَّادِ
(ت 819هـ/1416م).

30. «تَقْرِيبُ النَّشْرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ» لِابْنِ الْجَزْرِيِّ.

31. «إِنشَادُ الشَّرِيدِ مِنْ ضَوَالِّ الْقَصِيدِ» لِابْنِ غَازِي.

وَأَكْثَرُ هَذِهِ الْمَصَادِرِ اعْتِمَادًا وَتَفْلًا:

- «كَتَبُ الْمَعَانِي فِي شَرْحِ حِزْرِ الْأَمَانِيِّ» لِأَبِي إِسْحَاقَ إِزْرَاهِ
الْجَعْبَرِيِّ.

- «حِزْرُ الْأَمَانِيِّ وَوَجْهُ التَّهَانِيِّ» لِأَبِي الْقَاسِمِ الشَّاطِئِيِّ.

- «التَّيْسِيرُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» لِأَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ.

- «اللَّائِيُ الْفَرِيدَةُ فِي شَرْحِ الْقَصِيدَةِ» لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْفَاسِيِّ.

- «فَتْحُ الْوَصِيدِ فِي شَرْحِ الْقَصِيدِ» لِأَبِي الْحَسَنِ السَّخَاوِيِّ.

- «إِبْرَازُ الْمَعَانِيِّ مِنْ حِزْرِ الْأَمَانِيِّ» لِأَبِي شَامَةَ الدَّمَشْقِيِّ.

- «الذَّرُّ اللَّوَامِعُ فِي أَصْلِ مَقْرَأِ الْإِمَامِ نَافِعٍ» لِأَبِي الْحَسَنِ ابْنِ بَرِّي.

(1) لم أقف على تاريخ وفاته.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

مَذْهَبُ الْمَنْجُورِ وَمَوْقِفُهُ الْقِرَائِيُّ

غَلَبَ عَلَى الْإِمَامِ الْمَنْجُورِ اتِّبَاعُهُ لِاخْتِيَارَاتِ مَدْرَسَتِهِ الْمَغْرِبِيَّةِ وَاقْتِنَاؤُهُ أَثَرِ شُيُوخِهِ الْمَغَارِبَةِ فِي تَحْرِيرَاتِهِمْ وَاسْتِدْلَالَاتِهِمْ، فَهُوَ يُعَدُّ مِنْ أَقْطَابِ الْمَدْرَسَةِ الْغُرَابِيَّةِ الْمَغْرِبِيَّةِ خِلَالَ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ لِلْهِجْرَةِ، وَرَعَمَ شُهْرَةَ الْإِمَامِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ فِي الْمَشْرِقِ وَدُبُوعِ صِيَّتِهِ، وَهُوَ مَا صَرَخَ بِهِ الْمَنْجُورُ نَفْسُهُ فِي آخِرِ أَجْوِبَتِهِ، مَرَّعٌ مِنْ عَدَمِ اطَّلَاعِهِ عَلَى أَغْلَبِ مُؤَلَّفَاتِهِ وَأَهْمَمَهَا وَهُوَ كِتَابُ «النُّشْرِ»، إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ الْمَنْجُورَ لَمْ يَتَأَثَّرْ بِهِ وَلَا بِمَنْهَجِهِ وَطَرِيقَتِهِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ، وَحَافِظًا عَلَى اخْتِيَارَاتِ أُمَّتِهِ، بَلْ وَاتَّقَدَّهُ عَلَى تَحْرِيرَاتِهِ الَّتِي لَمَّحَ إِلَيْهَا أَنَّهُ خَالَفَ فِيهَا السَّابِقِينَ مِنَ السَّلَفِ، حَيْثُ يَقُولُ: «وَبِالْجُمْلَةِ فَعَلِي كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ غُنِيَّةً عَنِ السَّلَفِ، هَذَا لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَجْرَدُ نُصُوصِهِمْ، فَكَيْفَ وَقَدْ لَاحَتْ وَجُوهُهَا بَعْدَ تَأْيِيدِهَا.. وَفِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ يُقَدَّمُ مَا قَالَ الْمُتَقَدِّمُونَ لَا مَحَالَةَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يُنْخَرُ لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مَا عَسَرَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، لَكِنَّهُ لَمْ يَخْرُ لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ..» (1).

يَكُنْ حَصْرُ جُمْلَةِ الْإِخْتِيَارَاتِ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا الْمَنْجُورُ ابْنَ الْجَزْرِيِّ فِي آخِرِ أَجْوِبَتِهِ هَذِهِ، فِيمَا يَلِي:

مَذْهَبُ الْمَنْجُورِ فِي «النَّاسِ» الْمَجْرُورِ هُوَ: الْفَتْحُ وَالْإِمَالَةُ لِكُلِّ مَنْ جَزَرِيٍّ وَالسُّوسِيَّ فِي رِوَايَتَيْهِمَا عَنِ الْبَصْرِيِّ، فِي جِهِنِ حَصِّ ابْنِ الْجَزْرِيِّ الْإِمَالَةَ بِالْدُورِيِّ وَالْفَتْحَ بِالسُّوسِيِّ (2).

1- جواب السؤال الرابع. ر: القسم المحقق من هذا الكتاب، ص 171.

2- من طريق الحرز والتيسير، وإلا فقد ذكر الوجهين للدوري من طريق الطيبة.
3- جزري (محمد)، تقريب النشر في القراءات العشر، در وتح: عادل إبراهيم
4- داعي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة
5- سعودية، ط 1، 1433هـ/2012م، ج 1/ص 377-378.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

مَذْهَبُ الْمَنْجُورِ وَمَوْقِفُهُ الْقِرَائِيُّ

غَلَبَ عَلَى الْإِمَامِ الْمَنْجُورِ اتِّبَاعُهُ لِاخْتِيَارَاتِ مَدْرَسَتِهِ الْمَغْرِبِيَّةِ وَاقْتِفَاؤُهُ أَثَرِ شَيْوَحِهِ الْمَغَارِبَةِ فِي تَحْرِيرَاتِهِمْ وَاسْتِدْلَالَاتِهِمْ، فَهُوَ يُعَدُّ مِنْ أَقْطَابِ الْمَدْرَسَةِ الْقِرَائِيَّةِ الْمَغْرِبِيَّةِ خِلَالَ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ لِلْهِجْرَةِ، وَرَغَمَ شُهْرَةِ الْإِمَامِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ فِي الْمَشْرِقِ وَدُيُوعِ صِيْبَتِهِ، وَهُوَ مَا صَرَخَ بِهِ الْمَنْجُورُ نَفْسُهُ فِي آخِرِ أَجْوِبَتِهِ، بِالرَّغْمِ مِنْ عَدَمِ اطِّلَاعِهِ عَلَى أَغْلَبِ مُؤَلَّفَاتِهِ وَأَهْمَتِهَا وَهُوَ كِتَابُ «النُّشْرِ»، إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ الْمَنْجُورَ لَمْ يَتَأَثَّرْ بِهِ وَلَا بِمَنْهَجِهِ وَطَرِيقَتِهِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ، وَحَافِظُ عَلَى اخْتِيَارَاتِ أُنْمَتِهِ، بَلْ وَانْتَقَدَهُ عَلَى تَحْرِيرَاتِهِ الَّتِي لَمَّحَ إِلَى أَنَّهُ خَالَفَ فِيهَا الْمُنْقَدِّمِينَ مِنَ السَّلَفِ، حَيْثُ يَقُولُ: «وَبِالْجُمْلَةِ فِي كَلَامِ الْمُنْقَدِّمِينَ غُنْيَةٌ وَكِفَايَةٌ، هَذَا لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَجْرَدُ نُصُوصِهِمْ، فَكَيْفَ وَقَدْ لَاحَتْ وَجُوهُهَا وَاسْتَبَانَتْ أُدْلُتُهَا.. وَفِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ يُقَدِّمُ مَا قَالَ الْمُنْقَدِّمُونَ لَا مَحَالَةَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يُدْخِرُ لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مَا عَسَرَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُنْقَدِّمِينَ، لَكِنَّهُ مَقَامٌ آخَرَ لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ..»⁽¹⁾.

وَيُمْكِنُ حَصْرُ جُمْلَةِ الْاخْتِيَارَاتِ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا الْمَنْجُورُ ابْنَ الْجَزْرِيِّ مِنْ خِلَالِ أَجْوِبَتِهِ هَذِهِ، فِيمَا يَلِي:

- مَذْهَبُ الْمَنْجُورِ فِي «النَّاسِ» الْمَجْرُورِ هُوَ: الْفَتْحُ وَالْإِمَالَةُ لِكُلِّ مَنْ الدُّورِيُّ وَالسُّوسِيُّ فِي رِوَايَتَيْهِمَا عَنِ الْبَصْرِيِّ، فِي حِينِ حَصَّ ابْنُ الْجَزْرِيِّ الْإِمَالَةَ بِالدُّورِيِّ وَالْفَتْحَ بِالسُّوسِيِّ⁽²⁾.

(1) من جواب السؤال الرابع. ر: القسم المحقق من هذا الكتاب، ص 171.

(2) أعني من طريق الحرز والتيسير، وإلا فقد ذكر الوجهين للدوري من طريق الطيبة. ر: ابن الجزري (محمد)، تقريب النشر في القراءات العشر، در وتح: عادل إبراهيم محمد رفاعي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1433 هـ/2012 م، ج 1/ص 377-378.

- تَجْوِيزُهُ الْجَمْعَ بَيْنَ أَطْوَالِ الْبَدَلِ الثَّلَاثَةِ مَعَ الْفَتْحِ وَالْإِمَالَةِ فِي دَوَائِي الْبَاءِ فِي رِوَايَةِ وَرَشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَرْزَقِ، وَلَا يَعُدُّ ذَلِكَ فِي مَذْهَبِهِ مِنْ بَابِ التَّرْكِيبِ، فَمَجْمُوعُ الْأَوْجِهِ الْجَائِزَةِ عِنْدَهُ فِي اجْتِمَاعِ الْبَدَلِ مَعَ دَوَائِي الْبَاءِ سِتَّةٌ، خِلَافًا لِابْنِ الْجَزْرِيِّ الَّذِي يَمْنَعُ مِنْهَا اثْنَيْنِ (1).

- تَجْوِيزُهُ لِلأَوْجِهِ السَّعَةِ الْمُحْتَمَلَةِ فِي وَاوِ (سَوَاءَاتٍ) اعْتِمَادًا عَلَى ظَاهِرِ الشَّاطِئِيَّةِ مِنْ غَيْرِ مَنَعِ أَيِّ وَجْهِ مِنْهَا، فِي حِينٍ لَمْ يُجَوِّزْ فِيهَا ابْنَ الْجَزْرِيِّ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَوْجِهِ (2).

- اقْتِصَارُهُ عَلَى وَجْهِ الثَّقَلِ دُونَ الْإِدْغَامِ فِي وَقْفِ حَمَزَةٍ عَلَى نَحْوِ: «سَيِّءٌ» و«السَّوَاءُ»، مُعْتَبِرًا أَنَّ وَجْهَ الْإِدْغَامِ هُوَ مِنْ زِيَادَاتِ «الْحَزْرِ» عَلَى «التَّيْسِيرِ»، خِلَافًا لِابْنِ الْجَزْرِيِّ الَّذِي يَرَى جَوَازَ الْوَجْهَيْنِ فِيهِمَا مِنْ نَفْسِ الطَّرِيقِ (3).

- مُخَالَفَتُهُ لِابْنِ الْجَزْرِيِّ فِي عَدَدِ الْأَوْجِهِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى وَجْهِ الْبَدَلِ فِي وَقْفِ حَمَزَةٍ عَلَى الْهَمْزِ الْمُتَطَرَّفِ الْوَاقِعِ بَعْدَ الْإِلْفِ، حَيْثُ عَدَّهَا اثْنَيْنِ: الْمَدَّ وَالْقَصْرَ، بَيْنَمَا عَدَّهَا ابْنُ الْجَزْرِيِّ ثَلَاثَةً، بِزِيَادَةِ التَّوَسُّطِ.

وَبِالْجُمْلَةِ، وَمِنْ خِلَالِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَجْوِبَتِهِ يَتَّضِحُ جَلِيًّا أَنَّ الْإِمَامَ الْمَنْجُورَ اتَّخَذَ مَوْقِفًا مِنْ اخْتِيَارَاتِ الْإِمَامِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ وَتَحْرِيرَاتِهِ وَمَنْهَجِهِ النَّظْرِيِّ فِي الْإِسْتِدْلَالِ، اتَّسَمَ بِالْمُخَالَفَةِ وَالْمُعَارَضَةِ وَالرَّدِّ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ يُمَثِّلُ مَدْرَسَتَهُ الْمَغْرِبِيَّةَ وَجُلَّ أُمَّتِهَا السَّابِقِينَ وَالْمُعَاصِرِينَ لَهُ، حَتَّى تِلْكَ الْمَرْحَلَةَ، وَهُوَ مَا أَكَّدَهُ مِنْ خِلَالِ تَقْلِيدِهِ لِنُصُوصِهِمْ وَنُصُوصِ بَعْضِ مُتَقَدِّمِي الْمَشَارِقَةِ (4).

(1) وقد نظم ذلك في هذين البيتين كما مر: [الطويل]

تَمَاتَى لِسُورِشِ افْتِخَاحٍ بِمَدِّ وَقْصَرِهِ وَقَهَّلَ مَعَ التَّوَسُّطِ وَالْمَدَّ مُخْبِلًا
لِحَزْرِ وَفِي التَّلْخِصِ فَافْتَحَ وَوَسَطَنَ وَقَهَصَرَ مَعَ التَّقْلِيلِ لَمْ يَكُ لِلْمَسَلَا

(2) ر: ابن الجزري (محمد)، النشر في القراءات العشر، ج3/ص852.

(3) ر: م.ن، ج4/ص1116.

(4) كالجعبري الذي كان متأثرًا به متبعًا لأراءه التي توافق مذهبه.

وَيَبْدُو أَنَّ السَّبَبَ فِي عَدَمِ تَأَثُّرِ الْإِمَامِ الْمُنْجُورِ بِاخْتِيَارَاتِ الْإِمَامِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ وَطَرِيقَتِهِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ يَعُودُ إِلَى عَدَمِ اطِّلَاعِهِ الْكَافِي عَلَى مَذْهَبِهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ إِلَّا عَلَى كِتَابِ «تَقْرِيبِ النُّشْرِ»، وَكَانَ ذَلِكَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، بَعْدَ أَنْ اسْتَوَى فِكْرُهُ عَلَى سَوْفِهِ، فَلَمْ يُؤَثَّرْ فِيهِ الْكِتَابُ، وَلَا الْمَنْهَجُ الَّذِي يُمَثِّلُهُ⁽¹⁾.

وَدَرَى د. عَبْدُ الْهَادِي حَمِيئُو أَنَّ فُتُورَ الْعَلَاقَاتِ التَّقَائِيَّةِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْمَشْرِقِ فِي تِلْكَ الْحِقْبَةِ كَانَ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي سَاهَمَتْ فِي عَدَمِ اطِّلَاعِ الْمَغَارِبَةِ عَلَى مُؤَلَّفَاتِ الْمَشَارِقَةِ، وَمِنْهَا كُتُبُ الْإِمَامِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ، حَيْثُ يَقُولُ: «.. وَقَدْ كَانَتْ كُتُبُ ابْنِ الْجَزْرِيِّ نَادِرَةً فِي الْأَيْدِي فِي الْمَغْرِبِ إِلَى وَقْتِ مُتَأَخِّرٍ جِدًّا، وَخَاصَّةً مِنْهَا كِتَابُ «النُّشْرِ» فَمَعَ تَقَدُّمِ وَفَاةِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ (833هـ/1430م) فَإِنَّ هَذَا الْكِتَابَ لَمْ يَصِلِ الْمَغْرِبَ وَخَاصَّةً إِلَى فَاسَ إِلَّا بَعْدَ مُنْتَصَفِ الْمِائَةِ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ تَقْرِيبًا (..) وَسَبَبُ هَذَا التَّأَخُّرِ بِلَا شَكٍّ هُوَ انْقِطَاعُ الرَّحْلَةِ وَضُمُورُ شَأْنِ الْعِنَايَةِ بِالرِّوَايَةِ وَخَاصَّةً فِي الْمِائَةِ الْعَاشِرَةِ، عَلَى عَكْسِ مَا كَانَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِي الْعُصُورِ الْمَاضِيَةِ حِينَ كَانَ التَّأَلِيفُ لَا يَكَادُ يَفْرَعُ مِنْهُ مُؤَلَّفُهُ حَتَّى يَجِدَ طَرِيقَهُ إِلَى هَذِهِ الْجِهَاتِ، كَمَا وَقَعَ بِالنِّسْبَةِ لِشُرُوحِ الشَّاطِئِيَّةِ وَخَاصَّةً لِشَرْحِي أَبِي شَامَةَ وَالْجَعْفَرِيِّ...»⁽²⁾.

وَمَعَ ذَلِكَ، فَإِنَّ أَرْدَهَارَ عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ فِي الْمَغْرِبِ، وَتَشَكُّلَ مَعَالِمِ الْمَدْرَسَةِ الْقِرَائِيَّةِ الْمَغْرِبِيَّةِ بِاخْتِيَارَاتِهَا وَمَنْهَجِهَا وَطَرِيقَتِهَا الَّتِي سَارَتْ وَفَقَّهَا فِي مُقَابِلِ الْمَدْرَسَةِ الْمَشْرِقِيَّةِ، وَالنُّضْجَ الْعِلْمِيِّ الَّذِي بَلَغَهُ الْقَارِئُ الْمَغْرِبِيُّ، وَنَظْرَةَ الْإِسْتِقْلَالِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ وَعَدَمِ التَّبَعِيَّةِ، كَانَتْ جَمِيعُهَا عَوَامِلَ مُهْمَةً تَفْسُرُ عَدَمَ تَأَثُّرِ الْمَغَارِبَةِ فِي تِلْكَ الْفَتْرَةِ بِمَنْهَجِ الْمَشَارِقَةِ وَاخْتِيَارَاتِهِمْ، وَقَدْ صَرَّحَ الْإِمَامُ

(1) ر: السالكي (أحمد)، تأثير الإمام ابن الجزري في مقرئ الغرب الإسلامي، ص 81-81.

(2) ر: حميتو (عبد الهادي)، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب، ط 1، 1424هـ/2003م، ج 4/ص 390.

الْمَنْجُورُ يَنْحَوِرُ ذَلِكَ قَائِلًا: «..وَالْجُمْلَةُ فِي كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ غُنِيَّةٌ
وَكَفَايَةٌ..»⁽¹⁾.

(1) ر: ص 171 من هذا الكتاب.

المَبْحَثُ الخَامِسُ القيِّمَةُ العِلْمِيَّةُ لِلكِتَابِ

تُظْهِرُ القِيْمَةُ العِلْمِيَّةُ لِأَجْوِبَةِ الإِمَامِ أَبِي العَبَّاسِ أَحْمَدَ المَنْجُورِ فِيْمَا يَلِي:

- مَكَانَةُ مُؤَلِّفِهَا، إِذْ يُعَدُّ إِمَامَ القُرَاءِ وَشَيْخَ الجَمَاعَةِ بِقَاسِ، وَحَامِلَ لَوَاءِ مَدْرَسَةِ الإِفْرَاءِ المَغْرِبِيَّةِ فِي القَرْنِ العَاشِرِ، وَحَافِظَ مَنَهْجِهَا وَاخْتِيَارَاتِهَا، وَلَا أَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ اخْتِيَارِهِ لِلرَّدِّ عَلَى الأَسْئَلَةِ الوَارِدَةِ مِنَ المَشْرِقِ.

- أَهْمِيَّةُ الإِسْتِسْكَالَاتِ الَّتِي أَجَابَ عَنْهَا، وَالمَسَائِلِ القِرَائِيَّةِ الَّتِي نَاقَشَهَا، وَالَّتِي تَحَيَّرَ كَثِيرٌ مِنَ الأئِمَّةِ فِي فَهْمِهَا وَتَوْجِيهِهَا، فَضْلاً عَنِ الطَّلَبَةِ، مِنْ ذَلِكَ قَضِيَّةُ الأَخْذِ بِظَاهِرِ القَصِيدِ أَوْ زِيَادَاتِهِ عَلَى «التَّيْسِيرِ»، وَهَلْ تَحْرِيرُ الأَوْجُهِ يَرُدُّ صِحَّةَ نَقْلِهَا أَمْ يُقَوِّيه ؟ وَهَلْ غِيَابُ النِّصِّ يُلْغِي مَا جَرَى بِهِ العَمَلُ أَمْ يُنْعِشُهُ ؟

- اشْتِمَالُهَا عَلَى اخْتِيَارَاتِ الإِمَامِ المَنْجُورِ تَبَعًا لِمَشَايِخِ مَدْرَسَتِهِ المَغْرِبِيَّةِ مُعَلَّلَةٌ بِالنُّقُولِ الَّتِي تَعَضُّدُهَا، وَفِيهَا أَيْضًا رَدٌّ وَتَضْعِيفٌ لِمَا خَالَفَهَا مِنْ الإخْتِيَارَاتِ الأُخْرَى، خَاصَّةً تِلْكَ الَّتِي نَقَلَهَا السَّائِلُ مُتَّبِعًا فِيهَا نَهْجَ الإِمَامِ ابْنِ الجَرِّيِّ.

- نَقْلُ المُؤَلِّفِ عَنِ بَعْضِ الكُتُبِ النَّادِرَةِ أَوْ المَقْفُودَةِ أَوْ الَّتِي لَا تَرَالُ مَحْطُوطَةً، كَ: «الفُصُولِ» لِابْنِ عَبْدِ الكَرِيمِ الأَغْصَاوِيِّ، وَ«إِبْضَاحِ الأَسْرَارِ وَالبَدَائِعِ وَتَهْذِيبِ العُرَرِ وَالمَنَافِعِ فِي شَرْحِ الدَّرْرِ اللَّوَامِعِ» لِابْنِ المِجْرَادِ السَّلَاوِيِّ.

- الأَثَرُ البَارِزُ لِأَجْوِبَةِ فِيْمَنْ جَاءَ بَعْدَ الإِمَامِ المَنْجُورِ وَخَاصَّةً أئِمَّةَ العَرَبِ الإِسْلَامِيِّ، كَالإِمَامِ ابْنِ القَاضِي حَيْثُ نَقَلَ جَوَابَ المَنْجُورِ فِي

اجْتِمَاعِ الْبَدَلِ مَعَ ذَوَاتِ الْيَاءِ لِلْأَرْزَقِ، وَكَذَا رَدَّهُ عَلَى ابْنِ الْجَزْرِيِّ فِي
(سَوَاءَاتِ) فِي كِتَابِهِ «الْفَجْرِ السَّاطِعِ»⁽¹⁾ وَنَقَلَ أَيْضًا جَوَابَهُ عَلَى
مَسْأَلَةِ إِمَالَةِ «النَّاسِ» الْمَجْرُورِ لِلْبَصْرِيِّ فِي كِتَابِ «عِلْمِ النُّصْرَةِ»⁽²⁾
وَفِي كِتَابِ «بَيَانِ الْخِلَافِ وَالتَّشْهِيرِ»⁽³⁾، وَنَقَلَ فِيهِ أَيْضًا جَوَابَهُ عَلَى
مَسْأَلَةِ وَقْفِ حَمْرَةَ عَلَى «شَيْءٍ» وَنَحْوِهِ، حَيْثُ ارْتَضَى أَجْوِبَتَهُ وَأَرَاءَهُ
فِي الْمَسَائِلِ الْمُنْقَدِّمَةِ وَتَبَيَّهَا قَائِلًا: «..فَكَلَامُهُ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - مُوَافِقٌ
لِلنُّصُوصِ الَّتِي شَرَحْنَا بِهَا كَلَامَ النَّاطِمِ، حَرْفًا بِحَرْفٍ..»⁽⁴⁾.

وَمِمَّنْ نَقَلَ أَيْضًا جَوَابَهُ وَرَدَّهُ فِي خُصُوصِ مَسْأَلَةِ (سَوَاءَاتِ) الْإِمَامِ
أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الشَّقَانِصِيُّ الْقَيْرَوَانِيُّ فِي «الْأَجْوِبَةِ الْمُدَقَّقَةِ عَلَى
الْأَسْئَلَةِ الْمُحَقَّقَةِ» إِلَّا أَنَّهُ، وَبَعْدَ أَنْ سَأَلَ أَدِلَّةَ كُلِّ فَرِيقٍ، اتَّخَذَ مَوْقِفَ
الْمُؤَيِّدِ لِلرَّأْيَيْنِ، الْآخِذِ بِهِمَا⁽⁵⁾.

- تُعْتَبَرُ هَذِهِ الرِّسَالَةُ مِنْ أَوَّلِ الْمَصْنُوعَاتِ الْمُدَوَّنَةِ بِطَرِيقَةِ الْأَسْئَلَةِ
وَالْأَجْوِبَةِ وَالَّتِي تَتَنَاوَلُ عِلْمَ التَّحْرِيرَاتِ عُمُومًا، الَّذِي يُعْتَبَرُ حَدِيثًا فِي

(1) ر: ابن القاضي (عبد الرحمن)، الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر
للوامع، ج2/ص253-255.

(2) ر: ابن القاضي (عبد الرحمن)، علم النصرة في تحقيق قراءة إمام البصرة،
ج1/ص30.

(3) ر: ابن القاضي (عبد الرحمن)، بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من
الزيادات على التيسير، و11/ب.

(4) ر: ابن القاضي (عبد الرحمن)، الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر
للوامع، ج2/ص189.

(5) ر: الشقانصي (أحمد)، الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة، مخ، ج1/و174، 74ب.

ذَلِكَ الْعَصْرِ، وَبِخَاصَّةِ الرُّدِّ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ فِي تَحْرِيرِ
الطُّرُقِ وَالْأَوْجُهِ الْقِرَائِيَّةِ، وَبِالنَّالِيِّ فَقَدْ مَثَلَتْ مَصْنَعًا مُهِمًّا لِمَنْ كَتَبَ
فِي التَّحْرِيرَاتِ فِي الْعُصُورِ الْمُتَأَخَّرَةِ سِوَاءَ مَنْ الْمَشَارِقَةِ (1) أَوْ
الْمَغَارِبَةِ (2).

-
- (1) كالشيخ سلطان المزاحي في أجوبيته على العشرين مسألة مشكلة في القراءات،
ومن تبعه كالشيخ علي المنصوري ثم الشيخ الأسقاطي وغيرهم.
- (2) كالشيخ ابن القاضي في كتبه المتقدمة والشيخ علي النوري الصفاقسي في غيث
النفع، والشيخ أحمد الشقانصي في الأجوية المدققة وغيرهم.

المَبْحَثُ السَّادِسُ

وَصْنُفُ النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ اُنْتِاءَ التَّحْقِيقِ

اعْتَمَدْتُ فِي تَحْقِيقِ أُجُوبَةِ الإِمَامِ المَنْجُورِ عَنِ الإِسْتِسْكَالَاتِ الوَارِدَةِ إِلَيْهِ عَلَى أَرْبَعِ نُسَخٍ خَطِّيةٍ، فِيمَا يَلِي تَوْصِيفُهَا:

• النُّسخَةُ الأُولَى: مَحْفُوظَةٌ بِالمَكْتَبَةِ الوَطَنِيَّةِ بِبُؤنَسِ، تَحْتِ رَقْمِ: 1348، نَقَعَ فِي 14 رَزَقَةً، خَطَّهَا مَغْرِبِيٌّ وَاصِحٌّ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهَا اسْمُ نَاسِخِهَا وَلَا تَارِيخُ النُّسخِ، وَهِيَ نُسْخَةٌ تَامَّةٌ لَا يَنْقُصُهَا إِلَّا مَا زَادَهُ المَوْلُفُ فِي الصِّيَاغَةِ التَّائِيَةِ لِلأُجُوبَةِ بَعْدَ اِطْلَاعِهِ عَلَى كِتَابِ «مَقْرِبِ النُّشْرِ» لِابْنِ الجَرِيرِيِّ، وَقَدْ رَمَزْتُ لِهَذِهِ النُّسخَةِ بِ: (أ).

أُولُهَا: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ، يَقُولُ العَبْدُ الفَقِيرُ إِلَى اللهِ تَعَالَى أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ المَنْجُورِي، وَقَاهُ اللهُ شَحَّ نَفْسِهِ، وَجَعَلَ خَيْرَ أَيَّامِهِ يَوْمَ يَحِلُّ بِرَمْسِهِ آمِينَ آمِينَ».

آخِرُهَا: «وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ عَدَدَ مَا فِي عِلْمِ اللهِ، كَمَلَّ بِحَمْدِ اللهِ وَحُسْنِ عَوْنِهِ».

• النُّسخَةُ التَّائِيَةُ: مَحْفُوظَةٌ بِمَكْتَبَةِ جَامِعَةِ المَلِكِ فَهْدٍ بِالمَمْلَكَةِ العَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، ضِمْنَ مَجْمُوعِ تَحْتِ رَقْمِ: 622541، أُولُهَا: زِيُّ الظُّمَّانِ فِي عَدَدِ آيِ القُرْآنِ لِلْمِنْتَوْرِيِّ، نَقَعَ فِي 14 رَزَقَةً، خَطَّهَا مَغْرِبِيٌّ أَقْلٌ وَضُوحًا مِنَ النُّسخَةِ الأُولَى، وَلَمْ يَرِدْ فِيهَا اسْمُ نَاسِخِهَا، وَأَمَّا تَارِيخُ نَسْخِهَا فَهوَ سَنَةُ 1088هـ/1677م، وَهِيَ

نُسْخَةٌ تَامَّةٌ إِلَّا الْوَرَقَةَ الْأَخِيرَةَ مِنْهَا فَقَدْ أَتَى عَلَيْهَا الطَّمْسُ مِمَّا
جَعَلَهَا غَيْرَ مَقْرُوءَةٍ، وَتَكْمُنُ أَهْمِيَّتُهَا فِي تَضَمُّنِهَا لِعِدَّةِ زِيَادَاتٍ
غَيْرِ مَوْجُودَةٍ فِي النُّسْخَةِ الْأُولَى، وَمِنْ تِلْكَ الزِّيَادَاتِ مَا أَضَافَهُ
الْمَنْجُورُ لِلصِّيَاغَةِ الْأُولَى لِلأُجُوبَةِ بَعْدَ ااطَّلَاعِهِ عَلَى كِتَابِ
«تَقْرِيبِ النَّشْرِ» لِابْنِ الْجَزَرِيِّ، وَقَدْ رَمَزْتُ لَهَا بِ: (ب).

أُولُهَا: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ،
يَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَنْجُورُ، وَقَاهُ اللَّهُ
شُحَّ نَفْسِهِ، وَجَعَلَ خَيْرَ أَيَّامِهِ يَوْمَ يَحِلُّ بِرَمْسِهِ».

آخِرُهَا: «وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَبْدِهِ.
انْتَهَى».

• النُّسْخَةُ الثَّالِثَةُ: مَحْفُوظَةٌ بِالْخِزَانَةِ الْعَامَّةِ بِالرِّيَّاطِ، تَحْتَ رَقْمِ:
318 ر 73، تَقَعُ فِي 13 وَرَقَةً، حَطَّهَا مَغْرِبِيٌّ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهَا اسْمُ
نَاسِخِهَا وَلَا تَأْرِيخُ النَّسْخِ، وَهِيَ نُسْخَةٌ تَامَّةٌ، تَضَمَّنَتْ مَا زَادَهُ
الْمَنْجُورُ عَلَى الصِّيَاغَةِ الْأُولَى لِلأُجُوبَةِ بَعْدَ ااطَّلَاعِهِ عَلَى كِتَابِ
«تَقْرِيبِ النَّشْرِ» لِابْنِ الْجَزَرِيِّ، وَالَّتِي وَجِدْتُ فِي النُّسْخَةِ الثَّانِيَةِ،
وَقَدْ رَمَزْتُ لَهَا بِ: (ج).

أُولُهَا: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا، يَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ
تَعَالَى أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَنْجُورُ، وَقَاهُ اللَّهُ شُحَّ نَفْسِهِ، وَجَعَلَ خَيْرَ
أَيَّامِهِ يَوْمَ يَحِلُّ بِرَمْسِهِ».

آخِرُهَا: «وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا
مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ، وَعَبْدِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا، نَجَرَ وَكَمَّلَ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى

وَحُسْنِ عَوْنِهِ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى اتَّبَعِ الْهُدَى وَخَالَفِ الْهَوَى،
صَلَاةً لَا الْقِطَاعَ لَهَا أَبَدًا، وَلَا تَقْنَى سَرْمَدًا اهـ».

• النُّسخةُ الرَّابِعَةُ: مَحْفُوظَةٌ بِالْخِزَانَةِ الْمَلِكِيَّةِ بِالْمَغْرِبِ، تَحْتَ رَقْمِ:
8011، تَقَعُ فِي 6 وَرَقَاتٍ، خَطُّهَا مَغْرِبِيٌّ، كُتِبَ عَلَى غِلَافِهَا:
«أَجْوِبَةٌ فِي الْقِرَاءَاتِ سَنَةَ 981هـ، الْمَكْتَبَةُ الْمَلِكِيَّةُ 8011»، وَلَمْ
يَرِدْ فِيهَا اسْمُ نَاسِخِهَا وَلَا تَأْرِيخُ النَّسْخِ، وَهِيَ نُسخَةٌ تَامَّةٌ، وَلَمْ
تَتَّصِفْ بِالزِّيَادَةِ الَّتِي وُجِدَتْ فِي النَّسخَتَيْنِ (ب) وَ(ج)، وَقَدْ رَمَتْ
لَهَا بِ: (د).

أَوَّلُهَا: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِزِّ وَأَنْتُمْ [...]»⁽¹⁾،
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مَوْلَانَا وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا، يَقُولُ الْعَبْدُ
الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ الْمَنْجُورِ، وَقَاهُ اللَّهُ شَحًّا نَفْسِهِ،
وَجَعَلَ خَيْرَ أَيَّامِهِ يَوْمَ يَحِلُّ بِرَمْسِهِ».

آخِرُهَا: «كَمَلْتُ الْأَجْوِبَةَ الْمُبَارَكَةَ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ عَوْنِهِ، وَصَلَّى
اللَّهُ عَلَى مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ
الدِّينِ».

وَالنُّسخَةُ (ب) أُرْسِلَتْ لِي مَشْكُورًا أَخِي الْعَزِيزُ د. مُحْتَارٌ مِقْسَمُ الْجَزَائِرِيِّ
حَفِظَهُ اللَّهُ وَبَارَكَ فِيهِ، بَعْدَ أَنْ جَمَعْتُنَا الْأَقْدَارَ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ فِي رِحَابِ جَامِعِ
الزُّبَيْدُونَةِ الْمَعْمُورِ، أَيْنَ انْطَلَقْتُ رِحْلَةَ الْمَدَارَسَةِ الْعِلْمِيَّةِ بَيْنَنَا، لَمَّا اكْتَشَفْتُ أَنَّهُ
بِنُورِهِ مُنْكَبٌّ عَلَى دِرَاسَةِ أَجْوِبَةِ الْإِمَامِ الْمَنْجُورِ، فَأَقْدْتُ مِمَّا فَتَحَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ،
وَكَانَ خَيْرَ سَنَدٍ وَمُسَجِّعٍ لِي عَلَى إِتْمَامِ هَذَا الْعَمَلِ.

(1) تعذرت قراءته.

أما النُسَخَتَانِ (ج) وَ(د) فَقَدْ حَصَلَتْ عَلَيْهِمَا مِنْ مَوْقِعِ آلِ الْمُنْجُورِ عَلَى الشُّبْكَةِ الْعَنْكَبُوتِيَّةِ: <https://www.ahmedalmenjour.net>، حَيْثُ تَضَمَّنَ أَغْلِبَ مُؤَلَّفَاتِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الْمُنْجُورِ الْمَخْطُوطَةَ مِنْهَا وَالْمُحَقَّقَةَ وَالْمَطْبُوعَةَ وَالْمَرْقُومَةَ، زِيَادَةً عَلَى تَرْجَمَتِهِ، وَمَا كُتِبَ عَنْهُ، وَتَبَدُّدَ عَنْ شَجَرَةِ الْعَائِلَةِ، هَذَا وَتَوَاصَلْتُ لِلْغَرَضِ مَعَ أَحَدِ أَحْفَادِ الْمُؤَلَّفِ وَهُوَ الْأَسْتَاذُ مُحَمَّدُ الْمُنْجُورُ -حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى- وَأَمَدَّنِي مَشْكُورًا بِكُلِّ مَا طَلَبْتُهُ مِنْ مَعْلُومَاتِ تَقْيِيدِ الْبَحْثِ، فَجَزَاهُ اللهُ خَيْرًا وَكَفَاهُ ضَيْرًا.

المَبْحَثُ السَّابِعُ

مَنْهَجُ التَّحْقِيقِ

اتَّبَعْتُ فِي تَحْقِيقِ أُجُوبَةِ الإِمَامِ المَنْجُورِ المَنْهَجَ التَّالِيَّ:

- نَسَخْتُ النُّصَّ وَضَبَطْتُه بِالشُّكْلِ، وَفَقَّ قَوَاعِدَ الإِمْلَاءِ الحَدِيثِ.
- اعْتَمَدْتُ عَلَى النُّسخِ الحَظِيَّةِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ، مَعَ اعْتِبَارِ نُسخَةِ المَكْتَبَةِ الوَطَنِيَّةِ بِثُونِسَ (أ) أَمَّا لَوْضُوحُ حَظِّهَا وَقِلَّةُ أخطَائِهَا، وَالإِسْتِثْنَاءِ بِالنُّسخِ الثَّلَاثِ الأُخْرَى لِلْمُقَارَنَةِ مَعَ تَرْجِيحِ الأَصْنَوبِ أحيانًا، وَتَكْمِيلِ النُّقْصِ أَوْ زِيَادَةِ مَا لَمْ يَتَضَمَّنْهُ الأَصْلُ أحيانًا أُخْرَى.
- أَشْرْتُ إِلَى انْتِهَاءِ الأُوزَاقِ وَجْهًا وَظَهْرًا بِاسْتِعْمَالِ حَظِّ مَائِلٍ، وَوَضَعِهَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ هَكَذَا: [1/ب]، [2/أ].
- خَرَجْتُ الآيَاتِ وَالكَلِمَاتِ القُرْآنِيَّةَ وَرَسَمْتُهَا بِالرَّسْمِ العُثمَانِيِّ وَجَعَلْتُهَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ مُرَهَّرَيْنِ ﴿﴾، مُتَّبِعًا فِي رَسْمِهَا الرُّوَايَةَ مَحَلَّ الشَّاهِدِ فِي النُّصِّ، وَفِي عَدِّ آيِهَا الكُوفِيِّ، مُقْتَصِرًا عَلَى ذِكْرِ مَوْضِعِ وُجُودِهَا الأَوَّلِ فِي القُرْآنِ.
- خَرَجْتُ الأَقْوَالَ وَوَقَّفْتُهَا مِنْ مَصَادِيرِهَا أَوْ مَرَّاجِعِهَا أَوْ مِنَ المَظَانِّ الأُخْرَى، وَنَبَّهْتُ عَلَى مَا لَمْ أَتَمَكَّنْ مِنَ الوُقُوفِ عَلَيْهِ.
- خَرَجْتُ الآيَاتِ الشَّعْرِيَّةَ وَعَزَوْتُهَا إِلَى قَائِلِيهَا، وَذَكَرْتُ البَحْرَ الَّذِي مِنْهُ البَيْتُ الشَّعْرِيُّ دَاخِلَ نَصِّ الكِتَابِ، وَوَضَعْتُ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ [..].
- تَرَجَمْتُ لِالأَعْلَامِ الوَارِدَةِ أَسْمَاؤَهُمْ فِي الكِتَابِ مَعَ الإِخْتِصَارِ وَالإِحَالَةِ عَلَى مَوَاضِعِ تَرَجَمَتِهِمْ فِي كُتُبِ التَّرَاجِمِ المَعْتَمَدَةِ.
- عَرَّفْتُ بِالمُصْطَلَحَاتِ الفَنِّيَّةِ الَّتِي أوردَهَا المُولِّفُ فِي كِتَابِهِ.
- عَلَّقْتُ عَلَى بَعْضِ عِبَارَاتِ المُولِّفِ الَّتِي تَحْتَاجُ تَعْلِيلًا.

- بَدَأْتُ الْجُهْدَ فِي تَدَارِكِ النَّعْصِ الْخَاصِلِ فِي بَعْضِ الصَّفَحَاتِ مِنْ
خِلَالِ الْمُقَارَنَةِ بَيْنِ النُّسخِ وَالتَّرْجِيحِ بَيْنَهَا رَغْبَةً فِي إِخْرَاجِ النَّصِّ أَقْرَبَ
مَا يَكُونُ إِلَى مَا كَتَبَهُ مُؤَلَّفُهُ، مَعَ الْإِشَارَةِ فِي الْهَامِشِ إِلَى اخْتِلَافِ
النُّسخِ.

- صَدَرَتْ الْعَمَلُ بِدِرَاسَةٍ تَتَاوَلَتْ تَعْرِيفَ عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ وَتَحْرِيرَاتِهَا وَتَارِيخِ
نَشْأَةِ الْأَسْئَلَةِ وَالْأَجْوِبَةِ، ثُمَّ نَبَذْتُ عَنِ الْمُؤَلَّفِ تَتَاوَلَتْ عَصْرَهُ وَتَرَجَمْتُهُ،
وَالْمُؤَلَّفِ تَوَثُّقًا لَهُ وَبَيَانًا لِمَوْضُوعِهِ وَقِيَمَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ، مَعَ تَسْلِيطِ الضُّوءِ
عَلَى مَنْهَجِ مُؤَلَّفِهِ وَمَصَادِرِهِ فِيهِ، ثُمَّ مَذْهَبِهِ وَمَوْقِفِهِ الْقِرَائِيِّ.

- عَقَدْتُ فَصَلًا فِي آخِرِ الْكِتَابِ تَتَاوَلْتُ فِيهِ مَا تَوَصَّلَ إِلَيْهِ الْبَحْثُ مِنْ
نَتَائِجِ وَاسْتِنْتِجَاتِ.

- جَعَلْتُ فَهَارِسَ فِي آخِرِ الْكِتَابِ: لِلآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ
وَالْقَوَافِي وَالْمُصْطَلَحَاتِ الْفَلَيْيَةِ وَأَعْلَامِ الْقِرَاءَاتِ وَكُتُبِهِمْ وَالْمَصَادِرِ
وَالْمَرَاجِعِ الَّتِي اغْتَمَدْتُهَا فِي الْبَحْثِ وَلِمُحْتَوَيَاتِ الْكِتَابِ.

وَمَعَ هَذَا فَإِنِّي مُقَرٌّ بِعَجْزِي وَتَقْصِيرِي فِي إِخْرَاجِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَلِيقُ
بِقِيَمَتِهِ وَقِيَمَةِ مُؤَلَّفِهِ، لَكِنْ مَا لَا يُدْرِكُ كُلُّهُ لَا يُتْرَكُ جُلُّهُ، مُتَمَسِّمًا مِمَّنْ وَجَدَ
نَقْصًا أَوْ خَطَأً أَوْ سَهْوًا أَوْ زَلَلًا أَنْ يَتَجَاوَزَهُ بِحِلْمِهِ وَيَتَدَارَكَهُ بِعِلْمِهِ، وَصَلَّى
اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

المَبْحَثُ الثَّامِنُ

نَمَازِجُ مِنَ النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ أَثْنَاءَ التَّحْقِيقِ



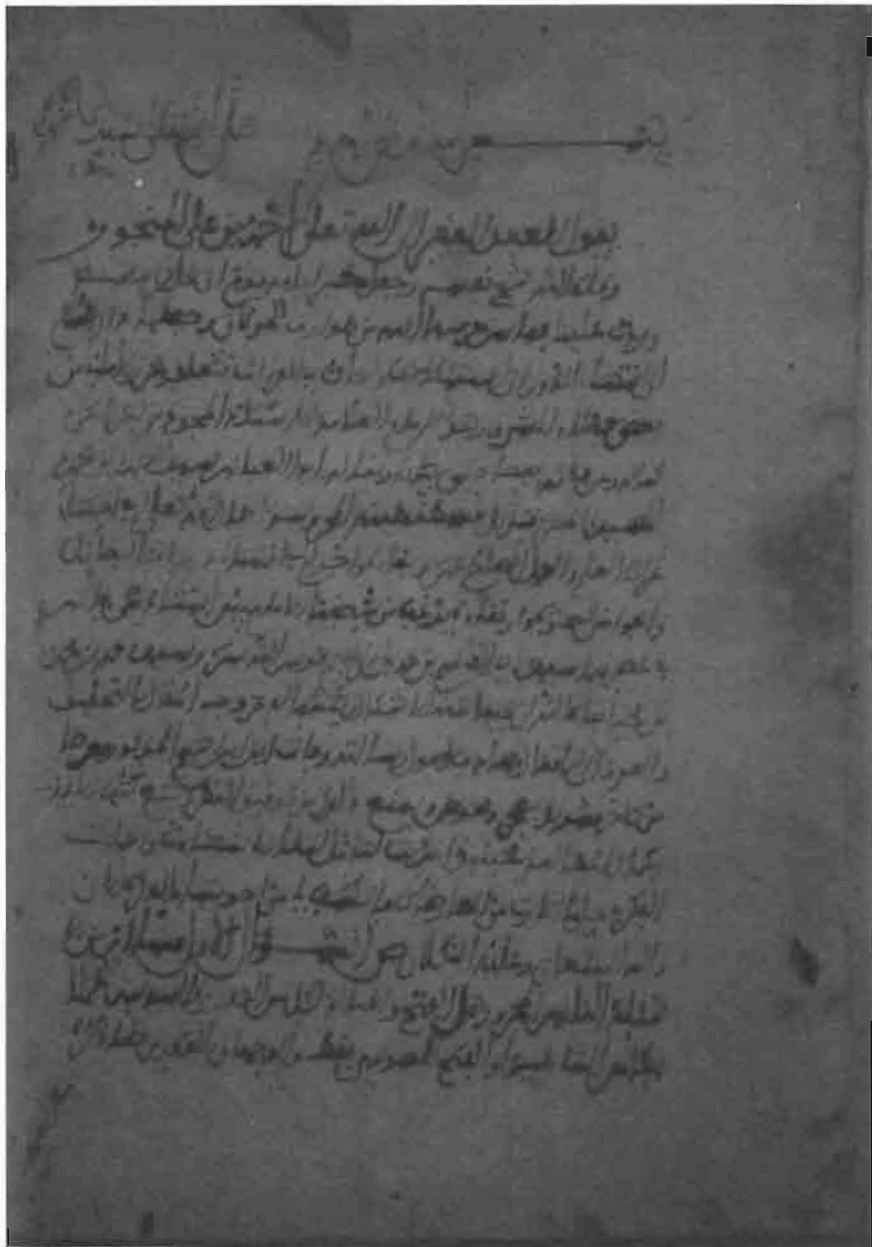
الصَّفْحَةُ الْأُولَى مِنَ النُّسخَةِ (أ)

صغرا غريبة ما المتخفي في حماره وتصحيح عموم النفاضة حال السير لا كمنه عن عليا
 فقرا قول المستشكل و هو فينا احرا الايعين ايضا فلما شمع عن احرا الايعين في
 تنقنا جلية في تصحيح كلامه الايعين منه او عن مناصره و فرغ عنه
 فقرا على نسخة الاستاذ النجدي البغدادية المتضمنة في عمده سبب في شرحه
 (السه واذن العم التكرار والابا فرقة من تصحيحه في قول الثالث اليات و جعله مع
 كذا في تنكله او فرغ من تعيين العجائب فقلت وبيعد ان يرد الثالث مع حذره
 احرا الايعين في سبب بلانته الفخر والشجاع والتوسيط لا التوسيط
 وان لم يرد ابو شامة فانما اجاز في انفا الايعين في قول وسببها لا الوجود
 فيتمثل اجتماع السكتين في حدها هو بل في الجوزان يكون سبب التوسيط في بيان
 الكور الفخر و عن سكون الوجدان و جفان الفخر و قول من لا يرد من امر الوجدان
 في حصر الامانة و هذه الحفظ في حصره في قول في حصره في حصره في حصره
 فانه قال في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره
 وانما يفرق بالظن في واما وجه التوسيط في حصره في حصره في حصره في حصره
 لا في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره
 من حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره
 الاجرة في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره
 كتبه ايتمه في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره
 الاولي من حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره
 النجدي و جعلها على السبب في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره
 صالح دعواته في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره
 للمعلم في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره
 الجزاء و جعله في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره
 واصل السبب في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره في حصره

كامل عمل السه و حصره



الصَّفْحَةُ الْأَخِيرَةُ مِنَ الشُّحْطَةِ (أ)



Handwritten vertical text on the right margin of the page.

الصَّفْحَةُ الْأُولَى مِنْ النُّسْخَةِ (ب)



الصَّفْحَةُ الْأَخِيرَةُ مِنَ السُّنْخَةِ (ب)

والبحر المشكك ان فونه يتسرح خمسة والغرض منه ان التذرية لا تجوز في اللؤلؤ مع حركه
 الاوارة والاشارة الى التسمية مسرقة والى والمدن على الخلق وانه التوحيديون كانوا في الغنى والفقير
 ليقتر السبب في جميع فان وفقر فيم كونه كونه في الغنى في جعله في التوحيديين وعوض في كماله اذ
 وسالتم والارباب اذ هو اقل كبره بنار وفيها فيج انما الكلام في عوار والاشارة الى ان الرجل
 وله العلم وقدره النكح وقدره الاغنى عن العلم التوحيدي ومكالاته كونه في الغنى في جميع اللغ
 كماله والاعوام الدنيا مثله والكتب او انما جعله في الارواح فيمنه اخرى وثمانية وثمانين سنة
 العشر العفيم التي اتم اجمع على النجوم مسلمان على التوسر التوسر وكما في بعضه
 الانسانا وطاقم دعواته في خلقه وخلق الله وان كان كماله على كتاب ثم الغيا في العيش
 للافضل اذ انجزه في جميعه وهو انما هذه البلاغة والله سبحانه يجزيه في نفس النجم
 وعلى قدر يوم التعلق والنجون في حركه وطاقمه ولسا على سيدك ثم فيهم وعبدوا من الملوك
 ثم وكلمة في الغنى في علمه وعمره وعمره في الغنى
 والملا على اربع الهوى وخالف العوى
 صفة الزينة في علمه لها ابر والفتن
 هي
 م

الصَّفْحَةُ الْأَخِيرَةُ مِنَ النُّسْخَةِ (ج)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
ق وَالْعَصْرِ
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ
إِذْ خَلَقَهُ مِنْ عَصَى
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ
إِذْ خَلَقَهُ مِنْ عَصَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
ق وَالْعَصْرِ
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ
إِذْ خَلَقَهُ مِنْ عَصَى
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ
إِذْ خَلَقَهُ مِنْ عَصَى

ق وَالْعَصْرِ
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ
إِذْ خَلَقَهُ مِنْ عَصَى
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ
إِذْ خَلَقَهُ مِنْ عَصَى

ق وَالْعَصْرِ
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ
إِذْ خَلَقَهُ مِنْ عَصَى
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ
إِذْ خَلَقَهُ مِنْ عَصَى

ق وَالْعَصْرِ
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ
إِذْ خَلَقَهُ مِنْ عَصَى
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ
إِذْ خَلَقَهُ مِنْ عَصَى

ق وَالْعَصْرِ
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ
إِذْ خَلَقَهُ مِنْ عَصَى
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ
إِذْ خَلَقَهُ مِنْ عَصَى

ق وَالْعَصْرِ
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ
إِذْ خَلَقَهُ مِنْ عَصَى
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ
إِذْ خَلَقَهُ مِنْ عَصَى

ق وَالْعَصْرِ
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ
إِذْ خَلَقَهُ مِنْ عَصَى
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ
إِذْ خَلَقَهُ مِنْ عَصَى

ق وَالْعَصْرِ
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ
إِذْ خَلَقَهُ مِنْ عَصَى
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ
إِذْ خَلَقَهُ مِنْ عَصَى

٤٥١١

٤٥١١

الصَّفْحَةُ الْأُولَى مِنَ النُّسخَةِ (د)

القِسْمُ الثَّانِي:
النَّصُّ الْمُحَقَّقُ

[مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلَّفِ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنِّ وَأْتِمِّمْ] (1) [(2)]

صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا (3)
يَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى اللهِ تَعَالَى أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَنْجُورُ (4)، وَقَاهُ اللهُ شُحَّ
نَفْسِهِ، وَجَعَلَ خَيْرَ أَيَّامِهِ يَوْمَ يَحِلُّ بِرَمْسِهِ (5) آمِينَ آمِينَ (6):
وَرَدَّتْ عَلَيْنَا بِفَاسَ (7) حَرَسَهَا اللهُ مِنْ طَوَارِقِ الْحَدَثَانِ، وَجَعَلَهَا دَارَ إِسْلَامٍ
إِلَى انْتِهَاءِ الدُّوَرَانِ، اسْتَبْشَكَالَاتٍ وَأَبْحَاثٍ فِي (8) الْقِرَاءَاتِ تَتَعَلَّقُ «بِحِرْزِ

(1) ما بين المعقوفين في (د)، وقد تعذرت قراءته.

(2) ما بين المعقوفين: زيادة من (د)، غير موجودة في بقية النسخ.

(3) وآله وصحبه وسلم تسليماً: زيادة من (ج)، وفي (ب): صلى الله على سيدنا محمد،
وفي (د): وصلى الله على مولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.

(4) تصحف لقبه في (أ) إلى: المنجوري، والمثبت من بقية النسخ، ومن مصادر ترجمته،
وهو الصواب. ر: ترجمته في قسم الدراسة ص55.

(5) الرَّمْسُ: القبر مستويا مع وجه الأرض والتراب الذي يحثى على القبر. ر: مجمع
اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4،
1425هـ/2004م، ر م س، ص372.

(6) آمين آمين: غير موجودة في (ب)، (ج) و(د).

(7) فاس: مدينة مغربية تأسست سنة (182هـ/759م) على يد إدريس الثاني، الذي
جعلها عاصمة الدولة الإدريسية بالمغرب، وقد تعرضت لغزو الفاطميين على يد جواهر
الصقلي سنة (349هـ/960م) ثم غزاها الأمويون في عهد المنصور بن أبي عامر سنة
(365هـ/975م)، ثم صارت عاصمة المملكة في عهد المرينيين، وهي تعد ثاني أكبر
المدن المغربية من حيث عدد السكان، تقع بين مدينتي وجدة والدار البيضاء. ر: سالم
(عبد العزيز)، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة
والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط2، 1402هـ/1982م، ص697-699.

(8) في (أ): من، والمثبت من باقي النسخ.

الأماني»⁽¹⁾ مِنْ بَعْضِ فُضَلَاءِ الشَّرْقِ، وَهُوَ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ الْأَسْتَاذُ الْمُجَوِّدُ، مَنْ أَعْرَبَ عَنْ كَمَالِهِ وَعِرْفَانِهِ، بِفَصَاحَةِ بَيَانِهِ وَبَيَانِهِ، أَبُو الْعَبَّاسِ سَيِّدِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَسِيرِيُّ الْمِصْرِيُّ⁽²⁾، نَزِيلُ قُسْطَنْطِينِيَّةَ⁽³⁾ الْمَحْرُوسَةِ، أَطَالَ

(1) حرز الأماني ووجه التهاني للإمام الفاسم بن فيزه بن خلف الشاطبي: قصيدة لامية في القراءات السبع، عدد أبياتها 1173 بيتا، نظم فيها الشاطبي كتاب التيسير في القراءات السبع للإمام أبي عمرو الداني.

(2) هو أحمد بن محمد المسيري المصري الأستاذ المحقق المقرئ، صهر الشيخ ناصر الدين الطبلاوي (ت966هـ/1559م) وأخص تلاميذه، إمام جامع أبي أيوب الأنصاري بالأسنانة، رحل في أواسط المائة التاسعة إلى دار الخلافة آنذاك، وتصدر لنشر علم القراءات بها، وأقرأ من طريق التيسير وطريق الدرّة والطبيرة وتقريب النشر إلى وفاته سنة (ت1006هـ/1597م)، وإليه ينسب سبب تسمية طريق التيسير به: طريق اسلامبول، في مقابل طريق مصر، إذ القاعدة في الطريق الأول: أن يتخذ التيسير والتحبير أصلا ويضم إليهما ما في الشاطبية والدرّة، وفي الثاني: أن يتخذ الحرز والدرّة أصلا، ويضم إليهما ما في التيسير والتحبير، فبعد رحيل الشيخ المسيري إلى دار الخلافة صار يعرف الطريق الأول باسم طريق اسلامبول، بينما اشتهر الطريق الثاني باسم طريق مصر لما استقر الشيخ شحادة اليميني (ت987هـ/1579م) (الذي يشترك مع الشيخ المسيري في الأخذ عن الشيخ ناصر الدين الطبلاوي) بمصر وتصدر للإقراء بها، فانتشر طريقه بين المصريين والأماص، فصار مشتهرا بطريق مصر. ر: أفندي (محمد أمين)، عمدة الخلان في إيضاح زبدة العرفان، Princeton University Library، نسخة PDF مخ، د.ر.ط، د.ت.ط، ص6.

(3) قُسْطَنْطِينِيَّة: بإسقاط ياء النسبة، كذا في جميع النسخ، وهي قُسْطَنْطِينِيَّة، كانت دار ملك الروم، بينها وبين بلاد المسلمين البحر المالح، عمرها ملك من ملوك الروم يقال له قسطنطين فسميت باسمه، لها خليج من البحر يطيف بها من وجهين مما يلي الشرق والشمال، وجانباها الغربي والجنوبي في البر، ثم صارت عاصمة الامبراطورية العثمانية منذ فتحها على يد محمد الفاتح الذي غير اسمها إلى اسلامبول أو الأسنانة، إلى أن جاء أتاتورك وغيره إلى إسطنبول ضمن إصلاحاته القومية، وهي إلى اليوم تعرف بهذا الاسم. ر: الحموي (ياقوت)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1397هـ/1977م، ج4/ص347 و348، فهمي (عبد السلام)، السلطان محمد الفاتح فاتح القسطنطينية وقاهر الروم، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ط5، 1413هـ/1993م.

الله تَعَالَى فِي اجْتِنَاءِ ثَمَرَاتِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ عُمُرَهُ وَبِقَاءِهِ، وَأَدَامَ فِي
اِقْتِنَاءِ نَرَجَاتِ الْفَضَائِلِ وَالْفَوَاضِلِ سُمُوهُ وَأَزْتِقَاءَهُ، يَرْغَبُ مِنْ شَيْخِنَا
الإمامين، أَسْنَادِي فَاَسَ [فِي عَصْرِهِمَا سَيِّدِي أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ
إِبْرَاهِيمَ]⁽¹⁾ قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ⁽²⁾، وَسَيِّدِي مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ⁽³⁾ بْنِ مَجْبَرٍ⁽⁴⁾، أَبْقَاهُ
اللهُ، أَنْ يُزِيحَا عَنْهُ⁽⁵⁾ الإِشْكَالَ، وَيَكْشِفَا لَهُ عَنْ وَجْهِ الْمَقَالِ، بِالتَّحْقِيقِ وَالْعَزْوِ
إِلَى الإِتْقَالِ، فَصَادَفَ وَصُولُ⁽⁶⁾ رِسَالَتِهِ وَفَاةَ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَذْكُورِ، وَمَرْضَا
مِنَ الْآخِرِ مَشُوبًا بِعَجْزٍ وَهَرَمٍ يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ⁽⁷⁾ تَدْقِيقِ النَّظْرِ وَتَتَبُّعِ كُتُبِ
الْأَيْمَةِ بِكَمَالِ الْمُطَالَعَةِ، فَحِينَئِذٍ انْتَدَبْتُ لِتَأْمُلِ تِلْكَ الإِسْتِسْكَالَاتِ وَالتَّنْدِيرِ فِي
حَلِّهَا⁽⁸⁾، فَانْكَشَفَ لِي مِنْ أَجْوِبَتِهَا مَا أُنْكُرُهُ الْآنَ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ
التَّكْلَانُ⁽⁹⁾.

-
- (1) ما بين المعقوفين سقط من (أ)، مثبت في (ب)، (ج) و(د) / تقدمت ترجمة ابن إبراهيم في قسم الدراسة. ر: ص66.
- (2) في (ب) و(ج): سره.
- (3) في (ب) و(ج): محمد.
- (4) تقدمت ترجمته في قسم الدراسة. ر: ص68.
- (5) في (ب): يجيبا عن.
- (6) سقط من (ج) وزيدت في الهامش.
- (7) في (أ): عن.
- (8) والتدبير في حلها، في (ب) و(ج): وأعملت الفكر في حل ما أثارته من المعارضات.
- (9) في (ج): الاتكال.

نص السؤال الأول:

منها، أي من الأسئلة: «الناس» المجزور، هل الفتح (1) والإمالة (2) لكل من الدوري (3) والسوسي (4) عملاً بظاهر «الشاطبية» (5)، أو الفتح للسوسي،

(1) الفتح في اصطلاح القراء: هو فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف الذي يأتي بعده ألف، فهو فتح للفم أو الصوت الخارج منه، لا فتح الحرف نفسه. ر: الداني (عثمان)، الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة، تح: محمد شفاعت رباني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1435هـ/2014م، ج1 ص163، ابن الفاصح (علي)، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، ضبط وتصحيح وتخريج: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1425هـ/2004م، ص119، ابن الجزري (محمد)، النشر في القراءات العشر، ج4/ص1202.

(2) الإمالة في اصطلاح القراء: على ضربين: إمالة كبرى وإمالة صغرى، فالكبرى: ويقال لها أيضاً: المحضة، والإضجاع، والبطح، حقها أن تقرب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ، والصغرى: ويقال لها أيضاً: بين اللفظين، والتقليل، والتلطيف، وبين بين، حقها أن يؤتى بالحرف بين الفتح وبين الإمالة الكبرى. ر: الداني (عثمان)، الموضح، ج1/ص164، ابن الجزري (محمد)، النشر، ج4/ص1203. ومراده بالإمالة هنا: الإمالة الكبرى.

(3) هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي بن صهبان الدوري الأزدي البغدادي النحوي المقرئ الضريز، راوي الإمامين أبي عمرو والكسائي، يقال أنه أول من جمع القراءات وألفها، وقرأ بسائر الحروف السبعة، وبالشواذ، وجمع من ذلك شيئاً كثيراً، توفي في شوال سنة ست وأربعين ومائتين (246هـ/860م). ر: الذهبي (محمد)، معرفة القراء الكبار، تح: أبو عبد الله محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1417هـ/1997م، ص113-114، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية في طبقات القراء، تح: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ/2006م، ج1/ص230-232.

(4) هو أبو شعيب السوسي، صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود، مسرح الرُسْتَبِي الرقي المقرئ، أخذ قراءة أبي عمرو عرضاً وسماعاً عن اليزيدي، توفي في أول سنة إحدى وستين ومائتين (261هـ/874م). ر: الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص72، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج1/ص302.

(5) في قول الشاطبي: وَخُلْفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَزْرِ (ح) صَلاً. ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمانى ووجه التهاني، ص27، الشاهد من البيت: 331.

وَالْوَجْهَانِ لِلدُّورِيِّ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي «التَّيْسِيرِ»⁽¹⁾، وَذَلِكَ أَنَّهُ أُسْنَدَ رَوَايَةَ الدُّورِيِّ فِيهِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرِ الْفَارِسِيِّ⁽²⁾ عَنْ أَبِي طَاهِرِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ⁽³⁾ [عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُجَاهِدٍ⁽⁴⁾][⁽⁵⁾ عَنْ أَبِي الرَّغَزَاءِ⁽⁶⁾، ثُمَّ قَالَ فِي بَابِ الْإِمَالَةِ:

(1) ر: الداني (عثمان)، التيسير في القراءات السبع، تح: حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، الإمارات، ط1، 1429هـ/2008م، ص115، وهو من أجل كتب الإمام أبي عمرو الداني رحمه الله، ضمَّته قراءات البذور السبعة ورواتهم، وهو أصل قصيدة حرز الأمامي ووجه التهامي في القراءات السبع للإمام الشاطبي الذي نظم كتاب التيسير فزاد من اشتهاره وانتشاره بين الناس، ويعتبر هذا السفر عمدة علماء القراءات مشرقاً ومغرباً، وأحد الطرق التي تواترت من خلالها القراءات القرآنية من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى زماننا هذا.

(2) هو عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن إسحاق بن محمد بن خواسطي، أبو القاسم الفارسي ثم البغدادي، المقرئ النحوي، يعرف ب: ابن أبي غسان (ت413هـ/1022م). ر: ترجمته عند الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص209-210، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج1/ص353.

(3) هو عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم أبو طاهر البغدادي المقرئ، مصنف كتاب البيان، (ت349هـ/960م). ر: ترجمته عند الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص176 و177، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ص423-425.

(4) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أبو بكر البغدادي العطشي المقرئ الأستاذ، مصنف كتاب السبعة وأول من سبَّح القراءات (ت324هـ/936م). ر: ترجمته عند الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص153-154، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج1/ص128-130.

(5) ما بين المعقوفتين: زيادة من الأصل، وقد أغفلت جميع النسخ ذكر ابن مجاهد الذي قرأ عليه طاهر بن أبي هاشم، ولعل السبب هو اختياره القراءة بالفتح، تاركاً لما رواه عن أئمتهم. ر: الداني (عثمان)، التيسير، ص115، جامع البيان، تح: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ/2005م، ص330-331.

(6) هو عبد الرحمن بن عبدوس البغدادي، (ت بعد 280هـ/893م). ر: الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص138، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج1/ص337-338.

«وَأَقْرَأَنِي الْفَارِسِيُّ عَنْ قِرَاعَتِهِ عَنْ أَبِي طَاهِرٍ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو بِإِمَالَةٍ
فَتْحَةَ النَّوْنِ مِنْ «النَّاسِ» فِي [1/ب] مَوْضِعِ الْجَزِّ حَيْثُ وَقَعَ»⁽¹⁾، وَإِذَا قُلْتُمْ
بِذَلِكَ، فَقَوْلُ الشَّاطِبِيِّ: [الطويل]

وَحُخِّفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَزِّ (حُ) صَلَاً⁽²⁾

لَا يُسَاعِدُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يُحْمَلُ عَلَى قَوْلِهِ فِي الإِدْغَامِ الْكَبِيرِ: [الطويل]

.....وَقَطْبُ..... أَبُو عَمْرٍو.....⁽³⁾

لِأَنَّ الْخِلَافَ فِيهِ مُرْتَبِّ، انْتَهَى.

(1) ر: الداني (عثمان)، التيسير، ص186.

(2) ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمان، ص27، الشاهد من البيت: 331.

(3) ر: م، ص10، الشاهد من البيت: 116.

وَجَوَابُهُ:

أَنَّ الْفَتْحَ وَالْإِمَالََةَ لِكُلِّ مِنَ الدُّورِيِّ وَالسُّوسِيِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ «الشَّاطِطِيَّةِ» (1) أَوْ (2) نَصُّهَا، وَعَلَيْهِ حَمَلَ النَّاسُ «التَّيْسِيرَ»، وَبِذَلِكَ قَرَأْنَا عَلَى جَمِيعِ أَشْيَاخِنَا (3)، أَعْنِي بِالْوَجْهَيْنِ لِكُلِّ مِنْهُمَا، وَعَلَيْهِ يَحْمَلُونَ الْقَصِيدَ (4). وَقَدْ ذَكَرَ الْمُحَقِّقُ الْجَعْبَرِيُّ (5) فِي «النَّاسِ» الْمَجْرُورِ (6) ثَلَاثَةَ مَذَاهِبَ:

1. الْقَطْعَ بِالْإِمَالََةِ (7).

(1) في (ج): الشاططي، والصواب ما أثبت بدليل ما بعده، وهو: ونصّها.

(2) كذا في (ب)، (ج) و(د)، وفي (أ): و.

(3) في (ب): شيوخنا.

(4) في (ج): القصيدة / قال السخاوي: «وهذا الخلاف منسوب في القصيد إلى أبي عمرو نون الدوري والسوسي، لما ذكرت، وكان شيخنا يقرأ بالإمالة له من طريق الدوري، وبالفتح من طريق السوسي». ر: السخاوي (علي)، فتح الوصيد في شرح القصيد، تح: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423هـ/2002م، ج2/ص275، وقال ابن الجزري: «وذلك صريح في أن ذلك من رواية الدوري، وبه كان يأخذ أبو القاسم الشاططي في هذه الرواية». ر: ابن الجزري (محمد)، النشر، ج4 ص1273.

(5) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، الشيخ الإمام العالم، المقرئ الأستاذ برهان الدين، أبو إسحاق الجعبري، ولد سنة (640هـ/1242م)، صاحب كتاب كنز المعاني في شرح حرز الأمان، (ت732هـ/1331م). ر: ترجمته عند الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص397، العسقلاني (أحمد)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، مراقبة: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر آباد، الهند، ط2، 1392هـ/1972م، ج1/ص50-51 تر: 130.

(6) في رواية اليزيدي عن أبي عمرو.

(7) وبه قال الحلواني والداني في التوضيح، وحمل الفتح على غير المجرور أو على رواية غير الدوري والسوسي. ر: الداني (عثمان)، التوضيح، ج1/ص285، الجعبري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأمان، در وتح: فرغلي سيد عرياوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، مصر، ط1، 1432هـ/2011م، ج2/ص864.

2. وَالْقَطْعُ بِالْفَتْحِ (1).

3. وَأَجْزَاءُ الْوَجْهَيْنِ.

قَالَ: «وَفِيهِ (2) مَذْهَبَانِ:

1. الْإِطْلَاقُ، أَي: لِكُلِّ مِّنَ الرَّوَابِئِيِّنِ وَجْهَانِ، قَالَ: وَهُوَ نَقْلُ «الْقَصِيدِ» وَ«النَّبَاسِ».

2. وَالتَّرْتِيبُ، أَي: الْإِمَالَةُ لِلدُّورِيِّ وَالْفَتْحُ لِلْسُّوسِيِّ، قَالَ: وَهُوَ نَقْلُ

السَّخَاوِيِّ (3) عَنِ النَّاطِمِ (4)، لَا عَلَى وَجْهِ تَقْيِيدِ إِطْلَاقِ الْقَصِيدِ، بَلْ

عَلَى قَصْدِ تَعْرِيفِهِ اخْتِيَارًا آخَرَ (5)، وَالْأَلْفِيدُ كَمَا تَقَدَّمَ. اهـ

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ فِي الْوَجْهِ الَّذِي نَقَلَهُ عَنِ النَّاطِمِ: «وَهُوَ مَسْطُورٌ

فِي كُتُبِ الْأَيْمَةِ كَذَلِكَ» (6).

(1) وبه قال الأهوازي وجل العراقيين، وبه قرأ مكى، والجعبري من طريق در الأفكار.
ر: القيسي (مكى)، التبصرة في القراءات السبع، تح: محمد غوث الندوي، الدار
السلفية، بومباي، الهند، ط2، 1402هـ/1982م، ص388، الجعبري (إبراهيم)، كنز
المعاني في شرح حرز الأمانى (تح: فرغلي عريايوي)، ج2/ص864.

(2) أي: المذهب الثالث.

(3) هو علم الدين أبو الحسن الهمداني السخاوي المقرئ المفسر النحوي، أخذ القراءات
عن أبي القاسم الشاطبي وكان من أجل تلاميذه، (ت614هـ/1217م). ر: ترجمته عن
الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص340-342، ابن الجزري (محمد) غاية النهاية.
ج1/ص502-504.

(4) ر: السخاوي (علي)، فتح الوصيد في شرح القصيد، ج2/ص275.

(5) قال الداني: «واختياري في قراءة أبي عمرو من طريق أهل العراق الإمامة المحضة
في ذلك؛ لشهرة من رواها عن يزيد، وحسن اضطلاعهم ووفور معرفتهم». ر: الداني
(عثمان)، جامع البيان، ص330-331.

(6) ر: السخاوي (علي)، فتح الوصيد في شرح القصيد، ج2/ص275.

قَالَ أَبُو شَامَةَ⁽¹⁾: «وَكَذًا⁽²⁾ أَقْرَأْنَا شَيْخَنَا أَبُو الْحَسَنِ⁽³⁾، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو
الْحَسَنِ بْنُ غَلْبُونَ⁽⁴⁾ غَيْرَهُ»⁽⁵⁾ انْتَهَى⁽⁶⁾. [وَشَيْخُ أَبُو شَامَةَ هُوَ السَّخَاوِيُّ]⁽⁷⁾.
وَكَذًا لِمَصَاحِبِ «اللُّكَلِيِّ الْفَرِيدَةِ فِي شَرْحِ الْقَصِيدَةِ»⁽⁸⁾، أَعْنِي حَمَلُ
«التَّيْسِيرِ» عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَنَصُّهُ إِثْرُ ذِكْرِهِ لِنَصِّ كِتَابِ «الإِمَالَةِ»⁽⁹⁾: «وَهَذَا

- (1) هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، شهاب الدين أبو القاسم
المقدسي، ثم الدمشقي الشافعي المقرئ، النحوي الأصولي، صاحب كتاب إبراز المعاني
من حرز الأمانى (ت665هـ/1267م). ر: ترجمته عند الذهبي (محمد)، معرفة القراء،
ص361-362، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج1/ص330-331.
(2) كذا في جميع النسخ، وفي الأصل: وكذلك.
(3) كذا في (أ) و(د) وفي الأصل، بينما لا يوجد في (ب) و(ج): أبو الحسن.
(4) هو طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك، أبو الحسن الحلبي،
نزيل مصر، الإمام المقرئ، وأحد الحذاق المحققين، صاحب كتاب التذكرة في القراءة
الثمان، (ت399هـ/1008م). ر: ترجمته عند الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص207،
ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج1/ص307-308.
(5) ر: أبو شامة (عبد الرحمن)، إبراز المعاني من حرز الأمانى، ج2/ص139.
(6) ر: الجعيري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأمانى، (تح: فرغلي عرياوي)،
ج2/ص864-866.
(7) زيادة من (ب) و(ج).
(8) هو أبو عبد الله الفاسي، جمال الدين محمد بن حسن بن محمد بن يوسف المغربي،
الإمام العلامة المقرئ، نزيل حلب، ولد بفاس سنة نيف وثمانين وخمسمائة
(582هـ/1186م)، قرأ القراءات على اثنين من أصحاب الشاطبي وهما: أبو موسى
عيسى بن يوسف بن إسماعيل المقدسي وأبو القاسم عبد الصمد بن سعيد الشافعي
وعرض عليهما حرز الأمانى، (ت656هـ/1258م). ر: الذهبي (محمد)، معرفة القراء،
ص359، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج2/ص109-110.
(9) في (أ): الأئمة، والصواب ما أثبت من (ب)، (ج) و(د) / والمراد بكتاب الإمامة
لأبي عمرو: هو الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة، المتقدم الذكر،
يعتبر عمدة في بابه لما تضمنه من توسع في بيان أوزان الكلمات المختلف بين فتحها
وإمالتها وأصولها ومذاهب القراء فيها.

الْخِلافُ فِي الْقَصِيدِ مَنْسُوبٌ إِلَى أَبِي عَمْرٍو دُونَ الدُّورِيِّ وَالسُّوسِيِّ عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو فِيمَا ذَكَرْتُهُ عَنْهُ مِنْ كِتَابِ «الإِمَالَةِ»⁽¹⁾، وَقَدْ اخْتَصَرَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ «التَّيْسِيرِ» وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِي عَمْرٍو أَيْضًا، فَقَالَ: «أَقْرَأَنَا الفَارِسِيُّ عَنْ قِرَاعَتِهِ عَنِ ابْنِ طَاهِرٍ فِي قِرَاعَتِهِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بِإِمَالَةِ «النَّاسِ» المَجْرُورِ، وَهِيَ رِوَايَةُ حَمْنُونَ⁽²⁾ وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ⁽³⁾ وَابْنِ سَعْدَانَ⁽⁴⁾ عَنِ الِيزِيدِيِّ⁽⁵⁾، وَأَقْرَأَنِي غَيْرُهُ بِالْفَتْحِ، وَهِيَ رِوَايَةُ أَحْمَدَ بْنِ جُبَيْرٍ⁽⁶⁾ عَنِ الِيزِيدِيِّ، وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ ابْنُ مُجَاهِدٍ»⁽⁷⁾، وَكَانَ النَّاطِمُ رَحِمَهُ اللهُ يُقْرَأُ

(1) ر: الداني (عثمان)، الموضح، ج1/ص284-285.

(2) هو الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب أبو حمدون الذهلي البغدادي، قرأ على المسيبي ويعقوب الحضرمي ويحيى بن آدم وغيرهم، (ت240هـ/854م). ر: الذهبي (محمد)، معرفة القراء، 124-125، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج1/ص311-312.

(3) هو عبد الله بن يحيى بن المبارك أبو عبد الرحمن بن أبي محمد اليزيدي البغدادي، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن أبيه عن أبي عمرو. ر: ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج1/ص413.

(4) هو محمد بن سعدان أبو جعفر الضرير الكوفي النحوي، مؤلف الجامع والمجرد وغيرهما، أخذ القراءة عرضا عن سليم عن حمزة وعن يحيى بن المبارك اليزيدي وعن إسحاق المسيبي، (ت231هـ/846م). ر: الذهبي (محمد)، معرفة القراء، 127، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج2/ص127.

(5) هو يحيى بن المبارك اليزيدي، الإمام أبو محمد البصري النحوي المقرئ، عرف باليزيدي لاتصاله بيزيد بن منصور، جود القرآن على أبي عمرو، قرأ عليه الدوري والسوسي وأحمد بن جبير الأنطاكي وغيرهم، وله اختيار خالف فيه أبا عمرو في أماكن يسيرة، (ت202هـ/817م). ر: الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص90-91، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج2/ص327-329.

(6) هو أبو جعفر أحمد بن جبير بن محمد بن جبير الكوفي، نزيل أنطاكية، كان من كبار القراء وحذاقهم ومعلميهم، (ت258هـ/872م). ر: الذهبي (محمد)، معرفة القراء، 122-123، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج1/ص43-44.

(7) ر: الداني (عثمان)، التيسير، ص186، بتصريف قليل من الفاسي.

بِالإِمَالَةِ لَهُ مِنْ طَرِيقِ الدُّورِيِّ، وَبِالْفَتْحِ مِنْ طَرِيقِ السُّوسِيِّ، وَرُبَّمَا عَكْسَ
بَعْضُ الْمَشَايخِ ذَلِكَ»⁽¹⁾ انْتَهَى.

قُلْتُ: وَفِيمَا ذَكَرَهُ مِنْ كِتَابِ «الإِمَالَةِ» لِلدَّانِيِّ أَنَّ الإِمَالَةَ هِيَ الصَّحِيحُ
عَنْ أَبِي عَمْرٍو، قَالَ: «إِذْ لَمْ تَأْتِ رِوَايَةٌ مَنصُوصَةٌ عَنِ الزَّيْدِيِّ عَنْهُ بِخِلَافِ
ذَلِكَ»⁽²⁾، وَابْنُ مُجَاهِدٍ، وَإِنْ قَرَأَ بِالْفَتْحِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، فَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ
الإِخْتِيَارِ [2/أ] [لِرِوَايَةِ] ⁽³⁾ غَيْرِ الزَّيْدِيِّ ⁽⁴⁾ انْتَهَى.

[قُلْتُ] ⁽⁵⁾: وَكَذَا ⁽⁶⁾ لِابْنِ دَرَّاجٍ ⁽⁷⁾، أَحَدِ شُرَاحِ «الْحَرْزِ» ⁽⁸⁾، فَإِنَّهُ بَعْدَ أَنْ
ذَكَرَ أَنَّهُ زُوِيَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو إِمَالَتُهُ وَزُوِيَ عَنْهُ فَتَحَهُ، وَأَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الأَدَاءِ

(1) ر: الفاسي (محمد)، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، رسالة ماجستير في الكتاب
والسنة، در وتغ: عبد الله عبد المجيد نمكناني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة
العربية السعودية، نسخة pdf، 1420هـ/1999م، ج2/ص362.

(2) ر: الداني (عثمان)، الموضح، ج1/ص285.

(3) سقط من (أ).

(4) ر: الداني (عثمان)، التيسير، ج1/ص285-286، جامع البيان، ص330-331.

(5) سقط من (أ) و(د).

(6) في (ب): وكذلك.

(7) لم أقف على ترجمته، وقد ذكره ابن القاضي في شرحه على الدرر لدى حديثه عن
الخلافة في لفظ «الثَّوْرَاءُ» فقال: «أبو الحسن علي المعروف بابن الدراج، كان عالما
كبيرا في علوم القرآن، متمهدا في اللغة والنحو وغير ذلك، ولازم أشياخا كثيرة في بلاد
المشرق، وكانت عادته الرحلة من شيخ إلى شيخ حتى فاق نظرائه في عصره، وكذلك
لقى الأشياخ أيضا في المغرب، وتصدر للإقراء داريا بمدينة فاس». ر: ابن القاضي

(عبد الرحمن)، الفجر الساطع والضيء اللامع في شرح الدرر اللوامع، ج3/ص296.

(8) نسب له الشرح على الحرز ابن القاضي في كتابه بيان الخلاف والتشهير وما جاء
في الحرز من الزيادة على التيسير عند ذكره لإمالة «النَّاسِ» لأبي عمرو في أول سورة
البقرة. ر: ابن القاضي (عبد الرحمن)، بيان الخلاف والتشهير وما جاء في الحرز من
الزيادة على التيسير، لوحة 5.

يُمِيلُ لِلدُّورِيِّ وَيَفْتَحُ لِلسُّوسِيِّ، وَيَعْضُهُمْ يُمِيلُ لِلسُّوسِيِّ وَيَفْتَحُ لِلدُّورِيِّ، قَالَ: «وَتَسَبَّ (1) الشَّيْخُ -يَعْنِي الشَّاطِطِيَّ- الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ لِأَبِي عَمْرٍو وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِذِكْرِ (2) الدُّورِيِّ وَلَا السُّوسِيِّ كَمَا فَعَلَ فِي «التَّيْسِيرِ» (3) اِنْتَهَى.

فَالْفَاسِيُّ وَالْجَعْبَرِيُّ وَابْنُ دِرَاجٍ حَمَلُوا «التَّيْسِيرَ» عَلَى مُقْتَضَى ظَاهِرِ «الشَّاطِطِيَّةِ» أَوْ نَصَّهَا.

وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ الْمُسْتَشْكِلِ عَلَى أَنَّ الْخِلَافَ الَّذِي فِي «التَّيْسِيرِ» إِنَّمَا ذَكَرَهُ لِلدُّورِيِّ دُونَ السُّوسِيِّ، بِقَوْلِهِ: أَقْرَأَنِي الْفَارِسِيُّ، مَعَ كَوْنِهِ إِنَّمَا أُسْنَدَ فِي أَوَّلِ «التَّيْسِيرِ» لِقِرَاءَتِهِ عَلَى الْفَارِسِيِّ رِوَايَةَ الدُّورِيِّ فَقَطُّ، فَكَانَ قَرِينَةً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ فِي بَابِ الْإِمَالَةِ الدُّورِيِّ فَقَطُّ، فَهَذَا لَا يَتِمُّ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأول: إِنَّمَا أُسْنَدَ (4) فِي بَابِ الْإِمَالَةِ لِقِرَاءَةِ الْفَارِسِيِّ الْإِمَالَةَ فَقَطُّ دُونَ الْفَتْحِ، فَإِنَّمَا أُسْنَدَهُ لِغَيْرِهِ، فَإِنَّهُ قَالَ: «وَأَقْرَأَنِي غَيْرُهُ بِالْفَتْحِ (5)، وَهِيَ رِوَايَةُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنِ الزَّيْدِيِّ، وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ ابْنُ مُجَاهِدٍ (6)، فَالْإِزْمُ عَلَى هَذَا (7) أَنْ الْمُتَحَقِّقَ مِنْ «التَّيْسِيرِ» ذِكْرُهُ لِلدُّورِيِّ الْإِمَالَةَ فَقَطُّ، كَيْفَ (8) وَالْمُسْتَشْكِلُ (9)

(1) في (أ) و(د): ونسبة، والمثبت من (ب)، (ج).

(2) في (أ): لذلك، والصواب ما أثبت من (ب)، (ج) و(د).

(3) هذا النص ذكره ابن القاضي نقلا عن ابن دراج عند ذكره لإمالة «الناس» لأبي عمرو في أول سورة البقرة. ر: ابن القاضي (عبد الرحمن)، بيان الخلاف والتشهير وما

جاء في الحرز من الزيادة على التيسير، لوحة 5.

(4) كذا في (أ) و(د)، وفي (ب): أنه استند، وفي (ج): أنه إنما استند.

(5) فإنما... بالفتح: سقط من (ب).

(6) ر: الداني (عثمان)، التيسير، ص 189.

(7) فالإزم على هذا: كذا في (أ) و(د)، وفي (ب) و(ج): فلو أخذ المستشكل بمقتضى

ما ذكره لزمه.

(8) كذا في (ب)، (ج) و(د)، وفي (أ): فكيف.

(9) في (ب) و(ج): وهو.

يَزْعُمُ ذَكَرَ «التَّيْسِيرِ» لِلدُّورِيِّ، الْوَجْهَيْنِ [مَعًا] (1) ! وَبِالْجُمْلَةِ فَذَلِيلُهُ لَا يُنْتَجُ دَعْوَاهُ.

الثَّانِي: اِقْتِصَارُ صَاحِبِ «التَّيْسِيرِ» فِي الْوَجْهَيْنِ مَعًا عَلَى ذِكْرِ الْإِمَامِ؛ وَهُوَ أَبُو عَمْرٍو، دُونَ تَعَرُّضِ لِذِكْرِ أَحَدٍ [مِنْ] (2) الرَّوَيْينِ (3) بِخُصُوصِهِ، يُعَيِّنُ مَا ذَكَرَهُ الشُّرَاحُ، بِذَلِيلِ قَوْلِهِ أَوَّلَ «التَّيْسِيرِ»: «فَإِذَا اخْتَلَفَتْ عَنْهُمْ، أَيُّ: الرَّوَايَاتِ، ذَكَرْتُ الرَّوَايَ بِاسْمِهِ وَأَضْرَبْتُ عَنِ اسْمِ الْإِمَامِ، وَإِذَا انْتَقَبْتُ ذَكَرْتُ اسْمَ الْإِمَامِ» (4) صَحَّ مِنْهُ، فَهَذَا مُعَارِضٌ لِذَلِيلِ (5) [المُسْتَشْكِلِ] (6)، بَلْ أَقْوَى فِي الدَّلَالَاتِ، فَلَزِمَ سُلُوكُ سَبِيلِ النَّاسِ فِي حَمَلِ «التَّيْسِيرِ» (7).

وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَيْضًا قَوْلُهُ فِي كِتَابِ «الإِمَالَةِ»: «إِنَّ الإِمَالَةَ هِيَ الصَّحِيحُ عَنِ أَبِي عَمْرٍو، وَلَمْ تَأْتِ رِوَايَةٌ مَنْصُوصَةً عَنِ الْيَزِيدِيِّ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَابْنُ مُجَاهِدٍ -وَإِنْ قَرَأَ بِالْفَتْحِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ- فَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْإِخْتِيَارِ لِرِوَايَةِ غَيْرِ الْيَزِيدِيِّ» (8) صَحَّ مِنْهُ.

لَكِنْ فِي هَذَا مُخَالَفَةٌ «لِلتَّيْسِيرِ»، لِكَوْنِهِ جَعَلَ فِيهِ الْفَتْحَ رِوَايَةَ ابْنِ جُبَيْرٍ عَنِ الْيَزِيدِيِّ، فَإِنْ أُخِذَ بِمَا فِي كِتَابِ «الإِمَالَةِ» كَانَ ذَالًا عَلَى أَنَّ الْحَافِظَ الدَّانِيَّ يَزِي أَنْ طَرِيقِي (9) الدُّورِيِّ وَالسُّوسِيِّ مَعًا هِيَ الإِمَالَةُ، إِذِ الْيَزِيدِيُّ هُوَ وَاسِطَتُهُمَا فِي الْإِمَامِ أَبِي عَمْرٍو، كَمَا قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ [الشَّاطِبِيُّ] (10) [الطَوِيلِ]

(1) سقط من (أ) و(د).

(2) زيادة من (ب) و(ج) يقتضيها السياق.

(3) في (أ) و(ب): الروايتين، والصواب ما أثبت من (ج) و(د).

(4) ر: الداني (عثمان)، التيسير، ص 96.

(5) كذا في (ب) و(ج)، وفي (أ) و(د): دليلك.

(6) زيادة من (ب) و(ج).

(7) في حمل التيسير: في (ب) و(ج): في ذلك.

(8) تقدم.

(9) في (ج): طرق.

(10) زيادة من (ج).

أَفَاضَ عَلَى يَحْيَى الْبَزِيدِيِّ سَنِيَهُ (1)

الْبَيْتَيْنِ، [2/ب] عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي أَوَّلِ «التَّيْسِيرِ» مَا يَفْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ عَلَى الْفَارِسِيِّ إِلَّا طَرِيقَ الدُّورِيِّ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ أَدْوَاتِ الْحَصْرِ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَيْهِ طَرِيقَ السُّوسِيِّ أَيْضًا، وَإِنَّمَا أَسْنَدَ إِلَيْهِ طَرِيقَ الدُّورِيِّ فَقَطُّ لِكُونِهِ أَضْبَطَ لَهَا مِنْ الطَّرِيقِ الْأُخْرَى، أَوْ لِكُونِ مَنْ أَسْنَدَ لَهُ الطَّرِيقَ أَضْبَطَ لَهُ مِنَ الْفَارِسِيِّ، وَالْفَارِسِيُّ أَضْبَطَ لَطَرِيقِ الدُّورِيِّ مِنَ الْأُخْرَى، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَفْتَضِي الْإِخْتِصَاصَ بِالذِّكْرِ، سَيِّمًا وَ«التَّيْسِيرُ» مَبْنِيٌّ عَلَى الْإِيجَازِ وَعَدَمِ الْإِطْنَابِ، [عَلَى أَنَّ لِإِمَامِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ⁽²⁾ فِي «تَقْرِيبِ النَّشْرِ»⁽³⁾ مِثْلَ مَا لِلْمُسْتَشْكِلِ فِي حَمَلِ «التَّيْسِيرِ»، وَنَصُّهُ: «وَ«النَّاسِ» حَيْثُ وَقَعَ مَجْرُورًا، أَمَالَهُ الدُّورِيُّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو بِإِخْتِلَافٍ عَنْهُ، فَرَوَى إِمَالَتَهُ عَنْهُ أَبُو طَاهِرِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ عَنِ أَبِي الرَّغْرَاءِ عَنْهُ، وَهُوَ الَّذِي فِي «التَّيْسِيرِ»، وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ الشَّاطِبِيُّ عَنْهُ وَجْهًا وَاحِدًا، وَهُوَ اخْتِيَارُ الدَّانِيِّ، وَرَوَى فَتَحَهُ سَائِرُ أَهْلِ الْأَدَاءِ عَنِ الدُّورِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ الْبَاقُونَ»⁽⁴⁾ انْتَهَى، وَعَلَيْهِ اِقْتَصَرَ آخَرًا⁽⁵⁾، وَسَتَذَكَّرُ أَيْضًا

(1) ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمانى، الشاهد من البيت: 30.

(2) هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الدمشقي ثم الشيرازي المقرئ الشافعي المعروف بابن الجزري، صاحب النشر في القراءات العشر وطيبة النشر في القراءات العشر، والدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية، وغيرها من المصنفات، (ت833هـ/1430م). ر: ترجمته عند الشوكاني (محمد)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار الكتاب الإسلامي، د.ر.ط، د.ت.ط، ج2/ص257-259، تر: 513، السخاوي (محمد)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج9/ص255-260.

(3) كتاب تقريب النشر في القراءات العشر: وضعه الإمام ابن الجزري اختصاراً لكتابه: النشر في القراءات العشر الذي عز تناوله على بعض أصحابه؛ لكثرة ما فيه من الإسهاب والإطناب.

(4) ر: ابن الجزري (محمد)، تقريب النشر في القراءات العشر، ج1/ص377-378.

(5) وعليه اقتصر آخرًا: في (ب) ومنه أخذ.

عَنِ الْأُسْتَاذِ الصَّفَّارِ (1) فِي جَوَابِ السُّؤَالِ الثَّانِي نَحْوَ اسْتِدْلَالِ الْمُسْتَشْكِلِ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ (2).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَإِذَا قُلْتُمْ بِذَلِكَ، فَقَوْلُ الشَّاطِئِيِّ: [الطويل]

..... وَخَلَفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَزْرِ (خ) صَلَا (3)

لَا يُسَاعِدُ عَلَى ذَلِكَ.

فَأَقُولُ: قَدْ بَيَّنْتُ أَنِّي لَا أَقُولُ بِذَلِكَ، بَلْ بِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْوَجْهَيْنِ لِكُلِّ مِنَ
الرَّوَابِئِيِّينَ (4).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: فَلَا يُحْمَلُ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْإِدْعَامِ الْكَبِيرِ: [الطويل]

..... وَقَطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ..... (5)

لِأَنَّ الْخِلَافَ فِيهِ مُرْتَبٌّ.

فَأَقُولُ: إِنَّ عَنِّي بِتَرْتِيبِ الْخِلَافِ مَا ذَكَرَهُ الْجَعْبَرِيُّ مِنَ الْمَذْهَبِ الثَّانِي فِي
الْمَذْهَبِ الثَّلَاثِ؛ وَهُوَ أَنَّ الْإِمَالَةَ لِلدُّورِيِّ وَالْفَتْحَ لِلسُّوسِيِّ، فَهَذَا خِلَافٌ

(1) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي بكر التينملي الشهير
بالصفار، المراكشي المقرئ، شيخ العلامة المؤرخ ابن خلدون، له تأليف في القراءات، قرأ
على أبي الحسن التلاوة المتصلة بالحافظ أبي عمرو الداني القرآن كله عن شيخهما أبي
جعفر بن الزبير، وابن أبي ریحان، (ت 761هـ/1360م). ر: ابن خلدون (عبد الرحمن)،
التعريف بابن خلدون ورحلته غريباً وشرقاً، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر،
بيروت، لبنان، ط 1399هـ/1979م، ص 61، ابن قنفذ (أحمد)، الوفيات، تح: عادل
نويهض، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط 4، 1403هـ/1983م، ص 360-361،
التبكي (أحمد بابا)، نيل الابتهاج، ص 427-428، الوئشريسسي (أحمد)، وفيات
الوئشريسسي، تح: محمد بن يوسف القاضي، شركة نوابغ الفكر، د.ر. ط، د.ت. ط،
ص 50.

(2) زيادة من (ب) و(ج).

(3) تقدم.

(4) كذا في (أ)، في (ب)، (ج) و(د): الراويين، وكلاهما صواب.

(5) تقدم.

المَشْهُورِ بَيْنَ النَّاسِ، وَخِلَافُ مَا فِي «التَّيْسِيرِ» وَغَيْرِهِ مِنْ (1) كُتُبِ الدَّانِي،
فَكَيْفَ يَسْتَلْكَهُ أَبُو الْقَاسِمِ فِي ثِقَلِهِ مُوَهِّمًا أَنَّهُ مَذْهَبُ «التَّيْسِيرِ»؟!
وَأَيْضًا فَإِنَّهُ خِلَافُ مَا حَمَلَتْ أَنْتَ عَلَيْهِ «التَّيْسِيرِ»، فَكَيْفَ يَنْزُكُ ظَاهِرُ
لَفْظِ الْقَصِيدِ وَيُحْمَلُ عَلَى هَذَا لِيُؤَافِقَ «التَّيْسِيرَ» 1؟ مَعَ كَوْنِهِ خِلَافُ
«التَّيْسِيرِ» عِنْدَكَ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ كُلَّهُ.

فَإِذْهَذَا: صَاحِبُ «اللَّائِي الْفَرِيدَةِ» هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ
مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَرُونَ (2) الْمَقْرِي، يُعْرَفُ بِالْقَاسِي، وَيُنْقَبُ
جَمَالَ الدِّينِ (3)، أَصْلُهُ مِنَ الْقَيْرَوَانِ، قَرَأَ كِتَابَ اللَّهِ [عَزَّ وَجَلَّ] (4) بِمَدِينَةِ فَاسَ
عَلَى خَالِهِ أَبِي عَبْدِ الْبَرِّ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْمُرَادِيِّ الْقَاسِي (5)، وَعَلَى أَبِي
الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الْأَنْدَلُسِيِّ (6)، وَقَرَأَ الْعَرَبِيَّةَ عَلَى أَبِي ذَرِّ الْخُشْنِيِّ
الْجَبَّانِيِّ (7)، وَسَمِعَ عَلَيْهِ «المَوْطَأَ» وَ«صَحِيحَ مُسْلِمٍ»، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى

(1) في (ج): و..

(2) في (ب): جوران.

(3) ر: ترجمته عند الزركلي (خير الدين)، الأعلام، ج6/ص86، كحالة (عمر رضا)،
معجم المؤلفين، ج9/ص220.

(4) زيادة من (ب).

(5) لم أقف على ترجمته.

(6) هو أحمد بن محمد بن موسى بن عطاء الله، الإمام الزاهد العارف أبو العباس بن
العريف الصنهاجي الأندلسي المريني المقرئ، صاحب المقامات والإشارات، قرأ بالروايات
على اثنين من بقايا أصحاب أبي عمرو الداني، توفي بمراكش سنة (536هـ/1141م).
ر: الذهبي (محمد)، سير أعلام النبلاء، تح: بشار عواد معروف ومحيي هلال السرحان،
مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط11، 1417هـ/1996م، ج20/ص111-114.

(7) هو مصعب بن محمد بن مسعود بن عبد الله، أبو ذر الخشني الأندلسي الجباني
النحوي المعروف بابن أبي ركب، العلامة اللغوي، إمام النحو، أخذ عن والده الأستاذ أبي
بكر وعن أبي بكر بن طاهر الخدب، أقرأ العربية دهرا وله مصنف في شرح غريب
السيرة ومصنف كبير في شرح سيبويه وكتاب شرح الإيضاح وشرح الجمل وغير ذلك،
توفي بفاس سنة (604هـ/1207م). ر: الذهبي (محمد)، سير أعلام النبلاء،
ج21/ص477-478.

الإسكندرية يُجَوِّدُ الْقُرْآنَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَيْسَى
بْنِ خَلْفِ الإسكندري⁽¹⁾، ثُمَّ نَزَلَ بِمَدِينَةِ حَلَبَ مِنْ بِلَادِ الشَّامِ وَاسْتَوَظَّنَهَا،
وَسَمِعَ بِهَا مِنْ قَاضِي الْقَضَاةِ أَبِي الْحَسَنِ يُوسُفَ بْنِ رَافِعِ الإسكندري⁽²⁾،
وَاسْتَنْظَهَرَ مُصَنَّفَهُ: «دَلِيلَ الْأَحْكَامِ» فَكَانَ يُلْقِيهِ عَنْ⁽³⁾ ظَهْرِ قَلْبِهِ، وَحَفِظَ
أَيْضًا «مُلَخَّصَ الْقَابِسي⁽⁴⁾»، وَمُعْظَمَ «صَحِيحِ البُخَارِيِّ»، وَكَانَ يَسْتَنْظِرُ⁽⁵⁾
كِتَابَ «الْكَشَافِ» لِلرَّمْخُسَرِيِّ وَغَيْرِهِ [3/أ] مِنَ التَّقَاسِيرِ وَكُتُبِ الْقِرَاءَاتِ، وَقَعَدَ
لِقِرَاءَةِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ بِمَدِينَةِ حَلَبَ، فَأَقَادَ النَّاسَ وَنَفَعَ⁽⁶⁾ اللهُ بِهِ.

(1) هو عيسى بن عبد العزيز بن عيسى الأستاذ أبو القاسم بن المحدث أبي محمد
اللكمي الشريشي ثم الاسكندراني المقرئ، قرأ القراءات وجودها على أبي الطيب عبد
المنعم بن الخلوف وغيره، وكان له اعتناء بها وصنف فيها التصانيف
(ت629/هـ1232م). ر: الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص332-334، ابن الجزري
(محمد)، غاية النهاية، ج1/ص537-539.

(2) هو يوسف بن رافع بن تميم بن عتبة بن محمد بن عتاب العلامة العلم قاضي
القضاة أبو المحاسن وأبو العز المعروف بابن شداد الأسدي الحلبي، حفظ القرآن ولزم
يحيى بن سعدون القرطبي فأحكم عليه القراءات والعربية (ت632/هـ1234م).
ر: الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص334-335، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية،
ج2/ص343-344.

(3) في (أ)، (ج) و(د): على.

(4) كذا في (ب)، (ج) و(د)، وفي (أ): الفاسي، والصواب ما أثبت / وهو مختصر
موطأ الإمام مالك المسمى: الملخص لمسند الموطأ، للإمام أبي الحسن القابسي، طبع
ب: تح وتعليق: علي إبراهيم مصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،
1429هـ/2008م.

(5) كذا في (ب) و(ج)، وفي (أ) و(د): يستحضر.

(6) في (ج): ونفع، بالتشديد.

وَتَوَلَّى خَانِقَةً⁽¹⁾ الْمَلِكِ الصَّالِحِ نُورِ الدِّينِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَحْمُودٍ⁽²⁾، وَانْتَهَتْ
إِلَيْهِ الْإِمَامَةُ، فَبَدَأَ⁽³⁾ أَيْمَةً وَقْتِهِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ وَتَعْلِيلِ الْقِرَاءَاتِ وَجَوَدَةِ الْأَدَاءِ
وَعَبْرِ ذَلِكَ، مَعَ رُسُوحِ الْقَدَمِ فِي الدِّينِ، وَالْوَرَعِ وَالْعَفَافِ، وَوُقُورِ الْعَقْلِ، وَقُوَّةِ
الدَّهْنِ، وَصِحَّةِ النَّظَرِ.

خَرَجَ طَلَبَةً لَا يُحْصَوْنَ كَثْرَةً، وَصَنَّفَ النَّصَانِيفَ الْمُفِيدَةَ، وَلَهُ شِعْرٌ
نَبِيلٌ⁽⁴⁾.

وَمَوْلِدُهُ، سَنَةَ ثَمَانِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ [580هـ/1184م]، وَوَفَاتُهُ فِي أَوَّلِ ذِي
الْحِجَّةِ سَنَةَ سِتِّ وَخَمْسِينَ وَسِتِّمِائَةٍ [656هـ/1258م]، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.
هَكَذَا وَجَدْتُ التَّعْرِيفَ بِهِ بِحَظِّ كِبَارِ الشُّيُوخِ الْأَنْدَلُسِيِّينَ، وَجُمْهُورِ طَلَبَةِ
هَذَا الْعَصْرِ بِقَطْرِنَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِتَّارِيخِ الْفَاسِيِّ الْمَذْكُورِ.

وَأَمَّا السَّخَاوِيُّ وَأَبُو شَامَةَ وَالْجَعْبَرِيُّ فَأَمْرُهُمْ مَشْهُورٌ، وَتَّارِيخُ أَرْزَمَتِيهِمْ
وَيَلَادِهِمْ وَمَوَالِيدِهِمْ وَوَفَاتِهِمْ وَعَبْرِ ذَلِكَ مِنْ شَأْنِهِمْ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ التَّوَارِيخِ
مَذْكُورٌ، وَاشْتَهَرَ بَيْنَ شُيُوخِنَا أَخْذَا عَنْ شُيُوخِهِمْ أَنَّ:

الْفَاسِيُّ: صَاحِبُ الدَّارِ.

وَأَبُو شَامَةَ: عَوَاصِ.

وَالْجَعْبَرِيُّ: مُحَقِّقٌ.

وَيَا اللَّهُ [تَعَالَى]⁽⁵⁾ التَّوْفِيقُ لَا رَبَّ غَيْرُهُ.

(1) خانقة: الظاهر أنها تعريب لكلمة: (خانقاه) الفارسية، وتعني مكانا يتجرد فيه الزهاد
والعباد.

(2) في (ج): محمد، والصواب ما أثبت / وهو أبو الفتح إسماعيل ابن صاحب الشام
نور الدين محمود ابن الأتابك. ر: ترجمته عند الذهبي (محمد)، سير أعلام النبلاء،
ج21/ص110-111.

(3) بدأ، بدأه، بدأ: غلبه وفاقه وسبقه، بدأ الشخص أقرانه: غلبهم، فاقهم. ر: مجمع اللغة
العربية، المعجم الوسيط، ص45، عمر (أحمد مختار) معجم اللغة العربية المعاصرة،
عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1429هـ/2008م، (ب ذ ز)، ص177.

(4) في (ب): قليل.

(5) زيادة من (ب) و(ج).

وَنَصُّ السُّؤَالِ الثَّانِي:

فِي (1) قِرَاءَةِ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، حَرْفُ الْمَدِّ الْوَاقِعِ بَعْدَ الْهَمْزِ: هَلِ الطُّوْلُ وَالْتَوَسُّطُ وَالْقَصْرُ طُرُقٌ أَمْ أُوجَةٌ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الطُّرُقِ وَالْأُوجَةِ؟ وَالْجَوَابُ عَنِ ذَلِكَ لَا يُحْتَاجُ [لِلْيَه] (2) لِيُوضَّحَ، وَإِذَا قُلْتُمْ بِأَنَّهَا (3) طُرُقٌ فَمِنْ (4) أَيِّ طَرِيقٍ؟ انْتَهَى.

وَجَوَابُهُ (5):

أَنَّهَا (6) أُوجَةٌ لِيُوضَّحَ وَرِوَايَةٌ (7) عَنْهُ، فَالْقَصْرُ رِوَايَةٌ الْعِرَاقِيِّينَ عَنِ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْأَزْهَرِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَنْقَبِيِّ (8)، وَقَدْ اسْتَفْرَّ بِالْعِرَاقِ، وَأَقْرَأَ بِهَا رِوَايَةَ وَرْشٍ عَنِ نَافِعٍ وَأَشَاعَهَا هُنَاكَ، وَمِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ (9)، وَقَدْ رُوِيَ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي يَعْقُوبَ (10).

(1) سقط من (ج).

(2) زيادة من (ب)، (ج) و(د).

(3) وإذا قلتم بأنها: كذا في (ب) و(ج)، وفي (أ) و(د): وإذا كان.

(4) في (أ): من.

(5) في (أ) و(د): فالجواب.

(6) في (أ): أنه، والصواب ما أثبت.

(7) في (ج) و(د): وروايات.

(8) هو عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم العنقبي، أبو الأزهر المصري (ت231هـ/846م)، أبوه هو عبد الرحمن بن القاسم صاحب الإمام مالك، اعتمد الأندلسيون على طريقه في رواية ورش. ر: ترجمته عند الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص107، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج1/ص351.

(9) هو محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب أبو بكر الأسدي الأصبهاني (ت296هـ/909م)، الطريق الثاني لرواية ورش، وقد اعتمده الإمام ابن الجزري في نشره وطيبته. ر: ترجمته عند الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص135-136، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج2/ص150-151.

(10) هو يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب الأزرق المدني ثم المصري، الطريق الأول لرواية ورش، وهو الذي اقتصر عليه ابن مجاهد في السبعة والداني في التيسير ومكي في التبصرة والشاطبي في حرز الأماني، وجل من ألف في السبعة، (ت240هـ/854م). ر: ترجمته عند الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص106-107، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج2/ص349.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْإِقْتِصَادِ»⁽¹⁾: «وَالِي هَذِهِ، يَعْني رِوَايَةَ الْقَصْرِ، ذَهَبَ الْأَكَابِرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْحُدَّاقُ مِنَ الْمُفْرِثِينَ كَابْنِ مُجَاهِدٍ وَابْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ⁽²⁾ وَابْنِ شَنِبُودَ⁽³⁾ وَأَبِي الطَّاهِرِ⁽⁴⁾ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ أَشْتَه⁽⁵⁾ وَغَيْرِهِمْ،

(1) كتاب الإقتصاد في القراءات السبع: من مصنفات الحافظ أبي عمرو الداني، وهو نثر، كما هو مبين في النقل عنه هنا، وما نقله أيضا المنتوري في شرحه على الدرر، من ذلك نقوله عن مصنفات الداني حول زيادة التمكن لحروف المد واللين إذا تقدمت همزات، لدى شرحه لقول الإمام ابن بري: وعن ورش توسط ثبت، خلافا لما ذكره الإمام ابن الجزري في غايته حيث جاء في توصيفه له أنه نظم: «وله كتاب التيسير المشهور ومنظومته الإقتصاد أرجوزة مجلد»، وهو أوسع مادة من التيسير، وقد تصحف في معرفة القراء للذهبي بالراء، والكتاب لا يزال مفقودا فيما أعلم. ر: الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص 227، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج 1/ص 448، المنتوري (محمد)، شرح الدرر اللوامع، تح: الصديقي سيدي فوزي، دن، ط 1، 1421هـ/2001م، ج 1/ص 196، حميتو (عبد الهادي)، معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، ص 18-19. (2) هو إبراهيم بن عبد الرزاق بن الحسن أبو إسحاق الأنطاكي المقرئ أحد الحدائق، أخذ القراءات عن الأخفش وقنبل وإسحاق الخزاعي وغيرهم، قرأ عليه عبد المنعم بن غلبون. (ت 339هـ/950م). ر: الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص 163، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج 1/21-22.

(3) هو محمد بن أيوب بن الصلت أبو الحسن ابن شنبود، شيخ الإقراء بالعراق مع ابن مجاهد، قرأ بالمشهور والشاذ، وكان يرى جواز الصلاة بما جاء في مصحف أبي ومصحف ابن مسعود وما صح في الأحاديث ويتعاطى ذلك، وكان ثقة في نفسه صالحا دينا متبحرا في هذا الشأن، (ت 328هـ/940م). ر: الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص 156-159، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج 2/ص 49-52.

(4) هو إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران، أبو الطاهر النحوي الأنصاري الأندلسي، ثم المصري، مؤلف كتاب العنوان في القراءات، أخذ القراءات عن عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي، وتصدر للإقراء زمانا وتعليم العربية وكان راسا في ذلك. اختصر كتاب الحجة لأبي علي الفارسي، (ت 455هـ/1063م). ر: الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص 236، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج 1/ص 149.

(5) هو أحمد بن عبد الغفار بن أحمد بن علي أبو العباس بن أشته الأصبهاني الكاتب، (ت 491هـ/1098م). ر: الذهبي (محمد) سير أعلام النبلاء، ج 19/ص 183.

وَهُوَ مَذْهَبُ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ (1) الَّذِي لَا يُجْبِرُ غَيْرَهُ وَلَا يَزِي سِوَاهُ»، يُرِيدُ عَلِيَّ بْنَ بَشِيرٍ (2)، لِأَنَّهُ قَالَ فِي «الْجَامِعِ»: «وَأَلَى ذَلِكَ -يَعْنِي الْقَصْرَ- كَانَ يَذْهَبُ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَشِيرٍ (3) -رَحِمَهُ اللَّهُ- وَسَائِرُ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ وَالشَّامِيِّينَ» (4).

قَالَ: «وَبِهِ قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونٍ فِي رِوَايَتِهِ [3/ب] بِالْإِسْنَادِ الْمَتَّقَمِّ» (5).

قَالَ الْأَسْتَاذُ الصَّفَّارُ فِي «الزَّهْرِ الْيَانِعِ» (6): «يُرِيدُ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي يَعْقُوبَ، إِذْ لَمْ يَذْكَرْ فِي «الْجَامِعِ» قِرَاءَتَهُ عَلَى ابْنِ غَلْبُونٍ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ أَبِي يَعْقُوبَ خَاصَّةً» (7) صَحَّ مِنْهُ.

[وَهَذَا نَحْوُ اسْتِدْلَالِ الْمُسْتَشْكِلِ عَلَى أَنَّ الْخِلَافَ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي «التَّيْسِيرِ» فِي إِمَالَةِ «النَّاسِ» إِنَّمَا هُوَ لِلدُّورِيِّ نُونِ السُّوسِيِّ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ] (8).

(1) هو علي بن محمد بن إسماعيل بن بشر أبو الحسن الأنطاكي التميمي نزيل قرطبة وشيخ القراء بها (ت 377هـ/987م)، إمام في القراءة مشهور. ر: ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج 1/ص 499، حميتو (عبد الهادي)، معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني، ص 189-193.

(2) كذا في (ب)، وفي (أ)، (ج) و(د): بشير، بزيادة ياء بعد الشين، وهو تصحيف. ر: تعقب د. حميتو علي من ضبطه بياء بعد الشين في معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني: 192.

(3) كذا في (ب)، وفي (أ)، (ج) و(د): بشير، وتقدم.

(4) ر: الداني (عثمان)، جامع البيان، ص 194.

(5) ر: م.ن.

(6) توجد منه نسخة مخ بخزانة القرويين، رقم 1039. نقلا عن حميتو (عبد الهادي)، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط 1، 1424هـ/2003م، ج 2/ص 526.

(7) ر: الصفار، الزهر اليناع، مخ، (لم أقف على النسخة الخطية لتوثيق رقم الورقة).

(8) سقط من (أ) و(د).

وَالْتَوْسُطُ هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ عَامَّةِ الْمِصْرِيِّينَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي يَعْقُوبَ.

[وَرِوَايَةُ أَبِي يَعْقُوبَ] (1) هِيَ الَّتِي عَلَيْهَا الْعَمَلُ.

وَأَلَى شَهْرَةِ رِوَايَةِ التَّوَسُّطِ أَشَارَ صَاحِبُ «الدَّرْرِ اللُّوَامِعِ» (2) بِقَوْلِهِ: [الرجز]

..... وَعَنْ وَرْشٍ تَوْسُطٌ تَبَّتْ (3)

قَالَ الْحَافِظُ: إِنَّهُ قَرَأَ بِهِ عَلَى ابْنِ خَاقَانَ وَأَبِي الْفَتْحِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي يَعْقُوبَ،

قَالَ: وَحَكَيْتَا لِي ذَلِكَ عَنْ قِرَاعَتَيْهِمَا، وَعَلَى ذَلِكَ عَامَّةُ الْمِصْرِيِّينَ وَمَنْ دُونَهُمْ

مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ (4).

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ: «وَهُوَ الَّذِي يُوجِبُهُ الْقِيَاسُ وَيُحَقِّقُهُ النَّظَرُ وَتَدُلُّ عَلَيْهِ

الْأَثَارُ وَتَشْهَدُ بِصِحَّتِهِ، وَهُوَ الَّذِي أَتَوَّلَاهُ وَأَخَذُ بِهِ» (5) انْتَهَى.

وَالْإِشْبَاعُ مَرْوِيٌّ أَيْضًا عَنْ وَرْشٍ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ صَاحِبُ «الدَّرْرِ اللُّوَامِعِ» لِأَنَّهُ

عِنْدَ الْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، بَلْ أَنْكَرَهُ كُلَّ الْإِنْكَارِ، وَرَدَّ عَلَى مَنْ قَالَ

بِهِ، لِأَدَاتِهِ إِلَى التِّيَّاسِ الْخَبَرِ بِالِاسْتِفْهَامِ (6).

(1) سقط من (أ) و(ب).

(2) هو علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين أبو الحسن الشهير بابن بري الرباطي التازي نسبة إلى رباط تازة التي ولد بها سنة ستين وستمائة (660هـ/1261م)، من شيوخه: أبو الربيع بن حمدون الشريشي، أُلّف في القراءة والفقّه والوثائق والأدب والعروض والعربية إلى جانب علم القراءات القرآنية التي كان له فيه تبريز خاص، وأبان فيه عن حدق كبير وضبط وإتقان، وعلى الأخص فيما يتعلق بمقرأ الإمام نافع المدني الذي نظم فيه أرجوزته الشهيرة: الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، توفي رحمه الله سنة (730هـ/1329م) أو (731هـ/1330م) بمدينة فاس المغربية. ر: التبتكتي (أحمد بابا)، كفاية المحتاج: ص346، تر351، كحالة (عمر رضا)، معجم المؤلفين، ج9/ص220، الزركلي (خير الدين)، الأعلام، ج5/ص5.

(3) ر: ابن بري (علي)، الدرر اللوامع، در وتتح: أسامة بن العري، دار الإمام ابن عرفة، تونس، ط1، 1437هـ/2016م، ص75، الشاهد من البيت: 73.

(4) ر: الداني (عثمان)، جامع البيان، ص194.

(5) ر: م.ن.

(6) ر: م.ن: ص194-202.

قَالَ أَبُو جَعْفَرِ بْنِ الْبَادِشِ⁽¹⁾: «وَكَانَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَنْطَاكِيُّ يُنَكِّرُ زِيَادَةَ
الْمَدِّ فِي النَّبَابِ كُلِّهِ، وَعَلَى ذَلِكَ كَانَ شَيْخُهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَجَمَاعَةٌ
مِنْ نَظَرَانِيهِ، وَالْيَ إِنْكَارِ ذَلِكَ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ الطَّاهِرُ بْنُ
غَلْبُونَ⁽²⁾، وَاعْتَمَدُوا فِي عِلَّةِ إِنْكَارِ ذَلِكَ عَلَى النَّيَّاسِ الْخَبَرِ بِالِاسْتِفْهَامِ⁽³⁾»⁽⁴⁾
انْتَهَى.

(1) هو أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، المعروف بابن البادش،
الأستاذ الكبير والإمام المحقق والمحدث الثقة، ولد عام (491هـ/1098م) تفقه بأبيه
الإمام أبي الحسن، وأكثر الرواية عنه، وشاركه في كثير من شيوخه، من مؤلفاته:
الإقناع في القراءات السبع، الطرق المتداولة في القراءات، كتاب التكبير وفهرس
شيوخ والده، توفي رحمه الله عام (540هـ/1145م). ر: ترجمته عند ابن فرحون
(إبراهيم)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: محمد الأحمد أبو
النور، دار التراث للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، د.ر. ط، د.ت. ط، ج1/ص190، ابن
الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج1/ص79، مظلوف (محمد)، شجرة النور،
ج1/ص132، تر: 387.

(2) ر: ابن غلبون (طاهر)، التذكرة في القراءات الثمان، در وتح: أيمن رشدي سويد،
رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، ط1،
1412هـ/1991م، ج1/ص107-108.

(3) ر: م.ن، ج1/ص108-109.

(4) ر: ابن البادش (أحمد)، الإقناع في القراءات السبع، تح وتقديم: عبد المجيد
قطامش، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 1403هـ/1983م، ج1/ص475.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْأَخْذِ بِهِ مَكِّيٌّ⁽¹⁾ وَأَبْنُ شُرَيْحٍ⁽²⁾ وَالْمَهْدَوِيُّ⁽³⁾ وَالصَّقَلِيُّ⁽⁴⁾
وَالْحَصْرِيُّ⁽⁵⁾ فِي قَوْلِهِ: [الطويل]

وَإِنْ تَتَقَدَّمْ هَمْزَةٌ نُحَوِّءُ أَمْثَلًا وَأُوجِي فَأَمْدُدُ لَيْسَ مَدَّكَ بِالنُّكْرِ⁽⁶⁾

إِقَالَةُ⁽⁷⁾ الْجَعْبَرِيِّ، وَعَنَى بِالصَّقَلِيِّ: صَاحِبَ «التَّجْرِيدِ» أَبَا الْقَاسِمِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ سَعِيدِ الْمَعْرُوفِ بَابِنِ الْفَحَّامِ⁽⁸⁾.

(1) ر: مكي (القيسي)، التنصرة، ص 258.

(2) ر: ابن شريح (محمد)، الكافي في القراءات السبع، تح: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1421هـ/2000م، ص 40، مفردة نافع، در وتح: سمير بلعيشية ومحمد نافع، دار أبي رُقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، ط 1، 1432هـ/2011م، ص 59 و 64.

(3) ر: المهدي (أحمد)، شرح الهداية، تح ودر: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1: 1415هـ/1994م، ج 2/ص 30-31.

(4) ر: ابن الفحام (عبد الرحمن)، التجريد لبغية المرید في القراءات السبع، در وتح: ضاري إبراهيم العاصي الدوري، دار عمار، عمان، الأردن، ط 1: 1422هـ/2002م، ص 137 / ر: ترجمة ابن الفحام الصقلی عند الذهبي (محمد)، معرفة القراء الكبار، ص 263، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج 1/ص 338.

(5) هو علي بن عبد الغني الحصري الفهري القيرواني أبو الحسن الضرير، (ت 488هـ/1095م). ر: ترجمته عند الزركلي (خير الدين)، الأعلام، ج 4/ص 300-301، السيوطي (جلال الدين)، بغية الوعاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط 1، 1384هـ/1965م، ج 2/ص 176، تر: 1731، محفوظ (محمد)، تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1402هـ/1982م، ج 2/ص 153-155، تر: 136.

(6) ر: الحصري (علي)، القصيدة الحصرية، تح: توفيق العبقري، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط 1، 1423هـ/2002م، ص 101، البيت: 53.

(7) كذا في (ج)، وفي (ب): في.

(8) سقط من (أ) و(د).

وَتَصَّ عَلَيهِ أَيْضًا صَاحِبُ «الْعُنْوَانِ»⁽¹⁾ أَبُو الطَّاهِرِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلْفٍ،
وَصَاحِبُ «التَّجْرِيدِ»⁽²⁾ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ سَعِيدِ
المَعْرُوفِ بِابْنِ الفَحَامِ.

[وَرَادَ أَبُو شَامَةَ بَعْدَ ذِكْرِ هَؤُلَاءِ، فَقَالَ: «وَعِزُّهُمْ مِنَ المَعَارِبَةِ وَالمِصْرِيِّينَ
فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ»⁽³⁾] (4) انْتَهَى.

وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ الشَّدَائِيَّ⁽⁵⁾ يَكْرَهُ الأَخْذَ بِهِ فِي المَفْتُوحِ، كَمَا: ﴿ءَأَمَّنَ﴾⁽⁶⁾، إِذْ
فِيهِ الإِلْتِيَاسُ، وَلَا يَكْرَهُ ذَلِكَ فِي نَحْوِ: ﴿إِيمَانًا﴾⁽⁷⁾، وَ﴿أَوْتُوا﴾⁽⁸⁾ لِعَدَمِ
الإِلْتِيَاسِ.

قَالَ [المُحَقِّقُ]⁽⁹⁾ الجَعْبَرِيُّ: «وَالْقَصْرُ وَالمَدُّ مِنْ زِيَادَاتِ القَصِيدِ»⁽¹⁰⁾.

وَكَذَا لِأَبِي شَامَةَ⁽¹¹⁾ قَبْلَهُ، قَالَ: «وَلَمْ يَذْكَرْ صَاحِبُ «التَّيْسِيرِ» غَيْرَهُ

(1) ر: ابن خلف (إسماعيل)، العنوان في القراءات السبع، رسالة ماجستير من إعداد:
عبد المهيمن عبد السلان طحان، جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية،
1403هـ/1983م، ص 146-147.

(2) ر: ابن الفحام (عبد الرحمن)، التجريد لبغية المرید في القراءات السبع، ص 137.

(3) ر: أبو شامة (عبد الرحمن)، إبراز المعاني من حرز الأمانی، ج 1/ص 325.

(4) سقط من (أ) و(د).

(5) هو أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجید، أبو بكر الشدائي البصري، أحد:
القراء المشهورين (ت 373هـ/983م). ر: ترجمته عند الذهبي (محمد)، معرفة القراء
الكبار، ص 180، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج 1/ص 131-132.

(6) سورة البقرة: 13.

(7) سورة آل عمران: 173 / في جميع النسخ: ﴿إِيمَانًا﴾، والصحيح ما أثبت.

(8) سورة البقرة: 101.

(9) زيادة من (ب).

(10) ر: الجعبري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأمانی، ج 2/ص 352.

(11) في (ج): أبو شامة.

-يَعْنِي التَّوَسُّطَ- وَذَكَرَهُ أَيْضًا أَبُو عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيُّ (1) وَغَيْرُهُ (2).

قَالَ الْجَعْبَرِيُّ: «وظاهرُ عبارةِ الناظمِ تَرْجِيحُ القَصْرِ، حَيْثُ ذَكَرَهُ أَوَّلًا ثُمَّ

نَصَّ عَلَيْهِ آخِرًا» (3).

قُلْتُ: ذَكَرَهُ أَوَّلًا فِي قَوْلِهِ: [الطويل]

وَمَا بَعْدَ هَمْزِ ثَابِتٍ أَوْ مُعَبَّرٍ فَقَصَرَ..... (4)

وَآخِرًا فِي قَوْلِهِ: [الطويل]

....وَابْنُ غَلْبُونٍ [6/أ] طَاهِرٌ بِقَصْرِ جَمِيعِ البَابِ قَالَ وَقَوْلًا (5)

[وَعَبَّرَ فِي الأَوَّلِ بِالدُّكْرِ، وَفِي الثَّانِي بِالنَّصِّ؛ لِخُحُولِ وَرْثِ تَحْتَ عُمومِ

قَوْلِهِ: [الطويل]

..... فَقَصَرَ..... (6)

أَي: لِجَمِيعِ القُرَاءِ، وَلَيْسَ العَامُّ نَصًّا فِي أَفْرَادِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِيهَا (7)،

بِخِلَافِ قَوْلِهِ: [الطويل]

.....وَابْنُ غَلْبُونٍ طَاهِرٌ (8).....

(1) هو الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن المقرئ أبو علي الأهوازي، صاحب كتاب الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، (ت446هـ/1054م). ر: ترجمته عند الذهبي (محمد)، معرفة القراء الكبار، ص224-225، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج1/ص200-202 / ر: الأهوازي (الحسن)، الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، تح: دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2002م، ص97.

(2) ر: أبو شامة (عبد الرحمن)، إبراز المعاني من حرز الأمان، ج1/ص326.

(3) ر: الجعبري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأمان، ج2/ص352.

(4) ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمان ووجه انتهائي، ص14، البيت: 171.

(5) ر: م.ن، ص15، جزء من البيت: 175.

(6) ر: م.ن، ص14، جزء من البيت: 171.

(7) في (ج): فيهما.

(8) ر: م.ن.

الْبَيْتِ، فَإِنَّهُ خَاصٌّ بِوَرَشٍ، فَكَانَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى الْقَصْرِ لَوَرَشٍ بِالنُّصُوصِيَّةِ
كَمَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ نَصُّهُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ [1].

ثُمَّ قَالَ الْجَعْبَرِيُّ: «وَيَلِيهِ التَّوَسُّطُ لِتَنْكِيرِهِ» [2].

قُلْتُ: يَغْنِي حَيْثُ عَبَّرَ عَنْهُ بِالْفِعْلِ فِي قَوْلِهِ: [الطويل]

وَوَسَّطَهُ قَوْمٌ..... (3)

وَالْفِعْلُ فِي قُوَّةِ التَّنْكِيرِ حَسَبَمَا تَقَرَّرَ فِي فَنَّ النَّحْوِ، وَالتَّنْكِيرُ قَدْ يَكُونُ

لِلتَّقْلِيلِ.

ثُمَّ قَالَ: «وَالْمَدُّ أَقْلُهَا، لِأَنَّ (قَدْ) مَعَ الْمُضَارِعِ تُقِيدُ التَّقْلِيلَ» [4].

قُلْتُ: جَعَلَهُ أَقْلٌ مِمَّا قَبْلَهُ لِأَنَّ (قَدْ) مَعَ الْمُضَارِعِ أَذَلُّ عَلَى التَّقْلِيلِ مِنْ

التَّنْكِيرِ.

قَالَ: «وَهُوَ أَشْهَرُ عِنْدَ الْمِصْرِيِّينَ» [5] [6].

قُلْتُ: [و] [7] قَدْ مَرَّ مِنْ كَلَامِ الْحَافِظِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْأَشْهَرَ عِنْدَ الْمِصْرِيِّينَ

إِنَّمَا التَّوَسُّطُ.

(1) سقط من (أ) و(د).

(2) ر: الجعبري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأمان، ج2/ص352.

(3) ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمان ووجه التهاني، ص14، جزء من البيت 172.

(4) ر: الجعبري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأمان، ج2/ص352.

(5) في (ب): البصريين، وكذا في الأصل (تح: أحمد اليزيدي)، وهو تصحيف.

(6) ر: م.ن.

(7) زيادة من (ب) و(ج).

قَالَ أَبُو الْفَضْلِ ابْنُ الْمِجْرَادِ السَّلَوِيُّ⁽¹⁾: «وَالنَّوَسُطُ هُوَ الْمَشْهُورُ لِأَنَّهُ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو يَعْقُوبَ، وَالْعَمَلُ عَلَى رِوَايَةِ أَبِي يَعْقُوبَ»⁽²⁾.

قُلْتُ: يَعْنِي فِي رِوَايَةِ عَامَّةِ الْمِصْرِيِّينَ عَنْ أَبِي يَعْقُوبَ، وَإِلَّا فَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ عَلْبُونِ الْقَصْرَ حَسْبَمَا قَدَّمْنَا مِنْ كَلَامِ الْحَافِظِ وَتَفْسِيرِ الْأُسْتَاذِ الصَّفَّارِ، عَلَى أَنَّ الْفَاسِيَّ⁽³⁾ زَعَمَ أَنَّ ابْنَ عَلْبُونِ إِثْمًا اعْتَمَدَ فِي إِنْكَارِ الْمَدِّ عَلَى رِوَايَةِ الْبَغْدَادِيِّينَ؛ قَالَ: «فَأَمَّا الْمِصْرِيُّونَ [فَأَيْهِمْ]⁽⁴⁾ رَوَوْا التَّمَكِينَ عَنْ وَرْشٍ»⁽⁵⁾. انْتَهَى

وَمَا قَدَّمْنَا عَنْ مَكِّيٍّ أَنَّهُ أَخَذَ بِالِإِشْبَاعِ، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يُجِيرُهُ وَأَنَّهُ رِوَايَةٌ صَاحِبَةٌ عِنْدَهُ، وَمُخْتَارَةٌ⁽⁶⁾ الْقَصْرُ، قَالَ: «تَرَكَ الْمَدَّ هُوَ الْإِخْتِيَارُ، لِإِجْمَاعِ الْقُرَّاءِ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا نَافِعًا، وَإِجْمَاعِ الرُّوَاةِ عَنْ نَافِعٍ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا وَرْشًا، وَإِجْمَاعِ الرُّوَاةِ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا الْمِصْرِيِّينَ»⁽⁷⁾، هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ.

- (1) هو محمد بن محمد بن محمد بن عمران أبو عبد الله الفزاري، السلوي، المعروف بابن المجراد، المتوفى سنة ثمان وسبعين وسبعمائة (778هـ/1376م) وقيل (819هـ/1416م)، قارئ بارع معروف، اشتهر بقصيدته المجرادية، وشرحه على البرية الموسوم بـ: إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع. ر: ترجمته عند الزركلي (خير الدين)، الأعلام: 7 ج/ص 44 / السلوي سقط من (ب) و(ج).
- (2) ر: ابن المجراد (محمد)، إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع، مخ بالمكتبة الوطنية بباريس، باريس، فرنسا، رقم: 5036، لوحة: 42ب.
- (3) في (ب): الفارسي، وهو تصحيف.
- (4) زيادة من (ب) وحاشية (د).
- (5) ر: الفاسي (محمد)، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، ج 1/ص 164.
- (6) في (أ) و(ب): ومختار.
- (7) ر: القيسي (مكي)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1404هـ/1984م، ج 1/ص 47، بتصرف.

وَتَحَصَّلَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ: أَنَّ الْقَصْرَ وَالتَّوَسُّطَ وَالِإِشْبَاعَ أَوْجُهُ تَابِتَةٌ عَنْ وَرْشٍ
مِنْ طَرِيقِ أَبِي يَعْقُوبَ، وَلَيْسَ مِنْ طَرِيقِ غَيْرِهِ إِلَّا الْقَصْرُ، [وَيُوَيِّدُ هَذَا
أَيْضًا، أَعْنِي أَنَّهَا أَوْجُهُ لِيُورْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَرْزَقِ، قَوْلُ ابْنِ الْجَزْرِيِّ فِي
«تَقْرِيبِ النَّشْرِ»: «وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْهَمْزُ قَبْلَ حَرْفِ الْمَدِّ، وَذَلِكَ نَحْوُ:
﴿ءَادَمَ﴾⁽¹⁾ وَ﴿وَأَتَى﴾⁽²⁾ وَ﴿ءَأْوَى﴾⁽³⁾ وَ﴿أُوتِيَ﴾⁽⁴⁾ وَ﴿يَعُودُهُ﴾⁽⁵⁾
وَ﴿إِيْمَنًا﴾⁽⁶⁾ وَ﴿إِي وَرِي﴾⁽⁷⁾ وَشَبَّهَ ذَلِكَ، فَإِنَّ لِيُورْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَرْزَقِ فِي
ذَلِكَ: الْمَدُّ وَالتَّوَسُّطَ وَالْقَصْرَ، فَبِالْمَدِّ قَرَأْنَا مِنْ طَرِيقِ «الْعُنْوَانِ»⁽⁸⁾

(1) سورة البقرة: 31.

(2) سورة البقرة: 177.

(3) سورة يوسف عليه السلام: 69 و99.

(4) سورة البقرة: 136.

(5) سورة البقرة: 255.

(6) سورة آل عمران: 173.

(7) سورة يونس عليه السلام: 53.

(8) كتاب: العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي (ت455هـ/1063م)، اختصر فيه مؤلفه كتابه الموسوم بـ: الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة، الذي يعتبر أكبر حجما وأوسع عبارة، ذكرا اختلاف القراء السبعة ورواتهم الذين اعتمد عليهم الداني في التيسير ومن تبعه من أهل الأداء والمصنفين، إلا أن الطرق التي أوردتها واعتمد عليها في العنوان مختلفة عن طرق التيسير والشاطبية في البعض منها ومتفقة في البعض الآخر، والكتاب من مصادر النشر، استقى ابن الجزري منه تسع طرق، وما يميز هذا الكتاب أيضا زيادة على شهرته أن أسانيده عالية، كما نص على ذلك ابن الجزري في النشر. ر: ابن خلف (إسماعيل)، العنوان في القراءات السبع، ص32، الذهبي (محمد)، معرفة القراء الكبار، ص236، ابن الجزري (محمد)، النشر، ج2/ص178-181.

و«التَّبْصِرَة»⁽¹⁾ و«الكافي»⁽²⁾ و«الهداية»⁽³⁾ و«التَّجْرِيد»⁽⁴⁾ و«الهادي»⁽⁵⁾ و«غَيْرَهَا، وَبِالنُّسْطِ قَرَأْنَا مِنْ طَرِيقِ «التَّيْسِير»⁽⁶⁾ و«التَّلْخِيس»⁽⁷⁾ لِابْنِ

(1) كتاب: التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي القيرواني (ت437هـ/1054م)، من الكتب المعتمدة التي اعتمد عليها ابن الجزري في النشر، وقد استقى منه ست طرق. ر: القيسي (مكي)، التبصرة في القراءات السبع، ص258، ابن الجزري (محمد)، النشر، ج2/ص193-194.

(2) كتاب: الكافي في القراءات السبع لأبي عبد الله محمد بن شريح بن أحمد الرعيني الإشبيلي (ت476هـ/1083م)، من مصادر النشر أيضا، استقى منه ابن الجزري أربعة عشر طريقا. ر: ابن شريح (محمد)، الكافي في القراءات السبع، ص40، مفردة نافع، ص59 و64. ابن الجزري (محمد)، النشر، ج2/ص184-190.

(3) كتاب: الهداية في القراءات السبع لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي، (ت430هـ/1039م)، من مصادر النشر أيضا، استقى منه ابن الجزري تسع طرق، شرح وجوه قراءاته واعتل لها في كتابه الموسوم ب: شرح الهداية. ر: المهدي (أحمد)، شرح الهداية، ج2/ص38، ابن الجزري (محمد)، النشر، ج2/ص190-193.

(4) كتاب: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لعبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف بن الفحام، أبو القاسم الصقلي المقرئ، (ت516هـ/1122م)، من مصادر النشر، استقى منه ابن الجزري إحدى وخمسين طريقا. ر: ابن الفحام (عبد الرحمن)، التجريد لبغية المرید في القراءات السبع، ص137، ابن الجزري (محمد)، النشر، ج2/ص202-205.

(5) كتاب: الهادي في القراءات السبع لأبي عبد الله محمد بن سفيان القيرواني (ت415هـ/1024م)، من مصادر النشر أيضا، استقى منه ابن الجزري خمس طرق. ر: ابن سفيان (محمد)، الهادي في القراءات السبع، تح: خالد حسن أبو الجود، دار عباد الرحمن، القاهرة، مصر، ط1، 1432هـ/2011م، ص115، ابن الجزري (محمد)، النشر، ج2/ص181-184.

(6) كتاب: التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (ت444هـ/1052م) تقدم التعريف به، وهو من المصادر الأساسية للنشر، استقى منه ابن الجزري جميع طرقه البالغة خمسة عشر طريقا؛ عن كل راو طريقا إلا شعبة عن عاصم فعنه طريقان. ر: الداني (عثمان)، التيسير في القراءات السبع، ص148، ابن الجزري (محمد)، النشر، ج2/ص196-197.

(7) كتاب: تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع، لأبي علي الحسن بن خلف بن عبد الله بن بليمة (ت514هـ/1120م)، من مصادر النشر لابن الجزري، =

بَلِيْمَةَ⁽¹⁾ وَ «الْوَجِيْزِ»⁽²⁾، وَبِالْفَصْرِ قَرَأْنَا مِنْ طَرِيْقِ «التَّذْكَرَةِ»⁽³⁾ وَ «الشَّاطِئِيَّةِ»⁽⁴⁾ وَالْإِعْلَانِ⁽⁵⁾ (1) اِنْتَهَى⁽²⁾، وَلَا يَصِيْحُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا طَرُقٌ فِي

= استقى منه ثلاثين طريقاً. ر: ابن بليمة (الحسن)، تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع، تح: سبيع حمزة حاكمي، دار القبله للثقافة الإسلامية، جدة، المملكة العربية السعودية، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، سورية، ط1، 1409هـ/1988م، ص26، ابن الجزري (محمد)، النشر، ج2/ص196-197.

(1) هو أبو علي الحسن بن خلف بن عبد الله بن بليمة القيرواني، نزيل الاسكندرية، وعني بالقراءات وتقدم فيها، فقرأ بالقيروان ومصر، وتصدر للإقراء مدة، وصنف كتاب: تلخيص العبارات في القراءات، توفي بالاسكندرية سنة أربع عشرة وخمسمائة (514هـ/1120م). ر: الذهبي (محمد)، معرفة القراء الكبار، ص262، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج1/ص193.

(2) كتاب: الوجيز في شرح قراءات القراءة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة لأبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي، نزيل دمشق، (ت446هـ/1054م)، من مصادر النشر، استقى منه ابن الجزري ثلاث طرق فقط، عن كل من ابن ذكوان وحفص وخلف، وقد تقدم تنصيب أبي شامة على ذكر الأهوازي للتوسط. ر: الأهوازي (الحسن)، الوجيز في شرح قراءات القراءة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، ابن الجزري (محمد)، النشر، ج2/ص285-286.

(3) كتاب: التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غليون الحلبي، نزيل مصر، (ت399هـ/1009م)، من مصادر النشر أيضاً، استقى منه ابن الجزري عشر طرق. ر: ابن غليون (طاهر)، التذكرة في القراءات الثمان، ج2/ص108، ابن الجزري (محمد)، النشر، ج2/ص197-199.

(4) الشاطبية: هي قصيدة حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع لأبي محمد القاسم بن فييره بن خلف الشاطبي الرعييني الأندلسي الضرير (ت590هـ/1194م)، تقدم التعريف بها، وهي أيضاً من المصادر التي اعتمد عليها ابن الجزري في النشر، وقد استقى منها زيادة على الطرق الخمسة عشر التي في التيسير، خمسة طرق أدائية مروية عن الشاطبي. ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمانى، ص14، البيت: 171، ابن الجزري (محمد)، النشر، ج2/ص171-177.

(5) كتاب: الإعلان في بالمختار من روايات القرآن بالقراءات السبع لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوي، (ت636هـ/1239م)، استقى منه ابن الجزري عشرين طريقاً، والكتاب مفقود إلا جزء منه في مكتبة الجامعة الإسلامية، مصورة عن مكتبة جامعة برنستون بأمریکا، تحت رقم: H611، وأول الموجود: باب ذكر مذاهب القراء في =

قِرَاءَةٌ وَرَشٍ، بِمَعْنَى أَنْ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: لَيْسَ لِرِوْشٍ إِلَّا الْقَصْرُ وَلَا يَصِحُّ عَنْهُ
غَيْرُهُ، وَأَخْرَجُ يَقُولُ: لَيْسَ لَهُ إِلَّا التَّوَسُّطُ وَلَا يَصِحُّ عَنْهُ غَيْرُهُ، وَكَذَا يَقُولُ آخَرُ
فِي الْإِشْبَاعِ.

نَعَمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ ابْنِ غَلْبُونَ الْمَشَارِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: [الطويل]

.....وَابْنُ غَلْبُونَ طَاهِرٌ بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالَ وَقَوْلًا (3)

يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِي مَدِّ حَرْفِ الْمَدِّ الْمَتَأَخَّرِ عَنِ الْهَمْزَةِ طَرِيقَانِ: طَرِيقُ ابْنِ
غَلْبُونَ: أَنْ لَيْسَ لِرِوْشٍ إِلَّا الْقَصْرُ، لِأَنَّهُ كَانَ يَمْنَعُ الْمَدَّ وَيُنْكَرُهُ وَيَجْعَلُ الْقَوْلَ
بِهِ وَهَمًّا وَعَلَطًا وَيَقُولُ وَرَشًا بِالْقَصْرِ، أَيْ: يَجْعَلُهُ قَوْلًا لَهُ، وَيَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ
الْمَدُّ [4/ب] قِرَاءَةً لَهُ، وَيَقُولُ إِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى إِزَادَةِ التَّحْقِيقِ وَإِعْطَاءِ اللَّفْظِ حَقَّهُ
فَنُوْهُمَ ذَلِكَ إِشْبَاعًا (4).

وَقَالَ الْجَعْبَرِيُّ عَلَى قَوْلِهِ (وَقَوْلًا): «وَجَعَلَ وَرَشًا قَائِلًا بِهِ، [و] (5) غَلَطَ مَنْ

نَسَبَ غَيْرَهُ إِلَى وَرَشٍ عَلَى حَدِّ قِرَاءَةِ يَعْقُوبَ (6) «أَنَّ لَنْ تَقُولَ الْإِنْسُ» (7)،
وَحَمَلَ الْمَدَّ فِيهِ عَلَى طَرِيقَةِ التَّرْتِيلِ وَالتَّجْوِيدِ» (8).

= الوقف على مرسوم الخط وبيان ما اختلفوا م ذلك. ر: الصفراوي (عبد الرحمن)،
الإعلان بالمختار من روايات القرآن بالقراءات السبع، جامعة برنستون، نسخة مخ، رقم:
H611، و3، ابن الجزري (محمد)، النشر، ج2/ص209-210.
(1) ر: ابن الجزري (محمد)، تقريب النشر، ج1/ص248-249.
(2) سقط من (أ) و(د).

(3) ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمانى، ص15، جزء من البيت: 175.

(4) ر: ابن غلبون (طاهر)، م.ن، ج1/ص108-109.

(5) كذا في الأصل، وفي جميع النسخ: أو.

(6) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، أحد القراء
الثلاثة المتممين للعشرة، اعتمد عليه ابن الجزري في الدرّة والنشر والطيبة،
(ت205هـ/820م). ر: ترجمته عند الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص94-95، ابن
الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج2/ص336.

(7) بفتح القاف والواو مع تشديدهما / سورة الجن: 5.

(8) ر: الجعبري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأمانى، ج2/ص358-359.

قَالَ: «وَهَذَا التَّأْوِيلُ بَعِيدٌ لِيَصْنِبُ [رُؤَاة] (1) المَدَّ» صَحَّ مِنَ الكَنْزِ (2).
وَطَرِيقُ الأَكْثَرِ، أَنَّهَا كَلَّمَا أَوْجَهَ ثَابِتَةً عَنْ وَرَشٍ مِنْ طَرِيقِ الأَرْزَقِ، وَإِنْكَارُ
الحَافِظِ لِالإِشْبَاعِ هُوَ مِنْ جِهَةِ التَّوْجِيهِ لَا مِنْ جِهَةِ الرِّوَايَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ،
وَبِهِ التَّوْفِيقُ لَا رَبَّ غَيْرُهُ.

(1) فِي (أ) وَ(د): رَوَايَةٌ.

(2) ر: م.ن.

السؤال الثالث:

وهل الفتح والإمالة له، أي: لورث من طريق الأزرق طريقان، يعني هذا: لو اجتمع مد البدل والإمالة في كلمة كـ: «وَأَتَى»⁽¹⁾ مثلاً أو «الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ»⁽²⁾، هل يأتي على كل من الأوجه الثلاثة الفتح والإمالة أم لا ؟ أو يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ الطَّرِيقِ عَنِ الْأَزْرَقِ، كَمَذْهَبِ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ⁽³⁾ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَمَكِّيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنِ شَرِيحٍ⁽⁴⁾ صَاحِبِ «الْهَادِي»⁽⁵⁾ وَأَبِي الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيِّ صَاحِبِ «الْهُدَايَةِ» وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُعَارِفَةِ وَالْمَشَارِقَةِ ؟ انْتَهَى.

(1) سورة البقرة: 177، سورة التوبة: 18.

(2) سورة البقرة: 217.

(3) هو فارس بن أحمد بن موسى، أبو الفتح الحمصي المقرئ الضرير (ت401هـ/1011م)، نزيل مصر، الأستاذ الكبير الضابط الثقة، من أجل شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني. ر: ترجمته عند الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص212، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج2/ص7.

(4) هو محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح بن يوسف بن عبد الله بن شريح أبو عبد الله الرعيني الإشبيلي الأستاذ المحقق، مؤلف الكافي والتذكير، قرأ على ابن نفيس والقنطري، ولقي مكي وأجازته، (ت476هـ/1083م). ر: ترجمته عند الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص243، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج2/ص136.

(5) الصحيح أنه الكافي، وسيأتي تصحيح ذلك من المؤلف في جواب السؤال.

وَجَوَابُهُ:

أَنَّ الْفَتْحَ وَالْإِمَالََةَ وَجِهَانِ مَرْوِيَّانِ عَنْ وَرْشٍ، وَتُعْطِي قُوَّةَ كَلَامِهِمْ أَنَّهُمَا مِنْ طَرِيقِ الْأَرْزَقِ، وَأَخَذَ لَهُ بَعْضُ الشُّيُوخِ كَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ بِالْفَتْحِ (1)، وَأَخَذَ لَهُ غَيْرُهُ كَأَبِي الْفَتْحِ وَأَبِي الْقَاسِمِ (2) وَغَيْرِهِمَا بِالْإِمَالََةِ الْيَسِيرَةِ (3)، وَعَلَيْهِ الْأَكْبَارُ مِنْ أَصْحَابِ وَرْشٍ الْمِصْرِيِّينَ وَجَمِيعِ أَصْحَابِهِ الْبَغْدَادِيِّينَ وَالشَّامِيِّينَ. قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو: «وَهُوَ الَّذِي يُؤَخِّدُ رِوَايَةَ وَتِلَاوَةَ» (4)، وَبِذَلِكَ أَخَذُ (5).

وَأِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ قُوَّةَ كَلَامِهِمْ تُعْطِي أَنَّهُمَا مِنْ طَرِيقِ الْأَرْزَقِ، لِأَنَّهُمْ حَكَوْا اتِّفَاقَ الْبَغْدَادِيِّينَ وَالشَّامِيِّينَ عَلَى الْإِمَالََةِ الْيَسِيرَةِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ الْمِصْرِيُّونَ؛ فَعَامَّتُهُمْ عَلَى الْإِمَالََةِ الْيَسِيرَةِ، وَطَاهِرُ بْنُ غَلْبُونَ مِنْهُمْ عَلَى الْفَتْحِ، وَالْعَمَلُ عَلَى رِوَايَةِ أَبِي يَعْقُوبَ.

وَأَيْضًا بَقَطْعِ نَعَلْمُ أَنَّ الْإِمَالََةَ يَقْرَأُ بِهَا أَبُو يَعْقُوبُ إِذْ عَلَّيْهَا عَامَّةُ الْمِصْرِيِّينَ وَالْأَكْبَارُ مِنْ مَشَيْخَتِهِمْ، وَكَذَا الْفَتْحُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَرْوِيًّا مِنْ طَرِيقِ أَبِي يَعْقُوبَ أَيْضًا إِذْ قَرَأَ بِهِ الْحَافِظُ عَلَى طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونَ عَنْ قِرَاعَتِهِ، وَلَمْ

(1) ر: ابن غلبون (طاهر)، التذكرة، ج1/ص193، الداني (عثمان)، الموضح في مذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة، ج1/ص307، جامع البيان، ص311.
 (2) هو خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن خاقان، أبو القاسم المصري المقرئ (ت402هـ/1012م)، الأستاذ الضابط في رواية ورش وغيرها. ر: ترجمته عند الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص204، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج1/ص245.
 (3) أي الإمالة الصغرى المعبر عنها بالتقليل، وتقدم تعريفها / ر: ابن خلف (إسماعيل)، العنوان في القراءات السبع، ص202، الداني (عثمان)، الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة، ج1/ص307، جامع البيان، ص311.
 (4) في (ب) و(ج): وهو الذي يوجد رواية وتلاوة، وفي الأصل: وهو الصحيح عن ورش نسا وأداء.
 (5) ر: الداني (عثمان)، جامع البيان، ص311-312، بتصرف.

يَذْكَرُ فِي «الْجَامِعِ» قِرَاءَتَهُ عَلَى ابْنِ غَلْبُونَ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ أَبِي يَعْقُوبَ (1)،
وَالْمَتَحَقِّقُ كَوْنَهُمَا وَجْهَيْنِ عَنْ وَرْشٍ.

وَأَمَّا كَوْنُهُمَا طَرِيقَيْنِ بِحَيْثُ [1/5] أَنَّ زَاوِيَ الْإِمَالَةِ يَنْفِي الْفَتْحَ وَيَقُولُ لَمْ
يَقْرَأْ بِهِ وَرْشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَرْزَقِ، وَيَعَكِّسُ عَلَيْهِ الْآخَرَ، فَهَذَا لَا يَتَحَقَّقُ، وَلَا
أَعْرَفُ أَحَدًا نَصَّ الْخِلَافَ هَكَذَا، لَوْ صَحَّحُ كَوْنُ الْوَجْهَيْنِ مِنْ طَرِيقِ الْأَرْزَقِ
قَوْلُ ابْنِ الْجَزْرِيِّ فِي «تَقْرِيبِ النَّشْرِ»: «وَاجْتَلِيفَ [أَيْضًا] (2) عَنِ الْأَرْزَقِ فِيمَا
كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ وَلَمْ يَكُنْ رَأْسَ آيَةٍ عَلَى أَيِّ وَرْنٍ كَانَ، نَحْوُ:
﴿هُدَى﴾ (3) وَ﴿الزُّنَى﴾ (4) وَ﴿أَعْمَى﴾ (5) وَ﴿يَتَأَسَفَى﴾ (6) وَ﴿خَطَبَاكُمْ﴾ (7)
وَ﴿تَقَاتِهَ﴾ (8) وَ﴿مَتَى﴾ (9) وَ﴿أَتَى﴾ (10)، وَ﴿وَنَفَا﴾ (11) وَ﴿رَمَى﴾ (12) وَ﴿أَبْتَلَى﴾ (13)
وَ﴿تَحَشَى﴾ (14) وَ﴿يَرْضَى﴾ (15) وَ﴿بَلَى﴾ (16) وَ﴿الْدُّنْيَا﴾ (17) وَ﴿رُءْيَى﴾ (18)

- (1) ر: إسناد قراءة الحافظ على أبي الحسن ابن غلبون من طريق أبي يعقوب في جامع
البيان، ص 106.
(2) زيادة من (ج).
(3) سورة البقرة: 2.
(4) سورة الإسراء: 32.
(5) سورة الإسراء: 72.
(6) سورة يوسف عليه السلام: 84.
(7) سورة البقرة: 58.
(8) سورة آل عمران: 102.
(9) سورة البقرة: 214.
(10) سورة النحل: 1.
(11) سورة الإسراء: 83.
(12) سورة الأنفال: 17.
(13) سورة البقرة: 124.
(14) سورة طه: 3.
(15) سورة النساء: 108.
(16) سورة البقرة: 81.
(17) سورة البقرة: 85.
(18) سورة يوسف عليه السلام: 43.

و﴿مَرْضَى﴾ (1) و﴿مُوسَى﴾ (2) و﴿بِيْحَى﴾ (3)، و﴿أَلَيْتَمَى﴾ (4) و﴿كُسَالَى﴾ (5)،
فَرَوَى عَنْهُ الْإِمَامَةَ بَيْنَ بَيْنٍ صَاحِبُ «الْعُنُوتَانِ» (6) و«المُجْتَبَى» (7) وَفَارِسُ
وَالْحَاقَانِيُّ، وَهُوَ الَّذِي تَكَرَّرَ فِي «التَّيْسِيرِ» (8)، وَرَوَى عَنْهُ ذَلِكَ كُلَّهُ بِالْفَتْحِ ابْنًا
غَلْبُونٌ (9) وَمَكِّيٌّ (10) وَابْنُ شُرَيْحٍ (11) وَابْنُ سَفْيَانَ (12) وَالْمَهْدَوِيُّ (13) وَابْنُ
الْفَحَّامِ (14) وَابْنُ بَلِيْمَةَ (15) صَحَّ مِنْهُ (16)، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الْقَصْرَ وَالنُّوسَطَ

(1) سورة النساء: 43.

(2) سورة البقرة: 51.

(3) سورة آل عمران: 39.

(4) سورة البقرة: 83.

(5) سورة النساء: 142.

(6) ر: ابن خلف (إسماعيل)، العنوان في القراءات السبع، ص 203.

(7) كتاب: المجتبي في القراءات للإمام أبي القاسم عبد الجبار بن أحمد بن عمر
أنطرسوسي (ت 420هـ/1029م) (ر: ترجمته عند الذهبي (محمد)، معرفة القراء،
ص 213، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج 1/ص 324) من الأصول التي اعتمد
عليها ابن الجزري في النشر، وقد استقى منه اثنتي عشرة طريقاً، لكنه مفقود.
ر: ابن الجزري (محمد)، النشر، ج 2/ص 195-196.

(8) ر: الداني (عثمان)، التيسير في القراءات السبع، ص 178.

(9) ر: ابن غلبون (عبد المنعم)، الإرشاد في قراءات الأئمة السبعة وشرح أصولهم، در
وتح: صلاح ساير فرحان العبيدي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، مكتبة أمير، كركوك،
العراق، ط 1، 1436هـ/2015م، ص 344، ابن غلبون (طاهر)، التنكرة في القراءات
الثمان، ج 1/ص 201.

(10) ر: القيسي (مكي)، التبصرة في القراءات السبع، ص 389.

(11) ر: ابن شريح (محمد)، الكافي في القراءات السبع، ص 61، مفردة نافع، ص 100
وما بعدها، فإنه لم ينص صراحة على مذهب ورش في فتحها جرياً على قاعدته في
المفردة حيث إنه لا ينكر إلا ما يخالف فيه ورش قالونا، فتأمل.

(12) ر: ابن سفيان (محمد)، الهادي في القراءات السبع، ص 175.

(13) ر: المهدي (أحمد)، شرح الهداية، ج 2/ص 107.

(14) ر: ابن الفحام (عبد الرحمن)، التجريد لبغية المرید، ص 163 وما بعدها.

(15) ر: ابن بليمة (الحسن)، تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع، ص 46.

(16) زيادة من (ب) و(ج).

والإشباع في حَرْفِ المَدِّ المتأخِّرِ عَنِ الهَمْزِ أَوْجُهُ ثَابِتَةٌ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الأَرْزَاقِ، فَيَجِيءُ إِذَا فِي نَحْوِ: ﴿وَأَتَى﴾ سِنَّةٌ أَوْجُهُ: ثَلَاثَةٌ فِي الأَلِفِ الأُولَى مَعَ فَتْحِ الأَخِيرَةِ، وَثَلَاثَةٌ أُخْرُ مَعَ إِمَالَتِهَا، وَكَذَا فِي نَحْوِ ﴿أَلْدُنْيَا وَالأَخِرَةَ﴾ [سِنَّةٌ أَوْجُهُ: ثَلَاثَةٌ فِي الأَلِفِ الأَخِيرَةِ]⁽¹⁾ مَعَ فَتْحِ أَلِفِ ﴿أَلْدُنْيَا﴾، وَثَلَاثَةٌ أُخْرُ مَعَ إِمَالَتِهَا، وَهَذَا ظَاهِرٌ، غَيْرَ أَنَّ التَّعْبِيرَ بِمَدِّ البَدَلِ مُسْتَدْرَكٌ، إِذْ لَا بَدَلَ فِي ﴿الأَخِرَةَ﴾، وَإِنَّمَا فِيهِ إِسْقَاطُ الهَمْزِ بَعْدَ النُّقْلِ، نَعْمَ فِي نَحْوِ: ﴿أَتَى﴾ البَدَلِ فِي الهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ كَ: ﴿وَأَتَى﴾⁽²⁾، إِذْ وَزْنُهُ (أَفْعَلٌ)، وَكَذَا فِي نَحْوِ: ﴿رَأَى﴾⁽³⁾ وَ﴿وَتَأَى﴾⁽⁴⁾ مِمَّا اتَّحَدَ فِيهِ أَلِفُ المَدِّ وَالإِمَالَةُ، وَمِثْلُهُ ﴿تَرَأَى﴾⁽⁵⁾ إِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الفَرَضُ فِي البَدَلِ عِنْدَ عَدَمِ النُّقْلِ كَ: ﴿وَأَتَى﴾⁽⁶⁾، فَإِنَّ أَلِفَهُ زَائِدَةٌ، وَأَيْضًا مَدُّ البَدَلِ أَعْمٌ مِنَ الهَمْزِ المُتَقَدِّمِ وَالمُتَأَخِّرِ، فَلَوْ عَبَّرَ بِالمَدِّ لِلهَمْزِ السَّابِقِ لَكَانَ أَوْلَى، وَكَذَا⁽⁷⁾ التَّعْبِيرُ عَنِ⁽⁸⁾ ﴿أَلْدُنْيَا وَالأَخِرَةَ﴾ بِالكَلِمَةِ فِيهِ تَجَوُّزٌ [فِي]⁽⁹⁾ الصِّنَاعَةِ، فَلَوْ أُسْقِطَتْ⁽¹⁰⁾ [الكَلِمَةُ]⁽¹¹⁾ لَكَانَ أَحْسَنَ، وَفِيهِ تَضْيِيقٌ فِي مَحَلِّ السَّعَةِ، وَقَدْ يَكُونُ عَطْفًا

(1) سقط من (أ).

(2) سورة النازعات: 38.

(3) سورة الأنعام: 76.

(4) سورة الإسراء: 83.

(5) سورة الشعراء: 61.

(6) سورة الإسراء: 26.

(7) في (أ): وهذا.

(8) في (أ): عند.

(9) سقط من (أ) و(د).

(10) في (ج): أسقط.

(11) سقط من (أ) و(د).

عَلَى كَلِمَةٍ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ دَرْكٌ⁽¹⁾، أَي: اجْتَمَعَا فِي كَلِمَةٍ وَفِي نَحْوِ: «الِدُنْيَا
وَالْآخِرَةِ»، وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَالْأَمْرُ فِي هَذَا أَقْرَبُ.
وَكَذَا التَّعْبِيرُ بِ: «أَوْ» بَعْدَ قَوْلِهِ: «أَمْ لَا» فَإِنَّ الْوَاوَ فِيهِ هُوَ اللَّائِقُ⁽²⁾، أَي:
هَلْ يَأْتِي الْفَتْحُ وَالْإِمَالَةُ أَوْ لَا يَأْتِيَانِ؟ وَجِبْتِيذٌ يُفَرَّقُ⁽³⁾ بِحَسَبِ الطَّرِيقِ،
وَيُنَاسِبُ أَيْضًا التَّعْبِيرُ بِالْفَاءِ، وَ«أَوْ» تَقْتَضِي أَنْ مَا بَعْدَهَا قَسِيمٌ لِمَا قَبْلَهَا
غَيْرُ جَامِعٍ لَهُ، وَالْأَمْرُ هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ، وَكَذَا وَقَعَ فِي السُّؤَالِ.
وَ«ابْنُ شُرَيْحٍ صَاحِبُ «الْهَادِي» وَهُوَ سَهْوٌ قَلْبٌ، وَإِنَّمَا صَاحِبُ
«الْكَافِي»، كَمَا قَالَهُ بَعْدَ هَذَا فِي السُّؤَالِ الْخَامِسِ عَلَى صَوَابِهِ، وَصَاحِبُ
«الْهَادِي» إِنَّمَا هُوَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ سُفْيَانَ الْقَيْرَوَانِيُّ.
وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ.

(1) فِي (أ): دَرْكًا.

(2) فِي (ب) وَ(ج): اُنْسَبُ.

(3) فِي (ب) وَ(ج): يَعْرِفُ.

السؤال الرابع:

هل الخلاف في واو (سوءات)⁽¹⁾: المد والقصر والتوسط؛ يأتي فيها تسعة أوجه؟ أو الخلاف: التوسط والقصر؛ يأتي فيها أربعة أوجه، كما ذكره ابن الجزري⁽²⁾؟

(1) لا يوجد في القرآن لفظ (سوءات) مجردا، إنما يوجد: «سوءتكم»، سورة الأعراف:

26 أو «سوءتھما»، سورة الأعراف: 20، 22 و 27، وسورة طه: 121.

(2) قال: «وينبغي أن يكون الخلاف هو المد المتوسط والقصر؛ فإني لا أعلم أحدا روى

الإشباع في هذا الباب إلا وهو يستثني (سوءات)، فعلى هذا لا يأتي فيها لورش سوى

أربعة أوجه وهي؛ قصر الواو مع الثلاثة في الهمزة، طريق من قدمنا، والرابع المتوسط

فيهما، طريق الداني». ر: ابن الجزري (محمد) النشر، ج/3 ص 852.

وَجَوَابُهُ:

أَنَّ الْخِلَافَ فِي وَאו (سَوَاءَاتٍ) إِنَّمَا هُوَ طَرْدُ الْأَصْلِ فِيهِ؛ فَيُشْبَعُ أَوْ
يُوسُطُ، أَوْ اسْتِثْنَاؤُهُ [5/ب] فَيُقَصَّرُ، وَقَدْ سَبَقَ [في] (1) نَظَائِرُهُ لِيُوزَّشَ وَجْهَانِ:
الإشباع والتوسط في قوله: [الطويل]

وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتُحِ وَهَمْزَةٌ بِكَلِمَةٍ أَوْ وَاو فَوَجْهَانِ جُمْلًا
بِطَوِيلٍ وَقَصْرٍ وَصَلُّ وَزَّشٍ وَوَقْفُهُ (2)

وَمَرَادُهُ بِالْقَصْرِ: التَّوَسُّطُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدُ: [الطويل]

وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ..... (3).....
قَالَهُ الْجَعْبَرِيُّ (4) وَالْقَاسِي (5) وَغَيْرُهُمَا.

قُلْتُ: وَلَا وَجْهَ لِحَمَلِ أَحَدِ شِقْيِ الْخِلَافِ عَلَى خُصُوصِ التَّوَسُّطِ لِعَدَمِ
الْمُقْتَضِي لِلتَّخْصِيصِ، بَلْ حَمَلُهُ عَلَى الطُّولِ أَقْرَبُ لِتَقْدِيمِهِ فِي اللَّفْظِ، وَهُوَ
مَعَ ذَلِكَ وَهَمَّ عِنْدَ الْجَعْبَرِيِّ، كَمَا سَيَأْتِي.

فَإِنْ قُلْتُ: الْمُقْتَضِي لِحَمَلِهِ عَلَى خُصُوصِ التَّوَسُّطِ أَنَّهُ الرَّاجِحُ فِي نَظَائِرِهِ
كَ: ﴿سَوَاءٌ﴾ (6) وَ﴿كَهَيَّةً﴾ (7) وَلِذَلِكَ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ بَرِيٍّ فِي
قَوْلِهِ: [الرجز]

..... مُدَّتَا
لَهُ تَوْسُطًا..... (8)

(1) سقط من (أ).

(2) ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمانى ووجه التهاني، الشاهد من البيتين: 179-180.

(3) ر: من، ص، الشاهد من البيت: 181.

(4) ر: الجعبري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأمانى، ج2/ص371.

(5) ر: القاسي (محمد)، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، ج1/ص172-173.

(6) سورة المائدة: 31.

(7) سورة آل عمران: 49.

(8) ر: ابن بري (علي)، الدرر اللوامع، ص76، الشاهد من البيتين: 80-81.

قُلْتُ: لَيْسَ فِي كَلَامِ أَبِي الْقَاسِمِ إِشَارَةٌ إِلَى هَذِهِ الرَّاجِحِيَّةِ، فَلَا تَكُونُ مُرَجِّحَةً، نَعَمْ لَوْ كَانَ الْكَلَامُ فِي قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ: (وَفِي سَوَاءَاتِ خُلْفٍ)، تَوَجَّهَ حَمْلُ الْخُلْفِ عَلَى التَّوَسُّطِ وَالْقَصْرِ، فَيَنْحَصِلُ فِيهِ إِذَا تِسْعَةٌ أَوْجُهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ فِي مَدِّ الْوَاوِ وَمِثْلُهَا فِي مَدِّ الْأَيْفِ بَعْدَهَا، فَتُجْرِي (1) إِحْدَاهُمَا (2) فِي الْأُخْرَى بِتِسْعَةٍ.

وَقَدْ أَوْضَحَ هَذَا الْمُحَقِّقُ الْجَعْفَرِيُّ فَقَالَ: «لِيُورِثَ فِي» مَا أُورِثَ عَنْهُمَا مِنْ سَوَاءَاتِهِمَا» وَ«بَدَتْ لَهُمَا سَوَاءَاتُهُمَا» وَ«لِيُرِيَهُمَا سَوَاءَاتِهِمَا» وَ«يُورِثُ سَوَاءَاتِكُمْ» بِالْأَعْرَافِ (3)، مَذْهَبَانِ نَقَلَهُمَا الصِّقْلِيُّ:

أَحَدُهُمَا: طَرَدُ الْأَصْلِ فِيهِ، فَيَمَدُّ وَيُوسِّطُ.

وَالثَّانِي: اسْتِنْتَاؤُهُ فَيُقْصَرُ.

فَيَنْحَصِلُ مِنَ الْإِثْنَيْنِ: ثَلَاثَةٌ، وَإِنْ ضُرِبَتْ فِي الثَّلَاثَةِ صَارَتْ تِسْعَةً (4).

قَالَ: «وَقَدْ وَهَمَ مَنْ فَسَّرَ الْخِلَافَ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ» (5) اهـ.

وَمِثْلُهُ لِلْقَاسِمِيِّ (6) وَغَيْرِهِ مِنْ شُرَاحِ «الْحِرْزِ»، أَعْنِي أَنَّ الْخِلَافَ فِيهِ ثَلَاثَةٌ،

وَكَذَا لِلْمُحَقِّقِ أَبِي الْفَضْلِ ابْنِ الْمِجْرَادِ السَّلَوِيِّ عَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ: [الرجز]

.....وَفِي سَوَاءَاتِ خُلْفٍ..... (7)

(1) أي: تضرب.

(2) في (ج): أحدهما.

(3) الآيات: 20، 22، 27 و26.

(4) ر: الجعبري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأمان، ج2/ص376.

(5) ر: م.ن.

(6) ر: الفاسي (محمد)، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، ج1/ص174.

(7) ر: ابن بري (علي)، الدرر اللوامع، ص76، الشاهد من البيت: 81.

قَالَ: «أَخْبَرَ أَنَّ عَنَ وَرْشٍ خِلَافًا فِي وَاوٍ (سَوَاءَاتٍ) جَمْعُ سَوَاءَةٍ، هَلْ هُوَ مُسْتَنْثَى مِنْ هَذَا الْبَابِ فَلَا يُمَدُّ لَهُ أَصْلًا، أَوْ هُوَ دَاخِلٌ فِي هَذَا الْبَابِ فَيُمَدُّ بِوَجْهَيْنِ: التَّوَسُّطُ وَالِإِشْبَاعُ، كَمَا فِي «شَيْءٍ»⁽¹⁾ وَ«سَوَاءٍ»⁽²⁾، فَمَذْهَبُ الْحَافِظِ إِجْرَاؤُهَا مُجْرَى نِظَائِرِهَا: إِمَّا بِالِإِشْبَاعِ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ «إِجْزَاكِ الْبَيَانِ»⁽³⁾ وَهُوَ الَّذِي قَرَأَ بِهِ عَلِيُّ ابْنِ خَاقَانَ وَفَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ⁽⁴⁾، وَإِمَّا بِالتَّوَسُّطِ وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ «التَّلْخِيسِ»⁽⁵⁾ [6/أ] وَ«المُفْرَدَةِ»⁽⁶⁾، وَمَذْهَبُ مَكِّي وَابْنِ شَرِيحٍ وَالمَهْدَوِيِّ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنْ حَرْفِي اللَّيْنِ⁽⁷⁾، وَهَذَا عَلِيُّ رِوَايَةِ أَبِي يَعْقُوبَ، وَأَمَّا عَلِيُّ رِوَايَةِ

(1) سورة البقرة: 20.

(2) سورة مريم عليها السلام: 28.

(3) قَالَ: «فَإِنَّ أَهْلَ الْأَدَاءِ مِنَ مَشِيخَةِ الْمَصْرِيِّينَ يَأْخُذُونَ بِزِيَادَةِ التَّمَكِينِ لِلْيَاءِ وَالْوَاوِ فِي ذَلِكَ، وَيَحْكُونَ ذَلِكَ عَن قِرَاءَتِهِمْ». ر: الداني (عثمان)، إيجاز البيان في شرح أصول قراءة أبي عبد الرحمن، مخ بالمكتبة الوطنية بباريس، باريس، فرنسا، رقم: 592، و22ب.

(4) قَالَ: «وَبِذَلِكَ قَرَأَتْ عَلِيُّ ابْنِ خَاقَانَ وَفَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ، وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ أَبُو غَانِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ وَغَيْرُهُمَا، وَعَلَى ذَلِكَ أَصْحَابُ النَّحْسِ وَابْنُ هَلَالٍ وَغَيْرُهُمْ». ر: م.ن.

(5) كِتَابُ: التَّلْخِيسِ لِأَصُولِ قِرَاءَةِ نَافِعِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ذَكَرَهُ حَمِيْتُو فِي مَعْجَمِ مَوْلَفَاتِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِي، وَهُوَ مَفْقُودٌ. ر: حَمِيْتُو (عَبْدُ الْهَادِي)، مَعْجَمِ مَوْلَفَاتِ الْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِي، ص 36-37، رَقْمٌ 70.

(6) قَالَ: «قَرَأَ وَرْشٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي يَعْقُوبَ بِتَمَكِينِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ يَسِيرًا إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا وَكَانَا مَعَ الِهْمَزَةِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ» ثُمَّ سَاقَ الْأَمْثَلَةَ وَاسْتَنْثَى حَرْفَيْنِ هُمَا: «مَوْيَلًا» وَ«الْمَوْءَدَّةَ» فَنَصَّ عَلِيُّ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي تَرْكِ التَّمَكِينِ فِيهِمَا. ر: الداني (عثمان)، مَفْرَدَةُ نَافِعِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدْنِيِّ، تَح: حَاتِمُ صَالِحِ الضَّامِنِ، دَارُ الْبَشَائِرِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، دِمَشْقُ، سُورِيَّةَ، ط 1، 1428هـ/2008م، ص 49.

(7) ر: الْقَيْسِيُّ (مَكِّي)، التَّبَصُّرَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، ص 263، ابْنُ شَرِيحٍ (مُحَمَّدٌ)، الْكَافِي فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، ص 40-41، الْمَهْدَوِيُّ (أَحْمَدُ)، شَرْحُ الْهَدَايَةِ، ج 2/ص 37.

عَبْدِ الصَّمَدِ فَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا الْقَصْرُ فِي حَرْفِي اللَّيْنِ مُطْلَقًا كَمَا قَدَّمْنَا، وَنَصَّ
عَلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ⁽¹⁾.

قُلْتُ: فَإِذَا جُمِعَ مَا لِيُورَشٍ⁽²⁾ فِي أَلِفِ (سَوَاءَاتٍ) وَوَاوِهَا مِنْ الْخِلَافِ
تُصَوَّرُ لِلْقَارِي فِي ذَلِكَ تِسْعَةٌ أَوْجِهٍ: مَدُّهُمَا مَعًا، وَقَصْرُهُمَا مَعًا، وَتَوْسِيطُهُمَا
مَعًا، وَالْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُمَا، وَقَدْ نَظَّمْتُ ذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ أَبْيَاتٍ، فَقُلْتُ: [الطويل]
وَسَوَاءَاتٍ فَأَقْصُرْ وَوَاوَاهَا ثُمَّ وَسَطْنِ وَمَكَّنْ كَهَاوِيهَا لِيُورَشِ بِلَا هَضْمِ
فَيَحْصُلُ فِي سَوَاءَاتٍ تِسْعَةٌ أَوْجِهٍ إِذَا تَلَيْسَتْ وَصَلًا فَحَقَّقْهُ عَن فَهْمِ
فَأَشْبِعْهُمَا وَأَقْصُرْ وَوَسَّطْ وَخَالَفْنِ تَجِدُ تِسْعَةً لَا شَكَّ فِيهَا لِذِي عِلْمٍ⁽³⁾»⁽⁴⁾
هَذَا كَلَامُ ابْنِ الْمِجْرَادِ، وَقَدْ سَبَقَهُ ابْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ⁽⁵⁾ صَاحِبُ «الْفُصُولِ»⁽⁶⁾
إِلَى ذَلِكَ فَحَكَى عَن بَعْضِ الْأَيْمَةِ أَنَّ فِي (سَوَاءَاتٍ) هَذِهِ الْأَوْجُهَ التَّمَنُّعَةَ.

(1) قال: «وقرأ الباقر، وورش في رواية عبد الصمد والأصبهاني بغير تمكين في جميع القرآن». ر: الداني (عثمان)، مفردة نافع بن عبد الرحمن المندي، ص 49، جامع البيان في القراءات السبع، ص 203.

(2) في (أ): جميع ما لورش، وفي (د): فإذا صح ما لورش.

(3) في (ب) و(ج): العلم.

(4) ر: ابن المجراد (محمد)، إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع، مخ بالمكتبة الوطنية بباريس، باريس، فرنسا، رقم: 5036، و 48أ.
(5) هو أبو الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي (كان حيا سنة 756هـ/1355م)، لم أقف له على ترجمة إلا بعض المعلومات المتوفرة وهي تلمذته على ابن حذادة وأبي الحسن الصغير الفقيه المعروف (ت 719هـ/1319م)، من تلاميذه ابن عمران المجاصي، وحدث عنه ميمون الفخار صاحب التحفة.

(6) كتاب: الفصول، هو عبارة عن تقييدات الشيخ المجاصي عن أستاذه ابن عبد الكريم الأغصاوي، جاء في أوله: «...أما بعد فهذا ما قيد الطالب العبد المذنب المرتجي عفو مولاه وغفرانه ورغبة في الأجر والثواب عبد القوي بن أحمد بن عمران المجاصي على الأستاذ المكرم الحاذق المعظم الحافظ النبيل العالم برواية التنزيل سيدي أبي الحسن علي ابن عبد الكريم بعد أن استأذنته في ذلك فأذن لي، فكنت أقيد عليه الفصول كلها بتاريخها، وكنت أتردد إليه في السؤال ما أشكل علي منها حتى قيده صحيفا من قوله...». ر: ابن عبد الكريم، الفصول، مخ خاص.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بَعْدَ تَقْرِيرِهَا: «وَهَذِهِ الرَّجُوعُ حَبِيبًا نَسَبًا عَنِ ابْنِ
الْأَسْتَاذِ عِمْرَانَ بْنِ حِذَاذَةَ» (1) صَحَّ مِنْهُ.

قُلْتُ: وَاحِدٌ هَذِهِ الْأَوْجُهَ وَهُوَ: إِشْبَاعُ الْأَلْفِ وَقَصْرُ الْوَاوِ، وَهُوَ الَّذِي أَلْغَزَ
أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخُصْرِيُّ فَقَالَ: [الطويل]
سَأَلْتُكُمْ يَا مُفَرِّئِي الْعَرَبِ كُلِّهِ وَمَا مِنْ سُؤَالِ الْخَبِيرِ عَنْ عِلْمِهِ بَدُ
بِحَرْفَيْنِ مَدَّوَا ذَا وَمَا الْمَدُّ أَصْلُهُ وَذَا لَمْ يَمُدُّوهُ وَمِنْ أَصْلِهِ الْمَدُّ
وَقَدْ جُمِعَا فِي كَلِمَةٍ مُسْتَبِينَةٍ عَلَى بَعْضِكُمْ تَخْفَى وَمِنْ بَعْضِكُمْ تَبْدُو (2)
وَقَدْ أَجَابَهُ الشَّاطِئِيُّ وَالْجَعْبَرِيُّ وَعَيْرُهُمَا، وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ فِي «كَنْزِ
الْمَعَانِي» (3).

وَقَدْ حَقَّقَ أَبُو شَامَةَ فِي اخْتِصَارٍ وَإِبْصَاحٍ سُؤَالَ وَجَوَابًا وَهُوَ قَوْلُهُ: «فَإِنْ
قُلْتُ: كَيْفَ يُمَدُّ مَا بَعْدَ الْهَمْزَةِ فِي (سَوَاءَاتٍ)، وَقَبْلَ الْهَمْزَةِ سَاكِنٌ، وَلَيْسَ مِنْ
أَصْلِ وَرْشٍ فِي ذَلِكَ كَمَا نَقَلْتُمْ، يَعْني فِي: «قَرَّانٍ» (4) وَ«الظَّمَّانُ» (5)
وَ«مَسْئُولًا» (6) وَتَحْوِ ذَلِكَ؟

قُلْتُ: لِأَنَّ الْوَاوَ حَرْفُ عِلَّةٍ، وَالْمَانِعُ هُوَ السَّاكِنُ الصَّحِيحُ، عَلَى أَنَّ الْوَاوَ،
وَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً لَفْظًا فَهِيَ مُحَرَّكَةٌ تَقْدِيرًا عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ، فَلَوْحِظَ الْأَصْلُ فِي
تَرْكِ مَدِّهَا فِي نَفْسِهَا وَفِي مَدِّ مَا بَعْدَ الْهَمْزَةِ، فَالْعِلَّةُ وَاحِدَةٌ وَالْحُكْمُ مُخْتَلِفٌ
فِيهِمَا» (7).

(1) ر: ابن عبد الكريم، الفصول، (لم أقف على هذا الجزء من المخطوط لتوثيق رقم الورقة).

(2) تقدم الحديث عن هذا اللغز في قسم الدراسة. ر: ص 40.

(3) ر: الجعبري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأمان، ج 2/ص 378-381.

(4) سورة يونس عليه السلام: 61.

(5) سورة النور: 39.

(6) سورة الإسراء: 34.

(7) ر: أبو شامة (عبد الرحمن)، إبراز المعاني من حرز الأمان، ج 1/ص 344.

وَمِنْهُ يُفْهَمُ قَوْلُ الْخُصْرِيِّ: [الطويل]

.....مَدُّوا ذَا [6/ب] وَمَا الْمَدُّ أَصْلُهُ

يَعْنِي: أَلِفَ (سَوَاءَاتٍ).

..... وَذَا لَمْ يَمْدُوهُ وَمِنْ أَصْلِهِ الْمَدُّ

يَعْنِي وَأَوْهَا.

وَحَاصِلُ الْجَوَابِ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي (سَوَاءَاتٍ) فَتْحُ وَأَوْهَا، كَ: (جَفَنَاتٍ) جَمْعُ (جَفْنَةٍ)، قُرُوعِي الْأَصْلُ وَلَمْ يُنْظَرْ [إِلَى] (1) الْحَالِ لِعُرْوِضِهِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، أَغْنِي عَنَّمِ الْاِعْتِدَادُ بِالْعَارِضِ، فَلَزِمَ قَصْرُ الْوَاوِ وَمَدُّ الْأَلِفِ، بِخِلَافِ ﴿دَارٍ﴾ (2) وَنَحْوِهِ: يُمَدُّ فِي الْوَقْفِ وَيُمَالُ اعْتِيَارًا بِالْأَصْلِ [وَأَعْتِدَادًا بِالْعَارِضِ الَّذِي هُوَ السُّكُونُ، فَفِيهِ مُزَاعَاةُ الْأَصْلِ] (3) وَالْحَالِ مَعًا (4)، خِلَافًا لِمَنْ أَلَزَمَ فِي الْإِمَالَةِ قَصْرَهُ وَفَقًا، كَمَنْاجِبِ «التُّحْفَةِ» (5) فِي قَوْلِهِ: [الرجز] وَمَنْ يُمَلِّ لَيْسَ لَهُ اِعْتِدَادٌ يَلْزُمُهُ الْقَصْرُ وَذَا الْمُرَادُ (6)

(1) سقط من من (أ).

(2) من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوًا إِلَى دَارِ اَلسَّلَامِ﴾، سورة يونس عليه السلام: 25.

(3) سقط من (أ).

(4) سقط من (د).

(5) هو ميمون بن مساعد المصمودي، أبو الوكيل، مقرئ فقيه من أهل فاس، كان مولى لرجل يدعى أبا عبد الله الفخار، من مؤلفاته: تحفة المنافع في أصل مقرئ الإمام نافع، وهي التي عناها المنجور، ولا تزال مخطوطة، الدررة الجليلة وهي أرجوزة طويلة في نقط المصاحف، المورد الروي في نقط المصحف العلي، نظم الرسالة وهو أرجوزة في فقه المالكية وغيرها، (ت816هـ/1413م) بفاس. ر: الونشريسي (أحمد)، وفيات الونشريسي، ص82، السخاوي (محمد)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج10/ص194، ابن عسکر (محمد)، دوحة الناشر، ص45-47، ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس، ج1/ص348.

(6) ر: الفخار (ميمون)، تحفة المنافع في مقرئ الإمام نافع، نسخة مصورة عن نسخة مصورة من مخ بزايوية تمكروت بجنوب شرق المغرب، و48، البيت: 927.

عَلَى أَنْ مِنْ أَشْيَاخِنَا (1) مَنْ كَانَ يَمُدُّ وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَقْصُرُ، وَهَذَا كِتَابُ
(اسْتِقَامَ) فَإِنَّ فِيهِ الْإِعْتِدَادَ بِالْأَصْلِ وَالْحَالَ مَعًا، وَعَلَى الْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ
وَعَدَمِهِ انْتَبَى الْخِلَافُ فِي تَغْلِيظِ مَا سَكَنَ لِلْوَقْفِ مِنَ اللَّامَاتِ الْمَغْلُظَةِ فِي
الْوَصْلِ (2).

وَلِشَيْخِ شَيْوْخِنَا الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ الْجَامِعِ الْمُحَقِّقِ، وَجِدِّ عَصْرِهِ وَنُحْبَةِ دَهْرِهِ،
سَيِّدِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ [أَحْمَدَ بْنِ] (3) غَازِي (4) رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ
وَرِضْوَانُهُ: [الطويل]

أَلَا فَاسْمَعْنَ مِمَّا أَخَذْتُ (5) عَنِ الْمَلَا وَجَاءَ بِهِ كَنْزُ الْمَعَانِي مُفَصَّلًا
إِذَا وَصَلَ الْقَارِي بِتَغْلِيظِ لَامِهِ فَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ خُصَلَا
وَإِنْ وَصَلَ الْقَارِي بِتَرْقِيقِ لَامِهِ بِتَرْقِيقِهِ فِي الْوَقْفِ حُكْمٌ تَأْصَلَا
فَلَا تَنْظُرَنَّ فِي الشَّرْطِ إِلَّا مُحَقَّقًا لِأَسْبَابِهِ، وَافْهَمْ بَدَأَ قَوْلَ مَنْ خَلَا
وَإِنْ جُمِعَا كَانَ الْخِلَافُ مُفْرَعًا عَلَى اللَّغْوِ وَأَخَذَ أَنْ تُرْتَبَ فَأَعْقَلَا
وَمَا أَلْزَمُوا مِنْ قَصْرِ دَارٍ وَنَحْوِهِ مُمِيلٌ وَقُوفٍ رَدَّهُ مَنْ تَنَبَّلَا
بِبَابِ اسْتِقَامَ وَهُوَ فِي طَالَ هَكَذَا لِمَنْ كَانَ بِالتَّغْلِيظِ فِي الْوَقْفِ قَدْ تَلَا (6)

(1) في (ب): شيوخنا.

(2) نحو: ﴿يُوصَلُ﴾ [البقرة: 28].

(3) سقط من (أ) و(د).

(4) هو محمد بن أحمد بن غازي العثماني الفقيه الخطيب الأستاذ المشارك المحدث
خطيب جامع القرويين، صاحب التأليف الحسنة، منها: [إنشاد الشريد من ضوالم
القصيد، تفصيل عقد الدرر، فهرسته المسماة ب: التعليل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل
المنزل والناد، شفاء الغليل بشرح خليل، وغيرها، (ت 919هـ/1513م). ر: ابن غازي
(محمد)، فهرس ابن غازي، تح: محمد الزاهي، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع،
تونس، تونس، ط1، 1404هـ/1984م، ص3، ابن عسكر (محمد)، دوحة الناشر،
ص45-47، ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس، ج1/ص320.

(5) في (ب) و(ج): ألا فاسمعوا مما أخذنا.

(6) أوردها ابن القاضي في الفجر الساطع، وكانت جوابا لسؤال بعضهم:

قُلْتُ: وَقَدْ بَانَ مِمَّا قَرَّرْنَاهُ أَنَّ مَسْئَلَكَ ابْنِ الْجَزْرِيِّ لَيْسَ بِذَلِكَ، وَلَعَلَّهُ أَسْقَطَ
 الْإِشْبَاعَ فِي الْوَاوِ لِكَوْنِ التَّوَسُّطِ أَرْجَحَ مِنْهُ فِي نَظَائِرِهِ، فَاقْتَصَرَ فِي أَحَدِ الشَّقَّيْنِ
 عَلَى التَّوَسُّطِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ فِي (سَوَاءَاتِ) سِنَّةٌ أَوْجُهُ، فَكَيْفَ جَعَلَهَا ابْنُ
 الْجَزْرِيِّ أَرْبَعَةً؟ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَسْقَطَ الْإِشْبَاعَ أَيْضًا فِي الْأَلْفِ لِكَوْنِهِ لَيْسَ
 بِالْقَوِيِّ عِنْدَ الْحَافِظِ كَمَا قَدَّمْنَا.

[ثُمَّ بَعْدَ أَنْ كَتَبْتُ هَذَا الْبَحْثَ أَطَّلَعْتُ عَلَى كَلَامِهِ فِي «تَقْرِيبِ النَّشْرِ»
 فَوَجَدْتُهُ أَسْقَطَ الْإِشْبَاعَ فِي كُلِّ مَنْ الْوَاوِ وَالْأَلْفِ مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي مَدِّ حَرْفِ
 الْمَدِّ الْمُتَأَخَّرِ عَنِ الْهَمْزِ الْأَوْجَةَ⁽¹⁾ الثَّلَاثَةَ، وَاعْتَلَّ لِإِسْقَاطِهِ الْإِشْبَاعَ فِي الْوَاوِ
 بِأَنَّ أَصْحَابَ الْإِشْبَاعِ فِي نَظَائِرِهَا كَ: «سَوَاءٌ» وَ«شَيْءٌ» يَسْتَنْتَوْنَ (سَوَاءَاتِ)
 وَبَقِيَتْ عَلَيْهِ الْمُطَالَبَةُ بِوَجْهِ إِسْقَاطِ الْإِشْبَاعِ فِي الْأَلْفِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ
 عِنْدَهُ مَا ذَكَرْنَا، وَنَصُّهُ فِي «تَقْرِيبِ النَّشْرِ»: «فَالْخِلَافُ، يَعْنِي فِي وَاوِ
 (سَوَاءَاتِ) - التَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ، لِأَنَّ أَصْحَابَ الْإِشْبَاعِ يَسْتَنْتَوْنَهَا، فَيَجِيءُ فِيهَا
 أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ مِنْ أَجْلِ الْمَدِّ بَعْدَ الْهَمْزِ، وَقَدْ جَمَعْتُهُمَا فِي بَيْتٍ وَهُوَ: [الرجز]
 وَسَوَاءَاتِ قَصْرُ الْوَاوِ وَالْهَمْزُ ثَلَاثًا وَوَسَطُهُمَا فَالْكُلُّ أَرْبَعَةٌ فَادِرُ
 انْتَهَى»⁽²⁾ [3].

= أيا معشر القراء إني سائل بحرف عدمت النص فيه عن الملا
 إذا وقف القارئ على طال مسكنا فما قولكم في اللام يا نجم العلاء؟
 أيقرا بالترقيق من غير خلفهم لأن اجتماع الماتعين تحصلا
 ولا سيما إن أشبع المد قبله لأجل سكون الوقف وهو الذي اعتلا
 أم الخلف يجري فيه كالوصل أوضح جسواب وقيرتم كل ضرر ومبتلا
 لم أقف على الأبيات في مظانها ولا على قائلها. ر: ابن القاضي (عبد الرحمن)، الفجر
 الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، ج3/ص420.

- (1) في (ج): عن الهمزة في الأوجه.
 (2) ر: ابن الجزري (محمد)، تقريب النشر في القراءات العشر، ج1/ص254.
 (3) زيادة من (ب) و(ج).

وَبِالْجُمْلَةِ فِي كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ [7/أ] غُنْيَةً وَكِفَايَةً، سَيِّمًا الْمُحَقِّقَ الْجَعْبَرِيَّ:
 إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَنَدُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ (1) [الوافر]:
 فَلَمْ تَدَعِ سَالِفَةَ الْأَوَائِلِ فِي كُلِّ فَنٍّ قَوْلًا لِقَائِلِ (2) [الرجز]:
 لَمْ يَدَعِ مَنْ مَضَى لِلَّذِي قَدْ غَبَزَ فَضَلَ عَلَيْهِ سِوَى أَخْذِهِ بِالْأَثَرِ (3)
 هَذَا لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَجْرَدَ نُصُوصِهِمْ، فَكَيْفَ وَقَدْ لَاحَتْ وَجُوهُهَا وَاسْتَبَانَتْ أَدِلَّتُهَا.
 وَفِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ يُقَدَّمُ مَا قَالَ الْمُتَقَدِّمُونَ لَا مَحَالَةَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يُدْخِرُ
 لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مَا عَسَرَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، لَكِنَّهُ مَقَامٌ آخَرٌ لَيْسَ
 مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، [وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ إِتْكَارُ الْخَافِظِ [الْمُتَدَارِكِ]:

لَمْ يَدَعِ مَنْ مَضَى لِلَّذِي قَدْ غَبَزَ
 النِّيَّةَ، فَقَدْ بَالَعَ فِي إِتْكَارِهِ، لِمَا يُوحَى إِلَيْهِ مِنْ انْتِدَاسِ الْعِلْمِ، وَطَالَعَ
 كَلَامَهُ فِي أَوَّلِ «الإيضاح البياني» (4) لِلإمام القزويني (5) [6]

- (1) قائل هذا البيت هو لجيم بن مصعب بن علي بن بكر بن وائل، وهو زوج حذام.
 ر: ابن منظور (محمد)، لسان العرب، (ح ذ م)، ج 12/ص 119.
 (2) قيل: هو لأبي إسحاق التلمساني (ت 663هـ/1265م)، ولم أقف عليه في مظانه.
 (3) ر: الجوهرى (إسماعيل) عروض الورقة، نح: محمد سعدي جوكنلي، جامعة
 آتاتورك، أرضروم، تركيا، د.ر.ط، 1414هـ/1994م، ص 47.
 (4) قال: «وكلام كثير جرى على السنة الناس، وله مضرة شديدة وثمرة مرة، فمن أضر
 ذلك قولهم: «لم يدع الأول للأخر شيئاً» فلو أن علماء كل عصر -مذ جرت هذه الكلمة
 في أسماعهم- تركوا الاستنباط لما لم ينته إليهم عن قبلهم لرأيت العلم مختلاً».
 ر: القزويني (محمد)، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبدیع، دار الكتب
 العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1424هـ/2003م، ص 27.
 (5) هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي،
 المعروف بخطيب دمشق، من أحفاد العجلي، من مصنفاته: الإيضاح على صاحب
 المفتاح في المعاني والبيان، تلخيص المفتاح للسكاكسي، وغيرهما،
 (ت 739هـ/1338م). ر: الزركلي (خير الدين)، الأعلام، ج 6/ص 192، السيوطي
 (جلال الدين)، بغية الوعاة، ج 1/ص 156-157، تر: 261.
 (6) زيادة من (ب) و(ج).

وَابْنُ الْجَزْرِيِّ هَذَا هُوَ (1) الْأَسْتَاذُ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْجَزْرِيِّ الشَّافِعِيُّ لَمْ يَبْلُغْنَا مِنْ تَأْلِيفِهِ [غَيْرُ «تَقْرِيبِ النَّشْرِ» الدَّالُّ عَلَى قُوَّةِ حِفْظِهِ وَكَثْرَةِ مُطَالَعَتِهِ لِكُتُبِ الْقَوْمِ] (2) وَمَنْظُومَتِهِ فِيمَا أَلْعَزَّ مِنَ الْأَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُشْكَلَةِ (3)، نَظَمَهَا سُؤَالًا لِمَشَائِخِ الْبِلَادِ، تَمْرِيئًا لِلْفُضَلَاءِ مِنَ الْعِبَادِ، وَرُويَ يَكْتُبُ فِي الْفَنِّ، وَأَثَقَنَ (4) ذَلِكَ وَأَحْسَنَ (5) كَمَا: «التَّيْسِيرِ» وَ«التَّلْخِيصِ» وَ«التَّمْهِيدِ» (6) وَ«الإِقْتِصَادِ» لِلْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو،

(1) كذا في (ب)، وفي (أ)، (ج) و(د): وهو.

(2) زيادة من (ب) و(ج).

(3) منظومة: الأربعين مسألة في القراءات هي لامية في أربعين بيتا تحتوي على أربعين مسألة في معضلات القراءات، جاء في مقدمتها: الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وحسبنا الله وكفى وبعد؛ فهذه أربعون مسألة من المسائل المشكلة نظمتها سؤالا لمشايخ البلاد من العناد، سلكت بها أحسن المسالك لموجب دعائي إلى ذلك، وعند الامتحان يكرم المرء أو يهان، وفي الميدان تظهر الفرسان. يوجد منها عدة نسخ في دار الكتب الظاهرية بدمشق، منها: نسخة أولى تحت رقم: 5987، نسخة ثانية تحت رقم: 5465، وقد شرح المنظومة وأجاب عن مسائلها ثم نظم الأجوبة في ثمانية وثلاثين بيتا الإمام إبراهيم البقاعي (ت 884هـ/1479م) صاحب كتاب الدرر في تناسب الآيات والسور وسماه: الأجوبة السريّة عن الألغاز الجزرية. ر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم القرآن الكريم) ج 1/ص 105، من ص 139 إلى ص 171، دائرة المعارف الإسلامية ج 1/ص 119، البقاعي (إبراهيم)، الأجوبة السريّة عن الألغاز الجزرية، وتقدم الحديث عن شرح البقاعي ونظمه في قسم الدراسة.

(4) في (ب) و(ج): وأبلغ في ذلك.

(5) في (أ): وأحسن ذلك.

(6) كتاب: التمهيد في قراءة نافع، من أوسع ما ألف الداني في قراءة نافع، وهو من التأليف المبكرة عنده قياسا بمؤلفاته المشهورة، ذكره حميتو في معجم مؤلفات أبي عمرو الداني، وهو مفقود، وما بقي منه إلا النقل المستفيض عنه عند المؤلفين. ر: حميتو (عبد الهادي)، معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، ص 37-39، رقم 71.

وَلِغَيْرِهِ أَيْضًا «التَّلْخِيسُ»⁽¹⁾ كَأَبِي مَعْشَرَ الطَّبْرِيِّ⁽²⁾ وَأَبْنِ بَلَيْمَةَ⁽³⁾،
وَ«التَّمْهِيدُ»⁽⁴⁾ لِلْحَسَنِ ابْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيِّ⁽⁵⁾، وَكَ: «التَّبْصِيرَةُ» لِمَكِيِّ بْنِ أَبِي

(1) كتاب: التلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر الطبري، ذكر فيه مؤلفه قراءات الأئمة الثمانية: نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب، واختار لكل واحد منهم راويين، وعن كل راو طريقين، فبدأ بذكر إسناد كل قراءة، ثم قسم كتابه إلى قسمين: الأحكام المطردة وهي الأصول، والأحكام المنفردة وهي فرش الحروف، مع ملاحظة أنه لم يلتزم ترتيب الأبواب المتعارف عليه في الأصول، وإنما سلك ترتيبا خاصا به، من ذلك ذكره قواعد النون الساكنة والتتوين عقب باب التسمية، وتأخيره لباب المد بعد ذكره لأحكام الهمز في مذهب ورش وأبي عمرو، وحمزة ووقفا، وإيراده باب الوقف في آخر الأصول، وتكمن أهمية الكتاب في أنه يمثل المدرسة المكية في القراءات، إذ ندرت الكتب المؤلفة من ذلك المصنف في ذلك الزمان، والكتاب من أصول النشر، استقى منه ابن الجزري تسعة عشر طريقا. ر: الطبري (عبد الكريم)، التلخيص في القراءات الثمان، رسالة ماجستير، در وتح: محمد حسن عقيل موسى، جامعة أم القرى، نشر: الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1412هـ/1991م، ابن الجزري (محمد)، النشر، ج2/ص197-199.

(2) هو عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن علي بن محمد أبو معشر الطبري القطان الشافعي، من مصنفاته: كتاب جامع أبي معشر، جمع فيه ألفا وخمسمائة وخمسين رواية وطريقا، ويسمى أيضا ب: سوق العروس، كتاب الرشاد في شرح القراءات الشاذة، مفردة أبي عمرو، طبقات القراء، الدرر في التفسير، العدد، وهو في عد الأي، كتاب المصاحف، الوقف والابتداء، وغيرها، (ت478هـ/1085م). ر: الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص243-244، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج1/ص360-361.

(3) تقدمت ترجمة ابن بليمة والتعريف بكتابه: تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع، وهو المقصود في عبارة المنجور: التلخيص، لتشمل المصنفين معا.

(4) كتاب: التمهيد في القراءات، لأبي علي البغدادي، رواه ابن خبير عن ابن شريح المقرئ وأبي الأصيبغ الزهري، وهو مفقود. ر: ابن خبير (محمد)، فهرسة ابن خبير الإشبيلي، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 1430هـ/2009م، ص53، حاجي خليفة (مصطفى) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تح: محمد شرف الدين يانتقيا، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ر.ط، د.ت.ط، ج1/ص485.

(5) هو الحسن بن محمد بن إبراهيم أبو علي البغدادي المقرئ المالكي مصنف كتاب الروضة في القراءات الإحدى عشرة، قرأ عليه أبو القاسم الهذلي ومحمد بن شريح، =

طَالِبٍ، وَكَ: «الإرشاد»⁽¹⁾ لِأَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ غَلْبُونِ الْحَلْبِيِّ⁽²⁾ تَزِيلِ
مِصْرَ وَالِدِ أَبِي الْحَسَنِ صَاحِبِ «التَّذَكُّرَةِ»، وَكَ: «الكافي» لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
شُرَيْحٍ، وَكَ: «الكفاية»⁽³⁾ لِلْمُقَرَّرِيِّ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْوَهَّابِ⁽⁴⁾ لِوَلِيِّ الْعِرَّ
الْقَلَانِسِيِّ⁽⁵⁾ شَيْخِ سَبْطِ الْخَيْاطِ⁽¹⁾.

= (ت438هـ/1046م). ر: الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص221، ابن الجزري
(محمد)، غاية النهاية، ج1/ص208-209.

(1) كتاب: الإرشاد في قراءات الأئمة السبعة وشرح أصولهم، من الكتب المهمة في
علم القراءات نظرا لمكانة مؤلفه في هذا الفن، جمع فيه ابن غلبون قراءات الأئمة السبعة
وروايتهم وطرقهم، واعتنى فيه بالرواية، واتسم منهجه بالترجيح بين الأوجه بعد مناقشة
الآراء، كما تميز أسلوبه بإثارة التساؤلات ومن ثم الإجابة عليها، مع توضيح ما أبهم من
العبارات، والكتاب من أصول النشر، استقى منه ابن الجزري طريقين فقط، إحداهما عن
ورش والثانية عن قنبل. ر: ابن غلبون (عبد المنعم)، الإرشاد في قراءات الأئمة السبعة
وشرح أصولهم، ابن الجزري (محمد)، النشر، ج2/ص211.

(2) هو عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك، أبو الطيب الحلبي المقرئ
المحقق، مؤلف: الإرشاد في قراءات الأئمة السبعة وشرح أصولهم، والاستكمال لبيان
مذاهب القراء السبعة في التفخيم والإمالة، وانفرادات القراء السبعة، والد أبي الحسن
طاهر ابن غلبون مؤلف كتاب التذكرة في القراءات الثمان، (ت389هـ/999م). ر:
الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص199-200، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية،
ج2/ص419-420.

(3) في (أ): الكافية، والصواب ما أثبت.

(4) هو عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد القدوس أبو القاسم القرطبي.
الأستاذ المقرئ المحرر المتقن الكبير، صاحب كتاب المفتاح في القراءات.
(ت461هـ/1069م). ر: الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص253، ابن الجزري
(محمد)، غاية النهاية، ج1/ص429.

(5) هو محمد بن الحسين بن بNDAR أبو العز الواسطي القلانسي، مقرئ العراق وصاحب
الإرشاد والكفاية الكبرى، (ت521هـ/1127م). ر: الذهبي (محمد)، معرفة القراء.
ص264-265، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج2/ص114-115 / وكتابه هو:
الكفاية الكبرى في القراءات العشر، هو من المراجع المهمة في القراءات سيما وأنه من =

وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ التَّالِيفَيْنِ (2) دَلَّنَا عَلَى تَحْقِيقِهِ فِي هَذَا الشَّلْحِ، وَكَلِمَةٌ مِنْ
الْفُرْسَانِ (3)، فَكَيْفَ وَبِمَا وَصَفْنَاهُ مِنْ عَزِيرِ الْفَضْلِ.
وَالْمَنْظُومَةُ: [الطويل]

1. سَأَلْتُكُمْ يَا مُقْرِي الْأَرْضِ كُلِّهَا حُرُوفًا أَتَتْ فِي الذُّكْرِ لِلسَّبْعَةِ الْعَلَا
2. وَيَعْرِفُهَا مَنْ كَانَ لِلْحِزْرِ رَاوِيًا وَلَكِنْ إِذَا كَانَ (4) الدَّرَازِيَّةَ (5) حَصَلًا (6)
3. وَيَفْهَمُ بِالتَّيْسِيرِ حَلَّ (7) زُمُوزِهَا وَهَذَا هُوَ الرَّاقِي (8) إِلَى رُتْبَةِ (9) الْعَلَا
4. وَمَنْ مَهَّدَ الطَّرِيقَ الصَّعَابَ بِحَذَقِهِ فَأَضْحَى لَهُ التَّمْهِيدُ فِي الذُّكْرِ مُكَمَّلًا
5. وَإِنْ لَاحَ فِي الْأَلْعَازِ أَدْنَى إِشَارَةٍ أَضَاعَ بِهَا عَرْفًا ذَكِيًّا وَمُنْدَلًا
6. وَيُنْكَرُهَا مَنْ لَيْسَ فِي النَّقْلِ كَافِيًا وَلَيْسَ لَهُ تَلْخِيصٌ فَعَرَّ فَيَعْفَلًا

=أصول النشر، وقد استقى منه ابن الجزري ستة وأربعين طريقًا. ر: القلانسي (أبو
العز)، الكفاية الكبرى في القراءات العشر، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، ط1،
د.ت.ط، ابن الجزري (محمد)، النشر، ج2/ص225-226.

(1) هو عبد الله بن علي بن أحمد، أبو محمد البغدادي المقرئ النحوي سبط أبي منصور
الخياط، صاحب كتاب الكفاية في القراءات الست، والمبهج والقصيدة المنجدة، وكتاب
الروضة وكتاب الإيجاز في السبعة وكتاب المؤيدة في السبعة وكتاب الموضحة في
العشرة وكتاب الاختيار وكتاب التبصرة وغيرها، (ت [146/هـ54] م). ر: الذهبي (محمد)،
معرفة القراء، ص275-276، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج1/ص388-389.

(2) أي: تقريب النشر ومنظومة الأسئلة في القراءات، كلاهما لابن الجزري.

(3) زيادة من (ب) و(ج).

(4) في (ب): كانت.

(5) في (أ) و(د): الرواية.

(6) في (ب): حَصَلًا، بضم الحاء.

(7) في (أ): جل، وتعذرت قراءتها من (د).

(8) في جميع النسخ: الداني.

(9) في (ب) و(ج): رتّب.

7. وَلَيْسَ لَهُ فِي الْفَنِّ أُذُنَى كِفَايَةٍ وَلَيْسَ لَهُ إِزْشَادُ فَهْمٍ فَيَنْقَلَا [7/ب]
8. وَلَيْسَ لَهُ فِي الْعَقْلِ (1) تَبْصِرَةٌ وَلَا نَدِيَهُ اقْتِصَادٌ فِي مَقَالٍ فَيَنْقَلَا
9. وَلَمْ يَسْذِرْ فِي الْإِقْرَاءِ إِلَّا نَعَمَ كَذَا كَمَا أَنَّه فِي الْبَحْثِ لَمْ يَسْذِرْ غَيْرَ لَا
10. وَإِذْ قَدْ أَطَلْنَا الْبَحْثَ فِي غَيْرِ قَصْدِنَا فَتَشْرَعُ فِي الْمَقْصُودِ كَيْ يَتَمَثَّلَا
11. لِيُورِثَ أَتَتْ رَأَى يُفَحِّمَهَا بِلَا خِلَافٍ كَذَا التَّرْقِيقُ عَنْ غَيْرِهِ اغْتَلَا
12. وَعَنْهُ أَتَى قَصْرٌ وَبِالْمَدِّ كَأُھُمْ وَبِالْعَكْسِ قَالُونَ فَكُنْ مُتَأَمِّلَا

إِلَى آخِرِ الْمَنْظُومَةِ (2).

(1) فِي (ب) وَ (ج): الْفَعْلُ.

(2) وَهِيَ: [الطويل]

13. وَثَانِي هَمْزِي كَلِمَةٌ كَانَتْ وَرِشْتَهُمْ بِحَقِّقٍ وَبِالْبَزِي كَسَانٌ مَسْهَلَا
14. وَعَنْ قَتَيْبِ تَسْهِيلِهَا فِي أَمَاكِنَ وَقَالُونَ لِلتَّحْقِيقِ كَانَتْ مَوْصِلَا
15. وَبِالْعَكْسِ تَتَلَسَّى عَنْهُمْ فِي مَوَاضِعَ وَحَمْزَةٌ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مَسْهَلَا
16. وَابْنُ كَثِيرٍ حَرَفٌ أَدْخَمَهُ وَعَنْ سِوَاهُ أَتَى الْإِظْهَارُ فِيهِ مَكْمَلَا
17. وَتَسْهِيلُ ثَانِي الْهَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ لَشَعْبَةٍ وَالتَّحْقِيقُ لَهَا الْغَيْسِرُ وَمَصْلَا
18. وَأَبْنُ أَتَى حَرَفٌ فَأَظْهَرَهُ أَبْوِ شَعِيبٍ وَبِأَقْبِهِمْ بِالْأَدْغَامِ نَقْصَلَا
19. وَأَبْنُ ابْنِ نَكْوَانَ يَفَارِقُ وَرِشْتَهُمْ عَلَى الْمَدِّ بَعْدَ الْهَمْزِ فِيمَا تَأْصَلَا
20. وَأَبْنُ أَتَى مَدَّ رَوَاهُ ابْنُ عَامِرٍ فَقَطَّ وَأَبُو عَمْرٍو يَمُدُّ مَطْوَلَا
21. وَنَوْنُهُمَا بِأَقْبِهِمْ لَا يَلْعَاصِمُ فِدَاغَامٌ حَرَفٌ قَدْ تَحْرَكَ وَأَتَجَلَا
22. وَكَمْ جَاءَ عَنْ حِفْصِ إِمَالَةَ أَحْرَفٍ بِخَلْفٍ وَلِبْسَتْ كَسَمِ أَمَاكِلَ مَقْتَلَا
23. وَعَنْ حَمْزَةِ سَكْتِ بِحَرَفِ الْفَارِسِ وَلَمْ يَكْ فِيهِ وَقَفَ عَلَيْهِ لِيَنْقَلَا
24. كَذَلِكَ ابْنُ غَلْبُونَ وَلَيْسَ بِسَاكِتٍ لَدَى لَامٍ تَعْرِيفٍ يَلِي الْهَمْزَ فِإِقْبَلَا
25. وَأَبْنُ أَتَى سَكْتِ بِحَرَفِ مَسْكِنٍ وَمَا بَعْدَهُ هَمْزٌ لِحَمْزَةِ فِإِسْأَلَا
26. وَأَبْنُ أَتَى حَرَفِ صَحِيحِ مَسْكِنٍ وَمَا بَعْدَهُ هَمْزٌ وَلَا سَكْتٌ إِقْسَبَلَا =

27. = وأين أتى سكت بحرف مسكن وما بعده همز لحمزة فاسألا
28. وأين أتى حرف صحيح مسكن وما بعده همز ولا سكت اقبلا
29. وأين أتى همز لمال لحمزة فقط لا على لكن وللعكس مجتلا
30. وأين أتى فتح الكسائي وحمزة لدى ألفسات أصلها ياء انجلا
31. وأين أتى إثبات ياء زوائد بوقف لشخص وهو يحذف موصلا
32. وأين أتى حرف وفي الوسط ساكن يجوز به فتح وكسر لمن تلا
33. وللكل جاء السكت فيه كحمزة ومن بعده همز لبعض وقيل لا
34. وأين روى المكي مدا مطولا بمنفصل والقصر عن غيره جلا
35. وأين أتى معجمتان قد تلاها بالادغام الذي عنه أصلا
36. وأين أتى إدغام حرف محرك لدى الوقف أو وصل عن السبعة الملا
37. كذلك لهم إظهار حرف مسكن لدى مثله من غير خلف قد انجلا
38. وأين أتى إجماعهم واختلافهم بحرف لدى وقف ووصل تكملا
39. فدوتكم العقد الثمين منظما يصير به عقد اللآلي مفصلا
40. ومن بعده صلوا على أشرف الورى محمد الهادي إلى الخلق أرسللا

ر: البقاعي (إبراهيم)، الأجوية السرية على الأغغاز الجزرية، ص 20-22.

السؤال الخامس:

وَإِذَا قُرِئَ لِحَمَزَةٍ (1) فِي الْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ ﴿سَيِّءٌ﴾ (2) وَ﴿السَّوَاءُ﴾ (3)،
هَلِ الْأُولَى الْإِبْدَالُ وَ (4) الْإِدْغَامُ (5) كَمَا ذَكَرَهُ الدَّانِي (6) وَالشَّاطِبِي فِي
أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ (7) وَابْنُ شَرِيحٍ فِي «الْكَافِي» (8) وَصَاحِبُ «التَّبَصِيرَةِ» (9)

(1) هو حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل الكوفي التيمي الزيات، أبو عمار، أحد
القراء السبعة، (ت156هـ/773م). ر: ترجمته عند الذهبي (محمد)، معرفة القراء،
ص66، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج1/ص236-238.

(2) سورة البقرة: 20.

(3) جميع النسخ تذكرها منكرة: (سَوَاءٌ)، ولم يأت هذا اللفظ في القرآن إلا معرفاً كما
أثبت، نحو: سورة التوبة: 98.

(4) في (أ): أو.

(5) أي: إبدال الهمزة ياء في الأول وواو في الثاني وإدغام ما قبلهما فيهما، فيصير
النطق بحرف واحد مشدد من جنس الثاني، أي: ﴿سَيِّءٌ﴾ و﴿سَوَاءٌ﴾، وعلة الإبدال والإدغام:
هو إجراء الأصلي هنا مجرى الزائد في نحو: ﴿حَطِيطَةٌ﴾ و﴿قُرُوءٌ﴾، ووجهه: أن الأصلي
أشبه الزائد في السكون والمد ر: الداني (عثمان)، جامع البيان، ص247، ابن شريح
(محمد)، الكافي القراءات السبع، ص51، السخاوي (علي)، فتح الوصيد في شرح
القصيد، ج2/ص175، الفاسي (محمد)، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، ج2/ص253،
الجعبري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأمان، ج2/ص534.

(6) قال: «وقد أجاز بعض علمائنا في اليباء والواو البذل والإدغام في الوقف، حملاً
للأصل على الزائد (..) وبذلك أقراني أبو الفتح عن قراءته (..) وبه قرأت على أبي
الحسن وغيره». ر: الداني (عثمان)، جامع البيان، ص247-248.

(7) في قوله [الطويل]: وَمَا وَاقِ اصْلِبِي تَسْكُنُ قَبْلَهُ أَوْ يَا فَعَنْ بَغْضِي بِالْإِدْغَامِ حُمَلًا
ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمان ووجه التهاني، ص20، البيت: 251.

(8) قال: «ويجوز في الواو والياء الأصليين كانتا حرفي مد ولين أو حرفي لين أن تجزياً
مجري الزائد في البذل والإدغام». ر: ابن شريح (محمد)، الكافي القراءات السبع، ص51.

(9) قال: «فإن كان الساكن حرف مد ولين غير الألف أو حرف لين أبدلت وأدغمت مع
الزائد على ما قدمنا في المتوسطة، وتلقى الحركة على الأصلي، ويجوز الإبدال
والإدغام». ر: القيسي (مكي)، التبصرة في القراءات السبع، ص319.

أَوْ النَّقْلُ⁽¹⁾ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ غَلْبُونَ أَبُو الْحَسَنِ⁽²⁾ وَأَبُو طَيْبٍ⁽³⁾ وَابْنُ
سُفْيَانَ الْقَيْرَوَانِيُّ⁽⁴⁾ وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ⁽⁵⁾ وَأَبُو الطَّاهِرِ صَاحِبُ
«الْعُنُونِ»⁽⁶⁾ وَشَيْخُهُ الْإِمَامُ عَبْدُ الْجَبَّارِ الطَّرْسُوسِيُّ⁽⁷⁾ وَابْنُ الْفَحَّامِ⁽⁸⁾
وَالْجُمْهُورُ، فَإِذَا قَرَأْنَا مِنْ طَرِيقِ «التَّيْسِيرِ»⁽⁹⁾ هَلْ بَكُلِّ مِثْمَمَا أَوْ لَا ؟

- (1) أي: نقل حركة الهمزة إلى الحرف الساكن قبلها ثم حذفها خطأ ولفظا.
(2) قال: «فأما الأصلي فإن هشاما وحمة ينقلان إليه حركة الهمزة في الوقف فيحركانه
بها، أي حركة كانت، ويسقطان الهمزة، كقوله: «شَيْءٌ» و«أَلْسُوٌّ». ر: ابن غلبون
(طاهر)، التنكرة في القراءات الثمان، ج1/ص159.
(3) ر: ابن غلبون (عبد المنعم)، الإرشاد في قراءات الأئمة السبعة وشرح أصولهم،
ص851-852.
(4) قال: «فإذا كان حرفا من حروف السلامة ألقى حركة الهمزة عليه وحذف الهمزة».
ر: ابن سفيان (محمد)، الهادي في القراءات السبع، ص141.
(5) قال: «وعلة إلقاء حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها إذا كان حرف سلامة، أو ياء
أو واو أصليتين، نحو: «سَوَّةٌ» و«شَيْءٌ». ر: المهدي (أحمد)، شرح الهداية،
ج2/ص62.
(6) قال: «فأما الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ساكن، متوسطة كانت أو متطرفة، فإنه
يعتبر ذلك الساكن، فإن كان أصليا نقل إليه حركة الهمزة أي حركة كانت فحركه بهما،
وأسقط الهمزة». ر: ابن خلف (إسماعيل)، العنوان في القراءات السبع، ص177.
(7) هو عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي أبو القاسم المقرئ شيخ الإقراء بمصر في
زمانه، ومؤلف كتاب المجتبي في القراءات، (ت420هـ/1029م). ر: ترجمته عند
الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص213، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية،
ج1/ص324 / وكتاب المجتبي مفقود، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك خلال التعريف به.
(8) قال: «وإن كانت الياء والواو أصليتين ألقيت حركة الهمزة على الساكن كالحرف
الصحيح، نحو: «سَوَّةٌ» و«شَيْءٌ». ر: ابن الفحام (عبد الرحمن)، التجريد لبغية المريد
في القراءات السبع، ص131.
(9) حيث لم ينص فيه الداني إلا على النقل، قال: «فإذا سكن ما قبل الهمزة وسهلاها
ألقيا حركتها على ذلك الساكن وأسقطاها إن كان ذلك الساكن أصليا غير ألف، نحو قوله
تعالى: «شَيْءٌ» و«أَلْسُوٌّ». ر: الداني (عثمان)، التيسير في القراءات السبع، ص161.

وَجَوَابُهُ:

أَنَّ الْأَوَّلَى هُوَ النَّقْلُ، وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ، كَمَا ذَكَرْتُ أَنَّ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ، وَقَدْ قَالَ الْمُحَقِّقُ الْجَعْبَرِيُّ: «وَاخْتِيَارِي: النَّقْلُ، لِأَنَّهُ الْأَفْصَحُ» (1).

وَكَذَا قَالَ الْفَاسِيُّ عَلَى قَوْلِ أَبِي الْقَاسِمِ: [الطويل]

وَمَا وَالَوْ اصْنَلِي تَسْكُنُ [الطويل]

الْبَيْتُ (2): «إِنَّ النَّاطِمَ رَحِمَهُ اللَّهُ فَنَمَّ مَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ مِنْ أَحْكَامِ التَّخْفِيفِ فِي

جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْهَمْزِ وَانْقِضَى ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ: [الطويل]

وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ [الطويل]

الْبَيْتُ (3)، ثُمَّ أُرْدِفَ ذَلِكَ بِأَحْكَامِ تَتَعَلَّقُ بِبَعْضِ مَا سَبَقَ، وَيَأْوِجُهُ زَائِدَةٌ لَا تَبْلُغُ تَرْجَةً مَا دُكِرَ (4) اهـ.

[و] (5) قَدْ حَكَى مِثْلَ هَذَا أَبُو شَامَةَ عَنْ بَعْضِهِمْ (6)، وَالنَّظْرُ هَلْ قَصَدَ الْفَاسِيُّ أَوْ لَا (7).

(1) ر: الجعبري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأمانى، ج2/ص501.

(2) ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمانى ووجه التهاني، ص20، البيت: 251.

(3) ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمانى ووجه التهاني، ص20، الشاهد من البيت: 242.

(4) ر: الفاسي (محمد)، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، ج2/ص254 / وجاء كلامه هذا

ردا على تعقب أبي شامة للشاطبي في تأخيره لقوله وَمَا وَالَوْ اصْنَلِي، البيت، قال: «وكان

الأحسن أن يذكر (يريد الشاطبي) هذا البيت عقب قوله: وَيُدْخِمُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مُنْبَدِلًا

إِذَا زَيْتًا، البيت»، وقد تعقب الجعبري أيضا الناظم بنفس تعقب أبي شامة. ر: أبو شامة

(عبد الرحمن)، إبراز المعاني من حرز الأمانى، ج2/ص32، الجعبري (إبراهيم)، كنز

المعاني في شرح حرز الأمانى، ج1/ص534.

(5) سقط من (أ) و(د).

(6) قال: «وبعضهم صوّب ما فعله الناظم، وقال: قصد أولا أن يلخص من أحكام

التسهيل حكما واحدا مشتهرا، ثم يذكر بعد ذلك أحكاما آخر». ر: أبو شامة (عبد

الرحمن)، إبراز المعاني من حرز الأمانى، ج2/ص32.

(7) في (أ): هل قصد الفاسي أم لا، وفي (ب): هل قصد هذا الفاسي أو لا.

قُلْتُ: وَلَمْ يَذْكَرِ الدَّانِي فِي «التَّيْسِيرِ»⁽¹⁾ إِلَّا النَّقْلَ، وَالْإِدْغَامَ مِنْ زِيَادَاتِ
«الْحِرْزِ»، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي الْكَنْزِ⁽²⁾، وَبِتَقْدِيمِ النَّقْلِ قَرَأْنَا عَلَى جَمِيعِ شُيُوخِنَا،
وَرُبَّمَا اقْتَصَرْنَا⁽³⁾.

[فَقَوْلُ الْمُسْتَشْكِلِ: «كَمَا ذَكَرَهُ الدَّانِي» لَا يَصِحُّ، وَإِنْ كَانَ تَابِعًا فِيهِ لِابْنِ
الْجَزْرِيِّ كَمَا سَنَذْكَرُ نَصَّهُ فِي «تَقْرِيبِ النَّشْرِ»⁽⁴⁾، نَعَمْ أَخَذَ بِهِ الْحَافِظُ أَبُو
العَلَاءِ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الهمداني⁽⁵⁾ صَاحِبُ «غَايَةِ
الْإِخْتِصَارِ»⁽⁶⁾ وَ«المُفْرَدَاتِ»⁽⁷⁾ وَغَيْرِهِمَا⁽⁸⁾، وَمَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ صَاحِبُ

(1) ر: الداني (عثمان)، التيسير في القراءات السبع، ص 161.

(2) قال: «ثم ذكر هنا وجه إجراء الأصلي مجرى الزائد وهو زائد على التيسير».

ر: الجعبري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأمان، ج 1/ص 534.

(3) جملة (وبتقديم النقل...اقتصرنا): ساقطة من (ب) و(ج).

(4) زيادة من (ب) و(ج)؛ وفي (أ) و(د): فقولك كما ذكره الداني لعله سهو قلم.

(5) هو الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد أبو العلاء الهمداني العطار،

الحافظ المقرئ شيخ أهل همدان، صاحب غاية الاختصار في قراءات العشر أئمة

الأمصار وغيرها من المصنفات، (ت 569هـ/1173م). ر: ترجمته عند الذهبي (محمد)،

معرفة القراء، ص 296-297، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج 1/ص 187-188.

(6) كتاب: غاية الاختصار في قراءات العشر أئمة الأمصار، من أصول النشر، استقى منه

ابن الجزري أربعة وعشرين طريقاً. ر: ابن الجزري (محمد)، النشر، ج 2/ص 226-227.

(7) كتاب: المفردات في القراءات، ذكره القزويني ضمن مروياته لكتب الإمام الهمداني

عن أبي عبد الله بن أبي القاسم المقرئ ونقي الدين بن أحمد المقدسي عن أبي العباس

المارستاني وأبي محمد الحمامي عن الإمام الهمداني، وهو مفقود على ما أعلم.

ر: القزويني (عمر)، مشيخة الإمام سراج الدين عمر بن علي القزويني، تح: عامر حسن

صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط 1، 1426هـ/2005م، ج 1/ص 139.

(8) ككتاب: البيان عن معاني القرآن، توجد منه نسخة مخ بمكتبة مانسا بتركيا تحت

رقم: MHK 7167، وقد اطلعت عليها، وهي تقع في 92 ورقة من الحجم المتوسط.

ر: القزويني (عمر)، مشيخة الإمام سراج الدين عمر بن علي القزويني.

«التَّبَصِيرَةُ» وَ«التَّنْذِيرَةُ»⁽¹⁾ [8/أ] وَغَيْرُهُمَا⁽²⁾، أَوْعَزِي أَيْضًا لِي: «كَافِي» ابْنِ شُرَيْحٍ وَلِغَيْرِهِ، فَقَوْلُ الْمُسْتَشْكِلِ⁽³⁾: فَإِذَا قَرَأْنَا مِنْ طَرِيقِ «التَّنْيِيسِرِ» هَلْ يَكُلُّ مِنْهُمَا أَوْ لَا ؟

أَقُولُ: قَدْ بَيَّنْتُ أَنَّ طَرِيقَ «التَّنْيِيسِرِ»⁽⁴⁾ هُوَ النُّقْلُ لَا غَيْرُ، [وَتَصُّهُ: «فَإِذَا تَحَرَّكَتِ الهمزةُ، وَهِيَ مُتَوَسِّطَةٌ، فَمَا قَبْلَهَا يَكُونُ سَاكِنًا وَمُتَحَرِّكًا، فَإِنْ كَانَ سَاكِنًا، وَكَانَ أَصْلِيًّا، وَسَهْلُنَّهَا، أَلْقَيْتَ حَرَكَتَهَا عَلَى ذَلِكَ السَّاكِنِ، وَحَرَكَتَهُ بِهَا مَا لَمْ يَكُنْ أَلْفًا، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ: «شَيْعًا»⁽⁵⁾ وَ«خِطَاءً»⁽⁶⁾ وَ«الشَّمَمَةَ»⁽⁷⁾ وَ«كَهَيْعَةَ»⁽⁸⁾ وَ«تَجَعَّرُونَ»⁽⁹⁾ وَ«يَسْأَلُونَ»⁽¹⁰⁾ وَ«الْقُرَّاءُ»⁽¹¹⁾ وَ«مَدَّءُومًا»⁽¹²⁾ وَ«مَسْئُولًا»⁽¹³⁾ وَ«مَوِيلًا»⁽¹⁴⁾ وَ«الْمَوءُودَةَ»⁽¹⁵⁾ وَشَبِيهِهِ.

- (1) كتاب: التذكرة في القراءات السبع، كذا سماه ابن خبير، وسماه القفطي: التذكرة في اختلاف القراء السبعة، وهو مفقود على ما أعلم. ر: ابن خبير (محمد)، فهرسة ابن خبير الإشبيلي، ص72، القفطي (علي)، إنباه الرواة عن أنباء النحاة، ج3/ص318.
- (2) جملة (ومكي بن أبي طالب.. وغيرهما): ساقطة من (ب) و(ج)، ولعل ذلك بسبب انتقال نظر الناسخ.
- (3) زيادة من (ب) و(ج)، وفي (أ) و(د): وما رأيت من عزاه لابن شريح ولا أنفيه، فقولك، وهي من استدراقات المؤلف بعد اطلاعه على تقريب النشر.
- (4) جملة (فإذا قرأنا من طريق التنيسير... أن طريق التنيسير): ساقطة من (ب)، بسبب انتقال نظر الناسخ.
- (5) سورة البقرة: 48.
- (6) سورة الإسراء: 31.
- (7) سورة الواقعة: 9.
- (8) سورة آل عمران: 49.
- (9) سورة النحل: 53.
- (10) سورة البقرة: 273.
- (11) سورة البقرة: 185.
- (12) سورة الأعراف: 18.
- (13) سورة الإسراء: 34.
- (14) سورة الكهف: 58.
- (15) سورة التكوير: 8.

وَإِنْ كَانَ زَائِدًا أَبْدَلَتْ وَأُدْغِمَتْ إِذَا كَانَ يَاءٌ أَوْ وَاوًا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى (1):
 ﴿هَيِّئْ لِي مَرِيئًا﴾ (2) وَ﴿بَرِيئًا﴾ (3) وَ﴿بَرِيئُونَ﴾ (4) وَ﴿خَطِيئَةً﴾ (5) وَ﴿خَطِيئَتَيْكُمْ﴾ (6)
 وَشَبَّهَهُ، وَلَمْ تَأْتِ الْوَاوُ فِي الْقُرْآنِ (7) (8)، وَقَالَ قَبْلَ هَذَا: «فَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ
 زَائِدًا لِلْمَدِّ، وَكَانَ يَاءٌ أَوْ وَاوًا أَبْدَلَا يَعْني حَمْزَةً وَهَشَامًا - الْهَمْزَةُ مَعَ الْيَاءِ
 يَاءً، وَمَعَ الْوَاوِ وَاوًا، وَأُدْغِمَا مَا قَبْلَهُمَا فِيهِمَا، نَحْوُ: ﴿بَرِيءٌ﴾ (9)
 وَ﴿النَّسِيءُ﴾ (10) وَ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾ (11) وَشَبَّهَهُ (12) هَذَا كَلَامُ «التَّيْسِيرِ»، فَلَمْ
 يَذْكَرِ الْإِدْغَامَ إِلَّا فِي الزَّائِدِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ فِي الْأَصْلِيِّ النُّقْلَ فَقَطْ، فَمَا ذَكَرَهُ فِي
 «الْحِزْرِ» مِنَ الْإِدْغَامِ فِي الْأَصْلِيِّ مِنْ زِيَادَاتِ «الْحِزْرِ» عَلَى «التَّيْسِيرِ»،
 كَمَا ذَكَرَهُ الْجَعْفَرِيُّ، وَعَلَيْهِ الْمُعَوَّلُ.

وَعَنِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ «لِلتَّيْسِيرِ» الْوَجْهَانِ، وَإِبَاهُ تَبِعَ الْمُسْتَشْكِلُ، وَاللَّهُ تَعَالَى
 أَعْلَمُ، وَنَصَّهُ فِي «تَقْرِيبِ النَّشْرِ»: «وَقَدْ أَجْرَى بَعْضُ أَهْلِ الْأَدَاءِ الْيَاءَ وَالْوَاوَ
 الْأَصْلِيِّينَ مُجْرَى الزَّائِدَيْنِ؛ فَأَخِذَ فِيهِمَا بِالْإِدْغَامِ أَيْضًا، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ

(1) مقط من (ج).

(2) سورة النساء: 4.

(3) سورة النساء: 112.

(4) سورة يونس عليه السلام: 41.

(5) سورة النساء: 112.

(6) سورة الأعراف: 161.

(7) أي: لم يقع في القرآن واو زائدة للمد قبل همزة متوسطة.

(8) ر: الداني (عثمان)، التيسير في القراءات السبع، ص 163-164.

(9) سورة الأنعام: 19.

(10) سورة التوبة: 37.

(11) سورة البقرة: 228.

(12) ر: م، ن، ص 161.

في «الشَّاطِيبِيَّةِ» وَ «التَّيْسِيرِ» وَ «التَّبْصِيرَةِ» وَ «الكَافِي» وَغَيْرِهَا، وَبِهِ قَرَأَ لَكُنْ
 عَلَى أَبِي الفَتْحِ فَارِسٍ⁽¹⁾ صَحَّ مِنْهُ بِطَرِيقِ «التَّيْسِيرِ»⁽²⁾ انْتَهَى. [3]
 ثُمَّ هَذَا السُّؤَالُ مُنْصُوبٌ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ، لِأَنَّ قَوْلَكَ: «فِي أَحَدِ الرَّجُلَيْنِ»
 إِنْ كَانَ رَاجِعًا إِلَى الدَّانِيِّ وَالشَّاطِيبِيِّ: لَزِمَ أَنْ القِرَاءَةَ بِطَرِيقِ «التَّيْسِيرِ» بِحَسَبِ
 مِثْلِهِمَا مِنْ غَيْرِ تَوْقُفٍ، وَإِنْ كَانَ رَاجِعًا إِلَى الشَّاطِيبِيِّ فَقَطُّ، وَالدَّانِيُّ عِنْدَ
 جَازِمٍ بِالإِدْغَامِ: فَلَيْسَ مِنْ طَرِيقِ «التَّيْسِيرِ» إِذَنْ إِلَّا الإِدْغَامُ، فَكَانَ وَصْفُ
 السُّؤَالِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الدَّانِيَّ لَمْ يَذْكَرْ إِلَّا النُّقْلَ، وَهُوَ الَّذِي عِنْدَ
 الجُمهُورِ كَمَا مَرَّ.

وَقَرَأَ سُلَيْمٌ⁽⁴⁾ بِالنُّقْلِ وَالبَدَلِ، وَأَبُو عِمَارَةَ⁽⁵⁾ بِالتَّشْدِيدِ، وَمَذْهَبُ أَبِي
 العَلَاءِ⁽⁷⁾ إِلْحَاقُ الزَّائِدَتَيْنِ بِالأَصْلِيَّتَيْنِ فِي النُّقْلِ، وَهُوَ غَرِيبٌ.
 وَبِاللهِ سُبْحَانَهُ التَّوْفِيقُ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ.

(1) ر: ابن الجزري (محمد)، تقريب النشر في القراءات العشر، ج1/ص316-317.

(2) صح منه بطريق التيسير: سقط من (ب).

(3) زيادة من (ب) و(ج).

(4) هو سليم بن عيسى بن سليم بن عامر بن غالب أبو عيسى المقرئ صاحب حمزة
 الزيات وأخص تلامذته به وأحذقهم بالقراءة، (ت188هـ/804م). ر: ترجمته عند الذهبي
 (محمد)، معرفة القراء، ص83-84، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج1/ص288-
 289.

(5) هو حمزة الزيات القارئ، تقدمت ترجمته.

(6) في (أ): أبو.

(7) أي: الهمداني صاحب غاية الاختصار.

السؤال السادس:

قال: وَكَذَلِكَ لَوْ وُقِفَ لَهُ عَلَى الهمزِ الْمُتَطَرِّفِ الْوَاقِعِ بَعْدَ الْأَيْفِ وَأَبَدْنَا
الهمزةَ أَلْفًا وَحَدَفْنَا إِحْدَى الْأَفْيَيْنِ وَأَتَيْنَا فِي الْمَضْمُومِ وَالْمَكْسُورِ بِخَمْسَةِ أَوْجِهٍ:
ثَلَاثَةٌ حَالَ الْبَدَلِ وَوَجْهَانِ حَالَ التَّسْهِيلِ⁽¹⁾، هَلْ مَنْ يَأْخُذُ بِالْبَدَلِ يَأْخُذُ
بِالتَّسْهِيلِ أَمْ لَا ؟

(1) التسهيل في اصطلاح القراء: هو النطق بصوت الهمزة بين صوتها المحقق وحرف
المد المجانس لحركتها، فتكون في المفتوحة بين الهمزة والألف، وفي المضمومة بين
الهمزة والواو، وفي المكسورة بين الهمزة والياء. ر: المارغني (إبراهيم)، النجوم الطوالع
على الدرر اللوامع، المطبعة التونسية، د.ر.ط، 1354هـ/1935م، ص 67.

وَجَوَابُهُ:

أَنْ بَعْضَ مَنْ يَأْخُذُ بِالْبَدَلِ يَأْخُذُ بِالنَّسْهِيلِ، لَا كُلُّ مَنْ يَأْخُذُ بِالْبَدَلِ. وَكُلُّ مَنْ يَأْخُذُ بِالنَّسْهِيلِ يَأْخُذُ بِالْبَدَلِ (1)، لِأَنَّ الْبَدَلَ هُوَ الْقِيَاسُ وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالنَّسْهِيلُ مَعَ الرُّومِ (2) لَمْ يَتَّفَقْ عَلَيْهِ، نَعَمْ قَالَ بِهِ بَعْضُ النُّقَلَةِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، كَالدَّانِي فِي الْمَضْمُونِ وَالْمَكْسُورِ نُونَ الْمَفْتُوحِ (3)، وَقَدْ شَدَّ مِنْ مَتَعَهُ مُطْلَقًا وَمَنْ أَجَارَهُ مُطْلَقًا، كَمَا قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ: [الطويل]

وَمَنْ لَمْ يَزَمْ وَاعْتَدَّ مَخْضًا سَكُونَهُ وَأَلْحَقَ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَدَّ مُوْغَلًا (4)

وَقَوْلِكَ: «ثَلَاثَةُ حَالَ الْبَدَلِ»، لَعَلَّكَ تُرِيدُ بِ: «الثَّلَاثَةُ»: حَذْفَ الْأَلْفِ الْأُولَى، لِكَوْنِهِ الْأَصْلَ فِي التَّبَاءِ السَّاكِنِينَ، فَلَيْسَ إِلَّا الْقَصْرُ، لِأَنَّ الثَّانِيَةَ مُبَدَّلَةٌ مِنْ هَمْزَةٍ، فَلَا حَظَّ لَهَا فِي الْمَدِّ، وَحَذْفُ الثَّانِيَةِ هُوَ أَرْجَحُ، إِذِ الطَّرْفُ [أَنْسَبُ] (5) بِالتَّغْيِيرِ، فَالْمَدُّ (6) وَالْقَصْرُ مِنْ قَوْلِهِ: [الطويل]

وَإِنْ حَرَفَ مَدًّا قَبْلَ هَمْزٍ مُعَيَّرٍ (7)

الْبَيْتِ، وَإِبْقَاءِ الْأَلْفَيْنِ لِاتِّحَادِ اللَّفْظِ، وَلِأَنَّ الْوَقْفَ مَحَلَّ جَمْعِ السَّاكِنِينَ، فَلَيْسَ إِلَّا الْمَدُّ، فَقَوْلُهُ: [الطويل]

..... وَيَقْصُرُ (8)

(1) جملة (لا كل من يأخذ.. يأخذ بالبدل): ساقطة من (ب).

(2) الرُّوم في اصطلاح القراء: هو الإتيان ببعض الحركة، وقدره بعض العلماء بالثلث.

ر: المارغني (إبراهيم)، النجوم الطوالع، ص 158-186.

(3) ر: الداني (عثمان)، جامع البيان، ص 249.

(4) ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمان، ص 21، البيت: 253.

(5) سقط من (أ) و(د).

(6) في (أ) و(د): والمد.

(7) ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمان، ص 17، الشاهد من البيت: 208.

(8) ر: م، ص 20، الشاهد من البيت: 239.

أَي: إِنْ قَدَّرَ حَذَفَ الْأُولَى، وَكَذَا [8/ب] إِنْ قَدَّرَ حَذَفَ الثَّانِيَةَ وَلَمْ يَعُدَّ
بِالْهَمْزَةِ الْمَحذُوفَةِ، وَقَوْلُهُ: [الطويل]

..... أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا (1)

أَي: إِنْ قَدَّرَ حَذَفَ الثَّانِيَةَ وَاعْتَدَّ بِالْهَمْزَةِ الْمَحذُوفَةِ [أَوْ] (2) قَدَّرَ بَقَاءَ
الْأَلْفَيْنِ.

قَالَ الْفَاسِي: «يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ بَقَاءُ الْفَيْنِ بِجَوَازِ اجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ فِي
الْوَقْفِ، وَإِنْ شَاءَ الْقَارِئُ زَادَ فِي الْمَدِّ وَالتَّمْكِينِ، لِيُقْصَلَ بِذَلِكَ بَيْنَهُمَا» (3) اهـ.

[وَأَصْلُ هَذَا فِي «التَّيْسِيرِ»، قَالَ: «ثُمَّ حُذِفَتْ إِحْدَى الْاَلْفَيْنِ [لِلتَّقَاءِ] (4)
السَّاكِنَيْنِ، وَإِنْ شِئْتَ زِدْتَ فِي الْمَدِّ وَالتَّمْكِينِ لِيُقْصَلَ بِذَلِكَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ تَحْذِفْ،
وَذَلِكَ الْأَوْجَهُ، وَبِهِ وَرَدَ النَّصُّ عَنْ حَمْرَةَ مِنْ طَرِيقِ خَلْفِ (5) وَغَيْرِهِ» (6)
انتهى]. (7)

وَخَصَّ الْمُسْتَشْكِلُ هَذَا بِالْمَضْمُومِ وَالْمَكْسُورِ مَعَ أَنَّهُ أَيْضًا يَأْتِي فِي
المفتوح، بقوله: [الطويل]

..... وَأَلْحَقَ مَفْتُوحًا..... (8)

(1) ر: م ن.

(2) في (أ): إن.

(3) ر: الفاسي (محمد)، اللالكئ الفريدة في شرح القصيدة، ج2/ص237.

(4) زيادة من الأصل.

(5) هو خلف بن هشام بن ثعلب بن محمد البغدادي البزار المقرئ أحد الأعلام، قرأ على
سليم عن حمزة، وله اختيار أقرأ به، وخالف فيه حمزة، (ت229/هـ/844م). ر: ترجمته
عند الذهبي (محمد)، معرفة القراء، ص123-124، ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية،
ج1/ص246-247.

(6) ر: الداني (عثمان)، التيسير في القراءات السبع، ص161-162

(7) سقط من (أ)، (ب) و(د)، ثابت في (ج).

(8) ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمان، ص21، الشاهد من البيت: 23.

لِكَوْنِ الرَّوْمِ فِي الْمَفْتُوحِ شَأْدًا غَايَةً، إِذْ لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِ الْقَرَاءِ وَعَادَتِهِمْ⁽¹⁾.
 وَقَوْلُهُ: «وَأَثْنَانِ حَالِ [التَّسْهِيلِ]⁽²⁾» أَي: التَّسْهِيلِ مَعَ الرَّوْمِ، كَمَا قَالَ: [الطَّوِيلِ]
 فَاَلْبَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهْلًا⁽³⁾

وَلَا يَجُوزُ مَعَ السُّكُونِ، إِذْ لَا تَسْهِيلَ فِي السَّاكِنَةِ، وَلَا تَسْهَلُ⁽⁴⁾ [الْأَلَا]⁽⁵⁾
 الْمُحْرَكَةُ، لَكِنْ لَا تَكُونُ هُنَا الْحَرَكَةُ تَامَةً، لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقِفُ عَلَى مُتَحَرِّكٍ،
 كَمَا لَا تَبْدِيءُ بِسَاكِنٍ، وَحَرَكَةُ الرَّوْمِ [خَفِيفَةٌ]⁽⁶⁾ خَفِيفَةٌ قَرِيبَةٌ مِنَ السُّكُونِ، وَلَا
 يَجُوزُ أَيْضًا التَّسْهِيلُ مَعَ الْإِشْمَامِ⁽⁷⁾، لِأَنَّ الْإِشْمَامَ بَعْدَ السُّكُونِ، وَلَا تَسْهِيلَ
 فِي الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ، وَالْوَجْهَانِ اللَّذَانِ فِي التَّسْهِيلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَجُوزُ فِي
 الْمُغْيِرَةِ الْمَدُّ وَالْقَصْرُ، لِقَوْلِهِ: [الطَّوِيلِ]
 وَإِنْ حَرْفٌ مَدٌّ [قَبْلَ هَمْزٍ مُغْيِرٍ] [الْبَيْتِ]⁽⁹⁾.

وَعَدَّهُ فِي الْبَدَلِ ثَلَاثَةٌ هُوَ بِالْإِعْتِبَارِ السَّابِقِ، وَإِلَّا فَيَتَّجِدُ الْمَدُّ فِي حَذْفِ
 الثَّانِيَةِ مَعَ إِثْبَاتِ الْأَقْفَيْنِ فِي اللَّفْظِ بِذَلِكَ، فَإِذَا تَطَّرَتْ⁽¹⁰⁾ إِلَى اتِّحَادِ اللَّفْظِ
 فَأَيْمًا فِي الْبَدَلِ وَجْهَانِ، وَلَا يُرِيدُ بِالثَّلَاثِ: الْإِشْبَاعَ فِي الْمَضْمُومَةِ، لِأَنَّهُ لَا
 يَصِحُّ، لِقَوْلِهِ: [الطَّوِيلِ]

- (1) جملة (إذ ليس من مذهب القراء وعاداتهم): كذا في (د)، وفي (أ): إذ ليس بالمذهب القراء وعاداتهم، وفي (ب) و(ج): إذ ليس من دأب القراء ومذهبهم.
 (2) في (أ): التيسير.
 (3) ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمانى، ص 21، الشاهد من البيت: 252.
 (4) في (ب)، (ج) و(د): ولا تسهل، بالتاء.
 (5) سقط من (أ) و(د).
 (6) سقط من (أ).
 (7) الإشمام في اصطلاح القراء: هو ضم الشفتين بعد تسكين الحرف المرفوع عند الوقف. ر: المارغني (إبراهيم) النجوم الطوالع، ص 158-159.
 (8) ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمانى، ص 17، الشاهد من البيت: 208.
 (9) زيادة من (ب) و(ج).
 (10) في (أ)، (ب) و(د): نظر، والمثبت من (ج).

وَأَشْمِمُ وَزُمَ فِيمَا سِوَى مُتَبَدَّلٍ بِهَا خَرَفَ مَدًّا.....(1)

وَلِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لِنِذْرِ الْمَكْسُورَةِ جِيئِيذٍ، وَلِلنَّظَرِ (2) إِلَى اتِّحَادِ اللَّفْظِ سَقَطَ وَجْهَهَا مُرَاعَاةَ الْخَطِّ، وَهُوَ مُعَايِرٌ لِمَا قَبْلَهُ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْجَعْبَرِيُّ (3) إِذْ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْأَلِفُ الَّتِي قَبْلَ الْهَمْزَةِ، وَلَا بَدَلَ وَلَا حَذْفَ أَصْلًا، [وَأ] (4) يَجُوزُ الْمَدُّ وَالْقَصْرُ، وَلَكِنْ هَذَانِ الْوَجْهَانِ مُتَّحِدَانِ فِي اللَّفْظِ مَعَ وَجْهِي الْبَدَلِ، وَلَوْلَا النَّظَرُ إِلَى اتِّحَادِ اللَّفْظِ لَزِيدَ وَجْهًا مُرَاعَاةَ الْخَطِّ، فَتَكُونُ الْأَوْجُهَةُ خَمْسَةً، فَلْيَتَدَبَّرْ ذَلِكَ.

وَمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ الْمَدُّ وَالْقَصْرُ عَلَى مُرَاعَاةِ الْخَطِّ مُتَّجَةً (5)، وَنَصَّ عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُ الْجَعْبَرِيُّ، قَالَ: «وَعَلَى الرَّسْمِ الْحَذْفُ، فَيَجِيءُ فِي الْأَلِفِ الْوَجْهَانِ، وَيُمَدَّانِ بِالْأَلِفِ وَالْأَلِفَيْنِ» (6) صَحَّحَ مِنَ الْكُنْزِ.

وَرَعَمَ [9/أ] أَبُو شَامَةَ أَنَّهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا مَدًّا أَصْلًا، قَالَ: «وَإِنْ وَقَفَ عَلَى اتِّبَاعِ الْمَرْسُومِ أَسْقَطَ الْهَمْزَةَ، فَيَقِفُ عَلَى الْأَلِفِ الَّتِي قَبْلَهَا بِلا مَدِّ أَصْلًا» (7). اهـ

[وَقَدْ] (8) يُجَابُ عَمَّا أَلْرَمْنَا (9) مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي التَّلْفُظِ إِلَّا وَجْهَانِ، بِأَنَّهُ (10) يَجُوزُ فِي الْبَدَلِ بِالْجَمْعِ (11) قَدْرَ ثَلَاثِ أَلْفَاتٍ، وَقَدْ أَشَارَ الْمُحَقِّقُ الْجَعْبَرِيُّ إِلَى

(1) ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمانى، ص20، الشاهد من البيت: 250.

(2) في (أ): للنظر، وفي (ب): والنظر.

(3) ر: الجعبري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأمانى، ج1/ص507-508.

(4) سقط من (أ) و(د).

(5) أي: أوجه.

(6) ر: الجعبري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأمانى، ج1/ص507.

(7) ر: أبو شامة (عبد الرحمن)، إبراز المعاني من حرز الأمانى، ج2/ص12.

(8) زيادة من (ب) و(ج).

(9) في (أ) و(ج): فإنه.

(10) في (ب): الزمناء، وفي (ج): ذكرنا.

(11) في (ج): فالجميع.

هَذَا، قَالَ: «فِي: ﴿مَا أَفَاء﴾⁽¹⁾ وَ﴿سَوَاءَ تَكُم﴾⁽²⁾ وَ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾⁽³⁾، عَلَى الْقِيَاسِ الْبَدَلُ⁽⁴⁾ بِالْجَمْعِ؛ فَيَمْدُ قَدْرَ ثَلَاثِ أَلْفَاتٍ: الْأَلْفُ الْأَصْلِيَّةُ، وَالْأَلْفُ الَّتِي زِيدَتْ لِلْهَمْزِ، وَالْمُبْدَلَةُ مِنْهُ، وَقَدْرُ أَلْفَيْنِ إِسْقَاطًا لِأَثَرِ الْمُبْدَلَةِ⁽⁵⁾. وَقَدْ أَشَارَ أَيْضًا الْفَاسِيُّ إِلَى هَذَا فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ: «وَإِنْ شَاءَ الْقَارِئُ زَادَ فِي الْمَدِّ وَالْتَمَكِينَ لِيَفْصِلَ بِذَلِكَ بَيْنَهُمَا»⁽⁶⁾ اهـ، [وَأَصْلُ هَذَا فِي «التَّيْسِيرِ» كَمَا مَرَّ]⁽⁷⁾.

قُلْتُ: وَقَدْ تُؤَخِّدُ زِيَادَةُ الْمَدِّ مِنْ قَوْلِهِ: [الطويل]

..... أَطْوَلُ⁽⁸⁾.....

أَيُّ زَائِدًا طَوْلُهُ، وَنَبَّهَ عَلَيْهِ أَبُو شَامَةَ، وَقَالَ: «[فَهْذِهِ]⁽⁹⁾ فَائِدَةٌ مَجِيئُهُ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ»⁽¹⁰⁾.

قُلْتُ: [لَكِنَّ]⁽¹¹⁾ زِدْ هَذَا الْوَجْهَ -أَعْنِي اجْتِمَاعَ الْأَلْفَيْنِ- فَكَيْفَ بِثَلَاثِ، الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَجْرُومَ⁽¹²⁾ فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ: «فَرَائِدُ الْمَعَانِي فِي

(1) سورة الحشر: 6.

(2) سورة الأعراف: 26.

(3) سورة الشعراء: 4.

(4) في (أ): من البدل، وما أثبت من (ج)، (د) والأصل.

(5) ر: الجعبري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأمانى، ج1/ص506 / فقرة (وقد أشار المحقق الجعبري.. لأثر المبدلة) ساقطة من (ب) بسبب انتقال نظر الناسخ.

(6) ر: الفاسي (محمد)، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، ج2/ص237.

(7) زيادة من (ب) و(ج).

(8) ر: الشاطبي (القاسم)، حرز الأمانى، ص20، الشاهد من البيت: 239.

(9) كذا في الأصل، وفي جميع النسخ: هو.

(10) ر: أبو شامة (عبد الرحمن)، إبراز المعاني من حرز الأمانى، ج2/ص12.

(11) سقط من (أ).

(12) هو محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله الفاسي المشهور بابن أجروم، صاحب المقدمة الأجزومية في النحو، والشرح على الحرز الموسوم ب: فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى، (ت723/هـ1323م). ر: ترجمته عند السيوطي (جلال الدين)، بغية الوعاة، ج1/ص238-239، تر: 434، ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس، ج1/ص221-222، مخلوف (محمد)، شجرة النور، ج1/ص217، تر: 762.

شَرَحَ حِرْزَ الْأَمَانِيِّ»⁽¹⁾ وَنَصَّهُ: «وَأَمَّا الْأَلِفُ الْمُنْطَرَفَةُ فَيُبَدَّلُ بَعْدَهَا أَلِفًا، وَقَبْلَهَا أَلِفٌ، فَتَلْتَقِي الْأَلِفَانِ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ⁽²⁾: «فَيَحْتَمَلُ حِينَئِذٍ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تَمُدَّ عَلَى حَرْفَيْنِ سَاكِنَيْنِ، كَمَا فَعَلَ يُونُسُ⁽³⁾ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ فِي الثَّنِيَةِ إِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا⁽⁴⁾، وَاخْتَارَ ذَلِكَ أَبُو عَمْرٍو، وَقَالَ إِنَّهُ وَرَدَ عَنْ حَمْرَةَ مِنْ طَرِيقِ خَلْفٍ وَغَيْرِهِ⁽⁵⁾.
وَالثَّانِي: أَنْ يُحْدَفَ أَحَدُ السَّاكِنَيْنِ».

(1) كتاب: فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى، من الشروح النفيسة على قصيدة حرز الأمانى ووجه التهاني للشاطبي، حقق سفره الأول د. عبد الرحيم نيولسي ضمن رسالة قدمت لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، سنة 1417هـ/1997م.

(2) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، يعرف بابن النحاس، أبو جعفر النحوي المصري، رحل إلى بغداد وأخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد ونفطويه والزجاج، من مصنفاته: إعراب القرآن، معاني القرآن، الكافي في العربية، المتع في اختلاف البصريين والكوفيين، شرح المعلقات، شرح المفضليات وغيرها، (ت 338هـ/949م).
ر: ترجمته عند ر: الذهبي (محمد)، سير أعلام النبلاء، ج 15/ص 401-402، السيوطي (جلال الدين)، بغية الوعاة، ج 1/ص 362، تر: 703.

(3) هو يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضبي، البصري النحوي، إمام النحو بالبصرة في زمانه، روى القراءة عن أبي عمرو ابن العلاء، توفي بعد (182هـ/798م).
ر: ترجمته عند ابن الجزري (محمد)، غاية النهاية، ج 2/ص 352، الزركلي (خير الدين)، الأعلام، ج 8/ص 261.

(4) قال المبرد: «وكان يونس بن حبيب يرى إثباتهما في فعل الاثنتين وجماعة النسوة، فيقول: اضربان زيدا، وللنساء: اضربانان زيدا، فيجمع بين ساكنين (..) فإذا وقف يونس ومن يقول بقوله قال للاثنتين: اضربا، وللجماعة من النساء: اضربنا». ر: المبرد (محمد)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر، ط 1، 1415هـ/1994م، ج 3/ص 24.

(5) ر: الداني (عثمان)، التيسير في القراءات السبع، ص 161-162، جامع البيان، ص 248-249.

ابن أجزوم: وما قاله أبو جعفر من المدّ عن حرفين ساكنين بعيد، لأنّ الألف الثانية لا يمكن وجودها بعد ساكن، إنّما توجد الألف بعد فتحة. قال أبو عثمان (1) لمن قال له نجمع بين الألفين فنمد (2) مدّاً طويلاً: «لو مددت إلى العمر لم تنطق إلا باللف واحدة» (3).

وأما تطهيره الجمع بين الألفين بالجمع بين النون الخفيفة والألف قبلها في التثنية على مذهب يونس في قولك: «يا زيدان هل تضربان عمراً»، فليس مثله، لأنّ الساكن الثاني هو المنون، وهي توجد بعد متحرك وبعد ساكن، بخلاف الألف، والله أعلم (4) اهـ.

قلت: وقد يجاب بأنّ اجتماع الألفين أو الثلاث أمرٌ مقدرٌ لا محقق، كما سيأتي من كلام المحقق الجعبري في رده على أبي شامة. فيحصل من هذا أنّ ثلاثة أوجه البندل: القصر، والإشباع المعتاد، والزيادة في المدّ والثمكين [9/ب].

فهذا غاية ما أمكنني في محاولة تصحيح عدّه للثلاثة حال البندل، لكنّ يعزّ عليّنا في هذا قول المستشكل: «وحذفنا إحدى الألفين» فبني ثلاثته على حذف إحدى الألفين، فلم تبق لنا جيلة في تصحيح كلامه إلا السهو منه أو عدم فهمنا مراده.

(1) لم أتبين من المقصود بأبي عثمان.

(2) في (أ): فيمد.

(3) لم أقف على مصدر هذه المقولة.

(4) ر: ابن أجزوم (محمد)، فرائد المعاني في شرح حرز الأمان، تح ودر: عبد الرحيم نبولسي، رسالة دكتوراه، إشراف: سليمان بن إبراهيم العابد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، د.ر.ط، 1417هـ/1997م، (لم أقف على كامل الرسالة لتوثيق رقم الجزء والصفحة).

وَقَدْ عَرَضْتُ عَدَّهُ هَذَا عَلَى شَيْخِنَا الْأَسْتَاذِ النَّحْوِيِّ الْفَقِيهِ الْمُتَّقِنِ أَبِي عَبْدِ
اللَّهِ سَيِّدِي مُحَمَّدِ بْنِ مَجْبَرٍ (1) -إِبْقَاءُ اللَّهِ- فَأَنْكَرَ الْعَدَّ الْمَذْكُورَ إِلَّا بِمَا قَرَّرْتُهُ
مِنْ تَسْوِيعٍ (2) مَدَّهُ قَدْرَ ثَلَاثِ أَلْفَاتٍ، وَجَعَلَهُ مَعَ ذَلِكَ مُتَكَلِّفًا، وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ
مِنَ الْبَحْثِ.

قُلْتُ: وَيَبْعُدُ أَنْ يُرِيدَ بِالثَّالِثِ مَعَ حَذْفِ أَحَدِ الْأَلْفَيْنِ: التَّوْسِيطُ، فَالثَّلَاثَةُ:
الْقَصْرُ وَالْإِشْبَاعُ وَالتَّوْسِيطُ، لِأَنَّ التَّوْسِيطُ، وَإِنْ أَجَارَهُ أَبُو شَامَةَ، فَإِنَّمَا أَجَارَهُ
مَعَ إِبْقَاءِ الْأَلْفَيْنِ، فَقَالَ: «أَوْ يُبْقِيهِمَا، لِأَنَّ الْوَقْفَ يَحْتَمِلُ اجْتِمَاعَ سَاكِنَيْنِ،
فَيَمُدُّ مَدًّا طَوِيلًا، [و] (3) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَوَسِّطًا، لِقَوْلِهِ فِي بَابِ الْمَدِّ
وَالْقَصْرِ: [الطويل]

..... وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجِهَانِ أَصْلًا (4)

وَهَذَا مِنْ ذَلِكَ»، صَحَّ مِنْ «إِبْرَازِ الْمَعَانِي مِنْ حِرْزِ الْأَمَانِيِّ» (5).
[وَحَكَى أَيْضًا هَذَا ابْنُ الْجَزْرِيِّ فِي «تَقْرِيبِ النَّشْرِ» فَقَالَ: «وَيَجُوزُ أَنْ
تُبْقِيَهُمَا وَتَمُدَّ لِذَلِكَ طَوِيلًا، وَأَجَارَ بَعْضُهُمُ التَّوَسُّطَ» (6) (7) ائْتَهَى.
وَرَدَّهُ الْمُحَقِّقُ الْجَعْبَرِيُّ، فَقَالَ: «وَقِيلَ يَمُدُّ لِلْسَّاكِنَيْنِ وَيُوسِّطُ»، قُلْتُ: [لَا] (8)،
لِأَنَّ الْحَجَرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ الْمُحَقَّقَيْنِ لَا الْمُقَدَّرَيْنِ، وَالْمَدُّ شَيْءٌ
وَاحِدٌ وَإِنْ طَالَ، وَإِنَّمَا يُقَدَّرُ بِالرَّمَانِ» (9) اهـ.

(1) تقدمت ترجمته في مقدمة المؤلف.

(2) في (أ): تصويغ، بالصاد، والصواب ما أثبت.

(3) سقط من (أ) و(د).

(4) ر: الشاطبي (القاسم)، من، الشاهد من البيت: 176.

(5) ر: أبو شامة (عبد الرحمن)، إبراز المعاني من حرز الأمانى، ج2/ص11-12.

(6) ر: ابن الجزري (محمد)، تقريب النشر في القراءات العشر، ج1/ص316.

(7) زيادة من (ب) و(ج).

(8) زيادة من الأصل.

(9) ر: الجعبري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأمانى، ج1/ص506-507.

أَعْلَى أُنِّي بَعْدَ أَنْ كَتَبْتُ هَذَا الْبَحْثَ، رَأَيْتُ ابْنَ الْجَزْرِيِّ فِي «تَقْرِيبِ
النُّشْرِ» ذَكَرَ الْخَمْسَةَ الْأَوْجَةَ فِي الْمَضْمُومِ وَالْمَكْسُورِ، وَعَنْى بِثَلَاثَةِ الْبَدَلِ:
الْمَدَّ وَالْقَصْرَ وَالنُّوْطَ، وَإِيَّاهُ تَبِعَ الْمُسْتَشْكِلُ فِي غَالِبِ ظَنِّي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ،
وَنَصُّهُ: «وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُسَهِّلُ، وَهَمَّا حَمْرَةٌ وَهَشَامٌ، فَتَجْرِي فِيهِ الثَّلَاثَةُ
الْأَوْجَةُ فِي الْمَفْتُوحِ، وَخَمْسَةٌ فِي الْمَكْسُورِ وَالْمَضْمُومِ»⁽¹⁾ انْتَهَى، وَعَنْى
بِالتَّسْهِيلِ: التَّخْفِيفَ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْبَدَلُ، وَمَا بَقِيَ أَوْجُهُ عَلَى حَذْفِ أَحَدِ
الْأَلْفَيْنِ، كَصَنْيَعِ الْمُسْتَشْكِلِ، فَانظُرْهُ.

ثُمَّ الْمُوَافِقُ لِكَلَامِ الْمُحَقِّقِ الْجَعْبَرِيِّ أَنَّ ثَلَاثَةَ أَوْجِهِ الْبَدَلِ هِيَ مَا ذَكَرْنَا
أَوَّلًا، ذَكَرَهُ فِي الرِّيَاضِيَّاتِ، آخِرَ شَرْحِهِ لِبَابِ وَقْفِ حَمْرَةٍ وَهَشَامٍ عَلَى الْهَمْزِ،
وَتَقَلَّهُ شَيْخُ شَيْوِخِنَا الْإِمَامُ الْعَلَمَةُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ غَازِي⁽²⁾ فِي «إِنْشَادِ
الشَّرِيدِ مِنْ ضَوَالِّ الْقَصِيدِ»⁽³⁾، وَنَصُّ الْجَعْبَرِيِّ: «هَتُوْلَاءُ»⁽⁴⁾ عَلَى الْقِيَاسِ
لِحَمْرَةَ الْأُولَى بِالتَّحْقِيقِ وَالتَّسْهِيلِ مَدًّا وَقَصْرًا، ثَلَاثَةً، وَالْأَخِيرَةَ كَالْبَاءِ مَعَ الرَّوْمِ
مَدًّا وَقَصْرًا، اثْنَانِ، وَأَلْفٌ مَعَ الْإِسْكَانِ بِالْجَمْعِ وَبِحَذْفِ الْأُولَى أَوْ الثَّانِيَةِ
وإِبْقَاءِ أُثْرَهَا أَوْ حَذْفِهِ، فَيَنْدَرِجُ خَمْسَةٌ مَضْرُوبَةٌ فِي الثَّلَاثَةِ خَمْسَةَ عَشَرَ،
وَعَلَى الرَّسْمِ: الْأُولَى وَأَوْ مَضْمُومَةٌ بِمَدٍّ وَقَصْرٍ وَحَذْفِ الْأَخِيرَةِ مَعَهُمَا أَرْبَعَةٌ،
مَجْمُوعًا تِسْعَةٌ عَشَرَ، وَهَشَامٌ مُنْدَرِجٌ فِي النَّحْقِيقِ»⁽⁵⁾ انْتَهَى.

(1) ر: ابن الجزري (محمد)، تقريب النشر، ج1/ص... (لم أعثر على رقم الصفحة).

(2) تقدمت ترجمته.

(3) كتاب: إنشاد القصيد من ضوال القصيد، لابن غازي، من شروح الشاطبية، أوله

قوله: «الحمد لله الذي من علينا بوراثته كتابه العزيز» وقد حققه ضمن رسالة لنيل الدبلوم

حسن العلمي سنة 1410هـ/1990م، توجد منه نسخة بالمكتبة الأزهرية تحت رقم:

1223. ر: حميتو (عبد الهادي)، قراءة نافع عند المغاربة، ج2/ص212.

(4) سورة البقرة: 31.

(5) ر: الجعبري (إبراهيم)، كنز المعاني في شرح حرز الأمان، ج1/ص541.

وَالشَّاهِدُ مِنْهُ، قَوْلُهُ: «أَلِفٌ مَعَ الْإِسْكَانِ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَيُنْدِرُجُ خُمْسَةً»،
وَأَلْعَى حَذَفَ أُنْثَرِ الثَّانِيَةِ لِاتِّحَادِهِ فِي الْأَدَاءِ مَعَ حَذْفِ الْأُولَى⁽¹⁾ انْتَهَى.
وَأَمَّا وَجْهًا التَّنْهِيلِ [فَطَاهِرَانِ]⁽²⁾، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَبِهِ التَّوْفِيقُ لَا رَبَّ
غَيْرُهُ.

وَالْعُدْرُ لَهُذَا السَّيِّدِ فِي جَمِيعِ مَا نُوقِشَ فِيهِ، كَوْنُهُ كَتَبَ ذَلِكَ عَنْ عَجَلٍ مِنْ
غَيْرِ تَأْمُلٍ [وَعَوْدٍ]⁽³⁾ نَظَرَ، كَمَا [قَالَ]⁽⁴⁾ آخِرَ رِسَالَتِهِ، وَلَا زَيْبَ أَنَّ هَذَا مِنْ
[أَكْبَرِ]⁽⁵⁾ الْأَعْذَارِ، [فِيمَا يَفْعُ أَتَاءَ الْكَلَامِ مِنَ الْعَوَارِ]⁽⁶⁾ [وَأَلَّا فَلَا يَخْفَى]⁽⁷⁾
أَنَّ الرَّجُلَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَسَدَادِ النَّظَرِ وَشِدَّةِ الْإِعْتِنَاءِ بِعِلْمِ التَّجْوِيدِ وَمَطَالَعَةِ
كُتُبِ أُمَّتِهِ، حَرَسَ اللَّهُ كَمَالَهُ، وَلَا أَعْدَمَ مِنَ الدُّنْيَا أَمْثَالَهُ.

وَكَتَبَ أَوَاسِطَ جُمَادَى الْأُولَى مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ
(981هـ/1573م)، الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ الْمَنْجُورِ، مُسَلِّمًا عَلَى
السَّيِّدِ الْمَذْكُورِ، وَطَالِبًا مِنْ كَمَالِ فَضْلِهِ أَنْ لَا يَنْسَانَا⁽⁸⁾ مِنْ صَالِحِ دَعَوَاتِهِ
فِي خَلَوَاتِهِ وَجَلَوَاتِهِ، وَأَنْ يُطَلِّعَنَا عَلَى كِتَابِ «نَشْرِ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ» لِلْإِمَامِ
ابْنِ الْجَزَرِيِّ، وَيُنَجِّفَ بِفَوَائِدِهِ هَذِهِ الْبِلَادَ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يُجَازِيهِ أَحْسَنَ الْجَزَاءِ،
وَيُعَلِّيَ قَدْرَهُ يَوْمَ النَّادِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ اهـ.

(1) زيادة من (ب) و(ج).

(2) في (أ): فطاهر.

(3) زيادة من (ب) و(ج).

(4) زيادة من (ب) و(ج).

(5) كذا في (ج) و(د)، وفي (أ): آخر، وتعذرت قراءته من (ب).

(6) زيادة من (ب) و(ج).

(7) كذا في (ب)، وفي (أ) و(د): وأن لا يخفى، وفي (ج): وإلا يخفى.

(8) في (أ) و(د): أنه لا ينسأه.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ غَدَدَ مَا فِي عِلْمِ اللَّهِ، كَمَلٍ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ عَوْنِهِ (1).

بِحَمْدِ اللَّهِ

(1) جملة (والحمد لله رب العالمين.. وحسن عونه) كذا في (أ)، وفي (ب): وصلى الله
على سيدنا ومولانا محمد نبيه وعبيده انتهى، وفي (ج): وصلى الله على سيدنا محمد نبيه
وعبيده وسلم تسليما، نجز وكمل بحمد الله تعالى وحسن عونه، والصلاة والسلام على
[من] اتبع الهدى وخالف الهوى، صلاة لا انقطاع لها أبدا ولا تقنى صرمدا، اه، وفي
(د): كملت الأجوبة المباركة بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على مولانا محمد وآله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين.

الخاتمة

وتحتوي على العنصرين التاليين:

- نتائج البحث
- التوصيات والمقترحات

نتائج البحث

توصلت من خلال دراستي وتحقيقي «للأجوبة حول الاستشكالات والأبحاث المتعلقة بحزر الأمانى» إلى النتائج والاستنتاجات التالية:

- صحة نسبة كتاب: أجوبة حول استشكالات وأبحاث تتعلق بحزر الأمانى للإمام أبي العباس أحمد بن علي المنجور (ت 995هـ/1587م)، وذلك من خلال اتفاق النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق حول المادة العلمية المضمنة في الأجوبة.

- وجود صياغتين للأجوبة كتيبتا بواسطة المؤلف:

• الصياغة الأولى: كُتبت قبل اطلاعه على كتاب «تقريب النسر» للإمام ابن جرير، وكانت بتاريخ (981هـ/1573م)، وهي التي تضمنتها النسختان الخطيتان (أ) و(د).

• والصياغة الثانية: كُتبت بعد اطلاعه على كتاب «تقريب النسر»، وجاء فيها بعض الزيادات التي وقف عليها المنجور في الكتاب، والتي أفصحت عما كان مبهمًا من مسألك ابن جرير في بعض تعليقات السائل وأجيب عنها بالظن والتخمين في الصياغة الأولى، ولا تحديد لتاريخ كتابتها، ولكنها بين عامي (981هـ/1573م) و(995هـ/1587م)، أي بين تاريخ كتابة الصياغة الأولى وتاريخ وفاته، والصياغة الثانية للأجوبة تضمنت مادتها النسختان الخطيتان (ب) و(ج).

- أَفْصَحَتِ الْأَجْوِبَةُ عَنْ مَذْهَبِ الْمُؤَلِّفِ الْقِرَائِيِّ وَاخْتِيَارَاتِهِ، وَهِيَ لَا تَخْرُجُ عَنِ اخْتِيَارَاتِ مَدْرَسَتِهِ الْمَغْرِبِيَّةِ الَّتِي تُخَالِفُ الْمَدْرَسَةَ الْمَشْرِقِيَّةَ وَاخْتِيَارَاتِهَا وَطَرِيقَتَهَا وَمَسَلَكَهَا فِي الْإِسْتِدْلَالِ وَالْتَعْلِيلِ.
- تَأَثَّرَ الْمُؤَلِّفُ بِالْإِمَامِ الْجَعْبَرِيِّ وَاخْتِيَارَاتِهِ فِي «كَنْزِ الْمَعَانِي»، وَلَا غَرَابَةَ فِي ذَلِكَ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْإِمَامَ الْجَعْبَرِيَّ يُعْتَبَرُ عُمْدَةً أَكْثَرَ أَيْمَةِ الْمَدْرَسَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ كَابْنِ عَارِي وَابْنِ الْقَاضِي وَابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَغَيْرِهِمْ، فَهُوَ الْمُتَلَقَّبُ بِالْمُحَقِّقِ عِنْدَهُمْ.
- عَدِمَ تَأَثُّرَ الْمُؤَلِّفِ بِمَنْهَجِ الْإِمَامِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ وَاخْتِيَارَاتِهِ حَتَّى بَعْدَ اطِّلَاعِهِ عَلَى بَعْضِ كُتُبِهِ، كَمَا: «تَقْرِيبِ النَّشْرِ» فِي الصِّيَاغَةِ الثَّانِيَةِ لِلْأَجْوِبَةِ، بَلْ ظَلَّ ثَابِتًا عَلَى مَوَاقِفِهِ وَاخْتِيَارَاتِهِ، سَالِكًا طَرِيقَ مَنْ سَبَقَهُ مِمَّنْ أَخَذَ عَنْهُمْ وَرَوَى، مُحَافِظًا عَلَى أَرْكَانِ الْبُنْيَانِ الَّتِي قَامَتْ عَلَيْهِ مَدْرَسَتُهُ الْقِرَائِيَّةُ.
- قُوَّةٌ وَمَتَانَةٌ التَّاصِيلِ لِلْمَسَائِلِ وَالْإِخْتِيَارَاتِ الْقِرَائِيَّةِ الَّتِي جَرَى بِهَا الْعَمَلُ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ، وَأَنَّهَا جَارِيَةٌ عَلَى قَوَاعِدِ الْفَنِّ وَصَوَابِطِهِ.
- تَبَيَّنَ نَظْرَةُ الْمَغَارِبَةِ لِنَظْرَةِ الْمَشَارِقَةِ فِي كَيْفِيَّةِ التَّعَامُلِ مَعَ مَا جَاءَ فِي «حَزْرِ الْأَمَانِيِّ» وَأَصْلِهِ، وَمَنْشَأُ هَذَا التَّبَيَّنِ فِي نَظْرِي - هُوَ اخْتِلَافُهُمْ فِي تَعْرِيفِ مَعْنَى الطَّرِيقِ، فَهُوَ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ - تَبَعًا لِلْجَعْبَرِيِّ - كُلُّ مَنْ أَخَذَ عَنِ الرَّوِيِّ، بَيْنَمَا يَزِيدُ الْمَشَارِقَةُ فِي تَعْرِيفِهِ - تَبَعًا لِابْنِ الْجَزْرِيِّ - لَفْظَةً "وَإِنْ سَفَلُ" أَي: نَزَلَ، فَكُلُّ مَنْ أَخَذَ عَنِ الطَّرِيقِ - عِنْدَهُمْ - فَهُوَ طَرِيقٌ أَيْضًا وَهَكَذَا، وَعَلَيْهِ انْتَبَى الْخِلَافُ فِي قَبُولِ أَوْ رَفْضِ الْأَوْجُهَةِ الَّتِي نَضَمَتْهَا قَصِيدَةُ «حَزْرِ الْأَمَانِيِّ» أَوْ أَصْلُهَا «التَّيْسِيرُ».
- فَإِذَا كَانَ مَسَلَكُ الْمَشَارِقَةِ الَّذِي ظَهَرَ مَعَ ابْنِ الْجَزْرِيِّ يُعْتَمَدُ مِنْهُجِ التَّحْرِيرِ وَتَتَّبَعِ الطَّرِيقَ وَعَدِمَ الْقِرَاءَةَ إِلَّا بِمَا وَافَقَ فِيهِ الشَّاطِطِيُّ

أصله ولم يخرج فيه هو ولا الداني عن طريق كتابيهما، وهو ما ظهر من خلال جملة الأسئلة المرسلة، فإن مسلك المغاربة لا يقر بذلك ولا يسلم للتحريرات، بل يرى أن ما تضمنته «الجزر» يقرأ به وإن لم يوجد في أصله أو خرج فيه الشاطبي عن طريق كتابه. وأما تنصيب بعض أئمة المغاربة على زيادات الشاطبي في قصيدته، كما صنع ابن القاضي في كتابه «بيان الخلاف والنشهر» وما وقع في الجزر من الزيادات على التيسير»، من إحصاء الأوجه التي زادها الشاطبي على ما في «التيسير»، فإن ذلك للعلم بها لا لتجنب قراءتها، خلافاً لمذهب بعض المشارقة. ولقد حاولت استنتاج جملة من الفوائد التي تتساق مع ما تقدم، وترسم جانباً من مسلك المغاربة في كيفية تعاملهم مع قصيدة الشاطبي، وتكشف عن موقفهم من علم التحريات، وهي كما يلي:

■ قاعدة 1: النقل لا يردده تحرير، والعمل لا يتوقف على نص.

■ قاعدة 2: خروج الوجه عن طريق الكتاب لا يعني بالضرورة خروجه عن طريق صاحب الكتاب.

■ قاعدة 3: ليس كل ما ليس في «التيسير» لا يقرأ به من «الجزر».

■ قاعدة 4: ليس كل ما ليس في «الجزر» لا يقرأ به من «التيسير».

■ قاعدة 5: ما جرى به العمل مقدم على الراجح والمشهور.

وَيَهَذَا يُمَكِّنُ اسْتِنْتَاجَ أَنْ تَكْثِفَ الْخِلَافَ وَطَرِيقَةَ النَّظَرِ لَيْسَا
مَحَلَّ اتِّفَاقٍ بَيْنَ أَيْمَةِ الْمَدَارِسِ الْقِرَائِيَّةِ، فَإِذَا كَانَ الْمَشَارِقَةُ مَثَلًا
يُلْزَمُونَ الشَّاطِئِيَّ وَالْدَّانِيَّ بِطُرُقِ كِتَابَيْهِمَا، فَلَا يُفْرَأُ بِوَجْهِ إِمَامٍ إِلَّا
إِذَا كَانَ مَرْوِيًّا عَنِ الشَّيْخِ الَّذِي أُسْنَدَ مِنْهُ الْمُؤَلَّفُ طَرِيقَ الْكِتَابِ،
فَإِنَّ الْمَعَارِبَةَ لَا يَقْرُونَ بِذَلِكَ وَلَا يَرَوْنَهُ شَرْطًا، بَلْ يَقْبَلُونَ بِالْوَجْهِ
طَالَمَا صَحَّ عَنِ الْمُؤَلَّفِ وَضَمَّتْهُ فِي كِتَابِهِ، فَمَجْرَدُ إِبْرَادِهِ لَهُ إِقْرَارٌ
بِصِحَّتِهِ وَأَنَّهُ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِ، فَلَا حَاجَةَ لِتَتَّبِعَ طُرُقَ الْمُؤَلَّفِ لِأَنَّ
ذَلِكَ يَنْسِفُ قَضِيَّةَ الْإِخْتِيَارِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهَا وَالْمَبْنِيَّةِ
عَلَى اخْتِيَارِ إِمَامٍ مِنْ أَيْمَةِ الْإِخْتِيَارِ لِمَا صَحَّ لَهُ مِنَ الْأَوْجِهِ
الْمَرْوِيَّةِ، وَيُلْزَمُ الْمُؤَلَّفَ بِمَا لَمْ يُلْزَمْ بِهِ نَفْسَهُ، فَضَلًّا عَنْ أَنَّهُ يُوقَعُ
فِي إِشْكَالَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَتَنَاقُضَاتٍ قَدْ تَنَسَّبَتْ فِي نَسْفِ الْعَدِيدِ مِنَ
الْأَوْجِهِ الصَّحِيحَةِ الْمَقْرُوءِ بِهَا الْمُتَّفَقَةِ بِالْقَبُولِ بِسَبَبِ قَضِيَّةِ تَتَّبِعَ
طَرِيقَهَا أَوْ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْيَوْمَ بِ: عِلْمِ التَّحْرِيرَاتِ.

التوصيات والمقترحات

لقد منَّلت أجوبة الإمام المنجور على الأسئلة الواردة عليه من المشرق مَحَطَّة مَهْمَةٌ لِإِبْرَارِ مَدَى الإِهْتِمَامِ الَّذِي يُؤَلِّبُهُ المَعَارِبَةُ لِقَرْنِ القِرَاءَاتِ، وَفُرْصَةً لِلتَّعْرُفِ عَلَى مَدْرَسَتِهِمُ القِرَائِيَّةِ وَمُمَيِّزَاتِهَا وَاخْتِيَارَاتِهَا وَطَرِيقَةَ وَمَنْهَجِ التَّأْصِيلِ وَالإِسْتِدْلَالِ دَاخِلَهَا، وَهُوَ مَا يَفْتَحُ البَابَ أَمَامَ البَاحِثِينَ وَالمُعْتَبِرِينَ بِالشَّأْنِ القِرَائِيِّ لِمَزِيدِ التَّعْرُفِ عَلَى حُصُوصِيَّاتِ هَذِهِ المَدْرَسَةِ العَرِيقَةِ الَّتِي كَانَتْ وَلَا يَزَالُ لَهَا الدَّورُ البَارِزُ فِي الحِفَاظِ عَلَى القِرَاءَاتِ القِرَائِيَّةِ رِوَايَةً وَدِرَازَةً، تَأْصِيلًا وَتَفْعِيدًا، تَعْلِيلًا وَتَوْجِيهًا، وَمِنْ هُنَا فَإِنِّي أَطْرَحُ عَلَى البَاحِثِينَ جُمْلَةً مِنَ التَّوْصِيَّاتِ وَالمُقْتَرَحَاتِ الَّتِي تَدْفَعُ نَحْوَ مَزِيدِ التَّعْرُفِ عَنِ قُرْبِ عَلَى مَنَهِجِهَا القِرَائِيِّ قَصْدَ إِحْيَاءِهِ، تَتَوَبُّعًا لِلأَخْذِ، وَصَوْنًا لِلإِخْتِيَارِ، وَخِدْمَةً لِأَعْلَامِهَا، وَهَذِهِ بَعْضُهَا:

- بَدَلُ الجُهْدِ فِي مَحَاوَلَةِ اسْتِيعَابِ مَنَهِجِ المَعَارِبَةِ فِي الإِسْتِدْلَالِ لِأَوْجِهِ القِرَاءَاتِ الَّتِي تَضَمَّنَتْهَا قَصِيدَةُ «جَزْرِ الأَمَانِي» وَأَصْلُهَا «التَّيْسِيرُ»، وَاسْتِيفَاءِ الشَّوَاهِدِ الدَّالَّةِ عَلَى مَسَلِكِهِمْ فِي التَّعَامُلِ مَعَ نُصُوصِ أُنْمَةِ الأَدَاءِ.
- جَرْدُ وَإِحْصَاءُ الأَوْجِهِ الإِخْتِيَارِيَّةِ الَّتِي جَرَى بِهَا العَمَلُ عِنْدَ المَعَارِبَةِ وَتَمَيُّزُوا بِهَا عَلَى غَيْرِهِمْ.
- عَقْدُ مَقَارَنَةٍ بَيْنَ مَنَهِجِ المَدْرَسَةِ المَغْرِبِيَّةِ وَاخْتِيَارَاتِهَا القِرَائِيَّةِ وَمَنَهِجِ وَاخْتِيَارَاتِ نَظِيرَتِهَا المَشْرِقِيَّةِ لِلوُقُوفِ عَلَى الفَوَارِقِ بَيْنَهُمَا.
- دِرَاسَةُ أُنْثَرِ عِلْمِ التَّحْرِيْرَاتِ القِرَائِيَّةِ فِي مَا اخْتَصَّ بِهِ المَعَارِبَةُ مِنَ الأَوْجِهِ القِرَائِيَّةِ الَّتِي جَرَى بِهَا العَمَلُ عِنْدَهُمْ وَخَالَفَتْ اخْتِيَارَاتِ المَشَارِقَةِ، وَمَدَى إِمْكَانِيَّةِ تَأْثِيرِهَا عَلَى صِحَّةِ العَشْرِ النَّافِعِيَّةِ.

- العناية بالتراث القرائي المخطوط، من خلال حث طلبة الماجستير والدكتوراه على دراسة وتحقيق الكتب والرسائل التي تُعنى بالقراءات، مما سيمثل فرصة أمامهم للوقوف على الكم الهائل من المصنفات التي تزخر بها مكتباتنا الوطنية.
- تنشيط الجامعات باللقاءات والندوات التي تُعرف بالمدرسية القرائية المغربية وأهميتها، ومزيد التعريف بهم وبجهودهم.
- تكوين الطلبة المهتمين بالقراءات وحفاظ القرآن الكريم تكويناً متيناً وفق برنامج يجمع بين التلقي والتأصيل العلمي للمسائل القرائية، وتدريبهم على منهجية البحث وأساليب وطرق تحقيق المخطوطات.

الفهارس العامة:

وتحتوي على:

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس القوافي
- فهرس المصطلحات الفنية
- فهرس الأعلام
- فهرس الأماكن والبلدان
- فهرس الكتب
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس المحتويات

فَهْرَسُ الْمُفْرَدَاتِ وَالآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

2. البقرة

158	2	﴿هُدًى﴾
،98 ،95 ،94 ،92	8	﴿النَّاسِ﴾
،126 ،106 ،102		
133 ،130		
147	13	﴿ءَامِنَ﴾
178 ،165 ،24	20	﴿شَعْبٍ﴾
151	31	﴿ءَادَمَ﴾
194	31	﴿هَتُوْلَاءَ﴾
182	48	﴿شَيْئًا﴾
159	51	﴿مُوسَى﴾
158	58	﴿حَطَبِيْنِكُمْ﴾
158	81	﴿بَلَى﴾
159	83	﴿وَالْيَتَمَى﴾
160 ،158 ،97	85	﴿الدُّنْيَا﴾
147	101	﴿أُوتُوا﴾
158	124	﴿أَبْتَلَى﴾
151	136	﴿أُوتَى﴾

156، 151، 92	177	﴿وَأَتَى﴾
182	185	﴿الْقُرْآنُ﴾
158	214	﴿مَتَى﴾
156، 97	217	﴿الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾
183	228	﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾
151، 38	255	﴿يَشُودُهُ﴾
182	273	﴿يَسْتَلُونَ﴾
3. آلِ عِمْرَانَ		
159	39	﴿بِخَيْ﴾
182، 163، 95	49	﴿كَهَيْفَةَ﴾
158	102	﴿تُقَاتِيَهُ﴾
151، 147	173	﴿إِيْمَانًا﴾
4. النِّسَاءِ		
183	4	﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾
159	43	﴿مَرَضَى﴾
158	108	﴿يَرَضَى﴾
183	112	﴿خَطِيئَةً﴾
183	112	﴿بَرِيئًا﴾
159	142	﴿كُسَالَى﴾

5. المائدة		
163، 95	31	﴿سَوَاءٌ﴾
6. الأتعام		
183	19	﴿بِرٍّ﴾
160، 33	76	﴿رِبًّا﴾
7. الأعزاف		
182	18	﴿مَذَّةً وَمَا﴾
162	20	﴿مَا وَدِرَىٰ عَنْهُمَا مِنْ سَوَاءٍ تَهُمَا﴾
162	22	﴿بَدَّتْ لُهُمَا سَوَاءٌ تَهُمَا﴾
162	26	﴿يُؤَارِي سَوَاءَ تِكُمْ﴾
190، 162	26	﴿سَوَاءَ تِكُمْ﴾
162	27	﴿لِيرِيَهُمَا سَوَاءٌ تَهُمَا﴾
183	161	﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾
8. الأفعال		
158	17	﴿رَمَى﴾
9. النوبة		
183	37	﴿النَّسِيءُ﴾
10. يونس		
168	25	﴿بَارِ﴾

183	41	﴿بَرِئُونَ﴾
22	91, 51	﴿ءَآلِنَ﴾
151	53	﴿إِى وَرِيٓ﴾
167	61	﴿قُرءَانِ﴾
12. يُوسُف		
158	43	﴿رُءَِٔيٓ﴾
151	99, 69	﴿ءَاوَىٰ﴾
158	84	﴿يُنَاسُفِ﴾
16. النُّحْل		
158	1	﴿أَنَّى﴾
182	53	﴿تَجْمُرُونَ﴾
17. الإِسْرَاء		
182	31	﴿خِطَآءَ﴾
158	32	﴿الزِّيٓ﴾
182, 167	34	﴿مَسْئُولَآ﴾
158	72	﴿أَعْمَى﴾
160, 158, 38, 34	83	﴿وَنَآ﴾
18. الكُؤْف		
182	58	﴿مَوْيَلَا﴾

19. مَزِيم		
33	1	﴿تَهَيَّعْصَ﴾
165	28	﴿سَوَّءَ﴾
20. طَه		
158	3	﴿تَحْشَى﴾
24. النُّور		
167	39	﴿الظَّمَانُ﴾
26. الشُّعْرَاء		
190	4	﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾
56. الوَاقِعَةُ		
182	9	﴿السَّمَمَةَ﴾
59. الحَشْر		
190	6	﴿مَا أَفَاءَ﴾
72. الجِنِّ		
154	5	﴿أَنْ لَّنْ تَقُولَ الْإِنْسُ﴾
79. النَّازِعَات		
160	38	﴿وَأَشْرَ﴾
81. التَّكْوِير		
182	8	﴿الْمَوءُودَةُ﴾

فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ

الصفحة	الحديث
20	إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُكُمْ...

فَهْرَسُ الْقَوَافِي (1)

أَوَّلُ الْبَيْتِ أَوْ الشَّاهِدِ (2)	أَخْرَجَهُ	الْبَحْرُ	النَّاظِمُ	عَدَدُ الْآيَاتِ	الصَّفْحَةُ
إِذَا قَالَتْ حَدَامٌ	حَدَامٌ	الْوَافِرُ	ابْنُ مُصَنَّبٍ	1	171
أَطْوَلَا	أَطْوَلَا	الطَّوِيلُ	الشَّاطِئِيُّ	1	190، 187
أَقَاضَ	سَيِّئَةٌ	الطَّوِيلُ	الشَّاطِئِيُّ	1	136
أَلَا أَيُّهَا الْأَسْنَادُ	الْفَرْدُ	الطَّوِيلُ	ابْنُ الْحَدَّادِ	3	41
أَلَا فَاسْمَعَنَّ	تَلَا	الطَّوِيلُ	ابْنُ غَازِي	7	169
أَوْ زِدْ	حَمْدًا	الرَّجَزُ	الْمَنْجَرَةُ	1	38
أَوْ يَمْضِي	أَطْوَلَا	الطَّوِيلُ	الشَّاطِئِيُّ	1	187
أَيَّا مَعَشَرَ	وَمُبْتَلَا	الطَّوِيلُ	مَجْهُولٌ	5	170
بِطُولٍ وَقَصْرِ	وَوَقْفُهُ	الطَّوِيلُ	الشَّاطِئِيُّ	1	163
ثُمَّ الصَّلَاةُ	الْحِنَامُ	الرَّجَزُ	ابْنُ زِكْرِي	1	77
سَأَلْتُكُمْ	تَبْدُو	الطَّوِيلُ	الْخَصْرِيُّ	3	167، 40
سَأَلْتُكُمْ	مُتَأَمَّلًا	الطَّوِيلُ	ابْنُ الْجَزْرِيِّ	12	175
عَجِبْتُ	مَدُّ	الطَّوِيلُ	الشَّاطِئِيُّ	3	41
فَالْبَعْضُ	سَهْلًا	الطَّوِيلُ	الشَّاطِئِيُّ	1	188

(1) لم أعتبر همزة الوصل ولام (ال) في الفهرسة.

(2) إذا كان الاستشهاد بعجز البيت لا بصدرة، فإني أنص على أول العجز، وإذا كان الاستشهاد بما دون الصدر أو العجز، جعلت أول الشاهد عوضاً عن أول البيت.

171	1	التَّمْسَانِيُّ	الْمُنْتَدِرُكُ	لِقَائِلِ	فَلَمْ تَدْعُ
102، 21	2	ابْنُ الْجَزْرِيِّ	الطَّوِيلُ	لِلْمَلَا	كَأَنِّي
22	2	ابْنُ الْجَزْرِيِّ	الرَّجَزُ	قَصْرٍ	لِلأَزْرَقِ
171	1	الرَّمْحَشَرِيُّ	الْمُنْتَدِرُكُ	بِالْأَنْزِ	لَمْ يَدْعُ
41	3	الْجَعْفَرِيُّ	الطَّوِيلُ	جَدُّوَا	لِنِعْمِ سَوَالٍ
163، 96	2	ابْنُ بَرِّي	الرَّجَزُ	تَوَسُّطًا	مُدَّنَا
168	1	الْحَصْرِيُّ	الطَّوِيلُ	أَصْلُهُ	مَدُّوَا دَا
189	1	الشَّاطِبِيُّ	الطَّوِيلُ	مَدُّ	وَأَسْمِمَ وَرَمُّ
187	1	الشَّاطِبِيُّ	الطَّوِيلُ	مَفْتُوحًا	وَأَلْحَقَ
188، 186	1	الشَّاطِبِيُّ	الطَّوِيلُ	مُعَبَّرٍ	وَأَنَّ حَرْفَ مَدُّ
154، 148	1	الشَّاطِبِيُّ	الطَّوِيلُ	قَوْلًا	وَأَبْنُ غَلْبُونٍ
176	28	ابْنُ الْجَزْرِيِّ	الطَّوِيلُ	أَرْسِلَا	وَأَنِّي هَمَزِي
137، 128	1	الشَّاطِبِيُّ	الطَّوِيلُ	حَصَّنَا	وَأَخْلَفُهُمْ
168	1	الْحَصْرِيُّ	الطَّوِيلُ	الْمَدُّ	وَدَا لَمْ يَمُدُّوهُ
170	1	ابْنُ الْجَزْرِيِّ	الرَّجَزُ	فَادِرٍ	وَسَوَّاتٍ
166	3	ابْنُ الْمِجْرَادِ	الطَّوِيلُ	لِذِي عِلْمٍ	وَسَوَّاتٍ
144	1	ابْنُ بَرِّي	الرَّجَزُ	تَبَّتْ	وَعَنْ وَرَشِي
193	1	الشَّاطِبِيُّ	الطَّوِيلُ	أَصْنَا	وَعِنْدَ سُكُونٍ
163	1	الشَّاطِبِيُّ	الطَّوِيلُ	فِيهِ	وَعَنْهُمْ سُفُوطُ
164	1	ابْنُ بَرِّي	الرَّجَزُ	خُلْفَ	وَفِي سَوَّاتٍ

180	1	الشَّاطِئِيُّ	الطَّوِيلُ	بَيْنَ بَيْنَ	وَفِي غَيْرِ هَذَا
128	1	الشَّاطِئِيُّ	الطَّوِيلُ	أَبُو عَمْرٍو	وَقُطْبُهُ
22	1	ابْنُ الْجَزْرِيِّ	الرَّجَزُ	الْأَدَا	وَلَا يُرَكَّبُ
148	1	الشَّاطِئِيُّ	الطَّوِيلُ	فَقَصَّرَ	وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ
178	1	الشَّاطِئِيُّ	الطَّوِيلُ	حُمَلًا	وَمَا وَآوِ اصْلِيَّ
186	1	الشَّاطِئِيُّ	الطَّوِيلُ	مُوَعَّلًا	وَمَنْ لَمْ يَزَمْ
37	1	الْمَنْجَرَةُ	الْبَسِيطُ	زَيْدِي	وَمَنْ يَقْلُ
168	1	الْفَخَّازُ	الطَّوِيلُ	الْمَرَادُ	وَمَنْ يُمِلُّ
33	1	الشَّاطِئِيُّ	الطَّوِيلُ	يَا	وَنَافِعٌ
149	1	الشَّاطِئِيُّ	الطَّوِيلُ	قَوْمٌ	وَوَسْطُهُ
180	1	الشَّاطِئِيُّ	الطَّوِيلُ	زَيْدَتَا	وَيُدْغَمُ فِيهِ
186	1	الشَّاطِئِيُّ	الطَّوِيلُ	وَيَقْصُرُ	وَيَقْصُرُ
77	1	ابْنُ زَكْرِيَّ	الرَّجَزُ	أَحْمَدُ	يَقُولُ عَبْدُ الْإِلَهِ
34	1	الشَّاطِئِيُّ	الطَّوِيلُ	بِاخْتِلَافٍ	يُمْنٍ

فَهْرَسُ الْمُصْطَلَحَاتِ الْفَنِّيَّةِ

(أ)		
178	أَي: إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ يَاءً فِي الْأَوَّلِ	الإِبْدَالُ
188	هُوَ ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ بَعْدَ تَسْكِينِ الْحَرْفِ	الإِسْمَامُ
126	حَقُّهَا أَنْ يُوْتَى بِالْحَرْفِ بَيْنَ الْفَتْحِ	الإِمَالَةُ الصُّغْرَى
126	حَقُّهَا أَنْ تُقَرَّبَ الْفَتْحَةُ مِنَ الْكُسْرَةِ	الإِمَالَةُ الْكُبْرَى
(ت)		
23	هُوَ أَنْ يَأْخُذَ الْقَارِئُ حُكْمًا	التَّرْكِيبُ
185	هُوَ النُّطْقُ بِصَوْتِ الْهَمْزَةِ	التَّسْهِيلُ
23	هُوَ خَلْطُ الْقِرَاءَاتِ	التَّنْفِيقُ
(ر)		
186	هُوَ الْإِثْنَانُ بِنَعْصِ الْحَرْكَةِ	الرُّومُ
(ف)		
126	هُوَ فَتْحُ الْقَارِئِ لِفِيهِ	الْفَتْحُ

فَهْرَسُ الْأَعْلَامِ

(أ)

46	إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَارِغِي
44	إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَمَرَ الْبِقَاعِي
30، 31، 32، 41، 95، 96، 99، 103، 129، 134، 137، 140، 146، 147، 148، 149، 154، 163، 164، 167، 171، 180، 183، 189، 192، 193، 194، 199	إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَمَرَ الْجَعْفَرِي
45	إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُصْنَطَفَى الْعُمَّانِي
46، 89، 90، 106، 30، 31، 32، 33، 45، 48، 49، 53، 55، 56، 57، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 77، 78، 79، 80، 82، 83، 84، 85، 86، 88، 89، 90، 91، 93، 94، 97، 101، 102، 103، 105، 108، 109، 110، 111، 112	أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ الشَّقَائِصِيِّ الْفَيْرَوَانِيِّ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ الْمَنْجُورِ

202، 198، 195، 123

أَحْمَدُ بْنُ عَمَّارِ الْمَهْدِيِّ

،93، 43، 42، 41، 40، 98، 146، 156، 159،

179، 165

45

أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍ الْأَسْقَاطِيِّ

98

إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلْفِ السَّرْقُسِيِّ

134، 133، 100

أَبْنُ نَزَّاجٍ

(ح)

181، 99

الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ

173، 159، 153، 99

الْحَسَنُ بْنُ خَلْفِ بْنِ بَلِيمَةَ الْقَيْرَوَانِيِّ

(س)

45، 39، 28

سُلَيْطَانُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَرْجِي

(ط)

،143، 131، 98، 93

طَاهِرُ بْنُ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ غَلْبُونِ

،154، 150، 148، 145

،174، 159، 157، 156

179

(ع)

179، 98، 93

عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ أَحْمَدَ الطَّرْسُوسِيِّ

،103، 99، 96، 64

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ أَبُو شَامَةَ الدَّمَشْقِيِّ

،167، 147، 140، 131

،192، 190، 189، 180

193

99

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الصَّفَرَاوِيِّ

،159، 147، 146، 93

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَتِيقِ ابْنِ الْفَحَّامِ الصَّقَلِيِّ

179، 164

عُمَّانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّانِيِّ 20، 30، 33، 34، 40،

42، 43، 92، 96، 98،

132، 135، 136، 138،

142، 157، 178، 181،

184، 186، 191، 199،

200

عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ بَرِّيِّ 30، 32، 95، 99، 163،

211

99، 145،

24، 45،

عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْخُصْرِيِّ الْقَيْرَوَانِيِّ 40، 96، 99، 146،

167، 168،

عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْأَعْصَاوِيِّ 99، 105، 166، 167،

عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ السَّخَاوِيِّ 96، 99، 130، 131،

44

عَمْرُ بْنُ يَعْقُوبَ الضَّرِيرِ الطَّبِيبِيِّ

(ق)

الْقَاسِمُ بْنُ فَيْرِهِ بْنِ خَلْفِ الرَّعِينِيِّ الشَّاطِئِيِّ 28، 33، 34، 41، 92،

93، 95، 96، 128،

134، 135، 136، 137،

167، 178، 184، 199،

200

(م)

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ غَازِي الْمِكْنَاسِيِّ 30، 31، 32، 33، 34،

35، 36، 60، 61، 62،

67، 66، 65، 64، 63

198، 194، 100

138، 134، 99، 96 مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْفَاسِيُّ

180، 163، 150، 140

195، 187

45

مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيلِ الرَّمْلِيِّ

159، 98، 93، 20

مُحَمَّدُ بْنُ سُفْيَانَ الْقَيْرَوَانِيِّ

179، 161

43

مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْقَيْسِيِّ الضَّرِيرِ الْفَاسِيِّ

146، 98، 93، 20

مُحَمَّدُ بْنُ شَرِيحِ الرَّعَيْبِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ

165، 161، 159، 156

182، 178، 174

171، 99

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَطِيبِ الْقُرُوبِيِّ

190، 99، 32، 30

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّنْهَاجِيِّ ابْنُ أَجْرُومَ

192

43

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ الْقَيْجَاطِيِّ

23، 22، 20، 16، 10

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ يَوْسُفَ الْجَزْرِيِّ

34، 33، 32، 31، 28

39، 38، 37، 36، 35

98، 92، 45، 44، 43

103، 102، 101، 100

109، 108، 107، 106

162، 158، 151، 136

193، 183، 181، 172

199، 198، 195، 194

37، 36، 35	مَحْمَدُ بْنُ الْمُبَارَكِ السَّجَلَمَاسِيِّ
،164، 150، 105، 100، 166	مَحْمَدُ بْنُ الْمَجْرَدِ السَّالَوِيِّ
،143، 137، 100، 70، 150	مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ النَّيْمَلِيِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ
44	مَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ الدَّمَرْدَانِيِّ
،98، 96، 42، 40، 20، ،159، 156، 150، 146	مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الْقَيْسِيِّ
181، 173، 165	

فَهْرَسُ الْأَمَاكِينِ وَالْبُلْدَانِ

(أ)	
48	أَكْ ————— اِدِيرُ / المَعْرُ ————— رَبُّ
65، 52، 50	الأَنْ ————— تَلْسُ
(ب)	
49، 48	الْبُرْتَعَةُ ————— أَلُ
(ت)	
21	تَبْرِيزُ / اِي ————— زَانُ
50	تَطُّ ————— وَا نَ / المَعْرُ ————— رَبُّ
63، 60	تَلِمَسَةُ ————— اَنَ / الجَزَائِرُ ————— رُ
112، 108، 65، 63	ثُ ————— وِنِسُ / ثُ ————— وِنِسُ
(ح)	
49، 48	حَاخَةُ ————— المَعْرُ ————— رَبُّ
139	حَا ————— بَ / سُ ————— وِرْيَا
(ر)	
109، 50	الرَّيُّ ————— اَطُّ / المَعْرُ ————— رَبُّ
(س)	
53، 49	سُ ————— وِسُ / المَعْرُ ————— رَبُّ
(ش)	
139	الشُّ ————— اَمُّ
49، 48	الشُّ ————— يَاطِمَةُ / المَعْرُ ————— رَبُّ
(ف)	
67، 66، 65، 63، 58، 50	فَ ————— اِسُ / المَعْرُ ————— رَبُّ
88، 86، 83، 72، 71، 68	

89, 90, 93, 103, 105, 123.

138

(ق)

124, 93

فُسَا طَنْطِينَةَ / تُزَكِّيَا

138, 41

الْقِيَا زَوَانُ / تُوَسِّسُ

(م)

83, 74, 71, 68, 53, 50

مُرَاكَشُ / الْمَغْرِبُ رَبُّ

174, 93, 62, 46, 39

مِصْرُ

71, 58

مَكَّنَا سُ / الْمَغْرِبُ رَبُّ

(و)

60

وَمَزَانُ / الْجَزَائِرُ

فَهْرَسُ الكُتُبِ

(أ)

- 38 إِنْزَارُ الضَّمِيرِ مِنْ أَسْرَارِ التَّصْدِيدِ
- 193، 99 إِنْزَارُ المَعَانِي مِنْ جِزْرِ الأَمَانِي
- 44 أَجْوِبَةُ الأَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً مِنَ المَسَائِلِ المُشْكَلَةِ فِي القِرَاءَاتِ
- 43 أَجْوِبَةُ الإِمَامِ ابْنِ الجَزْرِيِّ عَلَى المَسَائِلِ التَّبْرِيذِيَّةِ فِي القِرَاءَاتِ
- 89، 83، 45 أَجْوِبَةُ حَوْلَ اسْتِشْكَالَاتِ وَأَبْحَاثِ تَتَعَلَّقُ بِجِزْرِ الأَمَانِي
- 198، 90
- 44 الأَجْوِبَةُ السَّرِيَّةُ عَلَى الأَلْغَازِ الجَزْرِيَّةِ
- 46 الأَجْوِبَةُ عَنِ المَسَائِلِ الَّتِي وَرَدَتْ مِنَ الوَازِرِ عَبْدِ اللهِ بَاشَا الكُونِيَّةِ إِلَى الشَّيْخِ يُوْسُفِ أَقْئَدِي
- 45 أَجْوِبَةُ لِالأَلْغَازِ الجَزْرِيَّةِ
- 45 أَجْوِبَةُ المَسَائِلِ المُشْكَلَاتِ فِي عِلْمِ القِرَاءَاتِ
- 43 الأَجْوِبَةُ المُحَقَّقَةُ
- 42 الأَجْوِبَةُ المُحَقَّقَةُ عَلَى الأَسْئَلَةِ المُحَرَّفَةِ
- 90، 89، 46 الأَجْوِبَةُ المَدْقَقَةُ عَلَى الأَسْئَلَةِ المَحَقَّقَةِ
- 106
- 99 الإِعْلَانُ بِالمُخْتَارِ مِنْ رِوَايَاتِ القُرْآنِ فِي القِرَاءَاتِ السَّبْعِ
- 172، 142، 98 الإِقْتِصَادُ فِي القِرَاءَاتِ السَّبْعِ
- 99 الإِقْتِصَاعُ فِي القِرَاءَاتِ السَّبْعِ
- 44، 43 الأَلْغَازُ الجَزْرِيَّةُ فِي الأَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً مِنَ المَسَائِلِ المُشْكَلَةِ فِي القِرَاءَاتِ

100، 69، 32، 194	إِشَادَةُ الشَّرِيدِ مِنْ ضَوَالِّ الْقَصِيدِ
165، 98	إِجَارُ الْبَيَانِ عَنْ أُصُولِ قِرَاءَةِ نَافِعِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
105، 100	إِضَاحُ الْأَسْرَارِ وَالْبَدَائِعِ فِي شَرْحِ الدُّرَرِ اللَّوَامِعِ
99	الإِضَاحُ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ، الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ وَالْبَدِيعِ

(ب)

199، 106	بَيَانُ الْخِلَافِ وَالشُّهُورِ وَمَا وَقَعَ فِي الْحِزْرِ مِنَ الرِّيَادَاتِ عَلَى التِّيْسِيرِ
----------	---

(ت)

152، 98، 93، 178، 173	التَّبَصُّرَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ
184، 182	
147، 146، 99	التَّجْرِيدُ لِبُعْثَةِ الْمُرِيدِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ
46	تُحْفَةُ الْمُقْرئينِ وَالْقَارِئِينَ فِي بَيَانِ حُكْمِ جَمْعِ الْقِرَاءَاتِ فِي كَلَامِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
182	التُّذْكَرَةُ فِي اخْتِلَافِ الْقُرَّاءِ
174، 153، 98	التُّذْكَرَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ الثَّمَانِ
103، 100	تَقْرِيبُ النَّشْرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ
109، 108	
151، 136	
170، 158	
181، 172	
193، 183	
199، 198، 194	

152، 99	تَلْخِصْ الْعِبَارَاتِ بِطَيْبِ الْإِشَارَاتِ
43	التَّنْبِيْهُ عَلَى الْخَطَا وَالْجَهْلِ وَالتَّمْوِيْهِ
،93، 33، 30	النَّبِيْزُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ
،102، 98، 94	
،127، 105	
،130، 129	
،132، 131	
،135، 134	
،138، 136	
،152، 147	
،172، 159	
،179، 175	
،182، 181	
،184، 183	
،190، 187	
202، 200	

(ح)

،30، 29، 28	جَزُّ الْأَمَانِي وَوَجْهُ التَّهَانِي
،68، 67، 37	
،88، 83، 69	
،94، 93، 92	
،99، 97، 95	
،103، 102	
،126، 123	

،133 ،129

،153 ،134

،175 ،164

،183 ،181

،199 ،184

202 ،200

99 الحُصْنُ رِيَّةٌ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ

(د)

،67 ،65 ،30 الدُّرُورُ اللُّوَامِعُ فِي أَصْلِ مَقْرَأِ الْإِمَامِ نَافِعٍ

،68 ،99 ،100

144

(ر)

42 الرِّسَالَةُ إِلَى أَصْحَابِ الْأَنْطَاكِيِّ فِي تَصْحِيحِ الْمَدِّ
لِيُوزَّشِ

42 رِسَالَةُ تَمْكِينِ الْمَدِّ فِي عَائِي وَعَامِنَ وَعَائِمَ

45 رِسَالَةٌ فِي أَجْوِبَةِ الْمَسَائِلِ الْعِشْرِينَ

45 رِسَالَةٌ فِي مَسَائِلَ مِنْ الْقِرَاءَاتِ

(ز)

143 ،100 الرَّهْرُ النَّانِعُ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ

(ش)

133 ،100 شَرْحُ ابْنِ دَرَّاجٍ عَلَى الشُّطَائِبِيَّةِ

45 شَرْحُ عَلَى الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِينَ لِابْنِ الْجَزْرِيِّ

(ع)

46 عُمْدَةُ الْقَارِئِينَ وَالْمُعَرِّفِينَ

العنوان في القراءات السبع 93، 98، 147،
159، 179

(غ)

غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار 99، 181

(ف)

فتح الوصيد في شرح القصيد 99

فرائد المعاني في شرح جزر الأمانى 99، 190

الفصول في شرح الدرر اللوامع 100، 105، 166

(ق)

قصيدة لامية في الإجابة على أسئلة ابن الجزري
الأربعين 44

(ك)

الكافي في القراءات السبع 93، 98، 103،
152، 161

174، 175، 184

كنز المعاني في شرح جزر الأمانى 30، 32، 41،

99، 167، 169،

199

(ل)

اللاي الفريدة في شرح القصيدة 96، 99، 131،

138

(م)

المجتبى 98، 159

مسائل في القراءات 43

(ن)

،21 ،19 ،10	النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ
،28 ،24 ،23	
،32 ،31 ،30	
،37 ،36 ،34	
،101 ،39 ،38	
103	

(هـ)

،156 ،152 ،98	الهِدَايَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ
161	
156 ،152 ،98	الهِدَايَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ

(و)

42	وَجْهُ كَشْفِ اللَّبْسِ الَّتِي لَبَسَ بِهَا أَصْحَابُ الْأَنْطَاكِيِّ فِي الْمَدِّ لِيُزْشِ
----	---

سخ، دار الكتب الوطنية بطنس

(ص)

جامعة برنستون، مخ رقم: H611

(ف)

نسخة مصقورة عن نسخة مصقورة من مخ بزوية
تمكروت، جنوب شرق المغرب

(ق)

مخ، المغرب (لم أقف على بيانات المخطوط، وأشاء
المناقشة ذكر رئيس اللجنة د. فتحي العبيدي أنه
يحتمل أن تكون نسخة تطوان)

فَهْرَسُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

القرآن الكريم

* المخطوطات *

(د)

الذّاني (عثمان)

إيجاز البيان في شرح أصول قراءة أبي عبد الرحمن
المكتبة الوطنية بباريس، باريس، فرنسا، مخ رقم: 592

(ش)

الشقانسى (أحمد)

الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة
مخ، دار الكتب الوطنية بتونس، تحت رقم: 6127

(ص)

الصقراوي (عبد الرحمن)

الإعلان بالمختار من روايات القرآن بالقراءات السبع
جامعة برنستون، مخ رقم: H611

(ف)

الفخّار (ميمون)

تحفة المنافع في مقرئ الإمام نسخة مصوّرة عن نسخة مصوّرة من مخ بزواوية نافع
تمكروت، جنوب شرق المغرب

(ق)

ابن القاضي (عبد الرحمن)

بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادات على التيسير
مخ، المغرب (لم أوف على بيانات المخطوط، وأثناء المناقشة ذكر رئيس اللجنة د. فتحي العبيدي أنه يحتمل أن تكون نسخة تطوان)

(ف)

فكري (إيهاب)

الذّرر الزّاهرة في تحرير مخ خاصّ، نقلًا عن خالد أبو الجود من كتاب الرّوض
القراءات المتواترة التّضير

(م)

ابن المجراد (محمّد)

إيضاح الأسرار والبّدائع المكتبة الوطنيّة بباريس، باريس، فرنسا، مخ رقم:
وتهديب الغرر والمنافع في 5036
شرح الذّرر اللّوامع

(أ)

- ابن أجزوم (محمّد)
فرائد المعاني في شرح حرز
الأمانى ووجه التّهاتى
تح ودر: عبد الرّحيم نيولسي، رسالة دكتوراه، كليّة
اللّغة العربيّة، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، المملكة
العربيّة السّعوديّة، 1417هـ/1997م
- أعراب (سعيد)
الفراء والقراءات بالمغرب
دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1،
1410هـ/1990م
- الأهوازيّ (الحسن)
الوجيز في شرح قراءات
القرأة الثّمانيّة أنمة الأمصار
الخمسة
تح: دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت،
لبنان، ط1، 1422هـ/2002م
- الأوسي (محمّد)
الذيل والتكملة لكتّابي
الموصول والصلّة
تح: إحسان عبّاس، محمّد بن شريفة، بشّار عوّاد
معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1،
1434هـ/2012م، ج5/ص464

(ب)

- ابن البانّش (أحمد)
الإتّاع في القراءات السّبع
تح وتقديم: عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق،
سوريّة، ط1، 1403هـ/1983م
- ابن بزّي (عليّ)
الذّرر النّوامع في أصل مقرّ
الإمام نافع
در وتح: أسامة بن العربيّ، دار الإمام ابن عرفة،
تونس، ط1، 1437هـ/2016م
- البقاعيّ (إبراهيم)
الأجوية المنريّة عن الألفاظ
الجزريّة
تح: جمال بن السّيّد بن رفاعي الشّايب، مكتبة أولاد
الشيخ، القاهرة، مصر، در. ط، د.ت. ط

ابن بليمة (الحسن)

تلخيص العبارات بلطيف
الإشارات في القراءات السبع
تح: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية،
جدة، المملكة العربية السعودية، مؤسسة علوم القرآن،
دمشق، سورية

(ت)

التبكي (أحمد)

نيل الابتهاج بتطريز الديباج
عناية وتقديم: عبد الحميد عبد الهامة، دار الكاتب،
طرابلس، ليبيا، ط2، 1419هـ/1999م

(ج)

ابن الجزري (محمد)

أجوبة الإمام ابن الجزري
على المسائل التبريزية في
القراءات
در وتح: عبد العزيز بن تميم الزعبي، دار ألف لام
ميم للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية
السعودية ومؤسسة الضحى للطباعة والنشر والتوزيع،
بيروت، لبنان، ط1، 1437هـ/2016م

تقريب النشر في القراءات
العشر
لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة
العربية السعودية، ط1، 1433هـ/2012م

طيبة النشر في القراءات
العشر
تح: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة
المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1،
1414هـ/1994م

غاية النهاية في طبقات
القراء
تح: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت،
لبنان، ط1، 1427هـ/2006م

منجد المقرئين ومرشد
الطالبيين
دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،
1400هـ/1980م

النشر في القراءات العشر
در وتح: السالم محمد محمود الشنقيطي، مجمع الملك
فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة،
المملكة العربية السعودية، ط1، 1435هـ/2014م

الجعبري (إبراهيم)

(الجزء الأول من الكتاب) تح: أحمد الزبيدي، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ط1، 1419هـ/1998م
در وتح: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، مصر، ط1، 1432هـ/2011م

الجمزوري (سليمان)

الفتح الزحماني شرح كنز المعاني بتحرير حرز الأمامي تح: عبد الزازق بن علي بن موسى، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ودار ابن عفاان، القاهرة، مصر، ط1، 1426هـ/2005م

الجوهري (إسماعيل)

عروض الورقة تح: محمد سعدي جوكنلي، جامعة آتاتورك، أرضروم، تركيا، د.ر.ط، 1414هـ/1994م

(ح)

حاجي خليفة (مصطفى)

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون تح: محمد شرف الدين بالقايا، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ر.ط، د.ت.ط

الحاكم (محمد)

المستدرک علی الصحیحین دار المعرفة، د.ر.ط، 1418هـ/1998م

حجي (محمد)

الحركة الفكرية بالمغرب في منشورات دار المغرب، د.ر.ط، 1398هـ/1978م

عهد السعديين

الحجوي (محمد)

الفكر السامي في تاريخ تخريج وتعليق: عبدالعزيز بن عبدالفتاح القاري، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1،

الفقه الإسلامي

1396هـ/1976م

حركات (إبراهيم)

المغرب عبر التاريخ (الجزء الأول) دار السلمي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1385هـ/1965م، (الجزء الثاني) دار الرشاد

الحديث، الدار البيضاء، المغرب، ط1،

1398هـ/1978م.

الحصري (علي)

القصيدة الحصرية

تح: توفيق العبقري، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1،
1423هـ/2002م

الحموي (ياقوت)

معجم البلدان

دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1397هـ/1977م

حميتو (عبد الهادي)

قراءة الإمام نافع عند

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب،
ط1، 1424هـ/2003م

المغارية

معجم مؤلفات الحافظ أبي

الجمعية المغربية لأستاذة التربية الإسلامية، أسفي،
المغرب، ط1، 1421هـ/2000م

عمرو الداني

(خ)

ابن خلدون (عبد الرحمن)

التعريف بابن خلدون

دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،
ط1، 1399هـ/1979م

ورحلته غربا وشرقا

ابن خلف (إسماعيل)

العنوان في القراءات السبع

رسالة ماجستير من إعداد: عبد المهيمن عبد السلان
طحان، جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية
السعودية، 1403هـ/1983م

ابن خير (محمد)

فهرسة ابن خير الإشبيلي

دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 1430هـ/2009م

(د)

الداني (عثمان)

التيسير في القراءات السبع

تح: حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة،
الإمارات، ط1، 1429هـ/2008م

جامع البيان

تح: محمد صندوق الجزائري، دار الكتب العلمية،
بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ/2005م

فهرست تصانيف أبي عمرو

تح: غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث
والوثائق، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت،
ط1، 1410هـ/1990م

الداني

مفردة نافع بن عبد الرحمن
المدني
تج: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر
والتوزيع، دمشق، سورية، ط1، 1428هـ/2008م
الموضح لمذاهب القراء
واختلافهم في الفتح والإمالة
تج: محمد شفاعت رباني، مجمع الملك فهد لطباعة
المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية
السعودية، ط1، 1435هـ/2014م

(ذ)

الذهبي (محمد)
سير أعلام النبلاء
تج: بشار عواد معروف ومحبي هلال السرحان،
مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط11،
1417هـ/1996م
معرفة القراء الكبار
تج: أبو عبد الله محمد حسن محمد حسن إسماعيل
الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1:
1417هـ/1997م

(ز)

الزركشي (محمد)
البرهان في علوم القرآن
تج: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب
العربية، القاهرة، مصر، ط1، 1376هـ/1957م
الزركلي (خير الدين)
الأعلام قاموس تراجم لأشهر
الرجال والنساء من العرب
والمستعربين والمستشرقين
تج: عثمان (عامر)، (السمنودي) إبراهيم
تنقيح فتح الكريم في تحرير
أوجه القرآن العظيم
تج: محمد تميم الزعبي، دار ابن الجزري، المدينة
المنورة، المملكة العربية السعودية، 1434هـ/2013م

(س)

سالم (عبد العزيز)
تاريخ المغرب في العصر
الإسلامي
تج: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع،
الاسكندرية، مصر، ط2، 1402هـ/1982م

السَخَاوِي (عليّ)
فتح الوصيد في شرح القصيد
تج: مولاي محمّد الإدريسيّ الطَاهِرِيّ، مكتبة الرشد
للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية،
ط1، 1423هـ/2002م

السَخَاوِي (محمد)
الضوء اللامع لأهل القرن التاسع
التاسع
السَلْفِي (أحمد)
أخبار وتراجم أندلسية مستخرجة من معجم السفر
للسلفي
السَمَلَكِي (العباس)
الإعلام بمن حل بمراكش وأغصان من الإعلام
السيوطي (جلال الدين)
بغية الوعاة
تج: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط1،
1382هـ/1963م
مراجعة: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية،
الرباط، المغرب، ط2، 1414هـ/1993م
تج: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي
الحلبي وشركاؤه، ط1، 1384هـ/1965م

(ش)

الشَّاطِبِيّ (القاسم)
حرز الأمان ووجه النهائي
أبو شامة (عبد الرحمن)
إبراز المعاني من حرز الأمان
ابن شريح (محمد)
الكافي في القراءات السبع
مفردة نافع
ضبط وتصحيح ومراجعة: محمّد تميم الرُّعْبِيّ، مكتبة
دار الهدى للنشر والتوزيع، ط4، 1425هـ/2004م
تج: محمود بن عبد الخالق محمد جادو، كلية القرآن
الكريم، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة
العربية السعودية، ط1، 1413هـ/1993م
تج: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2000م
در وتج: سمير بلعشية ومحمد نافع، دار أبي رقرق
للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، ط1،
1432هـ/2011م

الشوكاني (محمد)
البدر الطالع بمحاسن من دار الكتاب الإسلامي، د.ر.ط، د.ت.ط.
بعد القرن السابع

(ض)

الضَبَّاع (علي)
مختصر بلوغ الأمانة
ضبط وتصحيح: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1999م
ضيف (شوقي)
عصر الدول والإمارات
دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، د.ت.ط.

(ط)

الطبري (عبد الكريم)
التلخيص في القراءات الثمان
رسالة ماجستير، در وتح: محمد حسن عقيل موسى،
جامعة أم القرى، نشر: الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن
الكريم، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1،
1412هـ/1991م

(ع)

العبيدي (فتحي)
الجمع بالقراءات المتواترة
دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط2، 1437هـ/2016م
العسقلاني (أحمد)
الدرر الكامنة في أعيان
العثمانية، صيدر آباد، الهند، ط2، 1392هـ/1972م
ابن عسكر (محمد)
دوحة الناشر لمحاسن من
كان بالمغرب من مشايخ
القرن العاشر
عمر (أحمد مختار)
معجم اللغة العربية المعاصرة
عنان (محمد)
دولة الإسلام في الأندلس
تح: محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة
والنشر، الرباط، المغرب، ط2، 1397هـ/1977م
عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1429هـ/2008م
مكتبة الخزانجي، القاهرة، مصر، ط4،
1417هـ/1997م

الفيروزآبادي (محمد)

القاموس المحيط

تح: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت،

لبنان، ط8، 1426هـ/2005م

(ق)

ابن القاصح (علي)

سراج القارئ المبتدي وتذكار
المقري المنتهي
ضبط وتصحيح وتخريج: محمد عبد القادر شاهين،
دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2،
1425هـ/2004م

ابن القاضي (أحمد)

درة الحجال في أسماء
الرجال
تح: محمد الأحمد أبو النور، مكتبة دار التراث،
القاهرة، مصر، المكتبة العتيقة، تونس، د.ر.ط،
د.ت.ط

جنوة الاقتباس في نكر من
حل من الأعلام بمدينة فاس
لقط الفرائد من لفاظ حقق
الفوائد
دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب، ط1،
1393هـ/1973م
ضمن موسوعة أعلام المغرب، تح: محمد حجي، دار
الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1،
1428هـ/2008م

ابن القاضي (عبد الرحمن)

علم النصر في تحقيق قراءة
إمام البصرة
در وتح: عبد العزيز كارتني، رسالة ماجستير، كلية
الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس،
الرباط، المغرب، 1410هـ/1990م

الفجر الساطع والضياء
اللامع في شرح الدرر
اللوامع
در وتح: أحمد بن محمد البوشخي، المطبعة والوراقة
الوطنية، مراكش، المغرب، ط1، 1428هـ/2007م

القزويني (عمر)

مشيخة الإمام سراج الدين
عمر بن علي القزويني
تح: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية،
بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ/2005م
القزويني (محمد)

الإيضاح في علوم البلاغة
المعاني والبيان والبدع
دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،
1424هـ/2003م

القسطلاني (أحمد)
نطاقات الإشارات لفنون
القراءات
تح: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، لجنة
إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون
الإسلامية، القاهرة، مصر، ط1، 1392هـ/1972م

القفاطي (علي)
إنباه الرواة عن أنباء النحاة
تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي،
القاهرة، مصر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان،
ط1، 1406هـ/1986م

القلاسي (أبو العز)
الكفاية الكبرى في القراءات
العشر
ابن قنفذ (أحمد)
الوقيات
تح: عادل نويهض، دار الأفاق الجديدة، بيروت،
لبنان، ط4، 1403هـ/1983م

القيسي (مكي)
التبصرة في القراءات السبع
الكشف عن وجوه القراءات
السبع وعللها وحججها
تح: محمد غوث الندوي، دار السلفية، بومباي، الهند،
ط2، 1402هـ/1982م
تح: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت،
لبنان، ط3، 1404هـ/1984م

(ك)

الكتاني (عبد الحي)
فهرس الفهارس والأثبات
عناية: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت،
لبنان، ط2، 1402هـ/1982م

الكتاني (محمد)
سلوة الأنفاس ومحادثة
الأكياس بمن أقبير من
العلماء والصلحاء بفاس
تح: عبد الله الكامل الكتاني، حمزة بن محمد الطيب
الكتاني ومحمد حمزة بن علي الكتاني، دار الثقافة
مؤسسة النشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط1،
1425هـ/2004م

كدالة (عمر رضا)
معجم المؤلفين تراجم
مصنفي الكتب العربية
تح: إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، در. ط،
1376هـ/1957م

كریم (عبد الكريم)

المغرب في عهد الدولة
السعدية
جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، المغرب، ط3،
1427هـ/2006م

(م)

المارغني (إبراهيم)

النجوم الطوالع على الدرر اللوامع
المبرد (محمد)

المقتضب
تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف،
القاهرة، مصر، ط1، 1415هـ/1994م

المتولي (محمد)

الروض النضير في تحرير
أوجه الكتاب المنير

مجتمع اللغة العربية
المعجم الوسيط

تح: خالد أبو الجود، دار الصحابة للتراث، طنطا،
مصر، ط1، 1427هـ/2006م

مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4،
1425هـ/2004م

محمود (محمد)

تراجم المؤلفين التونسيين
مخلوف (محمد)

دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1،
1402هـ/1982م

شجرة النور الزكية في
طبقات المالكية

المقري (أحمد)

روض الآس العاطرة
الأنفاس في ذكر من لقيته

من أعلام الحضرتين مراكش
وفاس

المنتوري (محمد)

شرح الدرر اللوامع
تح: الصديقي سيدي فوزي، دن، ط1،
1421هـ/2001م

المنجرة (إبريس)
المنهج المتدارك شرح دالية
ابن المبارك
رسالة مقدمة من الباحث العربي خامر لنيل شهادة
الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة
محمد الخامس، 1410-1411هـ/1991-1992م

المنجور (أحمد)
شرح المنهج المنتخب إلى
قواعد المذهب
فهرس أحمد المنجور
در وتح: محمد الشيخ محمد الأمين، دار عبد الله
الشنقيطي للطباعة والنشر والتوزيع، در. ط، د.ت. ط.
مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر،
الرباط، المغرب، ط1، 1395هـ/1976م

مراقي المجد لآيات السعد
تح ودر: مبارك بن شتيوي بن ناصر الحبيشي،
الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية
السعودية، ط1، 1430هـ/2009م

المهدوي (أحمد)
شرح الهداية
تح ودر: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض،
المملكة العربية السعودية، ط1: 1415هـ/1994م

ابن منظور (محمد)
لسان العرب
دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ/1994م

موسى (عبد الزازق)
تأملات تحريرات العلماء
للقرءات المتواترة
مطابع الرشيد، المدينة المنورة، المملكة العربية
السعودية، در. ط، 1413هـ/1993م

ميارة (محمد)
الروض المبهج بشرح
بستان فكر المهج في تكميل
المنهج المنتخب
در وتح: محمد فرج الزاندي، منشورات ELGA، ط1،
1421هـ/2001م

(ن)

الناصرى (أحمد)

الاستقصا لأخبار ملوك المغرب الأقصى
تأليف: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب،
الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1418هـ/1997م

الونشريسي (أحمد)

وفيات الونشريسي
تأليف: محمد بن يوسف القاضي، شركة نوابغ الفكر،
د.ر.ط، د.ت.ط

(ي)

ابن يالوشه (محمد)

الفوائد المفهومة في شرح
الجزرية المقدمه
المطبعة العصرية، تونس، ط5، 1377هـ/1957

* الدوريات *

(س)

السالكي (أحمد)
تأثير الإمام ابن الجزري في
مقرئى الغرب الإسلامى
مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، المدينة
المنورة، المملكة العربية السعودية، العدد الحادي
والعشرون، جمادى الآخرة 1437هـ/2016م

(ش)

الشعراوي (عمر)
علم التحريرات: موضوعه
وفائدته
مقال منشور بمنندى أهل التفسير بتاريخ: 08-06-
1432هـ/11-5-2011م، على الرابط التالي:
<https://vb.tafsir.net/tafsir26311/#.WZR3yNLyhdg>

(ف)

فكري (إيهاب)
مشكلة الخلاف في تحريرات
القراءات والحلول المقترحة
بحث مقدّم بمناسبة الملتقى العالمى الأول للقراءات،
مركز أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرآنية
المتخصصة، مراكش، المغرب، 1434هـ/2013م

(م)

مقسم (مختار)
علم التحريرات بين الطريقة
المشرقية والمغربية
بحث مقدّم بمناسبة الملتقى العالمى الأول للقراءات،
مركز أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرآنية
المتخصصة، مراكش، المغرب، 1434هـ/2013م

الشنقيطي (السالم)
منهج ابن الجزري في كتابه
النشر (ملحق)
رسالة دكتوراه، الرياض، المملكة العربية السعودية،
1421هـ/2001م، منشورة على ملتقى أهل التفسير
بعنوان: هذا الملحق ليس من كتاب النشر في القراءات
العشر لابن الجزري، بتاريخ 4/11/1427هـ الموافق
لـه: 24/11/2006م، على الرابط التالي:
<https://vb.tafsir.net/tafsir6864/#.WZmZhPjyhdh>

فطناسي (طه)

كتاب النور المقتبس من مقال منشور بموقع موقع البحوث والدراسات في الفقه
قواعد مذهب مذهب مالك بن المالكي التابع للرابطة المحمدية للعلماء، مراكش،
أنس لعبد الواحد بن أحمد المغرب، تقديم: طه فطناسي، د.ت
الونشريسي (ت955 هـ)

(م)

موقع البحوث والدراسات في <http://www.alfiqh.ma>

الفقه المالكي

موقع آل المنجور <https://www.ahmedalmenjour.net>

موقع منتدى الأصلين <http://www.aslein.net>

(أ)

الإزميري (مصطفى)
عمدة العرفان في تحرير
تعليق: محمّد محمّد جابر وعبد العزيز الزيّات، نسخة
أوجه القرآن pdf على الشبكة العنكبوتية، جاء فيها أنها صادرة عن
مكتبة الجندي، القاهرة، مصر، د.ر.ط، د.ت.ط

أفندي (محمد أمين)
عمدة الخلان في إيضاح
Princeton University Library، نسخة PDF مخ،
زيدة العرفان د.ر.ط، د.ت.ط

(ف)

الفاسي (محمد)
اللائق الفريدة في شرح
رسالة ماجستير في الكتاب والسنة، در وتح: عبد الله
عبد المجيد نمكاني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،
المملكة العربية السعودية، نسخة pdf،
1420هـ/1999م

فَهْرَسُ الْمُحْتَوَيَاتِ

الصفحة	الموضوع:
2	الإهداء:.....
5	الرُّمُوزُ المُسْتَعْمَلَةُ أثنَاءَ البَحْثِ وَشَرْحُهَا:.....
7	المُقدِّمَةُ
8	تَوطُّيَةُ:.....
10	أهميَةُ البَحْثِ وأسْبَابُ اخْتِيَارِهِ:.....
11	خُطَّةُ البَحْثِ:.....
13	صُغُوبَاتُ البَحْثِ:.....
14	القِسْمُ الأَوَّلُ: الدِّرَاسَةُ
15	التَّمْهِيدُ
16	المَبْحَثُ الأَوَّلُ: تَعْرِيفُ عِلْمِ القِرَاءَاتِ وَتَحْرِيرَاتِهَا:.....
16	المَطْلَبُ الأَوَّلُ: تَعْرِيفُ عِلْمِ القِرَاءَاتِ:.....
17	المَطْلَبُ الثَّانِي: تَعْرِيفُ عِلْمِ التَّحْرِيرَاتِ:.....
20	المَطْلَبُ الثَّالِثُ: تَشَاءُ عِلْمِ التَّحْرِيرَاتِ:.....
23	المَطْلَبُ الرَّابِعُ: فَوَائِدُ عِلْمِ التَّحْرِيرَاتِ:.....
23	المَطْلَبُ الخَامِسُ: أهَمُّ المُصَنَّفَاتِ الَّتِي عُنِيَتْ بِالتَّحْرِيرَاتِ:.....
23	أ. تَحْرِيرَاتُ النُّسْرِ أَوْ الطَّبِيبَةِ:.....
28	ب. تَحْرِيرَاتُ الشَّاطِيبَةِ:.....
30	المَطْلَبُ السَّادِسُ: المَدْرَسَةُ المَغْرِبِيَّةُ وَعِلْمُ التَّحْرِيرَاتِ:.....

- 31 أ. فِتْرَةٌ مَا قَبْلَ دُخُولِ كِتَابِ النُّشْرِ إِلَى المَغْرِبِ:.....
- 34 ب. فِتْرَةٌ مَا بَعْدَ دُخُولِ كِتَابِ النُّشْرِ إِلَى المَغْرِبِ:.....
- 40 المَبْحَثُ الثَّانِي: الأَسْئَلَةُ وَالْأَجْوِبَةُ فِي المَسَائِلِ القِرَائِيَّةِ.....
- 47 **الفصلُ الأوَّلُ: المَوْئِفُ**
- 48 المَبْحَثُ الأوَّلُ: عَصْرُ المَوْئِفِ: الحَالَةُ السِّيَاسِيَّةُ وَالْإجْتِمَاعِيَّةُ وَالْعِلْمِيَّةُ
- 48 المَطْلَبُ الأوَّلُ: الحَالَةُ السِّيَاسِيَّةُ:.....
- 50 المَطْلَبُ الثَّانِي: الحَالَةُ الإجْتِمَاعِيَّةُ:.....
- 52 المَطْلَبُ الثَّالِثُ: الحَالَةُ العِلْمِيَّةُ:.....
- 55 المَبْحَثُ الثَّانِي: التَّعْرِيفُ بِالمَوْئِفِ.....
- 55 المَطْلَبُ الأوَّلُ: اسْمُهُ وَكُنْيَتُهُ وَتَسْبِيحُهُ وَمَوْلَدُهُ:.....
- 59 المَطْلَبُ الثَّانِي: شُيُوخُهُ:.....
- 71 المَطْلَبُ الثَّالِثُ: تَلَامِيذُهُ:.....
- 75 المَطْلَبُ الرَّابِعُ: صِفَاتُهُ وَمَكَانَتُهُ العِلْمِيَّةُ وَتَثَاءُ العُلَمَاءِ عَلَيْهِ:.....
- 77 المَطْلَبُ الخَامِسُ: تَوَالِيْفُهُ:.....
- 86 المَطْلَبُ السَّادِسُ: وَفَاتُهُ:.....
- 87 **الفصلُ الثَّانِي: المَوْئِفُ**
- 88 المَبْحَثُ الأوَّلُ: تَوْثِيقُ التَّسْمِيَةِ وَالتَّنْسِيبِ وَالتَّارِيخِ.....
- 88 المَطْلَبُ الأوَّلُ: تَوْثِيقُ التَّسْمِيَةِ.....
- 90 المَطْلَبُ الثَّانِي: تَوْثِيقُ التَّنْسِيبِ.....
- 91 المَطْلَبُ الثَّالِثُ: تَارِيخُ التَّأْلِيفِ.....
- 92 المَبْحَثُ الثَّانِي: مَوْضُوعُ التَّأْلِيفِ وَسَبَبُهُ.....
- 94 المَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَنَهْجُ المَنْجُورِ فِي الكِتَابِ وَمَصَادِرُهُ:.....

94	المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: الْمَنْهَجُ الْمَنْجُورُ:.....
97	المَطْلَبُ الثَّانِي: الْمَصَادِرُ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا الْمَنْجُورُ:.....
101	المَبْحَثُ الرَّابِعُ: مَذْهَبُ الْمَنْجُورِ وَمَوْقِفُهُ الْقِرَائِي:.....
105	المَبْحَثُ الْخَامِسُ: الْقِيَمَةُ الْعِلْمِيَّةُ لِلْكِتَابِ:.....
108	المَبْحَثُ السَّادِسُ: وَصْفُ النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ أَثْنَاءَ التَّحْقِيقِ:.....
112	المَبْحَثُ السَّابِعُ: مَنَهْجُ التَّحْقِيقِ:.....
114	المَبْحَثُ الثَّامِنُ: نَمَازِجُ مِنَ النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ أَثْنَاءَ التَّحْقِيقِ:.....
122	الفِسْمُ الثَّانِي: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ
123	مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ:.....
126	نَصُّ السُّؤَالِ الْأَوَّلِ:.....
129	جَوَابُ السُّؤَالِ الْأَوَّلِ:.....
141	نَصُّ السُّؤَالِ الثَّانِي:.....
141	جَوَابُ السُّؤَالِ الثَّانِي:.....
156	نَصُّ السُّؤَالِ الثَّلَاثِ:.....
157	جَوَابُ السُّؤَالِ الثَّلَاثِ:.....
162	نَصُّ السُّؤَالِ الرَّابِعِ:.....
163	جَوَابُ السُّؤَالِ الرَّابِعِ:.....
178	نَصُّ السُّؤَالِ الْخَامِسِ:.....
180	جَوَابُ السُّؤَالِ الْخَامِسِ:.....
185	نَصُّ السُّؤَالِ السَّادِسِ:.....
186	جَوَابُ السُّؤَالِ السَّادِسِ:.....

الصفحة	الموضوع:
197	الخاتمة
198	نتائج البحث:.....
202	التوصيات والمقترحات:.....
204	الفهارس العامة
205	فهرس الآيات القرآنية:.....
210	فهرس الأحاديث النبوية:.....
211	فهرس القوافي:.....
214	فهرس المصطلحات:.....
215	فهرس الأعلام:.....
220	فهرس الأماكن والبلدان:.....
222	فهرس الكتب:.....
228	فهرس المصادر والمراجع:.....
246	فهرس المحتويات:.....